المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

ISSN 2569 - 7382

المركز الديمقراطي العربي

مجلة اتجاهات سياسية

Journal of Political trends

international scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية

تحليلات سياسية

دورية علمية محكمة

ISSN

الـنـــــــــاشـــــــر:

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة

All rights reserved

No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, without the prior written permission of the publisher

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

البريد الإلكتروني

magazin@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي- برلين

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

مجلة

إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

الرقم التسلسلي المعياري ISSN (ONLINE) 2569-7382

مجلة إتجاهات سياسية مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن المركز الديمقراطي العربي " برلين_ ألمانيا"

وهي مجموعة من التقارير والتحليلات السياسية والقانونية والإعلامية التي تعني بكافة الشؤون الدولية والإقليمية ذات الصلة بالو اقع العربي بصفة خاصة والدولي بصفة عامة.

وتعتمد سياسة مجلة: إتجاهات سياسية" على اسلوب تقصي الحقائق وتقديم التحليلات العلمية عن طريق مساهمة نخبة من الكوادر في المتابعة والإشراف على ما يصل من تقارير وتحليلات، حيث يترأس أقسامها أساتذة في العلوم السياسية والإعلام والقانون، من الجامعات العربية ذوي الخبرة.

المركز الديمقراطي العربي- برلين

Democratic Arab Center For Strategic

Political & Economic Studies

Journal of Political Trends

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

An Academic, periodic, and peer-reviewed Journal issued by The Democratic Arabic Center Germany-Berlin It is a collection of political, legal, and media reports. Its analysis deals with all international and regional affairs that are related to the Arab reality, in particular, and the international reality, in general.

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية
Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. محمد عبد الحفيظ الشيخ - ليبيا

الرئيس التنفيذي للمجلة: د. خالد خميس السحاتي – ليبيا

مدير التحرير: د. فتحية رحالي - تونس

الطبعة الأولى

أيلول / سبتمبر 2021 م

البريد الالكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382

اللجنة العلمية

- أ. د. حسينة شرون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- د. سهيل الأحمد، عميد كلية الحقوق- جامعة فلسطين الأهلية- فلسطين
- د. حافظ الزين عبدالله، أستاذ مشارك، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة ـ ليبيا
- د. الفيتوري صالح السطي، عضو هيئة تدريس، قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة سرت.
- د.محمد لصهب، أستاذ محاضر أ، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر.
- د. يونس قبيبشي، دكتوراه في القانون, باحث في القانون الدولي والعوم السياسية, بجامعة عبد المالك السعدي, المملكة المغربية.
- د. ميثم منفي كاظم العميدي، أستاذ القانون في كلية الحقوق، جامعة بابل، العراق.
- د. خالد ابزيم، أستاذ مساعد، عضو هيئة تدريس، كلية القانون، جامعة سبها، ليبيا.
- د. خالد خميس السحاتي، أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي، ليبيا.
- د. ثريا الورفلي، مستشار تعاون دولي وخبير بقضايا الهجرة وأمن الحدود والإرهاب، ديوان رئاسة مجلس الوزراء، ليبيا.
- د. أحلام حال، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر الجزائر.
- د. حامد عبدالله الحضيري، كلية التجارة والعلوم السياسية، جامعة سبها، ليبيا

المحتويات

المقال	الصفحة
د. مصطفى أبو القاسم دبوب التنافس الجيوإستراتيجي في آسيا الوسطى وبحر قزوين الأبعاد والتداعيات	1
د. خالد أحمد محمد إبزيم دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها	21
أحمد محمد الخالد مواقف الدول الفاعلة من الثورة السورية	41
محمود أحمد محمود الكاديكي الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدولة الليبية وشبابها	67
د. ابراهيم حردان مطر - سكينة جعفر شهاب أمن الطاقة الأوروبي – محدودية المصادر وتحديات البدائل	84
د. صالح محمد عبد السلام الانتخابات الليبية المقبلة بين التحديات وفرص النجاح	101
د. الطاهر حاج النور أحمد سنغور وحركة الزنجية الأفريقية من منظور إفريقي	115
د. محروق نوال الموظف السياسي والإدارة الالكترونية الحديثة بين التمثيل والتطبيق في الجزائر دراسة ميدانية بدائرة السانية ولاية وهران	124
د. سهيل الأحمد حساب المسألة الإرثية المشتملة على وصية واجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36	142
عبد العزيز الزريبة الدبلوماسية الدينية كآلية لحل الصراعات السياسية بين الدول والجماعات	154
ابراهيم بنفراج قراءة في كتاب: الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمغرب - دراسات متكاملة -	166

التنافس الجيوإستراتيجي في آسيا الوسطى وبحر قزوين الأبعاد والتداعيات

Geostrategic rivalry in Central Asia and the Caspian Sea Dimensions and implications

د . مصطفى أبو القاسم دبوب

محاضر بكلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة الزاوية . ليبيا

ملخص:

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تستعرض تطورات الصراع الإستراتيجي في آسيا الوسطى وبحر قزوين كأحد أهم المناطق الإستراتيجية والجيوإستراتيجية في العالم، وأحد المناطق المهمة في الحسابات الإستراتيجية الدولية، وتسعى الدراسة إلى إبراز التنافس بين المصالح المتضاربة للقوى الدولية والإقليمية، ومراكز القوى الإستراتيجية وتفاعلاتها العالمية، حيث حولت مصادر الاحتياطات الطاقوية بهذه المنطقة الفواعل الإقليمية والدولية إلى حالة من التنافس الإستراتيجي ذات المصالح المتضاربة، والتأثير على التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية للقوى الدولية الأخرى، وتداعيات كل ذلك على دول المنطقة .

الكلمات المفتاحية: آسيا الوسطى وبحر قزوين . التنافس والصراع الدولي . مهددات الاستقرا.

Abstract

This study is of particular importance as it reviews the developments of the strategic conflict in Central Asia and the Caspian Sea as one of the most important strategic and geostrategic areas in the world, and one of the important areas in the international strategic calculations. The sources of energy reserves in this region have transformed regional and international actors into a state of strategic competition with conflicting interests, influencing the political, economic and security interactions of other international powers, and the repercussions of all this on the countries of the region.

Key words: Central Asia and the Caspian Sea. international conflict. stability threats.

أولاً : أهمية الدراسة .

إن أهمية الدراسة تنبعث من الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، التي شكلت ولا تزال تشكل احد أهم محاور التنافس الدولي المعاصر، لما تمتلكه من مقومات إستراتيجية وجيبوليتيكية هامة، وتقدم الدراسة أسهاماً علمياً جديداً في تحديد أدوار وأنماط اللاعبين الدوليين والإقليميين في هذا التنافس، كما تعالج الدراسة الإستراتيجيات المتبعة من قبل تلك القوى الدولية والإقليمية، وتداعياتها السلبية على المنطقة .

ثانياً : إشكالية الدراسة .

تشكل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين إحدى المناطق المهمة في الحسابات الإستراتيجية للقوى الكبرى، كونها منطقة تنافس وصراع للقوى الكبرى على الدوام، إلا أن ما حدث من إعادة التوازن الأمريكي في المنطقة قد يترتب عليه تداعيات مهمة على الأمن والسلم الدوليين، من هذا الجدل تبرز إشكالية الدراسة التالية :

- ما هي أسباب ودوافع التوجهات الإستراتيجية المتصاعدة للقوى الدولية في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ومستقبل هذا التنافس على المنقطة ؟ . ومن السؤال الرئيس للدراسة تنبع التساؤلات الفرعية التالية :

- ما طبيعة الأهمية الإستراتيجية والجيوإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين ؟

- ما هي التأثيرات والتداعيات المستقبلية في آسيا الوسطى وبحر قزوين ؟ .

- كيف يمكن فهم جغرافية المنطقة في السياسة الدولية ؟

الفرضية :

انطلقت هذه الدراسة من الافتراضات التالية .

- تشكل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين إحدى أهم المناطق الجيوإستراتيجية الهامة في الحسابات والمصالح الإستراتيجية الدولية، حيث تتمتع بموقع جغرافي مهم وبموارد طاقوية كبيرة .

– إن التنافس الإستراتيجي بين القوى الدولية الكبرى في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين هو تنافس المصالح والسيطرة، لذا ستعمل تلك القوى إلى محاولة تثبيت مصالحها ونفوذها في المنطقة ما قد يتسبب في عدم الاستقرار ومزيد من الصراعات في بعض دول المنطقة .

- تشكل منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين ممر عبور لأنابيب النفط لأوروبا وشرق آسيا، وتُظهر الديناميات والمصالح الأمريكية الجديدة في ضوء الترتيبات الأمنية، التي تهدف إلى تعزيز الوجود الأمريكي لمواجهة الإستراتيجية الروسية والصينية التوسعية بهذه المنطقة .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة للوصول إلى عدة أهداف أبرزها :

- التعرف على طبيعة الأهمية الإستراتيجية للمنطقة .

- البحث في التوجهات الإستراتيجية للقوى الدولية المتنافسة على المنطقة .

- رصد العلاقة التنافسية ونقاط التعارض والالتقاء بين الولايات المتحدة والصين .

منهج الدراسة

تقتضي طبيعة الموضوع والجوانب التي يشتمل عليها الاعتماد على العديد من المناهج العلمية وهي :

منهج التحليلي القائم على اقتراب تحليل النظم ودراسة كافة التفاعلات الديناميكية التي تحدث في النظام وبيئته، كما تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة الذي يتيح الحصول على معلومات كاملة ومعمقة حول حالة معينة بعد دراستها ودراسة المتغيرات المرتبطة بها، ومن أجل تتبع مراحل الدراسة والتسلسل التاريخي لها تتم الاستعانة بالمنهج التاريخي .

هيكل الدراسة :

في ضوء ما تقدم ارتأينا تقسيم الدراسة من الناحية الهيكلية إلى مقدمة وثلاثة فصول رئيسة وخاتمة ..

الفصل الأول : التأصيل النظري للدراسة .

الفصل الثاني : تعقيدات الصراع الدولي في آسيا الوسطى وبحر قزوين .

الفصل الثالث : التحديات المستقبلية ومهددات الاستقرار (إطار التحليلي) .

المقدمة.

تحضى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين بموقع جغرافي مميز ما جعلها محط اهتمام إستراتيجيات القوى الدولية الكبرى، الهادفة إلى بسط نفوذها، ومحاولة توطيد علاقتها السياسية والاقتصادية والعسكرية مع دول آسيا الوسطى، لأجل فرض السيطرة الجيوسياسية للطاقة، التي تزخر بها المنطقة، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية . فالسياسة الدولية هي دوماً ميداناً للصراع والتنافس الإستراتيجي، كما هو الحال في العلاقات الأمريكية الروسية والصينية في آسيا الوسطى وبحر قزوين، فالتحدي الروسي والصيني في القرن الواحد والعشرين لم يعد مجرّد احتمال، بل بات أمرًا واقعًا في الكثير من المجالات ما زاد من عمق المعركة الإستراتيجية، وهو الأمر الذي دفع بدوائر صنع القرار الأميركية إلى إعطاء اهتمامٍ أكبر لجيوبوليتيكة آسيا الوسطى وبحر قزوين، ونظرًا لما يمثله هذا الموضوع من أهمية في العلاقات الدولية وتداعياتها المستقبلية على النظام الدولي، فإنّه من الضروري فهم أعمق لحالة الصراع الدولي في المنطقة، وآفاقها المستقبلية ومهددات الاستقرار المحتملة بالمنطقة، وهو ما تأمل هذه الدراسة الإسهام فيه، عبر محاولة قراءة تحليلية لتداخل الإستراتيجيات الدولية بالمنطقة .

الفصل الأول : التأصيل النظري للدراسة .

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة خلال حقبة التسعينيات من القرن المنصرم إلى جملة تحولات جيوسياسية، أفضت إلى ظهور العديد من الدول الجديدة التي تحمل إرثٍ ثقيل من الدولة السوفيتية، وقد كان من بين هذه الدول جمهوريات آسيا الوسطى، الواقعة في منطقة مليئة بالتعقيد من الناحية الجيو سياسية، تنطوي على الكثير من الفرص والتحديات، فقد أدت التطورات المتلاحقة التي تشهدها السياسة الدولية إلى دفع العديد من القوى الدولية في النظام الدولي الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى وجعلها من ضمن إستراتيجياتها الأساسية نتيجة جملة من المحددات الجيوبوليتكية والاقتصادية التي تزخر بها المنطقة، كما تكتسب أهمية كبيرة من الناحية الإستراتيجية والجيوستراتيجية، وتمثل المتغير الجيوسياسي كونها أكثر قرب من العمق الحيوي الروسي، والعمق الحيوي الصيني، وفي عمق القارة الهندية، والعمق الحيوي الإيراني وكافة منطقة بحر قزوين بما فيها تركيا، من هنا كانت المنطقة أحد أبرز نقاط الصراع الرئيسة في العالم(1) .

المبحث الأول : مقاربة مفاهيمية لمصطلح آسيا الوسطى وبحر قزوين .

تعتبر المنطقة الجيوبوليتيكية التي تضم منطقتي آسيا الوسطى وحوض بحر قزوين أحد أهم المناطق العالمية إنتاجاً للطاقة، الأمر الذي يجعلها تدخل ضمن مناطق التنافس الإستراتيجي للقوى الإقليمية والدولية، فالطاقة والموقع الجغرافي هي جوهر الصراع والتنافس والسيطرة على الطرق المهمة لنقل أنابيب النفط والغاز .

أولاً- منطقة آسيا الوسطى :

تشكل منطقة آسيا الوسط إقليماً جغرافياً واحداً . فآسيا الوسطى "ترانساوكسانيا" الترجمة اللاتينية للاسم الذي أطلقه العرب عندما فتحوا آسيا الوسطى والقوقاز في القرن الهجري الأول وهي بلاد "ما وراء النهر" فلا تزال أعلام تلك المنطقة تشهد لها على المكانة العلمية كالخوارزمي، الفارابي، البخاري، الترمذي، الجرجاني، السجستاني، البيروني .. كما لا تزال أسماء بعض المدن التي لها تاريخ مثل .. سمرقند، بخاري، فرغانة، طشقند، خوارزم(2)، برزت أهمية آسيا الوسطى كونها تتميز بأهمية جيوبوليتكية كبيرة، وتشكل حلقة الوصل بين قارة أوروبا وقارة آسيا، فهي بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب (3) . آسيا الوسطى عُرفت منطقة جغرافية مغلقة تقع في قلب قارة آسيا المنطقة، وتتألف من خمس دول هي . كازاخستان، وأوزبكستان، وتركمانستان، وقرغيزيا، وطاجيكستان(4)، وهي منطقة مغلقة لا تطل على أي من البحار المفتوحة باستثناء بحر قزوين (بحر مغلق)(5)، تمثل منطقة آسيا الوسطى موقعًا جغرافيًا فريداً يتجاوز في تأثيره مجاله الإقليمي، حيث تلتقي حوله العديد من الحضارات العريقة، ومُحاطة بمناطق ذات أهمية بالغة، فهي تقع بين الصين وروسيا وأفغانستان وإيران وقريبة من منطقة الخليج العربي وتركيا، كما أنها تُشاطي بحر قزوين الغني بالموارد من جهة، وتشكل من جهة أخرى جملة من الطرق برية وتمديدات أنابيب الغاز والنفط من الشرق الأوسط وقزوين اتجاه الصين، ومنها باتجاه البحر الأسود وتركيا والبحر المتوسط, ومن الأخيرة باتجاه الخليج العربي عبر إيران, وأفغانستان وباكستان باتجاه المحيط الهندي، يضاف إلى كل ذلك أن المنطقة تزخر بالغاز الطبيعي والنفط والمعادن الثمينة والفحم، كما ورثت دول آسيا الوسطى من الاتحاد السوفيتي السابق تركة ضخمة من منشأة الصناعات العسكرية، وتمتلك ترسانة من العلماء والمتخصصين في كثير من المجالات الهامة كالفيزياء والكيمياء والعديد من الصناعات الأخرى الأساسية(6)، وتشكل آسيا الوسطى منطقة واسعة من الصحاري، ويعانون سكان المنطقة من طبيعة الجفاف، وتضاريس الوعرة تُعرف بسقف العالم نتيجة لعلوها الشاهق، كما تعاني الصحاري الرملية المنتشرة بالمنطقة قلة المياه(7) .

تشكل منطقة آسيا الوسطى جغرافيا بعدا حيوياً للكتلة الأوراسية، وتعتبر من أكثر المناطق الجغرافية بعداً عن المحيطات، مما جعلها تتميز بخصائص إقليمية وجيوسياسية ومركز لانطلاق الحملات التوسعية للإمبراطوريات الأوراسيوية السابقة (إمبراطوريتي . جنكيز خان، وتيمورلنك) كمثال تاريخي .

خريطة رقم (1) . رفعت من الموقع الإلكتروني التالي :

https://sites.google.com/site/elmundouno3/mapa-de-asia

ارتبطت آسيا الوسطى بعلاقة متينة مع الحضارات الواقعة في المناطق التي تطل على البحار في أضخم كتلة برية على الأرض، كما تأثرت المنطقة من الناحية الثقافية بتوليفات جديدة امتزجت خلالها ببعض الحضارات التي كانت مستقرة كالهندية والفارسية والصينية والروسية، فهي تضم قوميات عدة على مستوى الإقليم ككل أو على مستوى الدول منفردة، إلا أن التفوق التركي والإيراني في المنطقة هو البارز لكون اللغات السارية غالباً تكون لغات تركية أو فارسية(8) .

ثانياً - حوض بحر قزوين :

يعد بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض، حيث تبلغ مساحته نحو 370 ألف كيلومتر مربع، وأقصى عمق له 890 مترا، ومن ثم فإنه يدخل ضمن قانون خصائص البحار والبحيرات، إلا أن ما يميز حوض قزوين هي مصادره الهائلة من الطاقة ما يجعله ثاني أكبر منطقة غنية بالثروات بعد منطقة الخليج العربي، هذا بالإضافة إلى الثروات الأخرى كالذهب والنحاس واليورانيوم، وتتقاسم الحوض خمس دول هي : تركمانستان وكزاخستان وروسيا وأذربيجان وإيران(9)، بدأ حوض قزوين يكتسب اهتماماً متزايداً من المجتمع الدولي في ضوء الأوضاع الجديدة التي شهدها العالم عقب انتهاء الحرب الباردة 1991، فقد كشف انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) عن واحدة من أهم المناطق المهمة في العالم إنتاجاً للطاقة، إلا أن الدول حديثة الاستقلال في بحر قزوين واجهتها إشكالية استثمار الموارد الطاقوية كونها دولاً حبيسة لا تتصل بالبحار المفتوحة التي يمكن من خلالها تصدير النفط عبر السفن إلى الدول المستهلكة، مما تحتم معه الاعتماد على مد خطوط

أنابيب لإيصال الثروات النفطية لتلك الدول إلى هذه البحار والممرات المائية، سواء كان ذلك باتجاه البحر المتوسط والبحر الأسود أو عبر الخليج العربي، من هنا فقد برزت العديد من المشاريع الهامة مثل المشروع الروسي- والمشروع الأمريكي – والتركي- والمشروع الإيراني(10) .

خريطة (2) بحر قزوين . رفعة الصورة من الموقع التالي :
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/5/13/بحر-قزوين

حتى القرن السادس عشر كان بحر قزوين بحرًا إيرانياً، إلا أنه مع بداية صعود روسيا القيصرية في القرن التّاسع عشر بدأت تفرض سيطرتها الكاملة على بحر قزوين، ومع بروز الإتحاد السوفيتي على السّاحة الدّوليّة تمت الهيمنة على البحر بالكامل, ومع المناورات الإيرانية وسعيها إلى ضرورة وضع إطار قانوني لتنظيم العلاقات بين الدول المطلة على البحر، الأمر الذي تم بموجبه وضع عدة اتفاقات لتنظيم الملاحة والصّيد والاستكشاف (اتفاقية 1921- اتفاقية 1927- اتفاقية 1940)(11) ، إلا أنه مع انهيار الاتحاد السّوفيتي بدأ يتبلور واقع جديد في بحر قزوين بسبب ظهور العديد من الجمهوريات المستقلة في المنطقة والمشاطئة للبحر، الأمر الذي أدى إلى بروز تعقيدات قانونيّة واقتصاديّة وجيوبولتيكيّة جديدة لم تكن موجودة في السابق، إلا أن المسألة الأكثر تعقيداً هي مسألة الاحتياطات والمخزون الطاقوي في بحر قزوين . على الرغم من الأهمية الاقتصادية لبحر قزوين يظل الصراع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي, فالتّنافس الدولي هناك أخذ بعدا آخر بعد أحداث 11 سبتمبر2001 والغزو الأميركي لأفغانستان, ما أضاف أبعادًا جديدة للنزاع في المنطقة, بالإضافة إلى روسيا والولايات المتّحدة العديد من القوى الأخرى, مثل الصّين وإيران والهند ودول آسيا الوسطى, وبالتّحديد تلك المشاطئة لبحر قزوين(12) .

المبحث الثاني : المقاربة الجيوسياسية .

تستمد أي منطقة مكانتها الجيوسياسية من موقعها الجغرافي وحجم مواردها الاقتصادية، والامتيازات الكامنة والتحديات والمخاطر، كافة تلك العناصر اجتمعت في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين، فالأبعاد الإستراتيجية للمنطقة ليست

مستجدة بل قديمة لها امتداداتها التاريخية(13)، وتعد نقطة التقاء العديد من الديانات والحضارات العريقة، ما جعلها عرضت للعديد من الحروب الطائفية الخطرة . أن الأهمية الجيوسياسية لآسيا الوسطى تنبع من كونها الجسر الرابط بين الشرق والغرب، والمدخل الرئيس للسيطرة والتحكم في قارتي آسيا وأوروبا(14)، وتمتاز المنطقة إستراتيجيا بعدة خصائص تجعلها ذات موقع جيوبوليتكي هام وهي على النحو التالي :

- تتوسط مركز قارة آسيا، لذا فهي قريبة من الفضاءات الآسيوية بما يجعلها نقطة الوصل بين كافة الأطراف والقوى المؤثرة في القارة الآسيوية، حيث تلتقي مباشرة مع تلك القوى، وتشكل منطقة عازله وتحد من الالتقاء الجغرافي المباشر لهذه القوى الإقليمية الغير متجانسة إستراتيجياً، وتعتبر البعد الجيو .سياسي الذي يمثل مركز السيطرة على العالم باعتبارها العمق الحيوي لروسيا باتجاه الشمال، والعمق الحيوي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، والعمق الإستراتيجي لشبه القارة الهندية باتجاه الجنوب والعمق الحيوي الإيراني، والبعد الإستراتيجي لمنطقة بحر قزوين باتجاه الغرب(15) .

- البعد الجغرافية لآسيا الوسطى أحد أبرز عناصر القوة الإستراتيجية للمنطقة كونها تتمتع بتنوع مناخي وثراء طبيعي من جبال وأودية وأنهار، وتنوع عرقي وأثني فهي تقطنها شعوب وأعراق تشكل فيها تنوع ثقافي وحضاري هام، فالمنطقة من الجانب الجغرافي تقع في كنقطة التقاء عدة ديانات وحضارات عريقة، فهي تتوسط ما بين الشرق والغرب، وتقع في قلب مجاله الجغرافي الواسع(16) .

- اقتصادياً تعتبر المنطقة ذات أهمية كبيرة لما تحويه من ثروات التي يأتي على رأسها النفط والغاز واليورانيوم والفحم والذهب والفضة والحديد والكروميت والرصاص والزنك والنحاس والتيتانيوم والبوكسيت، بالإضافة للثروة الحيواني الكبيرة، تلك الموارد تتيح التحكم في إمدادات النفط والغاز والمعادن والموارد الزراعية إلى روسيا والصين وشبه القارة الهندية ودول الاتحاد الأوربي، والسيطرة على تلك الممرات يتيح السيطرة علي الممرات البرية والجوية التي تربط بين شبه القارة الهندية وروسيا والصين وضبط التفاعلات والعلاقات البينية التي تربط بين الأقاليم المحيطة بمنطقة آسيا الوسطى(17) .

- تمتلك بعض جمهوريات آسيا الوسطى طاقات علمية وتكنولوجية هائلة مثل أوزبكستان التي تتمتع بثروات طبيعية كبيرة من النفط والغاز والذهب والفضة واليورانيوم، فهي تأتي في المرتبة السادسة عالمياً في إنتاج الذهب، والرابعة عالمياً من احتياطيات العالم، كما أنها من الدول التي لديها القدرة العلمية على تخصيب اليورانيوم، ويوجد في صحراء كازاخستان مركز إطلاق سفن الفضاء وتجارب الصواريخ وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي سابقاً، ولا تزال روسيا تستأجره منها وتستخدمه لنفس الأغراض حتى الآن، كما تمتلك طاجيكستان مناجم كبيرة من اليورانيوم التي قد تم اكتشافها في ثلاثينيات القرن المنصرم، كما تم إنشاء أول معمل سوفيتي سابقاً لأجل استخلاص اليورانيوم عام 1945، وفي 1949 تم تفجير أول قنبلة بلوتونيومية صنعت من اليورانيوم الطاجيكي الذي يتوفر بكثرة في مناجم "أدرسمان وتابوشار"(18) .

- مثلت أنابيب النفط والغاز أحد أبرز المحفزات الإستراتيجية للمنطقة، خاصة في مجال التنقيب أو الاستثمارات أو حقل التطوير في مجال الطاقة وحقول النفط والغاز، ما تسبب تداخل الإستراتيجيات والحسابات الاقتصادية الدولية، فأنابيب الطاقة لدول كبيرة لها مصالح اقتصادية تود أن يكون لها دور فاعل ومؤثر في المنطقة، ومن أبرز هذه الخطوط الطاقوية هو خط باكو، وتبليسي، وجيهان، هذا بالإضافة إلى خطوط الأنابيب التي تمر عبر الأراضي الروسية إلى ميناء نوفورسيسك على البحر الأسود(19) .

- منطقة بحر قزوين تضم خمسة دول هي : أذربيجان، وروسيا، وإيران، وكازخستان، وتركمنستان، وتحضى منطقة بحر قزوين على موقع جيوبوليتيكي واستراتيجي مهم تعطي الدول الساحلية المطلة عليه أهمية جيوسياسية واقتصادية معاً

بسبب الثراء الهائل لحوض قزوين لما يحويه من الموارد الطبيعية وموارد الطاقة كالنفط والغاز الطبيعي، فالكميات المكتشفة من النفط والغاز تجعل من الدول المطلة عليه دولا منتجة للطاقة بشكل ضخم جداً، هذا بالإضافة إلى الكميات التي لم يتم اكتشافها بعد، إلا أن تلك الأهمية للمنطقة تجعل من الدول الساحلية للبحر تعيش في صراع لتقسيم قزوين بينها بما يمتلكه من موارد ضخمة(20) .

المبحث الثالث : آسيا الوسطى وبحر قزوين في السياسة الدولية

زادت محورية دول آسيا الوسطى وبحر قزوين الجيوسياسية منذ أوائل القرن المنصرم، بسبب الموقع الجغرافي، إضافة لأهميتها الإستراتيجية والأهمية الاقتصادية ذات القيمة النسبية المرتفعة بالنسبة لعناصر القوة الإستراتيجية . من هنا كانت هذه المنطقة محلاً للصراع بين القوى الدولية الكبرى عبر العديد من المراحل التاريخية السابقة، وتأتي في مقدمة هذه القوى الدولية الولايات المتحدة والصين وروسيا، حيث ترى في المنطقة أنها تزخر بموقع جيوسياسي واستراتيجي هام، وتحوي من الثروات الهائلة ما يجعلها هدفاً لمحاور صراع ممتد حول الموارد الاقتصادية، وخطوط أنابيب نقل النفط والغاز، والمخزون الهائل من الطاقة أكثر ما يميز المنطقة، إضافة للكميات الضخمة من النفط والغاز في بحر قزوين، وقد ازدادت أهميتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث أن الولايات المتحدة ترى أن خريطة ما تسميه "ملاذات الإرهاب" أو ما تطلق عليه "الدول المارقة" قد تكون هي نفسها خريطة موارد الطاقة الرئيسية في العالم، وقد تم تصنيف أفغانستان، بأنها في غاية الأهمية، ففي أراضيها تمر الخطوط المحتملة لصادرات النفط والغاز من آسيا الوسطى إلى بحر العرب، حيث أصبحت الولايات المتحدة في حاجة ماسة لهذه الدول، بالنظر إلى جوارها المباشر مع أفغانستان، لغرض التمركز فيها، وتوفير الإمدادات للقوات الأمريكية، وإحكام السيطرة والخناق على أفغانستان عبر حدودها مع هذه الدول . كما تبرز أهمية هذه المنطقة في التفاعلات بين القوى الدولية الكبرى، خاصة بعد الأزمة الأوكرانية، والأزمة في سورية، وما نجم عنهما من تداعيات(21)، وقد حظيت خطوط أنابيب نقل الطاقة بأهمية بالغة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية(22) . ويتجلى التنافس الجيوسياسي في المنطقة من خلال سعي كل من روسيا والصين بصورة مستمرة لطرد الولايات المتحدة من قواعدها في "مناس" في قيزغيزستان ، و"كاراشي خان أباد" في أوزبكستان وهو الأمر الذي نجحت فيه، كما تسعى روسيا إلى محاربة أي تواجد أجنبي في منطقة آسيا الوسطى، وتحاول الصين السعي لتقوية علاقتها الاقتصادية بدول آسيا الوسطى، ومحاولتها زيادة اعتماد جمهوريات الإقليم على السوق الصيني(23) .

الفصل الثاني : تعقيدات الصراع الدولي في آسيا الوسطى وبحر قزوين .

شكل الموقع الجغرافي المهم والتاريخي لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين محط أنظار القوى الدولية الكبرى عبر التاريخ، خاصة بين روسيا القيصرية وبريطانيا خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فقد كانت المنطقة الحد الفاصل بين أراضي الإمبراطورية القيصرية والمستعمرات البريطانية في آسيا والشرق الأوسط، فضلا عن كونها محور ارتكاز النظريات الجيوبوليتيكية والجيوستراتيجية ومحور فكر علماء الإستراتيجية والسياسة، هذا كله تمحور بشكل خاص عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، ومرحلة أنتها الحرب الباردة عام ١٩٩١ ، وإعلان هذه الجمهوريات استقلالها، حيث أصبحت المنطقة نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الدولية خصوصاً بين القوى الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي حاولت الدخول للمنطقة وبناء تحالفات وتوازنات إستراتيجية بينها وبين جمهوريات المنطقة(24) .

إن صعود هذه المنطقة في السياسة الإقليمية والدولية أدى إلى تحولات جيواستراتيجية وجيوبوليتيكية مهمة تخطت الإقليم إلى المنطقة الممتدة من البلقان إلى الصين بما فيها منطقة القوقاز، ما أدى بالولايات المتحدة إلى سعيها لجعل منطقة

آسيا الوسطى وقزوين من أولويات إستراتيجياتها وترتيباتها الأمنية، ونقطة ارتكاز في التأثير على مجمل التفاعلات السياسية للقوى الإقليمية بالمنطقة، لقد أصبحت المنطقة موقع مؤثرة ومحور تنافسي تتصارع فيه القوى الدولية والإقليمية .

المبحث الأول : تداخل التوازنات الإستر اتيجية .

لقد أصبحت منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين نقطة تحول مهمة في مسار العلاقات الدولية بين القوى الإقليمية والدولية فهي تشكل إحدى أهم مناطق التنافس والصراع والمصالح الإستراتيجية للفواعل السياسية الدولية، نظراً لما تزخر به المنطقة من مخزون هائل من المصادر الطاقوية، من هنا تسعى العديد من القوى الدولية إلى السيطرة على مصادر إنتاج النفط والغاز، ووضع اليد على الآبار النفطية، والسيطرة على خطوط الأنابيب التي ستقوم بنقل البترول إلى الأسواق الغربية، حيث إن كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، دول حبيسة، تعتمد على الدول المجاورة لها كوسيط للوصول إلى الأسواق الغربية، لذا شهدت المنطقة صراعات بين الشركات الكبرى، التي تمد أنابيب النفط مثل حبال طويلة تسمح لبعض القوى الدولية بمد يدها على مصادر الطاقة بالمنطقة، وبين الدول الوطنية التي تحاول أن تسيطر على مواردها لخدمة أهداف التنمية، فوجود منطقتين تزخر بكل تلك الثروات يجعلها ساحة للتنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي، وتعد الولايات المتحدة وروسيا والصين الأكثر حضورا في تعقيدات هذه المعادلة المتشابكة .

أولاً- الولايات المتحدة الأمريكية .

بدأت الولايات المتحدة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 تعيد رسم إستراتيجياتها في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، خاصة عقب التفاعلات المستجدة(25)، حيث قامت بترتيب مواقفها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية ووضع سيناريوهات مستقبلية للمنطقة، وإعادة انتشارها وتمركز قواعدها وإرسال شركاتها بهدف الحفاظ على مصالحها الأمنية والاقتصادية(26) . لقد كانت الولايات المتحدة من الدول الأولى التي سلطت الضوء على منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين، في الوقت التي كانت فيه شركاتها تنخرط في العديد من النشاطات هناك مثل "شيفرون" و"إيكسون" و"موبيل" ، فقد ارتبطت منطقة قزوين في المدرك السياسي الأمريكي كونها تمثل عدة أبعاد كتأمين مصدر الطاقة، واختراق لمنطقة روسيا وإيران اللتان تشاطئان بحر قزوين لمحاولة إضعاف تحالفهم الإستراتيجي، وتشكيل أحلاف عسكرية لمحاصرة واحتواء الصين، كما أن الوجود الأمريكي بالمنطقة يربط مساحة واسعة من الأراضي الآسيوية(27) .

ثانياً : روسيا .

تعد روسيا من الدول المؤثرة في واقع هذه المنطقة، إلا أنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي فقدت روسيا السيطرة على المنطقة، وأصبح الوضع الجيوسياسي مشحوناً بين روسيا وبعض دول المنطقة، مع محاولة بعض الدول الغربية التدخل لدعم بعض دول المنطقة ضد روسيا(28)، إلا أنه ومع وصول "فلاديمير بوتين" للسلطة في عام 2000, أعاد هيكلة السياسة الخارجية الروسية تجاه قزوين، الذي رأى فيه مجالاً حيوياً لروسيا فهي من الدول المشاطئة له، ولها مصلحة في تثبيت نفوذها هناك، ومن ثم يجب أن يكون لها حضورها المؤثر في المنطقة، ويجب أن تكون من الفواعل الدولية المؤثرة في المنطقة، وأن تسعى إلى تطوير التّعاون الاقتصادي بين دول بحر قزوين, وقد ترجم ذلك خلال العديد من الخطوات الرئيسة كإنشاء منطقة تجارة حرّة لمحاولة السيطرة على عمليّات التّنقيب, وتطوير مصادر الطّاقة في هذا البحر ونقلها عن طرق الأنابيب في الوقت الذي يجب أن تكون فيه روسيا من الدول الأكثر تأثيرًا في المنطقة، فروسيا كانت تعمل على بقاء الأراضي الرّوسيّة الممر الأساسي والوحيد لمصادر الطّاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين، وتسعى روسيا إلى تدعيم مكانتها الطاقوية هذه من

خلال توسيع مخزوناتها النفطية والغازية، لذا فهي تسعى باستمرار للتّصدّي لمحاولات الولايات المتّحدة بناء خطوط أنابيب تتجاوز موسكو وانطلاقًا مما تقدّم يظهر أن روسيا تملك العديد من الأوراق الرّابحة لتبقى اللاّعب الأساس في هذه المنطقة .

ثالثاً : الصين

دفع الطلب المتزايد على الطاقة في الصين إلى الاهتمام بالطاقة في بحر قزوين لأنه قادر على تلبيّة جزء مهم من احتياجات الصّين المتزايدة للطّاقة, إلا أن المسألة المهمة في التركيز الصيني على المنطقة هو التحركات الأمريكية العسكري والاقتصادي في المنطقة والّذي ترى فيه الصين تهديدًا مباشرًا لأمنها ومصالحها, كما أن هناك بعض الحركات الانفصاليّة والمجموعات المتمرّدة والذي يجب التصدي لها, وخصوصًا منظّمة تركستان الشّرقيّة, وضمان أمن إقليم سينكجيانغ ,(Xinjiang) ، أيضاً فإن العلاقات مع دول المنطقة يسمح للصّين بتحقيق مصالحها الاقتصاديّة في الوقت الذي يدرك فيه الخبراء الإستراتيجيين الصينيين أن الأهمية الجيوسياسية والجيواقتصادية للمنطقة آخذة في التزايد وأنها ستلعب دوراً محورياً في إمداد العالم بالطاقة(29)، من هنا سعت الصين إلى توسيع استثماراتها في المنطقة لمحاولة التمركز والاستثمار في دولها مثال الاستثمارات الصينية في كازخستان التي تعد الشريك الأول للصين في آسيا الوسطى

رابعاً : إيران

تتميز إيران جيوبوليتيكيًا بأن حدودها الشمالية تصل إلى بحر قزوين، وتشكل أفضل معبر للنفط إلى الخليج العربي جنوبًا, فهي من الدول المشاطئة لبحر قزوين ومحاذية لآسيا الوسطى, انطلقت إيران من إستراتيجية براغماتية مفادها، أنها باتت من الفواعل الرئيسة في المنطقة للعب دور قيادي، فهي تجاور تركمانستان وأذربيجان جغرافيا، كما تعد طهران المنفذ البري الطبيعي لكلتا الدولتين إلى الخليج العربي، ولها امتداد ثقافي وحضاري مع طاجكستان، أما اقتصاديا كانت الدوافع الاقتصادية إحدى أوجه تقارب إيران من جمهوريات آسيا الوسطى التي تشكل سوقًا رئيساً لصادراتها غير النّفطيّة ومصدرًا للمواد الأوّليّة الضّروريّة لصناعاتها، كما تسعى إيران إلى الاستفادة من مصادر الطّاقة في المنطقة والمساهمة في تطوير قطاع الطّاقة هناك, وتشكل المنطقة لإيران موقعاً إستراتيجيا مهماً كونها تعتبر تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي في الوقت الذي ترى فيه التحرك الأمريكي بالمنطقة سلبياً ويشكل خطر على الجمهورية الإيرانية(30) .

خامساً : تركيا

غيرت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 من نهج تعاملها مع منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لذا فقد شهدت العلاقات التركية وجمهوريات آسيا الوسطى تحسنا كبيرا، كما غيرت تركيا نهج معاملتها مع روسيا فقد أصبح أصبحت تتعامل معها على وفق المصالح الإستراتيجية بين البلدين، ومن ثم أصبحت روسيا تمثل بالنسبة لتركيا ثاني أكبر شريك تجاري، تركيا تمثل بالنسبة لأوربا الدولة المفتاح، وتعرض نفسها على أنها ممر آمن لتأمين الطاقة إلى هذه القارة(31)، تعتبر تركيا من أبرز اللاعبين الإقليميين المؤثرين في منطقة آسيا الوسطى وقزوين، فالمقاربة التركية تتحرك انطلاقاً من عدة محددات رئيسة كالروابط التاريخية والعرقية التي تتمتع بها في المنطقة، خاصة المناطق التي تسكنها شعوب كانت تنتمي إلى الإمبراطورية العثمانية، استثمرت تركيا تلك العلاقات في المصالح الاقتصادية محاولة منها في جعل المنطقة ضمن دائرة نفوذها وإيجاد أرضية صلبة في المنطقة ما يسمح لها المشاركة في العديد من المشاريع لنقل الطاقة إلى الغرب، فتركيا تقوم باستيراد ما قيمته 60% من حاجتها من النفط والغاز من روسيا، ومن ثم فهي تبحث عن الحلول البديلة التي قد تخلصها من معاناتها وتبعيتها الطاقوية لروسيا(32)، وهي بحاجة ماسة إلى مصادر الطّاقة, في الوقت الذي يشكل فيه

بحر قزوين فرصة اقتصادية كبيرة، كما تسعى تركيا لأن تتحول إلى ممرّ أساسي لمصادر الطّاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى, والمتّجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من الأنابيب قد تجعلها لاعبًا أساسًا في هذه المجال(33) .

المبحث الثاني : أنابيب نقل الطاقة وتعقيدات المصالح الدولية .

أنابيب الغاز العابرة القارات أو ما يسمى "شرايين الطاقة"، التي تعتبر بمثابة "حبال السرة" للعديد من الدول وخاصة دول غرب أوروبا، وقد بدأت بالانتشار شرقًا في هضاب آسيا الشمالية والوسطى وقزوين، في الوقت الذي تتصارع فيه الدول المستهلكة على امتداد «الأوراسيا»، للفوز بعقود شراء الغاز من الدول المنتجة، يظهر صراع وتنافس من نوع آخر للتحكّم بهذه الأنابيب الإستراتيجية، من خلال التحكّم بمرورها عبر أراضيها، فقد أصبح الغاز المسال من أحد أهم مصادر الطاقة النظيفة في معظم أنحاء العالم(34) .

منذ منتصف القرن المنصرم كانت قضية الطاقة من القضايا المحورية في النزاعات والصراعات الدولية من حيث محاولة القوى الدولية الهيمنة علي مصادر إنتاج الطاقة، أو إخضاعها لنفوذها لضمان الأمن الطاقوي، مع تزايد أهمية النفط والغاز بشكل كبير نظراً للحاجات الاقتصادية والعسكرية(35)، ولأن خطوط نقل الطاقة عادة ما يتم عبر الأنابيب، التي تعد الوسيلة الرئيسة في نقل الغاز والنفط، والعنصر المهم في العلاقات الدولية بين الدول المنتجة ودول العبور والمستهلة، فخطوط أنابيب نقل الطاقة تشكل وسيلة نقل جيدة عبر القارات كونها الوسيلة المربحة والنظيفة على الصعيد البيئي لنقل الطاقة، وأقل كلفة مقارنة بالوسائل الأخرى(36) . لذا كان التنافس الدولي على أشده للسيطرة على إنتاج النفط والغاز وعلى خطوط الأنابيب التي ستقوم بنقل الطاقة إلى الأسواق الغربية، كما أن كازاخستان وأذربيجان وتركمانستان، دول حبيسة ومنطقة ذات طبيعة جغرافية مغلقة ومعيقة لنقل الموارد الطاقوية فإن مسألة نقل الطاقة تعتبر تحدياً إستراتيجياً للمنطقة، حيث تعتمد على الدول المجاورة لها كوسيط للوصول إلى الأسواق الغربية(37) . ويتجلى محاور التنافس الدولي من خلال رغبة العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة والدول الغربية بكسر الهيمنة الروسية للتزود بالطاقة من آسيا الوسطى دون المرور بروسيا، كما هو الحال في أنبوب (باكو- جيهان) الذي يمر عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا، من خلال مدّ أنبوب لنقل الغاز من آسيا الوسطى والقوقاز باتجاه الأسواق الأوروبية، دون المرور بالأراضي الروسية، كما قررت المفوضية الأوروبية تبنّي مشروع نقل الغاز من آسيا الوسطى والقوقاز إلى أوروبا عبر تركيا، في المقابل كانت روسيا تعمل على إستراتيجية الاحتواء للدول المطلة على بحر قزوين عبر إيران التي ترتبط مع بعض تلك الدول بروابط عرقية وثقافية كأذربيجان وكازاخستان، على الرغم من وجود العديد من الاكراهات والإشكاليات لمحاولة تغليب المصالح الكازخستانية والأذربيجانية، كما قامت روسيا ببناء(38) عدد من الخطوط لنقل الغاز إلى شمال أوروبا وجنوبها، ومن أبرز هذه الخطوط "السيل الشمالي" و"السيل الجنوبي"، المتجهان إلى أوروبا عبر بحر البلطيق والبحر الأسود ، للتحكم في خطوط أنابيب نقل الطاقة من آسيا الوسطى إلى أوروبا على اعتبار هذه الأنابيب تمر بالأراضي الروسية، فروسيا تريد أن تكون المشتري الوحيد من هذه المصادر لكي يُمكنها أن تستحوذ على المبيعات إلى الأسواق الغربية، ولهذا تحاول العديد من الدول الأوربية المدعومة أمريكيا محاولة إقامة مشاريع خطوط نقل الطاقة لا تمر عبر الأراضي الروسية خاصة من "كازاخستان وتركمانستان وأذربيجان" الذين يملكون احتياطات هائلة من الطاقة، من هنا بدأ التسابق والمنافسة بين الاتحاد الأوربي وروسيا لمحاولة السيطرة على مصادر الطّاقة من النفط والغاز خاصّة في الدول المجاورة لروسيا، وهو ما آثار المخاوف الروسية وأصبح يشكل مصدر قلق وامتعاض الروس، بالإضافة إلى الاتفاقية التي وقعتها منشأة ألمانية (RWE) مع تركمانستان، تتعهد بموجبه تركمانستان بتزويد أوربا بإمدادات الطاقة، وذلك عبر خط أنابيب نابوكو، الذي يفترض أن يمر من آسيا الوسطى عبر بحر قزوين وجنوب القوقاز وصولا إلي تركيا بلد العبور(39) . اعترضت روسيا على خط أنبوب "نابوكو"، على اعتبار أن

بحر قزوين ليس بحراً، بل هو بحيرة مشتركة بين دول خمس، وبالتالي يحتاج مدّ الخط تحت مياهه إلى موافقة جماعية أي الخمس دول، وعندما وقعت الحرب الروسية ـ الجيورجية عام 2008، كان هناك محاولة روسية لضرب منشآت «نابوكو» على الأراضي الجيورجية، مات مشروع «نابوكو» الذي كان مخطّطاً أن يكون بديلاً نن الغاز الروسي . في الوقت الذي تسعى فيه إيران إلى محاولة نقل الغاز والنفط من آسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، والذي يعد الخط الأقصر والأكثر مردودية من الناحية الاقتصادية، حيث يمر بالأراضي الإيرانية من آسيا الوسطى ليصل الخليج العربي، الأمر الذي يسهل عملية التصدير للأسواق العالمية، إلا أن هذا الأمر يصطدم بمعارضة الولايات المتحدة التي تتصدى لأي عمل تحاول من خلاله إيران أو روسيا الاستئثار بمصادر الطاقة وخطوط نقلها من آسيا الوسطى وبحر قزوين وذلك عبر دعم أية مشاريع بديلة تتفادى المرور بهذه الدول كمشروع خط الأنابيب (باكو- تبليسي- جيهان) كبديل عن الخط الإيراني الذي خطط له بالامتداد عبر إيران إلى منطقة الخليج العربي، كما تعتبر مصادر الطاقة في المنطقة المحرك الأساس للدور الإسرائيلي تجاه المنطقة التي تدعم خط جيهان التركي الذي ينقل النفط الأذربيجاني والكازخستاني ويصل إلى ميناء عسقلان الذي تتزود منه بما يقارب من 40% من احتياجاتها النفطية، وتسعى إسرائيل إلى محاولة فتح خطوط أنابيب جديدة تقلل من الهيمنة الروسية والتأثير الإيراني الصيني على ممرات النفط والغاز(40) .

المبحث الثالث : الآفاق المستقبلية للصراع .

تمثل شبكة خطوط الأنابيب الرئيسة لإمدادات النفط والغاز في آسيا الوسطى وبحر قزوينيعكس تناقض المصالح الدولية، فهي تعتبر بمثابة الشبكة العنكبوتية التي تمتد على طول القارتين الآسيوية والأوروبية ويقع عمقها في الأراضي الروسية ويتم التحكم بها عبر احتكار شركتيTransnet Gazprom الروسيتين، وتعد الشركتين المتحكم الرئيس في إمدادات الطاقة إلى أوروبا والصين وبعض دول شرق آسيا، وهو الأمر الذي يعزز الدور الروسي في أسواق الطاقة العالمية ومن ثم فرض سيطرتها على الخارطة الجيوسياسية لمراكز الطاقة العالمية(41) .

في الوقت الذي تسعى فيه الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية إلى محاولة إضعاف الهيمنة الروسية في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين من خلال وضع مسارات جديدة لأنابيب نقل الطاقة للأسواق العالمية، كما تسعى الولايات المتحدة إلى لدول آسيا الوسطى ومحاولة استقطاب النخب السياسية في تلك الدول إلى الجانب الأمريكي، فقد سبق وتقدم الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" باقتراح محادثات بين الولايات المتحدة ودول آسيا الوسطى الخمس من خلال ما أطلق عليه حينها بمشروع "C5 + 1" ، وهو الأمر الذي قد يصطدم بالمصالح الروسية التي تعتبر منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين منطقة نفوذ جيواستراتيجية وتحاول روسيا إبقاء السيطرة عليها بشكل دائم من خلال خطوط نقل الطاقة والاتفاقيات التي تهيمن بها على المنطقة(42)، لذا فإن الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي يسعيان إلى محاولة نقل الطاقة من منطقة آسيا الوسطى عبر أنابيب دون مرورها بالأراضي الروسية(42)، كما أن الاتحاد الأوروبي أصبح يلعب دوراً محورياً مع دول القوقاز الثلاثة (أذربيجان، وأرمينيا، جورجيا) لأجل حماية خطوط أنابيب الممر الجنوبي الذي ينقل الغاز إلى دول الاتحاد الأوروبي.

استمرت محاولات إنشاء خطوط نقل الطاقة للأسواق العالمية وتزويد أوربا بالغاز من دول الإقليم عبر أنابيب نقل بعيدا عن أراضي روسيا بوتيرة عالية، فقد تم التوقيع في عام 2012على اتفاق بين أذربيجان و تركيا لنقل الغاز الأذربجاني باتجاه أوربا تحت اسم خط الغاز "تاناب" عبر الأناضول و في عام 2019 أعلن عن استكمال بناء الأنبوب، ومن المقرر ربط هذا الأنبوب لاحقا بالأنبوب الذي يمر عبر البحر الأدرياتيكي "تاب" الذي سينقل حوالي 16مليار متر مكعب من الغاز صوب

الأسواق الأوربية . دخلت الصين على خط المنافسة الطاقوية كلاعب فاعل في المنطقة لاقتطاع جزء من موارد الطاقة في هذا الإقليم لمصلحتها من خلال شركاتها البترولية، وفي محاولة لبناء خطوط نقل الطاقة لمصلحتها، كما تولي أهمية خاصة لكازاخستان الذي تعده من المناطق المحورية في آسيا الوسطى لما تمتلكه من موارد طاقوية، كما أنها من أغنى الدول في العالم من حيث الموارد الطبيعية، أما الصين فقد انتشر تأثيرها الاقتصادي بسرعة في آسيا وبحر قزوين، وتقوم الصين بتقديم العديد من القروض والمساعدات في الوقت الذي تضخ استثمارات ضخمة في اقتصادها لتطوير صناعتها النفطية بهدف ضمان مصالحها وحصصها من الثروات. فالصين تسعى مستقبلاً أن تكون صادرات كازخستان من النفط والغاز إلى الصين، فالطلب على الغاز الطبيعي في الصين سيرتفع مستقبلاً بشكل كبير وهو ما تسعى إليه الصين بأن تغطي أي عجز لها من من جارتها كازاخستان، كما تتنافس روسيا والهند ودول الاتحاد الأوربي بمصادر الطاقة في كازخستان بثروة النفط والغاز في كازاخستان(43) .

الفصل الثالث : التحديات المستقبلية ومهددات الاستقرار (إطار التحليلي) .

تستمد أية منطقة في العالم أهميتها مكانتها الجيوبوليتيكية والجيواستراتيجية، وحجم مواردها، والامتيازات الكامنة فيها، والتحديات والمخاطر التي تفرضها تلك الموارد، هذا بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الثقافية والاثنية . تلك العناصر وغيرها توفرت في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين، التي تقع في قلب القارة الأسيوية، وتقطنها شعوب متنوعة الأعراق متباينة اللغات، إلا أن الأمر الأهم هو تمتع دول آسيا وبحر قزوين بموارد طبيعية كبيرة . بسبب هذه الأهمية كانت المنطقة محل تنافس وصراع دولي، فالمنطقة تأتي على رأس الأولويات الجيوسياسية للولايات المتحدة، وإحدى مناطق الضغط المهمة في حالة الصراع مع الصين، من خلال منع الصين التمدد في آسيا الوسطى، في الوقت الذي تسعى فيه إلى محاولة عزل روسيا ومنعها من العودة إلى مناطق نفوذها السابق في القوقاز وآسيا الوسطى . في حين جاء التحرك الروسي الصيني في المنطقة منطلقاً من عدة اعتبارات مشتركة بينهما، فروسيا ترى في آسيا الوسطى منطقة نفوذ تقليدية، كما تعتبرها منطقة إستراتيجية من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية لذا فهي تعمل على زيادة التعاون الاقتصادي خاصة في المجال الطاقوى .

كما ترى فيها الصين مصدر مهم وقريب منها للطاقة نظراً لما تشهده الصين من النمو الاقتصادي الكبير، الأمر الذي جعلها في حاجة ماسة إلى مصادر الطاقة .

المبحث الأول : التنافس الدولي والآفاق المستقبلية .

دخلت العديد من القوى الدولية في صراع تنافس على المصالح، والسعي لإيجاد موطئ قدم لها في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى محاولة لامتلاك النفوذ الاقتصادي والعسكري في المنطقة . ما زاد من أهمية المنطقة المستقبلية كمنطقة نفوذ وصراع إقليمي ودولي . هذا التنافس الدولي قد يتسبب مستقبلاً صراعات ونزاعات دولية، خاصة ما يسمى بحروب الأنابيب . نظراً لما يمثله الغاز من مصادر إستراتيجية للعديد من دول العالم، ونتيجة لتراجع احتياطي مخزون النفط العالمي، بالإضافة إلى كونه من مصادر الطاقة النظيفة . لذا فإن التنافس والصراع على مناطق الطاقة (الغاز) في منطقتي آسيا الوسطى وقزوين للتحكم في أنابيب نقل الغاز الدولية سيشكل مرتكز الصراع الدولي والإقليمي المستقبلي في المنطقة(44) .

يأتي البعد الاستراتيجي والأمني في سياق هذا التنافس الدولي، خاصة . الصيني - الروسي الأمريكي، الذي سيأخذ بعداً إستراتيجياً في سياق التفاعلات الدولية بين القوى الكبرى، كما سيتخذ الصراع المستقبلي بين القوى المتنافسة في آسيا الوسطى بعداً يتعلق بمستقبل النظام الدولي، ففي حين تسعى الولايات المتحدة للمحافظة على الوضع القائم "نظام

أحادي القطبية" في حين تسعى روسيا والصين لمحاولة إعادة تشكيل النظام الدولي ليكون نظام متعدد القوى والأقطاب(45) . هذا الصراع الدولي سيشكّل السنوات القادمة مسرحًا للتنافس الجيوسياسي العالمي، كما أن دول المنطقة تدور في حلقة من العنف، خاصة تلك التي تحتوي إمكانيات كبيرة من الطاقة، ومن هنا جاء التدخل الروسي في سوريا، بموقعها الجيوستراتيجي المهم على البحر المتوسط فهي مفتاح آسيا من خلال الخط الذي يمتد من إيران عبر تركمانستان إلى الصين، والخط المقترح، والذي قد يمتد من إيران عبر العراق وسوريا إلى البحر ولبنان (طريق الحرير الجديد)(46) .

- الصراع الاذربيجاني الأرميني .

مثّلت خطوط أنابيب الغاز أحد نقاط الخلاف بين القوى الدولية في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان "كاراباخ"، حيث جاءت مواقف بعض تلك الدول خلال المواجهة بين أرمينيا وأذربيجان وفق المصالح الإستراتيجية لها .

جاء الموقف التركي المنحاز لأذربيجان ضمن حسابات الطاقة . أرمينيا تعتبر في الحسابات السياسية الروسية ورقة مهمة في الصراع مع تركيا، للتحكم في أنابيب النفط والغاز الخاصة ببحر قزوين، التي تتقاطع خطوطها في أذربيجان، وتقع في مرمى القوات الأرمينية(47)، كما تعتبر تركيا في أذربيجان منفذها الوحيد وبوابتها لبناء نفوذ استراتيجي يحقق لها تواصل مع آسيا الوسطى وبحر قزوين، ولا تغيب مخاوف أنقرة من مهددات القاعدة الروسية الموجودة في أرمينيا والتي تبعد عن حدودها 10 كم . أذربيجان إحدى أهم المناطق الحيوية في منطقة القوقاز، حيث يمر عبر أراضيها ثلاثة خطوط رئيسة طاقوية (الغاز) إلى الأسواق الأوربية، خط باكو- تبليسي- جيهان، خط جنوب القوقاز، خط – باكو- تبليسي أرضروم . من هنا جاءت الأهمية الإستراتيجية كونها أصبحت محطة وصل رئيسة لوصول اقتصاديات الدول المتقدمة والمستهلكة للطاقة إلى الموارد الغنية في دول آسيا الوسطى، مما يعني أن استقلال دول آسيا الوسطى يفقد جدواه في حال كانت أذربيجان تابعة بالكامل لروسيا، وأي تهديد عليها سيكون بمثابة وقف تعاملها مع الغرب وهو الأمر الذي لن تقبل به تركيا كونها ممر عبور لغاز أذربيجان عبر أراضيها(48) .

المبحث الثاني : صراع الإستراتيجيات في آسيا الوسطى .

تعيد موارد الطاقة المنتشرة في آسيا الوسطى والقوقاز رسم الخريطة الجيوسياسية لمنطقة أوراسيا، فالتحكم في منابع الطاقة وأنابيب الغاز سيكون المحدد الرئيسي للمستقبل السياسي والاقتصادي لدول آسيا الوسطى والضابط لعملية إعادة ترتيب أولويات المثلث الإستراتيجي الذي يدير زواياه القوى الدولية الكبرى . الولايات المتحدة، والصين وروسيا .

- تعتبر الصين من أوائل الدول التي اعترفت بدول آسيا الوسطى بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتي (السابق)، وقد جاءت الرؤية الصينية الجديد في هذه المنطقة نتيجة لتتطلع الصين في لعب دور المنافس للولايات المتحدة على الساحة الدولية على المدى المنظور، ساعية إلى تأمين إيراداتها النفطية لمواكبة حمى الحراك الاقتصادي، فقد تعلمت الصين الدرس من احتلال العراق حيث رأت في هذا التنافس محاولة من واشنطن للاستئثار بمنابع النفط، كما تدور الرؤية الصينية في إطار مشروع طريق الحرير، الذي سيحقق العديد من الفوائد الاقتصادية بالنسبة للصين على المدى البعيد، كالتعاون الأمني الآسيوي، وتشجيع التنمية الاقتصادية في إقليم "سنكيانج" الصيني، وزيادة الصادرات الصينية إلى وسط آسيا، إضافة إلى أن توسيع وزيادة حركة المرور البري بما يسمح للصين بتنويع قنوات الاستيراد والتصدير، في الوقت الذي ينزع فتيل الخطر من الممرات البحرية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، كما أن الاستثمار في البنية التحتية الجديدة يرسخ النفوذ الاقتصادي والسياسي الصيني، فالرؤية المستقبلية للصين تسعى إلى تحقيق تكامل آسيا الوسطى مع باقي القارة الآسيوية، وبعض مناطق العالم المرتبطة بها(49) .

- نشطت الولايات المتحدة منذ انهيار الاتحاد السوفيتي في التقرب من دول آسيا الوسطى، من خلال توطيد علاقاتها السياسية والاقتصادية معها، لتأمين مصالحها النفطية، وحضورها العسكري في المنطقة، كما وفرت أحداث الحادي عشر من سبتمبر للإدارة الأمريكية حافزا إضافيا لتشديد قبضتها على المناطق النفطية في العالم ، من هنا سعت الإدارة الأمريكية إلى محاولة تعزيز حضورها في منطقتي آسيا الوسطى وحوض قزوين، وإيجاد قاعدة لها بالمنطقة للاقتراب من حدود روسيا والصين، كما أقامت علاقات عسكرية مع كل من أذربيجان وكازاخستان وقرغيزستان وأوزبكستان، من خلال تأمين السلاح والتدريب لتلك القوات، كما تمتلك الولايات المتحدة قاعدة جوية "ماناس" في قيرغيزستان، بالإضافة إلى قاعدة ثانية في "خان آباد" الجوية في أوزبكستان، هذا فضلًا عن محاولة حصار إيران من الشمال والشرق، كما ستكون روسيا في المرمى الأمريكي في حال دخلت روسيا في عداء مع الولايات المتحدة، فإن هذه المنطقة هي الأفضل لإيذاء روسيا، لذا تسعى الولايات المتحدة إلى محاولة عزل روسيا من خلال إقامة تحالفات وعلاقات سياسية مع دول آسيا الوسطى والقوقاز، ومحاولة تحييد ورقة الطاقة من خلال منع روسيا التحكم في خطوط نقل النفط عبر الممرات السوفيتية (السابقة)، كما تسعى مواجهة التمدد الصيني المتنامي .

- ارتبطت الرؤية الإستراتيجية الروسية تجاه آسيا الوسطى بالأمن القومي الروسي . فروسيا احتفظت ببعض القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، بحجة أن أمنها القومي يتعرض لتهديدات جدّية بسبب عدم الاستقرار السياسي وتنامي العديد من التحديات الأمنية، وتنامي الحركات الانفصالية في آسيا الوسطى . كما تعمل روسيا على زيادة التعاون الاقتصادي في مجالات الطاقة ومحاولة الهيمنة على آسيا الوسطى من خلال السياسات الاقتصادية(50)، فالمصالح العسكرية لروسيا في هذه المنطقة ذات طابع سلبي بالأساس، وهو منع هذه الدول من دخول حلف الناتو، أو استضافة قواعد عسكرية أمريكية جديدة، كما اتخذت روسيا جملة من الترتيبات الأمنية مع دول آسيا الوسطى للدخول في منظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة جوام، وبرنامج الناتو الشراكة من أجل السلام، ومبادرة التفاعل وإجراءات بناء الثقة في آسيا(51) . كما أبرمت روسيا اتفاقا مع كل من تركمانستان وكازاخستان لإنشاء خط أنابيب للغاز الطبيعي مواز لبحر قزوين لنقل غاز تركمانستان إلي الأسواق الغربية والأوربية على وجه الخصوص(52) .

المبحث الثالث : التهديدات الأمنية في آسيا الوسطى .

إن أهمية منطقة آسيا الوسطى في السياسة العالمية تحمل أبعادًا جيوسياسية مهمة، ما جعل القوى العالمية تتصارع عليها لبسط النفوذ والسيادة العالمية،إلا أن المنطقة قد تتهاوى في ظل التطورات العالمية الأخيرة، فقد باتت منطقة آسيا الوسطى بصدد التحول ومواجهة تحديات أمنية متتالية ومشتركة، والعنف في منطقة آسيا الوسطى ينبع من غياب الاستقرار، فهي تخضع لحكومات ديكتاتورية فاسدة، الأمر الذي يزيد من ضخامة التهديدات التي تضرب المنطقة(53) . فقد شهدت بعض دول آسيا الوسطى عدة عمليات إرهابية استهدفت النظم السياسية القائمة، وقد تزايدت عمليات العنف خلال السنوات الأخير، مرتبطة بزيادة نفوذها وتأثيرها بالجماعات في أفغانستان وباكستان، فقد شهدت كازاخستان خلال 2011 ، 2012، 2013، 2014. عدة عمليات إرهابية، كما عانت قيزغيزستان من التهديدات الأمنية والجماعات المتمركزة في طاجيكستان، وأفغانستان، ففي 2010 قامت جماعة جيش المهدي بتفجير منشأة رياضية، كما قامت خلال 2011 بقتل مجموعة من رجال الشرطة والتخطيط لتفجيرات أخرى وتتبع تلك الجماعات حركة طالبان . كما تعرضت طاجيكستان خلال 2010 إلى هجمات عدة في أنحاء متفرقة من البلاد، وتنشط فيها مجموعات مسلحة كحركة المجاهدين وجند الله، وطالبان باكستان، وجماعة التبليغ، وعسكر طيبة، والذئاب الرمادية، والعديد من الجماعات الأخرى التي تنشط هناك . أوزباكستان هي الأخرى شهدت خلال 2014 عدة تفجيرات إرهابية نتج عنها 47 ضحية، وقد تصاعدت العمليات الإرهابية فيها بشكل كبير،

تلك الجماعات كان لها ارتباطات في دول آسيا الوسطى يبعضها البعض (54) . إن العديد من دول آسيا الوسطى يرضخون تحت نظم حكم قمعية تسلطية فاسدة باستثناء، هذا الأمر أدى إلى توسيع تنظيم داعش نفوذه في المنطقة، حيث تمكن من تجنيد المقاتلين من آسيا الوسطى، ومن ثم التنقل بحرية بين الحدود القريبة والحافلة بالثغرات . خاصة في منطقة تعاني مسبقًا من هشاشة واضحة في وضع صعب غير مواتٍ . وبهذا، فإن الوضع غير المستقر إضافة إلى الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية خلقت أرضية خصبة وفرصة سانحة لتنظيم الدولة لتجنيد العديد من مقاتليه من تلك المناطق(55) . إن تعزيز الأمن في آسيا الوسطى بدوره سيعيد الاستقرار إلى شمال أفغانستان كما سيوقف حركة تجارة المخدرات من أفغانستان أيضاً .

أزمة الحدود المصطنعة .

اتبع الاتحاد السوفييتي (السابق) . 1924 سياسة رسم الحدود في دول آسيا الوسطى، دون النظر إلى الحقائق التاريخية والاقتصادية والجغرافية والعرقية، ما تسبب في إشكاليات كبيرة بين الدول التي ورثت تلك الحدود المعقدة، بسبب المجموعات العرقية والاثنية التي تقع في دولة ما، وهي في الأساس تابعة لدولة آخري، فقد تم دمج العديد من المجموعة العرقية بشكل عشوائي في دولة وهم من دولة أخرى مثلا تم نقل أغلبية ساحقة من شعب طاجيك إلى بخارى وسمرقند في أوزبكستان، ما أسفر عن العديد من المواجهات والنزاعات وأعمال القتل، في 1990 . كما نشبت مواجهات دامية بين العرقيات الاثنية في قيزغيستان ما تسبب في مقتل (300) شخص، ويعتبر "وادي فرغانة" الذي تتقاسمه كل من أوزبكستان وقيرغيزيا وطاجيكستان، السبب الرئيس في النزاعات الحدودية بين تلك الدول(56) .

وفي قيزغيستان سميت الدولة على المجموعات العرقية الموجودة بها، والتي لا تزال تشكل أقلية خاصة في المناطق الخصبة، وقد وقعت مصادمات أثنية بين القيزغيز والأوزبك في جنوب قيزغيستان في 2010 . بسبب هيمنة الأوزبك على التجارة، وقد تسببت تلك المواجهات عن مقتل 426 شخصاً . وفي طاجيكستان على الرغم من انتهاء الحروب الأهلية التي استمرت من 1992 إلى 1997 . إلا أن التوترات الاثنية استمرت رغم اتفاقية السلام ولا يزال التوتر والعامل الاثني أحد أبرز مهددات الاستقرار(57) .

النتائج :

يُوجز البحث بعض النتائج الرئيسة يتعلق أبرزها :

- تحضى منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين بأهمية بالغة كونها تعد من أبرز المناطق الحيوية في إنتاج الطاقة العالمية، سواء الغاز أو النفط، ما وضعها ضمن مناطق الصراع والتنافس الإستراتيجي العالمي .

- زاد من أهمية منطقة آسيا الوسطى التطورات الأمنية العالمية المتلاحقة، خاصة التي شهدتها أفغانستان، عقب استعادة حركة طالبان لقدر كبير من نفوذها وحركيتها، وهو ما انعكس على أمن دول آسيا الوسطى .

- يبقى الأمن الطاقوى كأحد المهددات الرئيسة في إستراتيجيات القوى الدولية المتنافسة على منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، فمحاولة السيطرة على مصادر وإمدادات وتأمين الطاقة، يشكل العامل الرئيس في عدم الاستقرار في المنطقة .

- كما تنبع أهمية منطقة آسيا الوسطى كونها تشكل العمق الحيوي الروسي من جهة الشمال، والعمق الإستراتيجي الصيني باتجاه الجنوب الشرقي، وعمق القارة الهندية، وتعتبر المفتاح والعمق الإستراتيجي لكامل بحر قزوين، ما أضاف أبعادًا جديدة للنّزاع في المنطقة .

- التنافس الدولي على مصادر وإمدادات الطاقة في منطقتي آسيا الوسطى وبحر قزوين، قد يشعلان حرب من نوع جديد، تتمثل في حرب الأنابيب، وهي صنابير نقل الطاقة الممتدة بين الدول، ما قد يشكل محور الصراع المستقبلي، لأن عامل الطاقة سيبقى المحرك لإستراتيجيات الدول المتنافسة .

- تواجه منطقة آسيا الوسطى تحديات أمنية مشتركة، ومترابطة ومتشابكة، ولهذا فهي في حاجة إلى حلول مشتركة ومتزامنة. فالمنظمات الإرهابية التي تترعرع محليًّا هي بمثابة صب الزيت على النار مع تزايد هشاشة النظم السياسية في آسيا الوسطى.

الخاتمة :

وأخيراً وكخاتمة للدراسة، وتأسيساً على ما تم استعراضه من خلال محاور الدراسة . اتضح أن آسيا الوسطى وبحر قزوين تتمتع بموقع جغرافي هام وبموارد كبيرة، ما جعلها ذات طابع حيوي هام في الصراع الدولي المعقد، حيث باتت تستقطب قوى عديدة في العالم، وقد مكن الفراغ الإستراتيجي الذي أعقب انهيار الإتحاد السوفيتي (السابق) العديد من القوى الدولية أن تلعب دوراً فاعلاً في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، بشكل أسهم في رفع مستوى التنافس والصراع بين مختلف القوى الإقليمية والدولية . مستخدمة في ذلك كافة الأدوات المتاحة في سبيل تحقيق أهدافها في المنطقة، مستغلة الوضع السياسي والاقتصادي والجيبولوتيكي في المنطقة، والتي تضم دولاً حديثة الاستقلال ذات اقتصاديات هشة، وأنظمة سياسية ضعيفة، يضاف إلى ذلك ما تواجهه دول آسيا الوسطى من صراعات اثنية وعرقية، بالإضافة كونها منطقة مغلقة، الأمر الذي ترتب عليه تزايد حدة المنافسة بين تلك القوى . كما أن سحر اغتنام ثروات بحر قزوين من الموارد الطاقوية دفع العديد من القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع نفوذها في آسيا الوسطى، بما يعرِّض المنطقة لمواجهة عالمية واسعة بين العديد من القوى الدولية، فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بصياغة إستراتيجياتها بما يحقق مصالحها وأهدافها من جانب، ومحاولة تحجيم الدور الروسي من جانب أخر، في المقابل انتهجت روسيا إستراتيجية مواجهة التمدد الأمريكي في المنطقة من خلال التحالفات مع الدول الإقليمية ودول آسيا الوسطى التي تعتبرها منطقة إرث تاريخي ومنطقة نفوذ، كما جاء دخول الصين على خط المواجهة مباشرة والتي لها حدود مباشرة مع دول آسيا الوسطى في التنافس والصراع بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) ، للحفاظ على مصالحها الاقتصادية والسياسية والأمنية في المنطقة، فهي تعتبر سوقاً كبيرا لمنتجاتها، هذا بالإضافة إلى العديد من الدول الإقليمية المتداخلة في هذا الصراع كتركيا، والصين وإيران، وهو ما أنعكس سلباً على دول المنطقة وتفاقم الأزمات السياسية بتلك الدول، وتزايد عدم الاستقرار في المنطقة ناهيك عن المهددات الداخلية كأزمة الحدود بين دول آسيا الوسطى، والتهديدات الأمنية التي تضرب بعض تلك الدول .

وعليه تظل المهددات السابقة قائمة بدول المنطقة خلال السنوات القادمة . ما لم يتم صياغة إستراتيجية مشتركة لدول المنطقة، والاندماج في تكتلات اقتصادية سواء القائمة أو إقامة تكتلات جديدة يضم تلك الدول على أسس تعاونية متكافئة، لمواجهة كافة تلك المخاطر والمهددات وخلق توازن قاري مستقر .

الهوامش .

1- عبد الله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، إطروحة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب . جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص ص 2، 3 .

2- هويدا سعيد، آسيا الوسطى والقوقاز . تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، صحيفة البيان الإلكترونية، 2002، على الرابط الإلكتروني التالي:

http://www.albayan.ae/one-world/2002-01-25-1.1282200

3- سليم كاطع على، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه آسيا الوسطى، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العراق، ص 193 .

4-محمد خميس الزوكه، آسيا دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص ص 490، 496 .

5- محمد السيد سليم، التحولات العالمية والتنافس الدوليعلى آسيا الوسطى، مركز الدراسات الآسيوية . القاهرة، ط(1) 1998، ص 315 .

6- مصباح الله عبد الباقي، آسيا الوسطى والقوقاز . الأهمية الاستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، موقع الجزيرة للدراسات، 2013 ، على الموقع الإلكتروني التالي :

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/09/2013924103853454636.html

7- المومني محمد أحمد وآخرون، آسيا الوسطى الإسلامية، "(1)، دار عمار، الأردن، 1995، ص ص 35، 37 .

8- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، ط (2)، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة ، قطر، 2011، ص 494 .

9- بحر قزوين، موقع الجزيرة الإلكتروني على شبكة المعلومات، 2015، على الرابط التالي :

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/5/13بحر-قزوين/

10- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط (3) ، الإمارات العربية المتحدة ، 2014 .

-11Mehmet Ogütçü, "Caspian Energy and Legal Dispute", Report, Institut français des relations internationals, June 2003

12- أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد(89)، 2014، على الرابط التالي : التّنافس-الدّولي-على-حوض-قزوين/ https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

13- أسعد طه ، الصراع الدولي في أسيا الوسطى، 2002، على الموقع الإلكتروني التالي : www.aljazeera.net

14- أحمد حسان عرنوس، الأهمية الجيو إستراتيجية لمنطقة آسيا الوسط، مجلة اتجاهات سياسية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثامن، 2019، ص 69 .

15- إبراهيم عرفات ، آسيا الوسطى التنافس الدولي في منطقة مغلقة، السياسة الدولية، عدد 167، يناير 2007، ص 125 .

16- لزهر وناسي، الإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، أطروحة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2008، 2009، ص ص 88، 89 .

17- إبراهيم عرفات ، نفس المرجع السابق، ص 125 .

18- هويدا سعيد، آسيا الوسطى والقوقاز، مرجع سبق ذكره .

19- لبنى خميس مهدي، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ص ص 127، 128 . الربط الإلكتروني التالي :
http://mjais.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/mjais/article/view/25

20- ميس الفارسي، قراءة في أمن الطاقة والموارد في بحر قزوين، مجلة مواطن ، العدد (48)، لندن، 2020، على الرابط الإلكتروني التالي : https://muwatin.net/archives/5111

21- ريا خوري، 2016، آسيا الوسطى في صراع القوى العظمى، الموع الإلكتروني التالي :
https://katehon.com/ar/article/asy-lwst-fy-sr-lqw-lzm

22- حنان أبو سكين،بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، المركز العربي للبحوث والدراسات ،2014 ، على الرابط التالي:
http://www.acrseg.org/6940

23- أولجيك كازانوف، أربع قضايا أمنية تهدد الاستقرار في آسيا الوسطى، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 9، أبريل 2015، ص 75 .

24- عمار جفال، التنافس التركي الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، ط (1)، 2005، ص 7

25- كرار متعب فرج، التوجه الإستراتيجي للولايات المتحدة تجاه آسيا الوسطى، مجلة أهل البيت، جامعة كربلاء، العدد 24، ص 28 .

26- عبد الله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطي، إطروحة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 75.

27- عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وبحر قزوين، مجلة قضايا آسيوية، المركز الديمقراطي العربي، العدد الثال، 2020، ص 12 .

28- ميس الفارسي، مرجع سبق ذكره .

29- أحمد ملي، مرجع سبق ذكره .

30- عبد القادر دندن، مرجع سبق ذكره .

31- صلاح الصيقي، التغلغل الاقتصادي لأسرائيل في آسيا الوسطى، أغسطس 2007، على الرابط التالي :
http://islamtoday.net/nawafeth/artshow-58-9838.htm

32- لبنى مهدي خميس، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد(58) 2017، ص 155 . على الرابط التالي :
http://search.mandumah.com/Record/836439

33- أحمد ملي، مرجع سبق ذكره .

34- عبد الله فلاح عودة، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، رسالة ماجستير غير منشورة 1991- 2010، عمان ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب والعلوم ، 2011 ، ص ص 126، 127 .

35- هشام نوار جليل، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي . دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة المستنصرية للدراسات، العراق، 2011، ص 19 .

36- مصطفى علوي سيف، تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد(204)، 2016، ص 9 .

37- عبد القادر دندن، حرب الأنابيب في آسيا الوسطى وبحر قزوين، ص 61 ، مرجع سبق ذكره

38- حميد المنصوري، الصراع على الطاقة في آسيا الوسطى، صحيفة الإتحاد الإلكترونية، 2017، على الموقع الإلكتروني التالي :

https://www.alittihad.ae/wejhatarticle

39- حنان أبوسكين، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، المركز العربي للبحوث وللدراسات، 2014، على الربط التالي:

http://www.acrseg.org/6940

40- لبنى خميس مهدي ، مرجع سبق ذكره، ص 136 .

41- أحمد محمد سميح، آمن الطاقة العالمي، صحيفة عد الغد الإلكترونية على الموقع الإلكتروني التالي :

https://m.adengad.net/news/491947/

42- أمجد إسماعيل الآغا: تجليات الصراع الروسي الأمريكي في آسيا الوسطى، صحيفة رأي اليوم الإلكترونية، 2019، على الموقع الإلكتروني التالي :

https://www.raialyoum.com/index.php /أمجد-إسماعيل-الآغا-تجليات-الصراع-الرو

43- أحمد محمد سميح، نفس المرجع السابق ذكره .

44- أحمد علو، حرب أنابيب الغاز العالمية . بين المصالح الاقتصادية والهيمنة السياسية، مجلة الجيش، العدد (347) . 2014، الموقع الإلكتروني :

https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content//حرب-أنابيب-الغاز-العالمية-بين-المصالح-الإقتصادية-والهيمنة-السياسية

45- ريا خوري، آسيا في صراع القوى العظمى، 2016، مركز دراسات كاتيخون، الموقع الإلكتروني التالي :

atehon.com.www .

46- أحمد علو، مرجع سبق ذكره .

47- جمال طه،حرب الغاز والصراع على . ناجورنو كراباخ . ، صحيفة الدستور، 2021، الموقع الإلكتروني:

https://www.dostor.org/3222600

48- سعيد الحاج، ناغورنو كاراباخ: ساحة صراع جديدة بين روسيا وتركيا، موقع الجزيرة الإلكتروني، 2020، الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/05/160502100617839.html

49- محمد سعيد أبو عمود، آسيا الوسطى وصراعات القوى الكبرى، صحيفة الخليج، الرابط الإلكتروني :

https://www.alkhaleej.ae/ /ملحق/آسيا-الوسطى-وصراعات-القوى-الكبرى

50- محمد نجيب السعد، آسيا الوسطى .. ساحة صراع وتنافس دولي، صحيفة الوطن، عمان، 2015، الربط الإلكتروني :

http://alwatan.com/details/76453

51- حسام سويلم، القواعد العسكرية في آسيا الوسطى، السياسة الدولية ، إبريل 2006 .

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221654&eid=209

52- طه عبد الواحد، خطوات روسية استباقية للحفاظ على النفوذ في آسيا الوسطى، جريدة النور ، 11 فبراير 2009 .

http://www.an-nour.com/index.php?option=com

53- (2016) Bruce Pannier, "The Perfect Storm of Corruption in Central Asia", June,

54- أولجبك كازانوف، أربع قضايا أمنية تهدد آسيا الوسطى، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد (9) 2015، ص 75 .

55 - Andrew Kramer, "Central Asia sees as breeding ground for militancy", 1 November, (2017) .

56- بختيار عبد الكريم الكريموف، مناوشات الحدود بين طاجيكستان وقيرغيزيا، وكالة الاناظول، 2021، الرابط الإلكتروني التالي: https://ar.haberler.com/arabic-news-1593872/

57- أولجبك كازانوف، مرجع سبق ذكره.

دور الحوكمة في تأهيل الإدارة المحلية في ليبيا وإصلاحها

The role of local governance in rehabilitating and reforming the Libyan local administration

د. خالد أحمد محمد إبزيم

أستاذ مساعد، عضو هيئة التدريس بكلية القانون – جامعة سبها

ملخص:

حاولت هذه الدراسة تشخيص حالة الإدارة المحلية في ليبيا، ومعرفة مدى قابليتها وانخراطها في منظومة الحوكمة المحلية باعتبارها أداة للتنمية، خصوصاً بعد التغيرات والتقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها البلاد والتي تفرض عليها القيام بإجراء إصلاحات قانونية وإدارية استجابة للانتقال والعمل بمقتضيات الحوكمة المحلية بأوسع مضامينها.

وتأسيساً على ما سبق تناولتُ في هذه الدراسة ثلاثة محاور أساسية، إذ تطرقت في المحور الأول إلى مفهوم الحوكمة المحلية، أما المحور الثاني خصصته لدراسة واقع الإدارة المحلية الذي أبان عن الكثير من المعوقات (القانونية، السياسية، الأمنية)، بينما في المحور الثالث تناولت أهم المقومات والمتطلبات التي تُسهم في حوكمة الإدارة المحلية الليبية. وتوصلنا في هذه الدراسة إلى أن قانون الإدارة المحلية رقم (59) الصادر في عام 2012 لا يُعبّر عن حقيقة اللامركزية الإدارية؛ من حيث ضرورة وجوب الاستقلال الإداري للوحدات المحلية في ظل تزايد إشراف الحكومة المركزية، فضلاً عن غموض بعض المفاهيم التي جاء بها هذا القانون، مما يؤدي إلى حدوث تنازع وتداخل في الاختصاصات بين المتدخلين في الشأن المحلي. ضف على ذلك ضعف الاستقلال المالي للوحدات المحلية؛ وذلك بسبب قلة مواردها المحلية واعتمادها على الدعم الحكومي، الأمر الذي يسمح بهيمنة تشديد الرقابة عليها من قبل السلطات المركزية. وكذا غياب آلية المساءلة والمحاسبة المجتمعية على الهيئات المحلية .

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المحلية، المواطن، المشاركة، التنمية المحلية، الوحدات المحلية.

Abstract

This study seeks to evaluate the situation of the local administration in Libya, in order to identify its role in the involvement of the system of local governance, as it has been identified a tool for development, particularly upon the political and economic changes that have witnessed in the country. Therefore, a number of administrative reforms have been imposed in order to reinforce and activate the administrative decentralization.

This study has based on three fundamental elements: the first element the concept of local governance, in the second element the situation of local administration, and the third element examines the needs and requirements of local governance of Libya.

Key words: Local Governance, Local Development, Citizen, Participation, Municipal Councils.

مقدمة :

شهدت العقود الثلاثة الماضية اهتماماً متزايداً بموضوع اللامركزية الإدارية، وتُرجم هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم، وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية، كما عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير المؤسسات الدولية عن التنمية في العالم تحت عدة عناوين منها "جعل الدولة أكثر قرباً من الناس"، والتحول إلى المحليات"، "وتحقيق اللامركزية وإعادة التفكير"، لذا فإن الإدارة المحلية اللامركزية تحتل مركزاً مهماً في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في تحقيق مطالب التنمية المحلية، وتتميز بأنها إدارة قريبة من الموطنين ونابعة من صميم السكان .

وإذا كان لكل بلد أو مجتمع ظروفه الخاصة وخصائصه المحلية، التي يفسر على ضوئها عادة الاتجاه نحو النهج اللامركزي، فإن هذا لا يمنع من وجود بعض الحقائق المشتركة، التي تشكل أرضية عامة لتفسير التوجه المتزايد نحو الأخذ بنظام اللامركزية، من قبل الحكومات والشعوب على حد سواء، والتي يمكن تلخيصها في العوامل الآتية :

- قصور الإدارة المركزية في الاضطلاع بمهام التسيير في جميع المجالات وعلى جميع الأصعدة.
- تطور وتغير العلاقة القائمة بين الدولة الحديثة والمجتمعات المدنية المعاصرة.
- تطلّع الأفراد إلى تقلد المسؤولية المباشرة لتدبير شؤونهم المحلية .
- الإيمان الشديد بأن متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تقتضي قيام نظام إداري ينبني على أسس لا مركزية .

وتأسيساً على ذلك، فإن ليبيا ليست بعيدة عن المتغيرات التي تطال محيطها الإقليمي والدولي، حيث غدت متطلبات التنمية الوطنية والمحلية - بشكل خاص - أكثر إلحاحاً اليوم من أي وقت مضى، لذا لزم الاهتمام أكثر بالإدارة المحلية، وتطوير أدائها، حتى يمكن تجاوز كل الإشكاليات والتعثرات الوطنية الحاصلة في مختلف المجالات التنموية، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ...إلخ.

ومن هنا؛ بادرت ليبيا كغيرها من الدول إلى انتهاج أسلوب اللامركزية، ممثلاً في البلديات كمستوى وحيد لها في البلاد، وذلك وفقاً للقانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن الإدارة المحلية، حيث تُشكل البلديات الخطوة الأولى في سبيل اللامركزية الإدارية والديمقراطية المحلية بليبيا، ومن ثم تتوقف عليها عجلة التنمية والنهوض الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بالمجتمع المحلي خصوصاً والدولة عموماً، إذ أن أي فشل للتجربة البلدية ستكون له تأثيرات سلبية كبيرة على التنمية الشاملة بالبلاد.

ولكن بعد مرور أكثر من ثمانِ سنوات من الانتخابات البلدية الأولى، واجهت الإدارة المحلية في ليبيا العديد من الصعوبات مما أدى إلى فشلها، حيث أنها لا زالت تثير الكثير من التساؤلات والإشكالات حول جدواها وقدرتها على تلبية المطالب التنموية الملحة للمواطنين والتي تتزايد بشكلٍ مذهل، الذي يزيدها لهيباً واشتعالاً الكثير من المتغيرات على الصعيد الوطني والمحلي، سواء من الناحية الأمنية أو السياسية أو على مستوى التدبير، ومن ثم فإن هذه المتغيرات ألقت بظلالها على واقع البلديات الليبية، الأمر الذي يستدعي البحث في الأزمة التي تعيشها هذه البلديات، والتعرف على أوجه الاختلالات والإكراهات التي تعاني منها، وضرورة مراجعة وتأهيل واقعها على مختلف الأصعدة القانونية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تتمكن من مواكبة هذه المتغيرات وتستجيب لتداعياتها التنموية على مختلف المجالات المحلية.

ولتجاوز تلك الاختلالات والاكراهات يلزم انخراط الإدارة المحلية في منظومة " الحوكمة المحلية "، وذلك لما تحمله من فلسفات ورؤى جديدة للتغيير والإصلاح للفعل الإداري، فضلاً عن ما لها من أبعاد ومضامين اقتصادية وتنموية باعتبارها النهج الأكثر نجاعة وفاعلية في تدبير وإدارة الشأن المحلي، بما يسمح بتعبئة الطاقات وترشيد استثمارها، لتأمين شروط

تدبير وإدارة جديدة وفق رؤية تشاركية، تتيح المجال واسعاً أمام المجتمع المدني المحلي، وتمكين القطاع الخاص من أداء دوره في تحقيق التنمية المستدامة .

ومن هذا المنطلق، تبرز **أهمية** موضوع هذه الدراسة، من خلال تبيان البعد التنموي لمفهوم الحوكمة المحلية والوقوف على المفاهيم الأساسية لها، وكذا تسليط الضوء عن كيفية توظيف آليات الحوكمة ومرتكزاتها في إصلاح وتأهيل بنيات الإدارة المحلية وتحسين أدائها، وذلك من أجل خلق إدارة محلية فعالة وعصرية قادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين .

ولتفكيك المقاربة المنهجية في توظيف الحوكمة الرشيدة في قطاع الإدارة المحلية، يثار هنا تساؤلنا الآتي " **إلى أي حدٍ تساهم مبادئ ومرتكزات الحوكمة في إصلاح وتأهيل الإدارة المحلية الليبية وتعزيز دورها في تحقيق التنمية المحلية**؟، وقد بنيت هذه الدراسة على فرضية مفادها (كلما اعتمدت الإدارة المحلية الليبية أثناء قيامها بمهامها على مبادئ ومرتكزات الحوكمة الرشيدة، كلما رفع من قدراتها وأداءها، وعمل على تحسين أساليبها في التعامل مع القضايا المحلية، وكذلك رسم استراتيجيات تنموية مستدامة). وسنعتمد على منهجين (الوصفي والتحليلي)لنحاول بواسطتهما الإجابة على هذه الإشكالية وذلك وفقاً للمباحث الآتية :-

المبحث الأول : مقاربة في مفهوم الحوكمة المحلية .

المبحث الثاني : و اقع الإدارة المحلية في ليبيا .

المبحث الثالث : متطلبات حوكمة الإدارة المحلية الليبية .

المبحث الأول : الحوكمة المحلية : مقاربة في تحديد المفهوم والدلالة

طرح مفهوم الحوكمة(Gouvernance) إشكالاً سواء من حيث معناه اللغوي أو من حيث جذوره التاريخية، أو عند محاولات تعريفه التي لم تكن ذات مرجعية أو أهداف موحّدة، إذ على المستوى اللغوي فإن المصطلح له أصول يونانية قديمة قبل أن يأخذ صيغته الإنجليزية Gouvernance. على الرغم من شيوع استخدامه إلا أنه ليس هناك إجماع على المعنى المقصود به.

ففيما يتعلق بترجمته فلا تعكس الترجمة الحرفية باللغة العربية نفس الدلالات والمعنى الذي تعكسه اللغتان الانجليزية أو الفرنسية، خاصة مع تعدد المفاهيم المعتمدة في ترجمته من قبيل : الحكامة، الحكم، الحكمانية، أسلوب الحكم الصالح، الإدارة الرشيدة، الحاكمية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحوكمة...[1]

واكتسب مفهوم الحوكمة أهميته البالغة في الكتابات الحديثة في ثمانينات القرن الماضي، وارتبط بمؤسسات أممية مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وكان نتاج الحاجة إلى إخضاع العملية السياسية والقرار السياسي إلى ضوابط أخلاقية، تقلل إلى حدٍ ما من الفساد الإداري والمالي الموجود كسمة بارزة في الدول المتخلفة، وتحُول دون استخدام السلطة السياسية لخدمة المصالح الخاصة للنخب الحاكمة، وبصورة خاصة الحيلولة دون استخدام المال العام لإثراء السياسيين والإداريين المؤتمنين عليه.[2]

أولا : مفهوم الحوكمة المحلية

ازداد مفهوم الحوكمة أهمية بالغة بعد أن أصبح له علاقة بمشكلات وآفاق التنمية المحلية، وبهذا المعنى ارتبط هذا المفهوم بالشأن المحلي، وذلك نظراً لمقوماته التي أصبحت تساهم بشكل كبير في إصلاح الدولة والمجتمع، وكذلك في ترشيد وتدبير الموارد المالية والبشرية، فالحوكمة المحلية منهج يرتكز على دور الجماعات السكانية والقوى الاجتماعية في تطوير

السياسات التي تنظم الحياة العامة في المجتمع السياسي، وتبحث في تشابك هذه القوى بصورة متوازنة مع المؤسسات الأساسية الثلاث التي تحتل مكانة في تنظيم المجتمع الحديث، وبالتحديد مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني.[3]

ويحيل مفهوم الحوكمة المحلية على مختلف الإمكانات والآليات التي يمكن من خلالها لأعضاء المجالس المحلية ترشيد وعقلنة تدبيرهم للشأن العام المحلي بشكل عام، وكذلك مأسسة الفعل والقرار الإداريين، وتدبير الموارد البشرية المحلية بشكل خاص.[4]

والحوكمة المحلية من المفاهيم التي تؤكد على ضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية المحلية من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً من أجل تحقيق الجودة المحلية المطلوبة، وضمان أكبر قدر ممكن من الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب، خاصة أمام الأزمات الاقتصادية حين يقل فيها حجم المخصصات والموارد المالية الكافية لدعم الجهود والبرامج التنموية للدولة والشركاء الآخرين على المستويات المحلية.[5]

وتأسيساً على ما سبق ذكره، يمكن تعريف الحوكمة المحلية على أنها " الإدارة الفعالة للشؤون العامة المحلية من خلال مجموعة من القواعد المقبولة كقواعد مشروعة، بغية دفع وتحسين القيم التي ينشدها الأفراد في المجتمع المحلي".[6] وتعني أيضاً أنها " عملية لصنع القرار في ساحة الشؤون العامة المحلية، تخضع للتدقيق والإشراف على المواطنين، وهي مفتوحة وشفافة متجهة إلى الحكم والمشاركة، فالحكومات المحلية بهذا المعنى هي البعد الواحد في الحكم المحلي".[7]

كما تعرف الحوكمة المحلية بأنها " استخدام السلطة السياسية، وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية". ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة المدن، الذي عقد في صوفيا عام 1996م عناصر الحوكمة المحلية على النحو الآتي :

- نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- تهيئة الظروف التي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.[8]

ومن العوامل التي تدفع إلى الانتقال إلى الحوكمة المحلية، هو ما تفرضه من زيادة لفرص الارتقاء بالمستوى المعيشي من خلال توسيع خيارات الفرد والجماعة في المجتمع المحلي، لأن الإدارة المحلية تكون قادرة أكثر من نظيرتها المركزية على التحكم لتوفير البيئة والآليات اللازمة لاستخدام أمثل الموارد المحلية المتاحة، والابتعاد عن التبذير، حيث إن تخطيط الإدارة المحلية يمكن أن يقوم بتقديرات حقيقية لحجم ونوعية الطلب بصورة أدق مما تقوم به الإدارة المركزية، ومن ثم فالنتيجة الحتمية أن التدبير المحلي يوفر خدمات مطابقة لخيارات السكان وأوضاعهم.

وأخيراً يمكن الإقرار بأن الحوكمة المحلية ليست مظهراً بقدر ما هي مقاربة ورؤية وفلسفة جديدة للتغيير، لها مضمون سياسي واجتماعي واقتصادي ومالي، وذلك من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وكل من له علاقة بالخيارات والقرارات التي تتخذ على المستوى المحلي، وذلك على أساس التوافق والتشارك، كما يؤكد مفهوم الحوكمة المحلية على ضرورة رشادة القيادات المحلية في إعداد السياسات التنموية، وتوفير مناخ يأخذ بعين الاعتبار جميع الخصوصيات المحلية.[9]

ثانياً : سمات ومرتكزات الحوكمة المحلية

للوقوف على حقيقة الحوكمة المحلية الرشيدة، فإن الأمر يستدعي مراعاة سمات هذه الحوكمة، إذ أنها عديدة ومتنوعة، وتختلف من دولة لأخرى باختلاف الأولويات والحاجات المحلية لكل وحدة محلية داخل هذه الدول، وتتوزع هذه السمات بين معايير سياسية واقتصادية واجتماعية وإدارية.[10] ويمكن تلخيص هذه السمات فيما يلي :-

أ - **حكم القانون (الشرعية والمشروعية):** تقتضي هذه السمة بقبول المواطن المحلي لسلطة الذين يمتلكون القوة داخل المجتمع، ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات مقبولة، وأن تُسند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.[11] أي أن القانون هو المرجعية وسيادته تكون على الجميع دون استثناء، وفي هذا السياق، فإن هذه الخاصية تفرض تطبيق مبدأي الشرعية والمشروعية : فالأولى تعني وجود إطار لممارسة سلطة تنظم عبر قواعد ومبادئ نابعة إما من التقاليد، أو مسجلة في الدستور والقوانين، أما الثانية أي الحوكمة المشروعة، فهي إحساس أو شعور السكان بأن السلطة السياسية تمارس من طرف أشخاص صالحين يساهمون في تحقيق المصلحة العامة.

إذاً؛ فالحوكمة في ظل هذا المبدأ هي حوكمة شرعية تتمسك بالقانون؛ وحوكمة مشروعية ترتبط بعنصر الرضا العام لدى المحكومين،[12] مما يستلزم وجود قوانين ومبادئ عامة يحتكم إليها الجميع ويخضعون لها، وفي الوقت نفسه انخراط الجميع في عملية تفعيل تلك القوانين من خلال أشخاص فاعلين يحسنون تدبير الشأن العام، وينفذون قواعد وتنظيمات القانون؛ حتى يشعر الجميع بالاطمئنان والثقة في ظل القانون نفسه، والقائمين على تنفيذه وتفعيله وترجمة مبادئه وقيمه.

ب - **تقوية وتوسيع اللامركزية:** بغياب اللامركزية الحقيقية لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد، الذي يقتضي مشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم المحلية، إذ أن اعتماد السلطات المركزية لنظام اللامركزية من خلال الوحدات المحلية، يستند على حرية اتخاذ القرار على المستوى المحلي، ويستجيب إلى تنظيم الاتساع الجغرافي للدولة، كما يفرض أن تكون موارد الهيئات المحلية مستقلة لضمان تحقيق أهدافها التنموية.

إذاً؛ فمسألة تدعيم مبدأ استقلالية الوحدات المحلية، لن يتحقق إلا من خلال منح ضمانات لا مركزية للمجالس المحلية، ذلك على اعتبار أن الإصلاح يقتضي أولاً فسح المجال أمام حرية الإدارة في التسيير الحر، ومنح الوسائل المرافقة لحرية التسيير، حتى لا تكون اللامركزية مفرغة من محتواها، وذلك لتمكين الهيئات المحلية من تنفيذ القرارات المتخذة على مستواها، بوجود ما تحتاجه من وسائل مادية وبشرية.

ج - **المشاركة:** تعني تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات رجالاً ونساء، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة، أو من خلال مجالس بلدية منتخبة تعبر عن مصالحهم، عن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات، وفي إطار التنافس على الوظائف العامة يتمكن المواطنين من المشاركة في الانتخابات، واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم.

ويمكن أن تعني المشاركة أيضاً المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية، أي حق المرأة والرجل في الترشح والتصويت وإبداء الرأي ديمقراطياً في البرامج والسياسات والقرارات، والمشاركة تتطلب توفر القوانين الضامنة لحرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والحريات العامة وترسيخ الشرعية.[13]

د - الشفافية: وهي تعني ممارسة حق الحصول على المعلومات، وسهولة إتاحتها وتدفقها، سواء كانت تلك المعلومات متعلقة بالمسائل التي تهم مواطناً بعينه، أو بالقضايا المحلية، وفي نفس الوقت توفير إمكانية الاطلاع على أوجه الإنفاق المحلي، وهذا من شأنه توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية، وبصورة عامة الشفافية هي أن تكون الأفعال والقرارات واتخاذها، مفتوحة للفحص من طرف جهات أخرى غير الإدارة المحلية، كالمؤسسات الداخلية والخارجية والمجتمع المدني، كما أنها إمكانية جد مهمة لتوسيع دائرة المشاركة والرقابة والمساءلة، من أجل تقليل الهدر والتبذير ومحاصرة الفساد.[14]

ز- المساءلة: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة أثناء ممارسته لمهامه، وهو ما يقتضي ضرورة تحديد الالتزامات والواجبات بدقة، وإرساء القواعد الكفيلة بعدم إخلاله بأيٍ من مهامه، إذ أن تولي منصب المسؤولية يقتضي تقبل المحاسبة والمساءلة، بشكل يتلاءم مع طبيعة هذا المنصب.

هـ - الكفاءة والفعالية :تهدف هذه السمة إلى توفير الإرادة والقدرة على تنفيذ البرامج والمشاريع، قصد الوصول إلى نتائج تستجيب لحاجيات السكان ولرغباتهم، وذلك عبر إدارة عقلانية تعمل على ترشيد الموارد المالية والبشرية بدل الارتجال والعشوائية، كما تركز هذه السمة على قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع، تعبر عن أولوياتهم وتحقق نتائج أفضل، وتنظيم الاستفادة من الموارد المتاحة.

و- مبدأ المساواة وحسن الاستجابة : ويعني إتاحة الفرصة لجميع الأفراد دون تمييز بين الجنسين للارتقاء الاجتماعي قصد تحسين أوضاعهم الاجتماعية، كما يعني مدى قدرة الأجهزة والمؤسسات المحلية على تلبية رغبات جميع المواطنين، وقضاء حاجياتهم وخدمة مصالحهم دون عراقيل، مادامت هذه المؤسسات قد وُجدت أصلاً لخدمة المصالح المشروعة للمواطنين.

ي - النظرة الإستراتيجية: تهدف هذه السمة إلى تطوير قدرات الأفراد مع تحسين أوضاعهم، وتنمية المجتمع على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وذلك أخذاً بعين الاعتبار جميع المعطيات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.[15]

المبحث الثاني : و اقع الإدارة المحلية في ليبيا

تختلف نظم الإدارة المحلية من دولة لأخرى، بفعل عوامل متعددة تاريخية واجتماعية وسياسية وجغرافية وثقافية، ويلاحظ بوضوح أن الدول التي تمر بظروف تاريخية متقاربة غالباً ما تتشابه في نظم الإدارة المحلية، كما أن نظام الإدارة المحلية يتأثر في أي بلد دون شك بالسياسة العامة للدولة، وبالمرتكزات القانونية والدستورية للحكم التي تطبع نظام الدولة كله بطابعها.[16]

وبناء على ما تقدم، انتهجت ليبيا نظم إدارية محلية مختلفة منذ الاستقلال الوطني حتى وقتنا الحاضر، تمثلت في (المحافظات، والمديريات، والمتصرفيات، والبلديات، المؤتمرات الشعبية، والشعبيات، والكمونات)، وقد اتسمت هذه الأنظمة بكثير من الخصوصية والتعقيد، أملتها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجغرافية وحتى الأمنية.

إذ أن ليبيا اليوم تشهد تحولات داخلية على جميع الأصعدة، وبالتالي تعرف مخاض عسير نحو توجهها لبناء دولة ديمقراطية حديثة، ومن هنا؛ يعتبر فيها القانون رقم (59) لسنة 2012م[17] الصادر من المجلس الوطني الانتقالي الأساس المنظم للإدارة المحلية في البلاد، حيث نصت مادته الثالثة على أن يتكون نظام الإدارة المحلية في ليبيا من (محافظات وبلديات ومحلات).

وبحسب المادة الخامسة من قانون الإدارة المحلية، تتمتع المحافظات والبلديات فقط بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، أما المحلات المنصوص عليها في القانون، فهي مجرد وحدات خدمية تسييرية تعمل على تقديم الأعمال لقاطنيها، وليست مستقلة عن البلديات التي تقع في إطارها.[18]

ونظراً لاعتبارات سياسية وأمنية عرفتها البلاد عقب أحداث فبراير عام 2011م، صدر القانون رقم (9) لسنة 2013م بشأن تعديل قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012 م، والذي نص على تعليق العمل بنظام المحافظات إلى حين صدور قانون بإنشائها، وإسناد اختصاصاتها مؤقتاً إلى المجالس البلدية وعمداء البلديات.
وتأسيساً على ما تقدم، تم إنشاء العديد من البلديات والذي تجاوز عددها أكثر من(100) بلدية، أُسندت لها اختصاصات ذات طابع محلي، لتكون بذلك أداة لتقديم الخدمات وتلبية احتياجات المواطنين، ومن ثم يمكن القول أن عملية انتخاب المجالس البلدية التي أجريت في مطلع نهاية عام 2013م، تعد الخطوة الأولى نحو تطبيق أحد مرتكزات الحوكمة المحلية، وذلك بإشراك المواطنين في اختيار ممثلين عنهم يتولون تسيير شؤونهم المحلية، وحل جميع مشاكلهم وقضاياهم المرتبطة بحياتهم المعيشية.

إلا أن الواقع العملي أثبت فشل هذه البلديات في القيام بمهامها، حيث تعالت أصوات المواطنين بتدني مستوى الخدمات وسوء الأوضاع المعيشية، ويرجع هذا الفشل إلى عدة أسباب؛ منها قانونية بالدرجة الأولى، وسياسية وتنظيمية وأمنية، ومن هنا أصبح الحديث عن مطلب التنمية المحلية أمراً يصعب تحقيقه،حيث انعكست الأزمة التي شهدتها البلاد طيلة السنوات الماضية على أداء البلديات، وأثقلت كاهلها مما جعلتها مشلولة تماماً ، وغير قادرة على تلبية احتياجات للمواطنين، وبالتالي ظلت هذه الإشكاليات تشكل تحدياً وعائقاً أمام قيام المجالس المحلية بأدوارها التنموية.

وفي إطار ما يهمنا في هذا المبحث، وهو تسليط الضوء على واقع الإدارة المحلية من خلال الوقوف على أبرز الإشكاليات التي تعتريها نصوص قانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، ومعرفة إلى أي مدى كانت مقتضياته تتطابق مع مبادئ ومعايير الحوكمة المحلية -التي أشرنا اليها آنفاً -. بالإضافة إلى الحديث عن الأسباب الأخرى التي ساهمت بشكل كبير، في عرقلة عملية انتقال الإدارة المحلية الليبية من الحالة التقليدية على مستوى التسيير والتدبير، إلى حالة أكثر تفاعلاً وتكاملاً من أجل تحقيق الجودة المحلية المطلوبة.

أولا : التحديات القانونية والتنظيمية

من أبرز الإشكاليات القانونية التي عرفها نظام الإدارة المحلية في ليبيا، هو استمرار العمل بقانون رقم (9) لسنة 2013م المُعدل لقانون الإدارة المحلية، والذي جمّد صلاحيات المحافظات ونقلها مؤقتاً إلى البلديات،[19]فبعد مرور أكثر 8 سنوات على صدور قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية، وإلى يومنا هذا لم يتم إقرار العمل بنظام المحافظات، ومن الإشكاليات التي آثارها هذا القانون أيضاً هو منحه للمجالس البلدية وعمداء البلديات اختصاصات مجلس المحافظة، ومن ثم فليس من الصحيح والمنطق أن يشترك كل منهما في ممارسة ذات الاختصاص، بل أنه كيف يمنح للعميد اختصاصات مجلس المحافظة، فكان من الأولى النص على منح اختصاصات مجلس المحافظة لمجلس البلدية.[20]

كما أن النصوص المستثناة من اختصاص مجلس البلدية والعمداء وفقاً لما قررته المادة الأولى من قانون رقم (9) لسنة 2013م والواردة في المادة 12 و 13 من قانون الإدارة المحلية، نجد أنها تعزز وتدعم المركزية، خاصة فيما يتعلق بنص الفقرة (ج) من المادة 12 الخاصة باعتماد الميزانية، إذ يعد ذلك انتهاكاً لصلاحيات المجالس المحلية من طرف السلطة المركزية،

وتناقضاً مع مقومات اللامركزية الإدارية، حيث كان من الأجدر أن يعطى حق اعتماد الميزانيات للمجالس البلدية، ومن ثم نضمن أن لا تتعرض هذه الأخيرة لأي تأثير أو ضغوطات قد تمارس عليها من السلطات المركزية. [21]

ومن خلال استقرائنا لأحكام قانون رقم (59) بشأن الإدارة نلاحظ بأنه تعتريه الكثير من العيوب، حيث أنه لا يدعم مبدأ استقلالية واستقرار المجالس المنتخبة (المحافظات والبلديات)، حيث يظهر ذلك جلياً في اختصاصات المجالس المحلية المنتخبة، التي تهيمن عليها السلطات المركزية الممثلة في مجلس الوزراء ووزير الحكم المحلي، حيث إن قرارات المجالس المحلية لا تكون نافذة إلا بموافقة الوزير المختص، إذ على سبيل المثال نجد أن اختصاصات مجالس المحافظات الواردة في المادة (12) من قانون الإدارة المحلية، هي اختصاصات محدودة تقتصر على أبداء التوصيات والمقترحات؛ فالمحافظ مسئول بشكل مباشر أمام الوزير المختص عند مباشرته لاختصاصاته الواردة في القانون، رغم أنه مختار من قبل أعضاء مجلس المحافظة، فالحقيقة أن الوزير دوره إشرافي وليس رئيساً للمحافظ، فهذا الأخير مسئول تجاه المجلس والناخبين إدارياً، وعلاقته بالوزير لا تصل إلى درجة التبعية.[22]

وفي إطار التطاول على استقلالية الوحدات المحلية، حَرمت المادة (63) من قانون الإدارة المحلية المجالس المحلية من التصرف بالمجان دون موافقة الحكومة، في مال من أموالها الثابتة أو المنقولة أو تأجيره بإيجار اسمي أو بأقل من أجر المثل، بقصد تحقيق غرض ذي نفع عام، إلا إذا كان التصرف أو التأجير لإحدى الوزارات أو المصالح أو الهيئات العامة، أو لأحد الأشخاص الاعتبارية العامة، أو شركات القطاع العام، أو الجمعيات والمؤسسات الخاصة ذات النفع العام.[23]

وبعد طول انتظار، أصدرت حكومة الوفاق الوطني لائحة نظام الإيرادات المحلية، رقم (576) لسنة 2020م، التي جاءت مخيبة للآمال، حيث شابها الكثير من الغموض والقصور، فهذه اللائحة فرضت واقعاً جديداً بوجود وصاية مفرطة على مالية المجالس البلدية، إذ على سبيل المثال نجد أن البلديات وفق مقتضيات المادة الثانية من اللائحة، لا تملك سلطة إحداث وفرض ضرائب ورسوم محلية؛ لأن هذه المهمة موكولة للسلطات المركزية، حيث يقتصر دور البلديات على وضع تقديرات سنوية عن إيراداتها المحلية، وبذلك يصبح دور البلديات هامشياً، حيث تخضع تقديراتها للإلغاء والتعديل من طرف السلطات المركزية، ممثلة في المجلس الأعلى للإدارة المحلية، الذي يقع على عاتقه مسؤولية إبلاغ البلديات بما تم اعتماده من هذه التوقعات والتقديرات السنوية للإيرادات المحلية.

ومن مظاهر الوصاية المفرطة التي جاءت بها هذه اللائحة، هو ضعف ومحدودية مساهمة مجالس البلدية في إقرار ميزانياتها، حيث نلاحظ وفق اللائحة تعدد الجهات المتدخلة في مراجعة ميزانية البلديات وتقييمها، ومن ثم المصادقة عليها، بدءاً بالمجلس الأعلى للإدارة المحلية، وصولاً إلى وزارة الحكم المحلي، وانتهاءً بمجلس الوزراء الذي يقوم بفحصها من جديد واعتمادها، هذه الإجراءات المعقدة لا شك أنها تعيق عمل البلديات، وتشل من قدرتها، ومن ثم تجعلها غير قادرة على توفير احتياجات المواطنين، وتلبية المتطلبات التنموية الملحة.

وما يزيد من هيمنة السلطات المركزية على الوحدات المحلية، هو إنشاء أجهزة إدارية موازية للهيئات المحلية، وهذا حسب ما جاء في المادتين (42) و(48) من قانون الإدارة المحلية، بتأسيس مجالس عليا إحداها للإدارات المحلية، والآخر للتخطيط الإقليمي، فهذه الأجهزة حسب القانون يترأسها الوزير المختص، ومن ثم لا جدوى لها إن كان الهدف منها زيادة تدخل السلطات المركزية في اختصاصات الوحدات المحلية، فضلاً عن أن وجودها سيساهم في تضخم الجهاز الإداري، ويزيد في عدد الجهات الإدارية المتدخلة في صناعة القرار المحلي.

وما يشكل أيضاً تهديداً لاستقرار واستمرار عمل البلديات، هو ما نصت عليه المادة (4) التي أعطت الصلاحية لمجلس الوزراء في إنشاء ودمج وإلغاء البلديات، فهذه الأخيرة تعد مؤسسات إدارية محلية تم انتخابها من المواطنين، فكيف يترك أمر دمجها وإلغائها إلى جهة تنفيذية؟ خاصة وأنه في بعض الأحيان تحدث عملية الدمج والإلغاء للبلديات، ليس استناداً على أسس علمية صحيحة تقتضيها المصلحة العامة، بل تحدث بناءً على رغبات وأهواء بعض الأفراد، تدفعهم نعرات جهوية أو قبلية لرسم حدود مُدُنهم وقُراهم، بما يتماشى مع مصالحهم الشخصية.

ولتحقيق أكبر قدر من الاستقرار للإدارات المحلية، ينبغي أن تنشأ البلديات أسوة بالمحافظات بناء على قانون، وليس بقرار يصدر من السلطات المركزية الإدارية، حتى نضمن أن لا يتم إجراء تعديلات على التنظيم الإداري المحلي إلا للضرورة القصوى، وبعد مناقشات برلمانية مستفيضة، أما إسناد هذا الاختصاص لمجلس الوزراء، قد يؤدي إلى نتائج غير ايجابية؛ لأن مسألة التسليم لجهة تنفيذية سلطة إنشاء البلديات أو دمجها أو تحديد اختصاصها، يقتضي أن يكون لهذه الجهة ميزانية مفتوحة، من ثم يخشى أن يتم إنفاقها خلافاً للمبادئ المالية والقانونية التي عادة ما تفرض قيود على طريقة إنفاق وصرف الحكومة للميزانية، ولا يخفى أن هذه القيود واضحة تقررها السلطات التشريعية، ومن ثم فإن تفرد الحكومة بهذا الاختصاص، قد يدفعها إلى إساءة استخدامه، مما يعرقل عمل واستقرار المجالس البلدية.[24]

ولا يخفى ما تعانيه المجالس البلدية في ضعف مستوى التأهيل لأعضائها وكوادرها الإدارية، وعدم قدرتهم على القيام بالمهام المناطة بهم، ومرد هذا الوضع المتردي أن المشرع الليبي في القانون الحالي للإدارة المحلية، أخذ بأسلوب الانتخاب المباشر في اختيار أعضاء مجالس المحافظات والبلديات في المواد 11 / 26 من القانون،[25]في حين أنه كان من الأولى على المشرع أن يعتمد النظام المختلط الذي يجمع بين الانتخاب والتعيين، فهذا النظام يضمن لنا إلى حد بعيد مساهمة الكفاءات والخبرات في تسيير عمل الإدارات المحلية في شتى المجالات، أما في ظل النظام الانتخابي المباشر، الذي تلعب فيه الحسابات الحزبية والقبلية دوراً كبيراً في نتائجها، فيتم إقصاء الكفاءات والخبرات ولا يتم الاستفادة منها، خصوصاً وأن تجربة الديمقراطية كانت غائبة عن ليبيا لأكثر من أربعة عقود، وإلى حيث تمام نضجها ما من سبيل إلا الاعتماد على نظام الانتخاب المباشر، في اختيار أعضاء المجالس البلدية.[26]

ولعل الهدف الرئيسي الذي يدعو لتبني الأسلوب المختلط حسب رأي الباحث هو أن الواقع أثبت بأن الأشخاص المعينين لعبوا دوراً مهماً، وعملوا بكفاءة في جميع الميادين القانونية والاقتصادية والاجتماعية، من أجل تحقيق التنمية المحلية، شرط أن تكون أغلبية أعضاء المجلس من المنتخبين، وذلك عن طريق وضع مجموعة من الشروط للمترشحين في الانتخابات المحلية.

وارتباطاً بما سبق، يجب إعادة النظر في الشروط الواجب توفرها في المترشح لعضوية المجلس البلدي، بأن يتمتع بالمؤهل العلمي أو الأكاديمي، إضافة إلى امتلاكه الخبرة في مجال الإدارة، حتى نضمن قدرة وكفاءة المجلس البلدي على تقديم خدماته، ولا يكون أشبه بالجسم الميت.

وبعد مرور أكثر من 8 سنوات على الانتخابات المحلية الأولى عام 2013م، وما أبانت عنه تلك التجربة من إخفاقات كبيرة على مستوي تدبير الشأن العام المحلي، مما أحدث خيبة أمل كبيرة لدى المواطنين، وفي هذا السياق يعتقد الباحث أن الفشل والإخفاق لن ينتهي، بل سيظل مستمراً حتى بعد الانتخابات المحلية الثانية التي أجريت مع بداية عام 2019م، ما لم يتم إجراء تعديلات على قانون الإدارة المحلية الحالي، حيث إنه لا يمكن التعويل كثيراً على المجالس التمثيلية المنتخبة،

في إرساء دعائم التنمية المحلية ما لم يتم إشراك جميع شرائح المجتمع المحلي، في صناعة واتخاذ القرارات المحلية، والمشاركة في جميع مراحلها العملية (التشخيص، التخطيط، التنفيذ، التقييم).

وفي هذا السياق، و على الرغم أن قانون الإدارة المحلية نص على أن تنشأ هيئة استشارية،[27] (مجالس الشوري) داخل المجالس المحلية، تتكون من خبراء ومستشارين، يكون لهم الحق في المشاركة في اجتماعاتها وإبداء الرأي حول بعض القضايا المحلية، وذلك حسب ما تراه تلك المجالس، دون أن يكون لهم حق التصويت، لكن في حقيقة الأمر أن هذه الهيئات الاستشارية غير فاعلة، بدليل أن أغلب المجالس البلدية أهملتها ولم تعمد على إنشائها، فضلاً على أن آرائها تبقى استشارية غير ملزمة ومؤثرة على صانعي القرار المحلي.

كما لم يُولي المشرع الليبي أهمية كبيرة لمنظمات المجتمع المدني، وبالتالي فهي ليست شريكاً حقيقياً للهيئات المحلية في عملية وضع مخططات التنمية المحلية، حيث أوكل قانون الإدارة المحلية المجالس البلدية مهمة تقديم التسهيلات الإجرائية الكفيلة بتأسيسها وإنشائها لمزاولة مهامها، حسب ما جاء في المادة (92) من اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المحلية، مع السماح أيضاً للمواطن ومنظمات المجتمع المدني على حدٍ سواء بتقديم عرائض تحتوي على مطالب محلية، يتم إدراجها في جدول أعمال اجتماعات المجلس البلدي، دون أن يوضح القانون ولائحته التنفيذية شروط تقديم العرائض وكيفية إيداعها، وما مدى أهميتها وجدواها في عملية صناعة القرار المحلي من طرف المجالس البلدية.

لا ينبغي أن يبقى دور المواطن منحصراً فقط في التصويت أو الترشح والولوج إلى المجالس المنتخبة محلياً ووطنياً، بل ينبغي أن يمتد ليشمل الحق في الإخبار والاستشارة وفي التتبع والتقويم؛ أي أن تتحول حقوق المواطن من حقوق موسمية تبدأ مع كل استحقاق انتخابي، وتنتهي بانتهائه، إلى حقوق دائمة ومستمرة ومباشرة تمارس بشكل يومي وعن قرب،وهي بهذا المعنى تتميز عن الديمقراطية التمثيلية، التي تمارس عبر واسطة المنتخبين الذين قد يتخلون عن دور الاقتراب من المواطن، وإشراكه في صنع وإنتاج القرار, والتخلي عنه بمجرد انتهاء الاستحقاق الانتخابي.

ولا يخفى ما يعكسه حجم الفساد المستشري في كافة الأجهزة الإدارية في الدولة، من ضعف وغياب آليات المساءلة والمحاسبة، وكذلك هشاشة الأطر القانونية المكافحة لجميع أشكال الفساد، فعلى الصعيد المحلي نلاحظ أن قانون الإدارة المحلية رقم (59)، لم يُشر مطلقاً إلى آليات المساءلة المجتمعية، التي يمكن من خلالها محاسبة الهيئات المحلية في حالة تقصيرها أو تهاونها في تدبير الشأن المحلي.

وبما أن جميع الأعمال الإدارية للمحافظات والبلديات، تخضع لرقابة ديوان المحاسبة ولأجهزة الشفافية، ووجود مراقب مالي داخل مجالسها يشرف على كافة حساباتها المالية وفقاً للقانون المالي للدولة، إلا أن نسبة الفساد داخل الهيئات المحلية في تزايد مستمر، حيث أشارت تقارير ديوان المحاسبة إلى وجود الكثير من المخالفات المالية ارتكبتها المجالس البلدية،[28] وهذا ما يؤكد غياب آليات المساءلة للمسئولين عن تدبير الشأن المحلي، وإلى ضبابية النصوص القانونية المنظمة لعمل الإدارة المحلية، التي لم تحدد نوعية الرقابة التي تخضع لها الهيئات المحلية فيما لو كانت سابقة أو مصاحبة أو لاحقة، كما أن قانون الإدارة المحلية كان غامضاً في عدم تحديده هوية أجهزة الشفافية التي نصت عليها المادة (76)، ومن ثم نتساءل إن كانت منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النزاهة والشفافية، من ضمن هذه الأجهزة التي يمكن لها تقييم ومراقبة أعمال وتصرفات الهيئات المحلية ؟.

وفي اعتقاد الباحث أن عملية توسيع دائرة مساءلة ومحاسبة المسئولين المحليين، لا تتم بمعزل عن مطلب الشفافية، الذي يتم من خلاله إلزام الهيئات المحلية بإتاحة وتوفير المعلومات الكاملة، عن الأنشطة التي تقوم بها لجميع المواطنين، وعلى هذا الأساس فعلى الرغم أن المشرع الليبي ألزم المجالس المحلية على نشر قراراتها بانتظام من تاريخ إصدارها في كافة وسائل الإعلام، علاوةً على إلزام إدارة المشاريع والشركاء بالإفصاح عن أي معلومات أو وثائق أو مستندات أو كشوف حسابات أو تقارير، قد تطلبها وحدات الإدارة المحلية في أي وقت لأغراض متابعة التنفيذ، كما يتوجب على إدارة المشاريع أن تقوم أيضاً بالتبليغ عن حساباتها الختامية وبميزانياتها العمومية فور الانتهاء من إعدادها، إلا أن الواقع أثبت خلاف ذلك حيث نلاحظ بجلاء أن أغلب الهيئات المحلية تمارس جميع أشكال السرية وعدم الوضوح، ابتداءً من التسيير اليومي مروراً بالتسيير المالي وإبرام العقود الإدارية، وانتهاءً بنشر مداولاتها وقراراتها، فكل هذه المعطيات تدل على أن الإدارات المحلية في ليبيا مازالت منغلقة على نفسها، وغير ملتزمة بالمقتضيات القانونية، ومن ثم فهي محتاجة إلى مراجعة آليات عملها؛ لأن قوة أي وحدة محلية ليس بانغلاقها على نفسها، بقدر ما تقاس بمدى انفتاحها.

وأخيرا، يمكن القول بأن مقتضيات قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م، لا تتماشى كثيراً مع التحولات العميقة التي تعرفها الإدارة المحلية الحديثة، والتي تعتمد على مرتكزات وخصائص الحوكمة المحلية الرشيدة، في مسألة تدبير الشأن العام المحلي، فهذا القانون يتعين إعادة النظر فيه، وإجراء تعديلات عليه بما يتوافق مع متطلبات المرحلة الحالية للبلاد، ولاشك في أن القيام بإصلاحات على هذا القانون من شأنه يعزز من دور البلديات، في تقديم خدماتها للسكان في داخل نطاقها الجغرافي والإداري.

ثانيا : التحديات السياسية

مما لاشك فيه أن الانقسام السياسي الذي أصبح يطغى على المشهد الليبي، عقب الانتخابات التشريعية عام 2014م ما بين القوى السياسية، ألقى بظلاله على عمل وأداء المجالس البلدية المنتخبة، ومن ثم أصبحت في كثير من الأحيان غير قادرة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وهذا ما كان واضحاً في تدني مستوى الخدمات، وفي خضم الفشل السياسي الذي بدأت ملامحه تظهر بعد الانتخابات التشريعية الأولى عام 2012م، نتيجة الصراعات الحزبية والقبلية والجهوية، حاولت الكثير من المناطق التأثير والضغط على الحكومة، لإنشاء لها بلديات مستقلة رغم افتقارها للمقومات الموضوعية لتأسيس البلديات، وبالفعل انصاعت الحكومة لهذه المطالب، فأنشئت أكثر من 100 بلدية، دون أي اعتبار للمعايير الجغرافية والسكانية والاقتصادية والعمرانية.

وقد أفرز هذا الصراع على الشرعية في ليبيا وجود حكومتين، وبالتالي أصبحت المجالس البلدية تتبع رأسياً لوزارتين للحكم المحلي، إحداهما في شرق البلاد تابعة للحكومة المؤقتة المشكلة من قبل مجلس النواب، والأخرى في غرب البلاد تتبع للمجلس الرئاسي المشكل وفقاً لاتفاق الصخيرات، وليس بخافٍ على أحد أن هذا الانقسام السياسي نتج عنه تعدد في السلطات المركزية، ومن ثم كان له تأثير سلبي فادح على أداء الإدارة المحلية، وصعوبة انسجامها مع معايير الحوكمة المحلية، ومما يتضح لنا في هذا السياق، أن المجالس البلدية المنتخبة ليس لها الخيار، إلا أن تنصاع لهذا الواقع المرير، ومن ثم أصبح لزاماً عليها أن تقدم الولاء والطاعة لأحدى هذه الحكومات، حتى تفي بالتزاماتها تجاه المواطنين، وأن تتحصل وبشكل سريع على مخصصاتها المالية من ميزانية الدولة، رغم قلتها وبالتالي إنفاقها على احتياجاتها المحلية.

علاوة على ذلك، ساهمت حالة عدم الاستقرار السياسي، في عدم تطبيق بعض مقتضيات قانون الإدارة المحلية رقم (59)، خاصة المتعلقة بالاختصاصات التي إلى حد الآن لم تنقل إليها من السلطات المركزية، فرغم مرور أكثر من 8 سنوات على

صدور هذا القانون، مازالت الحكومات المتعاقبة تماطل في نقل اختصاصات المؤسسات المركزية إلى البلديات، حيث إنها لم تولى اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع، إذ على الرغم من مناشدات المجالس البلدية المتكررة لوزارة الحكم المحلي، بالإسراع والتعجيل في القيام بهذا الإجراء، إلا أن الوزارة المعنية لم تستجب لهذه المطالبات، وهذا الأمر يجعلنا أمام تساؤل مُلح عن: كيف يمكن للوحدات المحلية أن تفي بالتزاماتها تجاه المواطنين، وهي لا تملك كافة الاختصاصات المتعلقة ببعض المرافق ذات الطابع المحلي مثل (الحرس البلدي، النظافة، الأملاك العامة ...) ؟.

ثالثا : التحديات الأمنية

تشكل النزاعات الداخلية بين الجماعات المسلحة تحد كبير أمام جميع المجالس البلدية، فهي تُصعِّب وتُعرقل مهامها في تقديم الخدمات الأساسية للسكان، وفي تنفيذ ومتابعة المشاريع التنموية، وقد نجم عن هذه الصراعات المسلحة الكثير من الدمار والخراب داخل الأحياء والمدن، فضلاً عن حالة النزوح التي خلفتها الحروب الأهلية، مما زاد العبء على المجالس البلدية المستقبلة للنازحين، ومن ثم حاولت هذه الأخيرة أن لا تدخر جهداً في تقديم كافة المساعدات الإنسانية لهم، ولا ريب أن هذا الوضع كان على حساب تمويل مشاريعها التنموية المرجو منها استكمالها وإنجازها ومن ثم تهيئتها للنفع العام، فضلاً عن أن المجالس المحلية وأعضاءها هم دائماً عرضة لتهديد ولتدخل المليشيات المسلحة والأطراف المتصارعة، التي تحرص على تأكيد سيطرتها على المستوى المحلي، حتى تتمكن من فرض أجنداتها وتوجهاتها داخل الوسط السياسي والاجتماعي.

المبحث الثالث : متطلبات حوكمة الإدارة المحلية الليبية

بعد استعراضنا للصعوبات والعراقيل التي وقفت أمام الوحدات المحلية عند قيامها بمهامها، أصبح لزاماً التفكير في إجراء إصلاحات جوهرية تتماشى مع التحولات العميقة، التي تعرفها الإدارة المحلية الرشيدة، على الرغم من أنه لا يمكن الجزم بنجاح أي عملية إصلاح تمس الجهاز الإداري، ما لم يتوفر الاستقرار السياسي والأمني في ليبيا، إلا أنه يمكن التركيز -على الأقل في الوقت الحالي- على الجوانب الإجرائية والتنظيمية والتشريعية.

ولتجاوز واقع الأزمة الذي تعرفها الإدارة المحلية الليبية، يستوجب الانتقال نحو الحوكمة المحلية كخيار استراتيجي لا محيد عنه، وأن يتم ذلك عبر اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الواسعة، بداية بإجراء تعديلات على قانون الإدارة المحلية الحالي، أو إصدار قانون يحمل تصوراً جديداً لكيفية تسيير الوحدات المحلية، يستجيب للتحديات التي تواجهها المجالس البلدية، ويتأقلم مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، ويتكيف مع منظومة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد، ومن هنا يمكن القول بأنه لا يمكن الحديث عن إصلاح للإدارة المحلية في ليبيا سعياً لتحقيق التنمية المحلية، إلا من خلال ترسيخ مبادئ الحوكمة المحلية الرشيدة، التي تتضمن العديد من الآليات والميكانيزمات التي تمكن المواطن من المشاركة في العملية التنموية، من منطلق البحث عن الجودة في إدارة الحكم المحلي.

وفي هذا الإطار، يجب أن تهدف التعديلات القانونية، إلى دعم استقرار واستقلالية المجالس المحلية المنتخبة مالياً وإدارياً، وذلك بالنص على توسيع وتوضيح اختصاصاتها، ومنحها اختصاصات ذاتية ومنقولة وأخرى استشارية، كما هو الحال في بعض الدول – المغرب مثلاً-، كما ينبغي تحديد وتوسيع اختصاصات عمداء البلديات وتقنين وبيان علاقتهم بالسلطات المركزية، علاوةً على ضرورة النص على تصنيف البلديات في مجموعات متجانسة، وذلك من خلال مراجعة النصوص

المنشئة لها، وعلى أن يتم ذلك وفق معايير أكثر موضوعية، تأخذ بعين الاعتبار الجانب الاقتصادي والجغرافي والسكاني والعمراني.

وفي إطار تعزيز مبدأ اللامركزية، ينبغي على المشرع الليبي أن يمنح اختصاصات إضافية إلى الوحدات المحلية في ميدان التنمية المحلية، وذلك استجابة إلى ثلاث أسباب موضوعية :-
السبب الأول: الشروع في مرحلة جديدة من اللامركزية، عن طريق الارتقاء بالوحدات المحلية نحو أعلى مستويات المسؤولية.
والثاني: التخفيف التدريجي من الأعباء ذات الصبغة المحلية، والملقاة على كاهل الدولة، والتي يمكن للوحدات المحلية أن تتكفل بها.
والثالث: ضمان أجود الخدمات بأقل تكلفة مع مراعاة المصلحة العامة.

إن توسيع الاختصاصات للوحدات المحلية في ميدان التنمية المحلية، ينبغي أن يأخذ طابعاً مؤسساتياً ومالياً، ولأجل ذلك يستوجب الأمر توسيع الاختصاصات كلما تحسنت الإمكانيات المالية للمجالس البلدية، بتخصيص حصص الإيرادات والضرائب لصالح الوحدات المحلية، وتدعيم إمكانية الحصول على قروض، بالإضافة إلى تحسين الموارد الذاتية لتلك لوحدات، فضلاً عن المساهمات المالية التي ينبغي أن تقدمها الدولة بموازاة تخليها عن بعض المسؤوليات لفائدة هذه الجماعات.[29]

كما ينبغي على المشرع أن يراعي مصالح المواطنين، عند اختياره لطرق تسيير شؤون البلدية، منعاً لحدوث حالات الانسداد من خلال وضع آليات قانونية جديدة، وأن يضع البلدية في مكانة خاصة تؤهلها بأن تكون النواة لتمثيل الدولة على المستوى المحلي، وعليه أن يحيط هذا الأمر بعناية كبيرة من خلال إلزام المسئولين على أن يقوموا بتسيير الشأن المحلي بشفافية واضحة، عبر السماح لكل مواطن الاطلاع على مداولات وقرارات المجالس البلدية، وتمكين كل شخص ذي مصلحة من الحصول على نسخة كاملة من هذه القرارات والمحاضر.

وفي سياق إشراك المواطنين في تدبير الشأن العام المحلي، بات من المؤكد أن فشل العديد من المشاريع والمخططات التنموية، تأتي نتيجة استبعاد المواطنين من المشاركة في صياغة هذه الخطط، وبالتالي فإن المشاريع التي يشارك فيها المواطنين تكلفتها أقل من الناحية المالية، وفي ذات السياق أيضاً يلزم على المشرع الليبي أن يولي اهتماماً أكبر بضرورة التأسيس للديمقراطية التشاركية، وذلك على اعتبار أن البلدية تشكل الإطار المؤسسي لممارسة الديمقراطية المحلية، وبالتالي يتم إلزام المجالس البلدية باتخاذ التدابير اللازمة لإبلاغ المواطنين بشؤونهم، بل واستشارتهم عبر ممثليهم في منظمات المجتمع المدني، في كل الخيارات ذات الأولوية لا سيما في مجال تنفيذ مشاريع التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية.[30]

كما ينبغي إعطاء أهمية كبيرة للمجتمع المدني، وإشراكه في برامج وخطط التنمية المحلية، خاصة بعد أن ثبت فشل المبادرات الفوقية والقطاعية من طرف الدولة، إذ تصاغ المخططات والبرامج في المركز، وتطبق على المستوى المحلي دون معرفة مسبقة بحاجيات ومتطلبات السكان المحليين، أضف إلى ذلك احتكاك المجتمع المدني بالواقع، الأمر الذي يؤهله أكثر للقيام بأدوار تنموية تتلاءم وحاجات المواطنين.

ولا يقل القطاع الخاص أهمية عن المجتمع المدني، في ترسيخ التنمية المحلية ومساهمته في التسيير المحلي، وهذا على اعتبار أن آليات الشراكة مع القطاع الخاص، تمنح إمكانات وفرصاً حقيقية من أجل تدبير وتسير المرافق العامة المحلية،

وذلك عن طريق عقد اتفاقيات التعاون والشراكة ...، وهذا بدوره يتيح آليات جديدة لتدبير وإدارة المرافق العامة المحلية، وعلى نحو يتجاوز الطرق التقليدية في ذلك، إضافة إلى أن تنفيذ السياسات التنموية المحلية من طرف القطاع الخاص، يعد أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية، مما يدعو إلى البحث المستمر عن ملاءمة وفعالية السياسات التنموية المحلية، وضرورة توضيح التزامات الفاعلين وعقلنة التدبير.[31]

وفي ظل الاختصاصات الممنوحة للوحدات المحلية، ولضمان رفع التحديات التي تتطلبها التنمية، فإن الأمر يبقى رهيناً بمستوى الأعضاء المنتخبين، الذين يملكون المبادرة ويحددون السياسة العامة لإداراتهم المحلية ويخططون برامجها، ولذلك كلما كان مستواهم عال كلما كان عطاء الهيئات المحلية أكثر مردودية وإنتاجية، زد على ذلك الموظفون العاملون في الوحدات المحلية، فهم يعدون الأداة التنفيذية التي تسهر على تحضير وتنفيذ المقررات البلدية في مجال التسيير الإداري، ومن ثم فإن ما يساعد على تأهيل هؤلاء هي سياسة التكوين والتدريب المستمر، التي تتم عبر عقد عدة دورات تدريبية سواء في داخل الوطن أو خارجها، خصوصاً وأن الأعضاء المنتخبين في حاجة ماسة للتكوين والتأهيل، بسبب عدم الخبرة في مجال التدبير الإداري بالنسبة لأغلبهم.

ومع ازدياد الأعباء والمهام الملقاة على عاتق الهيئات المحلية المنتخبة، ينبغي أن يصاحبها إنشاء نظام قانوني خاص بالوظيفة العامة للإدارات المحلية، يكون مميزاً عن قانون الوظيفة العامة (علاقات العمل)، ويشمل آفاقاً وظيفية للعاملين بالمجالس المحلية، خصوصاً وأن هذه الفئة يتوقف على كاهلها تنفيذ جميع القرارات التي تصدرها الوحدات المحلية، وقيامها بجميع الأشغال ذات الطابع المحلي.

وتأسياً على ما سبق، فإن مسألة تجسيد معايير الحكم الرشيد في الإدارة المحلية الليبية، ينبغي أن يتم من خلال مراعاة مجموعة من الآليات، التي تهدف إلى الارتقاء والتحسين من أداء جميع الوحدات الإدارية المحلية، ويمكن إجمال هذه الآليات في الآتي :

1-**التخفيف من البيروقراطية وإضفاء الشفافية في التعامل مع الجمهور**، وذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية وبالرد على شكاوي المواطنين، وكذلك مشاركة المجتمع المدني من خلال اعتماد الشفافية في اتخاذ القرار.[32]

2-**وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة**، يواكب التطورات الحديثة في مجال الرقابة المالية، ويعتمد على محاسبة ومساءلة الموظفين عما يرتكبونه من مخالفات مالية وإدارية، وإحالتهم إلى الجهات التأديبية لإصدار الأحكام المناسبة بحقهم، فضلاً على توحيد القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة المالية على الأموال العامة، بحيث يتم تطبيقها في كافة الدوائر الحكومية.

4-**وضع مدونة أخلاقية تضبط الالتزام بالعمل الإداري**، وتجبر المؤسسات الإدارية المحلية على الاحترام والتقيد بالقوانين واللوائح الإدارية، وتحسين علاقتها بالمتعاملين معها من الجمهور.

5-**ترشيد الإدارة وتكييفها من التطورات التكنولوجية**،[33] حيث إن أغلب الإدارات المحلية تجدها متخلفة، وغير قادرة على مواكبة التغيرات العالمية، والتي تكون في مقدمتها استخدام التكنولوجية الحديثة، التي تعد آلية كفيلة لتحسين أداء الإدارة، ورفع مستوى فعاليتها ونجاعتها.

6-**التقليص من عدد الموظفين داخل الإدارة وإصلاح نظام الوظيفة العامة**، حيث أن تطوير الإدارة المحلية يتطلب مراجعة وإصلاح نظام الوظيفة العامة، لضمان التخفيف من الأعداد الهائلة من الموظفين الذي ليس لهم مهام واضحة في

العمل، ومن ثم يجب الاعتماد على معايير منطقية وموضوعية (المؤهلات، الكفاءة، الجدارة، الخبرة، الأمانة...)، يتم من خلالها سد حاجات الإدارة من الموظفين.

7- **التصريح الإلزامي بالممتلكات**، منعاً من الإثراء غير المشروع، والقضاء على الاختلاسات المتكررة للمال العام، تحت ذريعة المصلحة العامة.

الخاتمة

تناولنا في هذه الورقة بالدراسة والتحليل واقع الإدارة المحلية في ليبيا، فهذه الإدارة أحاطت بها الكثير من العراقيل والإشكالات المرتبطة بتدبيرها، وشكلت مانعاً أمامها في لعب أدوارها في تلبية مطالب التنمية المحلية على أكمل وجه، وهو الأمر ذاته الذي يحتم علينا التفكير في حلول تخرج الوحدات المحلية في ليبيا من هذا المأزق، الذي لا يساعد على تحقيق الأهداف المتوخاة منها، ومن هنا يستوجب انخراط الإدارة المحلية وتأصيلها في منظومة الحوكمة المحلية، كخيار استراتيجي لإصلاحها وللرفع من قدراتها في تسيير الشأن المحلي، وبناءً على كل ما سبق، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي يمكن إجمالها في الآتي :

أولاً : النتائج

1- قانون الإدارة المحلية رقم (59) لا يُعبِّر عن حقيقة اللامركزية الإدارية الحقيقية؛ من حيث ضرورة وجوب الاستقلال الإداري للوحدات المحلية في ظل تزايد إشراف الحكومة المركزية، فضلاً عن غموض بعض المفاهيم التي جاء بها هذا القانون، مما يؤدي إلى حدوث تنازع وتداخل في الاختصاصات بين المتدخلين في الشأن المحلي.

2- العشوائية في إنشاء عدد كبير من البلديات دون مراعاة الأسس والمعايير الموضوعية لإنشائها، حيث أن بعض البلديات لا تتوافر فيها المقومات الجغرافية ولا الاقتصادية ولا السكانية ولا العمرانية كذلك، ومن ثم فإن بقاؤها يشكل عبء كبير على ميزانية الدولة، ويعقد من عملية التنسيق فيما بينها وبين السلطات المركزية.

3- أفرز نظام الانتخاب المباشر في اختيار أعضاء المجالس المحلية، أعضاء غير مؤهلين، وتنقصهم الخبرة في التسيير الإداري الرشيد، سيما وأن هذا النظام تتحكم فيه الولاءات الحزبية والقبلية، وأن تجربة الانتخابات في ليبيا مازالت فتية وغير ناضجة البتة.

4-ضعف الاستقلال المالي للوحدات المحلية؛ وذلك بسبب قلة مواردها المحلية واعتمادها على الدعم الحكومي، الأمر الذي يسمح بهيمنة تشديد الرقابة عليها من قبل السلطات المركزية.

5- غياب آلية المساءلة والمحاسبة المجتمعية على الهيئات المحلية.

6- عدم وجود نظام قانوني خاص للوظيفة العامة المحلية، علاوةً على غياب شبه تام للنصوص القانونية المهتمة بمسألة تكوين المنتخبين والموظفين معاً.

7- تهميش دور المواطن ومنظمات المجتمع المدني، وعدم السماح لهم بالمشاركة في صياغة مشاريع التنمية المحلية.

ثانياً : التوصيات:

1-يجب أن يكون إنشاء البلديات أو أي نظام إداري بتشريع برلماني؛ أي بقانون وليس بأداة أدنى، إذ تمنح هذه الطريقة المنطقية التَّنْظِيمُ الإداري المحلي استقراراً كبيراً، فلا يطله التعديل إلا للضرورات القصوى، وبعد مناقشات برلمانية مستفيضة تقرر ما إذا كانت هناك حاجة حقيقية إليه أم لا.

2- على أقل تقدير في الوقت الراهن، الإسراع في نقل الاختصاصات من السلطة المركزية إلى البلديات، وفق مقتضيات قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م.

3- تبني النظام المختلط في اختيار أعضاء المجالس المحلية، والذي يجمع بين الانتخاب والتعين لمدة 10سنوات، من أجل ضمان نضج تجربة الديمقراطية المحلية في ليبيا، وعدم إقصاء الكفاءات خلال المرحلة التأسيسية.

4- إصدار نصوص قانونية تحدد اختصاصات المجالس المحلية وتوسعها، لتشمل كل الجوانب الإدارة والمالية، حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية المطالب التنموية للسكان المحليين.

5- التقليص في عدد البلديات وإنشاؤها على أسس سليمة وواضحة، تأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد التاريخية والجغرافية والديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين.

6- توضيح الميادين والمجالات المرتبطة بموضوع التنمية المحلية، وتوسيع اختصاصات البلدية في هذا الشأن، وخاصة في بعض الميادين التي يكون فيها تداخل بين وظيفة البلدية ووظيفة السلطات المركزية؛ كالتعليم والصحة والكهرباء والماء ....الخ، والتي يجب أن تُحدد فيها أين تنتهي مسؤولية كل منهما، وإبراز الحدود الفاصلة بينهما في هذا المجال، مع إزالة الغموض السائد في العبارات الواردة في القوانين السارية.

7-التنسيق بين أجهزة الرقابة الإدارية والمالية، بحيث يُزال التداخل بين هذه الأجهزة في الاختصاصات والازدواج في العمل.

8- تعزيز الاستقلال المالي للمجالس المحلية، من خلال تحديث المنظومة الجبائية وتقوية الموارد الذاتية، وتقليص هيمنة الموارد الاستثنائية.

9- ضرورة انتهاج البلديات للأساليب الحديثة في التدبير كأسلوب الإدارة الإلكترونية، وأسلوب العمل التشاركي، وكذلك العمل على تقوية وتنمية القدرات الإشرافية والقيادية للأعضاء المنتخبين والموظفين المحليين.

10- تعزيز شراكة الهيئات المحلية المنتخبة مع القطاعات العمومية والخاصة، وكذلك مع منظمات المجتمع المدني.

الهوامش :

1-الشعراوي سلوى، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع " إشكاليات نظرية "، مجلة المستقبل العربي، عدد 249، 1999م، ص107- 109.

2- لؤي صافي، الرُشد السياسي وأسسه المعيارية : من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في : جدلية القيم والمؤسسات والسياسيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015م، ص 21 - 22.

3-لؤي صافي، نفس المرجع أعلاه، ص 21.

4-الإدريسي محمد المصطفى، في الحاجة إلى الحكامة الجيدة، مجلة فكر ونقد، العدد 93، 2007م، ص 21.

5- البلي مسعود،حوكمة السياسات العامة الاجتماعية : دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية لجامعة باتنة 1- الجزائر، العدد الثامن، 2016م، ص 211.

6- العلواني حسن، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية- القاهرة، 2006م، ص 80.

7- صاري إسماعيل وسعيداني رشيد، الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية – دراسة حالة بلدية دبي-، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، 2018م، ص 195.

8- بنمير المهدي، الحكامة المحلية بالمغرب وسؤال التنمية البشرية، الطبعة الأولى، مطبعة وليلي، 2010م، ص 30.

9- عنترة مرزوق وعبد المؤمنسي حمدي، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، المجلد السابع، العدد 5، 2018م، ص 215.

10- بنمير المهدي، الحكامة المحلية بالمغرب وسؤال التنمية البشرية، مرجع سابق، ص 13.

11- العلواني حسن، الإصلاح التنظيمي والمؤسسي للمحليات في مصر، الطبعة الأولى، شركة التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2007م، ص 132.

12- جفري سعيد، الحكامة وأخواتها، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، 2010م، ص 174.
13- السالك أحمد، اللامركزية الإدارية ومطلب التنمية : محاولة نقدية للنموذج البلدي الموريتاني، أطروحة دكتوراه، كلية القانون – جامعة الحسن الأول بسطات، 2013م، ص 516.
14- الشيخ عماد، الشفافية ومراقبة الفساد، الطبعة الثانية، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد السويدي بالإسكندرية، 2006م، ص 184.
15- بنمير المهدي، الحكامة المحلية بالمغرب وسؤال التنمية البشرية، مرجع سابق، ص 14.
16- بوحنية قوي، التحول الديمقراطي وإصلاح الإدارة العمومية الجزائرية : نحو مقاربة لحوكمة رشيدة للجماعات المحلية، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد الأول، 2012م، ص133 - 134.
17- قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م بشأن الإدارة المحلية، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 15 لسنة 2012م.
18- أحواس خليفة، تنظيم الإدارة المحلية الليبي، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع - بنغازي، 2020م، ص 163.
19- المادة الأولى :
- (إلى حين صدور قانون بإنشاء المحافظات وتحديد نطاقها الجغرافي وتعيين مقارها وتسميتها لمجلس الوزراء الشروع في إنشاء البلديات قبل المحافظات).
- (تؤول مؤقتاً الاختصاصات والصلاحيات المسندة لمجلس المحافظة المبينة المشار إليه إلى مجلس البلدية وعميد البلدية، ويستثنى من ذلك ما نصت عليه الفقرة ( ) من المادة 12، والفقرة (ب) من المادة 13 فتكون الاختصاصات الواردة بهما إلى مجلس الوزراء).

20- تواتي محفوظ، إشكالية تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا " دراسة تحليلية للقانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن الإدارة المحلية ولوائحه التنفيذية"، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الأول، تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق، كلية الاقتصاد والتجارة –زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 25- 26 / 2020م، ص 597.
21- تواتي محفوظ، نفس المرجع أعلاه، ص 597.
22- تواتي محفوظ، نفس المرجع أعلاه، ص 588.
23- امنينة عبير،اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا : قراءة في قانون رقم (59) لنظام الإدارة المحلية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2019م، ص 21.
24-أمنينة عبير، نفس المرجع أعلاه، ص 19.
25- الكبتي محمد،اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، مجلة البحوث القانونية،السنة الخامسة، العدد الأول، 2017م، ص 22.
26- الناجح ياسين، النظام القانوني للحكم المحلي في ليبيا " دراسة تحليلية نقدية لقانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م"، مجلة الجبل للعلوم التطبيقية والإنسانية، العدد الأول، يونيو 2018م، ص 136.
27- المادة (28) من قانون الإدارة المحلية رقم 59 لسنة 2012م.
28- انظر تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017م، ص756-787.
29- بنمير المهدي، مرجع سابق، ص 119- 120.
30- بوحنية قوي،التحولات الديمقراطية وإصلاح الإدارة العمومية الجزائرية، مرجع سابق، ص 137.
31-خطاري سيدي، الجماعات المحلية في موريتانيا بين إكراهات الواقع ورهانات التنمية، رسالة ماجستير، كلية القانون- جامعة الحسن الأول بسطات، 2010م، ص 183.
32-بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 137.

33-عنترة مرزوق وعبد المؤمنسي حمدي، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، مرجع سابق، ص 227

قائمة المراجع :

أولا : الكتب

1- أحواس خليفة، تنظيم الإدارة المحلية الليبي، دار ومكتبة الفضيل للنشر والتوزيع - بنغازي، 2020م

2- بنمير المهدي، الحكامة المحلية بالمغرب وسؤال التنمية البشرية، الطبعة الأولى، مطبعة وليلي، 2010م.

3- جفري سعيد، الحكامة وأخواتها، الطبعة الأولى، الشركة المغربية لتوزيع الكتاب، 2010م.

ثانيا : المجلات والأبحاث العلمية

1- امنينة عبير،اللامركزية الإدارية ومقومات الحكم الرشيد في ليبيا : قراءة في قانون رقم (59) لنظام الإدارة المحلية، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية،2019م.

2- الشعراوي سلوى، مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع " إشكاليات نظرية "، مجلة المستقبل العربي، عدد 249، 1999م.

3- العلواني حسن، اللامركزية في الدول النامية من منظور أسلوب الحكم الرشيد والتنمية في مصر، مركز دراسات وبحوث الدول النامية- القاهرة، 2006م.

4- ادريسي محمد المصطفى، في الحاجة إلى الحكامة الجيدة، مجلة فكر ونقد، العدد 93، 2007م.

5- العلواني حسن، الإصلاح التنظيمي والمؤسسي للمحليات في مصر، الطبعة الأولى، شركة التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، 2007م.

6-البلي مسعود،حوكمة السياسات العامة الاجتماعية : دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيد، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية لجامعة باتنة 1- الجزائر، العدد الثامن، 2016م.

7- الكبتي محمد،اللامركزية بين الحكم المحلي والإدارة المحلية، مجلة البحوث القانونية،السنة الخامسة، العدد الأول، 2017م.

8- الناجح ياسين، النظام القانوني للحكم المحلي في ليبيا " دراسة تحليلية نقدية لقانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م"، مجلة الجبل للعلوم التطبيقية والإنسانية، العدد الأول، يونيو 2018م.

9- بوحنية قوي، التحول الديمقراطي وإصلاح الإدارة العمومية الجزائرية : نحو مقاربة لحوكمة رشيدة للجماعات المحلية، مجلة الدراسات السياسية والاجتماعية، العدد الأول، 2012م.

10- تواتي محفوظ، إشكالية تطبيق الإدارة المحلية في ليبيا " دراسة تحليلية للقانون رقم (59) لسنة 2012م بشأن الإدارة المحلية ولوائحه التنفيذية"، بحث منشور في المؤتمر العلمي السنوي الأول، تحت شعار تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق، كلية الاقتصاد والتجارة –زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، 25- 26 / 2020م.

11- صاري إسماعيل وسعيداني رشيد، الحوكمة المحلية الرشيدة كمدخل لرفع أداء الإدارة المحلية – دراسة حالة بلدية دبي-، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الرابع، 2018م.

12-عنترة مرزوق وعبد المؤمنسي حمدي، الانتقال إلى الحوكمة المحلية في الجزائر دراسة في التحديات والآليات، مجلة التراث، المجلد السابع، العدد 5، 2018م.

13- لؤي صافي، الرُشد السياسي وأسسه المعيارية : من الحكم الراشد إلى الحوكمة الرشيدة بحث في : جدلية القيم والمؤسسات والسياسيات، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2015.

ثالثا : الأطروحات والرسائل العلمية

1- السالك أحمد، اللامركزية الإدارية ومطلب التنمية : محاولة نقدية للنموذج البلدي الموريتاني، أطروحة دكتوراه، كلية القانون – جامعة الحسن الأول بسطات، 2013م.

2- خطاري سيدي، الجماعات المحلية في موريتانيا بين إكراهات الواقع ورهانات التنمية، رسالة ماجستير، كلية القانون- جامعة الحسن الأول بسطات، 2010م.

رابعا : القوانين والتقارير

1- قانون الإدارة المحلية رقم (59) لسنة 2012م بشأن الإدارة المحلية، نشر في الجريدة الرسمية، العدد 15 لسنة 2012م.

2- تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2017م.

مواقف الدول الفاعلة من الثورة السورية

The Positions of The active States from The Syrian revolution

أحمد محمد الخالد

ماجستير في القانون الدولي والعلوم السياسية، محاضر سابق في جامعة إدلب. سورية

ملخص:

تستمد الحرية قدسيتها من قدسية الإنسان وتكريمه. لقد مضى عقد على الربيع السوري ولم يتمتع الشعب السوري بعد بحق المواطنة ولم ينال الحرية وللدول العربية والاقليمية والدولية دور سلبي في ذلك وهذا يعزز انتشار الانظمة الديكتاتورية.

وبالتالي لابد من فهم أنظمة الدول الفاعلة على الساحة السورية، وأثر موقفها على السوريين وحقهم في الحرية والكرامة الإنسانية فلمواقف الدول وخاصة الفاعلة منها دور في نشر الديمقراطية أو حجرها عن الشعوب علما أن الدول المستبدة تتكاتف في إعاقة نشر الديمقراطية والوقوف في وجه تشكيل اتحاد الديمقراطيات .

لقد ارتبط موقف الدول بموقف حكامها من الثورة السورية وتم الاصطفاف بين الدول التي وقفت ضد الربيع العربي وتسبب موقف الدول في عدم وجود رغبة للحل في سورية، وتفريغ خلافات الدول العربية على الساحة السورية، وتدويل القضية السورية بسبب المواقف غير المسؤولة من الدول العربية تجاه الشعب السوري وعلى الأخير أن يفرز جسم سياسي يلبي متطلبات وتضحيات الشعب السوري الحر وذي علاقة متوازنة مع الدول العربية ودول الجوار .

كما أن قيام بعض الدول بمساعدة نظام أسد على الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني، واستمرار تعطيل مجلس الأمن المسؤول عن السلم والأمن الدوليين سيرتب آثار سلبية وكارثية على مستوى العالم..

الكلمات المفتاحية: مواقف الدول - الدول الفاعلة - الثورة السورية.

Abstract

Freedom derives its sanctity from the sanctity and honor of the human being

A decade has passed since the Syrian Spring, and the Syrian people have not yet enjoyed the right to citizenship and have not gained freedom. Arab, regional and international countries have a negative role in this matter, which enhances the spread of dictatorial regimes.

Therefore, it is necessary to understand the regimes of the active states in the Syrian arena, and the impact of their position on the Syrians and their right to freedom and human dignity. The positions of states, especially actors, have a role in spreading democracy or preventing it from peoples.

Note that the dictatorship countries are uniting to obstruct the spread of democracy and stand in the way of formatting the Union of Democracies

The position of states was linked to the position of their rulers on the Syrian revolution, and the alignment between the states that stood against the Arab Spring. The position of states caused a lack of desire for a solution in Syria, emptying the differences of Arab states on the Syrian arena, and internationalizing the Syrian issue due to the irresponsible positions of the Arab states towards the Syrian people. The latter must produce a political body that meets the requirements and sacrifices of the free Syrian people and has a balanced relationship with the Arab countries and neighboring countries.

In addition, the fact that some countries have helped the Assad regime to impunity for serious violations of Human International Law, and the continued disruption of the Security Council, which is responsible for international peace and security, will have negative and catastrophic effects on the world.

Key words: The positions of the states - The active states - The Syrian revolution.

مقدمة:

مضى عقد من الزمن على مطالبة الشعب السوري بالحرية، وهي أبسط حقوقه المصانة في دستور الجمهورية العربية السورية، وفي الشرعية الدولية ولا شك بأن الاعتراف القانوني الذي لم تنله أجسام الثورة والمعارضة بعد وإنما اقتصر على الاعتراف الدبلوماسي والسياسي. فللدول العربية ودول الإقليم والمجتمع الدولي دور في ذلك سواء أكان في صالح نظام أسد أم في صالح الشعب السوري الحر الذي يطالب بسيادة القانون، والحرية، والتمتع بحق المواطنة.

كانت سابقا الدول هي الفاعل الوحيد والرئيس في العلاقات الدولية، وعندما ظهرت المنظمات العالمية والإقليمية أوجدت لها مكاناً في المنظومة الدولية ودور فاعلاً فيه، ولكن سنقتصر في الحديث هنا حول مواقف الدول.

الموقف الدولي: عبارة عن العلاقات القائمة، والفاعلة في الساحة الدولية، وهذه العلاقات غير ثابتة، ويختلف تأثيرها وفقا لقدرتها، والمعروف عن الموقف الدولي تغيره البطيء ولابد من متابعة الواقع السياسي لكل دولة وعلاقتها بغيرها.

والتحليل السياسي: الطريقة التي نحكم بها على حدث ما في مكان محدد، ويعتمد على فهم الواقع السياسي لهذه المنطقة، وعلاقته بالسياسة الدولية، ولكل سياسة خارجية محددات داخلية وخارجية.

الثورة: تغيير جذري للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بيد الشعب، وقد تصبح مسلحة كوسيلة للوصول للتغيير المنشود، أو قد تبقى سلمية بيضاء بدون إراقة دماء.

فالتحول الضخم الذي يحدث دون سقوط نظام الحكم القائم لا يطلق عليه ثورة، إنما نوع من التطور، والثورة بخلاف الانقلابات العسكرية، فهي تحظى بتأييد كبير من عامة الشعب، كما أنها تتضمن التزاما من قبل الثوريين بإحداث تغيرات جذرية في السلطة.

ويقصد بالفاعل في العلاقات الدولية: كل سلطة، أو جهاز، أو جماعة، أو حتى شخص قادر على أن يلعب دوراً على المسرح الدولي وقد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرارها أو الإثبات بفعل وهو ما يؤكد على أن الفواعل الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون.[1]

بدأت الثورة في سورية شعبية سلمية عفوية ليس وراءها حزب، ولا يوجد لها برنامج محدد وتطالب بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية وصولاً إلى المطالبة بإسقاط النظام. تعرض خلالها الشعب السوري لكل أساليب القمع، والتنكيل كما تمت مواجهتها بالميليشيات، والشبيحة، وبسبب اعتماد نظام أسد على العنف المفرط اضطر الجيش الحر لتأمين الحماية للشعب الحر وللمواجهة المسلحة ضد نظام أسد التي انشقت عن واجبها الوطني تجاه شعبها، حيث انتشر الجيش العربي السوري في المدن من نيسان 2011 وهذا لا يعني عسكرتها بقدر ما كانت ردة فعل دفاعية من قبل الأهالي، والعشائر في الدفاع عن النفس، والتصدي إلى نظام أسد، حيث أعلن العقيد المنشق رياض الأسعد عن تأسيس الجيش السوري الحر في 29 تموز 2011، وبقيت التظاهرات السلمية مستمرة في مطالبتها بالحرية، والكرامة، والعدالة الاجتماعية، وإسقاط النظام لكن التطور الأبرز في مسار تحول الثورة السورية نحو الثورة المسلحة تمثل بقيام مجموعات من "الجيش السوري الحر" بالدخول إلى مدينة حلب في 20تموز 2012.

[1] مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة الفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر،2008، ص2.

ولقد عمل نظام أسد خلال العام الثاني للثورة على توظيف البعد الطائفي لتحويل مسار الثورة، وكانت الكارثة الأكبر في تاريخ الثورة السورية في نيسان 2013 حينما تم الإعلان عن ولادة تنظيم «داعش»[1].

وفي عام 2015 تم الاتفاق على المبادئ الخمسة للثورة السورية وهي:

1- إسقاط بشار الأسد، وكافة أركان نظامه، وتقديمهم للمحاكمة العادلة.

2- تفكيك أجهزة القمع الاستخباراتية، والعسكرية، وبناء أجهزة أمنية وعسكرية على أسس وطنية نزيهة، مع المحافظة على مؤسسات الدولة الأخرى.

3- خروج كافة القوى الأجنبية، والطائفية، والإرهابية من سوريا، ممثلة بالحرس الثوري الإيراني، وحزب الله، وميليشيا أبي الفضل العباس، وتنظيم الدولة.

4- الحفاظ على وحدة سوريا أرضاً، وشعباً، واستقلالها، وسيادتها، وهوية شعبها.

5- رفض المحاصصة السياسية، والطائفية.[2]

قلما يكون هنالك موقف ثابت طوال عقد من الزمن من القضية السورية، لطالما أن ما يحكم العلاقات بين الدول هو المصالح، فلا يوجد عدو دائم ولا صديق دائم إنما مصلحة دائمة، وحتى المصالح قد تكون حيوية، أو ثانوية، ولهذه المواقف دور في تسريع، أو إعاقة تحقيق الشعب السوري مطلبه في الكرامة، والحرية، ونشر الديمقراطية.

تستمد الحرية قدسيتها من قدسية الإنسان وتكريمه، حيث يسقط التكليف عند غياب الحرية، ولابد من فهم أنظمة الدول الفاعلة على الساحة السورية، وأثر موقفها على السوريين وحقهم في الحرية والكرامة الإنسانية.

لقد أربك الربيع العربي وخاصة الربيع السوري حسابات بعض الدول بخصوص دورها المنشود في المنطقة العربية حيث أن الثورات أظهرت الفجوات الكبيرة بين الشعوب والسلطات العربية الحاكمة كما أن هنالك تخوف غير مشروع من بعض الأنظمة.

وتأتي الكتابة في هذا الموضوع لأهميته وضرورة تسليط الضوء على إرهاب السلطة المنظم الممنهج والمستمر لعقد مضى؛ ولازال الإجرام حتى لحظة الانتهاء من هذا البحث، وتأتي أهمية البحث من أهمية مواقف، ودور الدول في الإسراع بقطف ثمار الربيع السوري أو تأخير ذلك ومن الأسباب التي تقف خلف تأخر نيل الشعب السوري أبسط حقوقه المصانة في الشرعية الدولية، والشرعية المحلية هي المواقف غير المسؤولة من قبل أغلب الدول، وتدرج وتماهي المواقف وانحدارها أحيانا، وتغير مضاد أحيانا أخرى، ويرتبط ذلك بأحداث الساحة الداخلية والخارجية لكل بلد، وبالقيادة التي تصنع القرار في تلك الدول، حيث لا يمكن فهم مواقف الدول، والحسابات الاستراتيجية من الثورة السورية أو استشرافها إلا في ضوء العلاقات الدولية فالتشابك الإقليمي والدولي أخر سقوط نظام أسد بسبب الحصانة الروسية، وهذا أغلق القنوات الدبلوماسية للحل كما أن التدخل الروسي الإيراني العسكري السباق في سورية وتموضعهم أدى لتأخير سقوط نظام أسد؛ لعدم وجود فاعل دولي يتصدى لروسيا ولا فاعل إقليمي له عمق في سورية كما هو الإيراني.

---

[1] الدولة الإسلامية في العراق والشام والذي يعرف اختصاراً بـ داعش.

[2] أسرة التحرير في نور سورية، معظم الفصائل والقوى الثورية توقع على "وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية" برعاية المجلس الإسلامي السوري، نور سورية،2015، تاريخ المشاهدة 2021/5/30.
https://syrianoor.net/article/5742

وبالتالي هل يمكن للثورة السورية أن تبتعد عن المحاور والأحلاف السياسية لتكتسب هامش حرية أكبر أم لابد من أن تقع ضحية الأحلاف بسبب أنها لازالت ضمن مراحلها، ولم تحقق النصر أم سيتم زجها في سجن العزلة الدولية.

مشكلة البحث:

ما هو نهج الأنظمة العربية، والدولية فيما يتعلق بنشر الديمقراطية، والحرية، وما هو الأثر المترتب على هذه المواقف؟

أهداف البحث:

- فهم أنظمة الدول الفاعلة، وتحديث السياسة الثورية مع الحفاظ على هدف ثورتنا، والمبادئ الخمسة للثورة السورية.
- الوقوف على التحديات التي تواجه الثورة السورية.
- دور الدول المؤثرة في الساحة السورية، وسبب مواقفها.

أهمية البحث:

العمل على فرز جسم سياسي ثوري ذي علاقة متوازنة مع الدول العربية، والمجتمع الدولي التي تقف مع الشعب السوري الحر، ولعلنا نبتعد عن التجاذبات السلبية التي تنعكس على علاقتنا وخاصة مع الدول العربية ودول الجوار.

منهجية البحث:

تم اتباع المنهج الوصفي بالإضافة للمنهج التحليلي للوصول لطبيعة مواقف الدول الفاعلة، وأثرها على الثورة السورية.

نطاق البحث:

النطاق الزماني للبحث: منذ انطلاق الثورة السورية وحتى تاريخ انتهاء البحث.

النطاق المكاني للبحث: الجمهورية العربية السورية.

الفصل الأول: مو اقف بعض الدول العربية:

سيتم التركيز على علاقة بعض الدول العربية المهتمة بالقضية السورية، ومنها قطر، والسعودية، ومصر، والامارات العربية المتحدة مع العلم أن جوهر السياسة الخارجية هي القابلية على توظيف دقائق الأمور في سبيل أهداف بعيدة المدى.

المبحث الأول: موقف الامارات العربية المتحدة:

بعد اندلاع الثورة السورية، وتزايد العنف من قبل النظام سالب السلطة من الشعب السوري وضربه عرض الحائط للدعوات العربية، والإقليمية فقررت دول الخليج العربي قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذا النظام القاتل وكذلك التزمت الإمارات العربية المتحدة بهذا الموقف وإن كانت غير راغبة بذلك ضمنيا.

ولقد أعلنت دول الخليج في آذار عام 2012 استدعاء سفرائها من سورية، والطلب من جميع سفراء النظام مغادرة أراضيها وكذلك الإمارات العربية المتحدة لكنها أبقت على بعثة دبلوماسية للنظام على أراضيها بحجة تسيير معاملات السوريين المتواجدين على أراضيها.

كما انضمت الإمارات إلى حلف أصدقاء سورية، والذي اعتبر أن الحل في سورية سياسي، وشدد على رحيل النظام ورئيسه.

كما عارضت الإمارات العربية المتحدة في 2014 إجراء الانتخابات الرئاسية للنظام على أراضيها.[1]

علما أن شقيقة بشار الأسد، ووالدته كانتا تقيمان في الامارات العربية المتحدة، وكذلك يوجد استثمارات كبيرة لرامي مخلوف ابن خاله.

ولقد أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية عقوبات على شركة "بانجيتس" ومقرها الشارقة بسبب توريدها منتجات نفطية لسورية منها: وقود طيران من عام 2012 حتى 2014، مرجحة أن هذه المنتجات استخدمت في أغراض عسكرية.

كما أن التسويات، والمصالحات التي تمت في الجنوب السوري المحرر كانت برعاية الإمارات العربية المتحدة.

وفي 27 كانون الأول 2018 أعلنت الإمارات إعادة افتتاح سفارتها في دمشق بشكل رسمي وتكليف عبد الحكيم النعيمي للقيام بالأعمال بالنيابة بحجة الكورونا، والتضامن الإنساني. حيث قالت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية في بيان لها: إن هذه الخطوة تؤكد حرص حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة على إعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى مسارها الطبيعي بما يعزز، ويفعل الدور العربي في دعم استقلال، وسيادة الجمهورية العربية السورية، ووحدة أراضيها، وسلامتها الإقليمية، ودرء مخاطر التدخلات الإقليمية في الشأن العربي السوري.[2]

وطبعا دولة الإمارات العربية المتحدة تساهم في خلق، وتنشيط شخصيات معارضة، ومقبولة لدى نظام أسد وتقريبا سيطرت على قرار السعودية فيما يخص سورية تقريبا كما أنها أبقت على نوع محدد من المعارضين، وساعدتهم على تنمية تياراتهم مثل تيار الوعد السوري الذي يرأسه فراس طلاس ابن وزير الدفاع سابقا.

وكذلك استمرت الإمارات العربية المتحدة، ومصر في دعم الجربا الذي أطلق حركة معارضة تحت اسم الغد السوري.

كما أن وقوف تركيا بعد الأزمة الخليجية في 5 حزيران 2017 بجانب دولة قطر لمواجهة الحصار الاقتصادي، والدبلوماسي الذي فرضته السعودية، والإمارات، والبحرين، ومصر إضافة إلى الدعم التركي العسكري للدوحة الذي ينظر إليه على أنه العامل الأهم في تراجع الدول الأربعة عن تنفيذ عمل عسكري ضد قطر أشار إليه أمير الكويت خلال زيارته للولايات المتحدة في تموز 2018 له كبير الأثر في إعادة العلاقة مع نظام أسد وإيران التي تحتل ثلاث جزر إماراتية.[3]

هذا وقدم العديد من الأفراد، والشركات في الإمارات المساعدة الفاعلة لجهود الأسد الحربية، إذ وافقت شركة التوزيع "كمبيوتر لينكس" التي تتخذ من دبي مقراً لها، على دفع غرامة مدنية قدرها 2,8 مليون دولار لشحنها إلى الحكومة السورية معدات أمريكية محظورة لمراقبة حركة الإنترنت والتحكم بها، علماً أن شركات أخرى زودت النظام السوري بالوقود الذي يحتاجه لتشغيل آلته الحربية، كما إن شركة "يونا ستار" ،ومقرها دبي، عملت كوكيل شحن للقوات الجوية السورية

[1] CNN بالعربية، سوريا: الإمارات تمنع انتخابات الرئاسة على أراضيها،27 أيار 2014 تاريخ المشاهدة 2021/6/25
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/05/27/syria-elections-uae

[2] بي بي سي، سوريا: ما دلالات إعادة الإمارات فتح سفارتها في دمشق؟،27 ديسمبر/ كانون الأول 2018
تاريخ المشاهدة 2021/5/31:
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-46697056

[3] وكالة الاناضول، أخبار تحليلية، إحسان الفقيه، الإمارات.. بين التقارب مع الأسد والشقاق مع تركيا (تحليل)،2020/3/30
https://cutt.us/vSLfM تاريخ المشاهدة 2021/5/25

،وإدارة المخابرات الجوية السورية، وهيئة إمداد الجيش السوري، ومركز الدراسات والبحوث العلمية الذي كان يعمل على تطوير قدرات النظام في مجال الأسلحة البيولوجية والكيميائية.[1]

وكذلك النوايا الإماراتية - السعودية تجاه قطر التي ترفض محاولة فرض وصايتهما على سياستها الخارجية، والتي قد تتحول إلى وصاية داخلية أيضا. وقد اتضح ذلك من خلال قائمة تضمنت 13 مطلبا تم تقديمها لقطر، بعد فرض الحصار عليها.[2]

فكل هذه الخلافات تم تفريغها على الساحة السورية، وانعكست هذه الصراعات البينية على تأخر نجاح ثورتنا السورية.

نلحظ أن موقف الإمارات العربية المتحدة قبل عام 2015 كان ذا مظهر إيجابي وإن كان مضمونه عكس ذلك، ولكن بعد عام 2015 ظهر واضحا لكل متابع، ومن ثم حاولت الإمارات العربية المتحدة السيطرة على قرار المعارضة العسكرية في منطقة الجنوب عن طريق عرابيها السوريين كالمحاميد، ودوليا عن طريق غرفة الموك حيث أن الدعم كان للسيطرة، والتهجين ومن ثم المصالحة مع نظام أسد.

ولقد اجتمعت مع مصر والسعودية والأردن بنهاية عام 2019 على مستوى وزارة الخارجية لبحث موضوع التسوية السياسية [3]عن طريق القرار 2254 لعام 2015.

وقد تستخدم الإمارات العربية المتحدة الانتخابات الخلبية لبشار الأسد كشماعة لتسويق النظام، والعمل على إعادته للجامعة العربية، وموقف الإمارات واضح فيما يخص دعمها للنظام السوري وهذا موقفها من الربيع العربي، وهي موجودة في محور الثورة المضادة، ولقد قامت بمحاولات سابقة فاشلة من خلال الضغط على بعض الدول العربية لإعادة النظام السوري للجامعة العربية.

المبحث الثاني: موقف جمهورية مصر العربية:

في عهد الرئيس محمد مرسي:

الموقف المصري يختلف جذريا ما بين عهد الرئيس محمد مرسي، والرئيس عبد الفتاح السيسي حيث أن مرسي -رحمه الله- قطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام الأسد، بل ودعم بكافة الأشكال التي تساعد الشعب الحر في استرداد سلطته، وذكر أنه لا مكان للنظام السوري في مستقبل سورية لارتكابه جرائم ضد الإنسانية بحق شعبه.

قال الرئيس محمد مرسي-رحمه الله-: "أوجه من خلالكم كلمتي إن أبناء الشعب المصري على اختلافاتهم يقولون نحن مع سوريا شعباً وإرادة.. وضد من يحكمها الآن الذي يقتل الأبناء، ويعتدي على النساء ويستعين بمن هو من خارج أرضه ليقتل شعبه... أقول لكم جميعا لبيك يا سوريا.. من هنا أوجه حديثي من أرض الكنانة.. قبلة الأمة العربية، والتي يحترق أهلها من أجل الشعب السوري الذي يضحي من أجل حريته".

---

[1] جوزيف ضاهر، ديناميات العلاقات الإماراتية -السورية وتطورها: ما بين التوقعات والعوائق، تقرير مشروع بحثي في برنامج "مسارات الشرق الأوسط"، مركز روبرت شومان للدراسات العليا بالجامعة الأوربية بفلورنسا،25 تشرين الأول 2019، ص 5.

[2] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حصار قطر: سياقات استمرار الأزمة وآفاق حلّها، تقدير موقف،3 حزيران 2020، ص2.

[3] تسوية وفق رؤية روسيا و نظام أسد التي تجعل من منصب رئيس الجمهورية فوق تفاوضي ولقد اصطنعت معارضة خلبية على مقاسها وهذه التسوية تفلت نظام أسد من العقاب وهذه الخطوات هي تبييض لإجرامهم وإعادة تأهيلهم.

ودعا الرئيس محمد مرسي -رحمه الله- مجلس الأمن لإصدار قرار بإحكام الحصار الجوي على النظام السوري، موضحا أن إحكام الحصار سينهي معاناة الشعب السوري، وسيمكنه من حريته.[1]

في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي:

أما بالنسبة لموقف الرئيس عبد الفتاح السيسي فقال: مصر تدعم الجيوش الوطنية في المنطقة العربية لحل الأزمات ولحفظ الأمن والاستقرار.

وما حصل في اجتماع القاهرة في كانون الثاني 2015 الذي كان في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي هو منع مشاركة جماعة إعلان دمشق والإخوان المسلمين كما سبقه تصريح صحفي للسيسي من الإمارات تحدث فيه عن ضرورة أن يكون بشار الأسد جزء من الحل السياسي.

وسبقه تصريح رئيس الوزراء العراقي حول رؤية للحل مشتركة بين المعارضة السلمية وبشار الأسد لمحاربة داعش.

حيث يتم العمل على تمييع المعارضة، وتصنيع معارضة خلبية ولقد فشل المؤتمر حيث لم يتم التوقيع على مخرجات، وكان عبارة عن التفاف على وثائق القاهرة وخطوة لإعادة نظام بشار أسد للجامعة العربية.

ويؤخذ على المؤتمر تحوله من مؤتمر موسع إلى لقاء تشاوري، كما كانت الراعية للمؤتمر وزارة الخارجية، ثم أصبح المجلس المصري للشؤون الخارجية، وتمت دعوة شخصيات وليس كيانات كما حدث في اجتماع موسكو.

كما قدم مساعدات فنية، وخبرات، وسلاح، وعناصر، وطيارين، وخبراء إلى نظام أسد ولقد توسطت مصر وبمباركة سعودية وروسية في إبرام اتفاق الهدنة في الغوطة الشرقية، و اتفاق الهدنة شمالي حمص، فلقد كان لها دور كبير في التسوية، والمصالحة، والتهجير القسري كما أنها تعمل بضمانة روسيا، ومساعدة رئيس تيار الغد السوري أحمد الجربا[2] ففي الحقيقة لا يوجد دور مركزي لمصر وخاصة أنها كانت تشهد مرحلة عدم استقرار، ولم يكن له دور نشط في الجامعة العربية، ولكن بحكم علاقتها الجيدة بروسيا فالأخيرة أرادت لها هذا الدور ومما عزز الموقف المصري السلبي تجاه الثورة السورية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي هو تغير موقف المملكة العربية السعودية من نظام أسد.

أرسل الرئيس عبد الفتاح السيسي قوات مسلحة إلى ريف حلب ومحيط إدلب شمالي سورية، بالتنسيق مع الحرس الثوري الإيراني.[3]

وقد ظهر الموقف المصري واضحا من الائتلاف الوطني عندما لم يوجه دعوة له لحضور أعمال القمة العربية، واجتماعي القاهرة الأول والثاني في محاولة لتعويم هيئة التنسيق الوطنية في مواجهة الائتلاف، وهذا ما عبر عنه الرئيس عبد الفتاح السيسي صراحة حين أكد ضرورة دعم معارضة معتدلة.[4]

---

[1] بوابة الأهرام، هشام المياني- أحمد عبد العظيم عامر، أخبار، ننشر تفاصيل كلمة الرئيس مرسي في مؤتمر الأمة المصرية لنصر الثورة السورية بإستاد القاهرة،2013/6/15 تاريخ المشاهدة 2021/4/5
https://gate.ahram.org.eg/News/359818.aspx

[2] كان رئيس الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية من تموز 2013 وحتى تموز 2014.

[3] الشرق، ماذا تفعل القوات المصرية في سوريا وهل حقاً ارتكب السيسي مجازر بحق السوريين؟، 12 آب 2020 تاريخ المشاهدة 2021/6/6. https://cutt.us/sk8H5

[4] حسين عبد العزيز، مقالة بعنوان: السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية، 2015/5/18، تاريخ المشاهدة 2021/5/21
https://cutt.us/hLjCB

إن مصر تواصل التنسيق مع روسيا من أجل إيجاد آلية ترضي المعارضة السورية، وفي الوقت نفسه تضمن بقاء بشار الأسد في منصبه، بحيث تكون المعارضة شريكة في الحكم ،وتسعى لخروج المجتمعين في مؤتمر القاهرة 2 بجسم سياسي بديل عن الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.[1]

أما مؤتمر القاهرة 3 يلتقي مع مؤتمرات موسكو للوصول الى معارضة خلبية تعمل للحفاظ على الأسد ورموزه وأركانه.[2]

وبالتالي فإن موقف مصر يختلف باختلاف القائمين على الحكم، كما أن التنافس السلبي مع بعض دول الإقليم ينعكس على الملف السوري، ولكننا لانزال نعول على موقف إيجابي مستقبلي من السلطة في مصر بعد التقارب المصري التركي.

وقد تهدف تركيا من تحسين علاقتها مع مصر لتخفيف الضغط عنها في مفاوضتها مع بعض الدول الأوربية، وخاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود في البحر الأبيض المتوسط، وكذلك للحد من المشاكل الخارجية، وخاصة بعد قدوم الإدارة الديمقراطية في أمريكا التي لها لا مشاكل كبيرة مع تركيا، ولكن ليس لإيجاد صيغ حل للقضية السورية. أما بالنسبة لمصر فهي ترغب بالحصول على مكاسب في البحر الأبيض المتوسط وكذلك لإيجاد حل للقضية الليبية، ومحاولة الضغط على الإمارات خاصة فيما يخص سد النهضة حيث كان موقف الأخيرة سلبي تجاه مصر، أما التقارب المصري التركي فقد يكون له أثر هامشي على القضية السورية فطبيعة النظام المصري مؤيد للثورة المضادة بعكس تركيا التي وقفت لجانب الربيع العربي.

المبحث الثالث: موقف المملكة العربية السعودية:

ألحت القيادة الجديدة للمملكة العربية السعودية على انهاء الملف السوري عندما انطلق الخطر في اليمن، ولقد كانت المملكة العربية السعودية متحمسة لإسقاط الأسد لضرب مشروع إيران في المنطقة العربية، والخليج العربي علما أنها كانت مناهضة للربيع العربي في مصر وتونس مثلاً، وجاء في بيان الملك عبد الله الأول في 2011/8/8 السعودية اختارت الشعب كما إيران اختارت النظام.

وجاء على لسان وزير خارجية المملكة العربية السعودية سعود الفيصل: "نظام يقتل شعبه".

حيث انتقدت المملكة العربية السعودية المجتمع الدولي، ومجلس الأمن لعجزهما عن حماية الشعب السوري.

وكذلك انتقدت المملكة العربية السعودية أمريكا، وانسحبت من مجموعة أصدقاء سورية وإن كان دعمها أقل من الموقف المعلن.

ولكن كان للإطاحة بحكومة سعد الحريري في كانون الثاني 2011 دور في هذا الموقف من المملكة العربية السعودية تجاه نظام أسد.

ولقد قامت المملكة العربية السعودية بسحب بعثتها من لجنة المراقبين العرب لأحداث سورية في 23 كانون الثاني 2012.

وكان موقف المملكة العربية السعودية في القمة الإسلامية بمصر بتاريخ 8 شباط 2013 موقف واضح وشفاف وثابت.

---

[1] أحمد محمد الخالد، الثورة السورية بين المؤتمرات وتمييع المخرجات وكسب الوقت لإعادة تأهيل النظام، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،2019، ص25.

[2] نفس المرجع، ص53.

بعد انسحاب المملكة العربية السعودية من مؤتمر أصدقاء سورية قالت: إن المساعدات الإنسانية لا تكفي، وطالبت بتسليح الجيش الحر وخاصة في معركة القصير(الفيصل).

كان للمملكة العربية السعودية دور في توسيع الائتلاف من 60 شخص الى 114 شخص

ولقد أعرب الائتلاف الوطني السوري في 23 كانون الثاني 2015 عن تعازيه للشعب السعودي أثر وفاة الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود الذي وافته المنية عن عمر 90 عاماً وذهب وفد من الائتلاف الوطني السوري لتقديم التعزية.[1]

حيث ساند المرحوم الثورة السورية ضد نظام بشار الأسد منذ عام 2011 لكن بعد وصول الإخوان المسلمين للحكم في مصر وصعود التيارات الإسلامية في دول الربيع العربي وقف موقف صارم ضدها، فساند انقلاب الفريق عبد الفتاح السيسي في مصر، واتخذ قرارا باعتبار الإخوان المسلمين جماعة إرهابية، وسحب سفيره من قطر احتجاجا على دعمها للإخوان المسلمين علما أن المملكة العربية السعودية أصرت على نقل السلطة طوعا أو كرها للشعب السوري وأصرت على تسليح الجيش الحر ولكن هذا اصطدم بالقرار الأمريكي الذي فضل التفاهم مع الروسي لإيجاد مصالح مشتركة والوصول لحل سياسي.[2]

ولقد قدم الائتلاف الوطني السوري لقوى الثورة والمعارضة الشكر للمملكة العربية السعودية على مواقفها من الثورة السورية وعلى الرد الذي أطلقه وزير خارجيتها سعود الفيصل على رسالة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للقمة العربية، التي اختتمت أعمالها في شرم الشيخ في آذار 2015.

ولكن تراجع اهتمام المملكة العربية السعودية بالملف السوري بعد وفاة وزير الخارجية الأمير سعود الفيصل، عام 2015.

وفي كانون الأول عام 2015 دفعت المملكة العربية السعودية منصات، وتيارات المعارضة السورية إلى عقد اجتماع في المملكة "مؤتمر الرياض1 " الذي انبثقت عنه الهيئة العليا للمفاوضات.

المدعوون إلى المؤتمر 65 شخصية، ولقد حصل "الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية" على 20 مقعداً، في حين حصلت هيئة التنسيق على 7 مقاعد، و15 مقعداً للفصائل العسكرية، وما تبقى من عدد المقاعد فهو للشخصيات الوطنية المستقلة كما أوضح عضو المكتب التنفيذي في هيئة التنسيق الوطنية المعارضة، صالح النبواني أنّه تم التوافق على أسماء عدّة من قيادات هيئة التنسيق، للمشاركة في لقاء الرياض.[3]

ففي نهاية المؤتمر الأول للرياض 1 شكلت قوى المعارضة الهيئة العليا للمفاوضات، التي عملت على قيادة المفاوضات من جانب المعارضة خلال عامي 2016 و2017، وترأسها المنسق العام رياض حجاب.

ولقد استقبل الملك السعودي، سلمان بن عبد العزيز آل سعود، في الرياض، 25 تشرين الأول 2016 المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات المنبثقة عن مؤتمر الرياض 1 رياض حجاب. وأكد له وقوف المملكة العربية السعودية إلى جانب

---

[1] الموقع الرسمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وفد الائتلاف يصل إلى السعودية لتقديم التعزية بوفاة الملك عبد الله، 24 كانون الثاني 2015 تاريخ المشاهدة 2021/5/9 https://cutt.us/m9uM4

[2] BBC ،عربي ، سعود الفيصل: تسليح المعارضة السورية "واجب"، 31 آذار 2012 تاريخ المشاهدة 2021/5/22.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/03/120331_syria_armament

[3] أحمد محمد الخالد، الثورة السورية بين المؤتمرات وتمييع المخرجات وكسب الوقت لإعادة تأهيل النظام، مرجع سابق، ص36.

الشعب السوري الشقيق في سبيل تحقيق تطلعاته، وتخفيف معاناته الإنسانية، وخروجه من أزمته الحالية، ودعم المملكة للحل السياسي في سورية وفقا لبيان مؤتمر جنيف1.[1]

وفي تشرين الثاني عام 2017، دعت وزارة الخارجية السعودية لعقد اجتماع الرياض 2 وفيه مارست المملكة العربية السعودية ضغوطاً على المعارضة السورية لضم منصة موسكو ومنصة القاهرة إلى هيئة التفاوض.[2]

اتفق المشاركون على أن البيان الختامي للمؤتمر الثاني في الرياض هو المرجعية الوحيدة للهيئة العليا للمفاوضات.

وبالتالي نلحظ أنه بعد وصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى الحكم في المملكة العربية السعودية قد تغير موقف السعودية بشأن بشار الأسد ومصيره، وقد بدا ذلك واضحا عام 2017، حيث تم الضغط على المعارضة السورية لتقيم تنازلات عن الثوابت الأساسية المتعلقة بضرورة رحيل الأسد قبل أي عملية انتقالية، وهذا بعكس النبرة الحادة التي تحدثت بها المملكة العربية السعودية خلال فترة ليست بالقليلة بأنه لا مكان للأسد في سورية.

ولقد كان بإمكان المملكة العربية السعودية تهديد الصين، وروسيا عن طريق مضيق هرمز وبهذا تستعيد مكانتها الفاعلة عربيا وإسلاميا، ولقد كانت بداية الموقف الحازم هو عملية عاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن الذين هم عبارة عن ذراع إيرانية.

إن الموقف السعودي مرتبط بطبيعة قيادتها الحالية التي تحولت باتجاه التحالف مع الثورة المضادة، ودعمها، وعدم وجود أوراق قوة في الملف السوري لدى السعودية، وخاصة بعد تراجع الوضع الاقتصادي، وجائحة كورونا. وإن حدث الاتفاق النووي الإيراني الأمريكي فقد يؤثر على الموقف السعودي المحكوم بأكثر من قضية، ومنها وضع إيران في المنطقة.

المبحث الرابع: موقف دولة قطر:

في بداية الثورة لم يكن موقف دولة قطر واضحاً وإنما كان يعتريه الضبابية والغموض تجاه الشعب الثائر، وثم حاولت دولة قطر في البداية تقديم الدعم للأسد للقيام بالإصلاحات التي يطالب بها الشارع في بداية اندلاع الحراك الشعبي.

ولكن كان لتدخلها في البحرين عام 2011 دور سلبي تجاه القضية السورية بسبب خلقها العداوة مع السعودية. وقفت دولة قطر مع الحل السياسي، وعقدت لذلك الكثير من المؤتمرات، كما طالبت دولة قطر بتشكيل قوة عربية للتدخل في سورية على لسان وزير الخارجية خالد العطية، وكانت قطر أول دولة تغلق سفارتها في دمشق.

ولاحقا كان لدولة قطر دبلوماسية نشطة عن طريق جامعة الدول العربية من خلال رئاستها للجنة الوزارية العربية من خلال الجامعة العربية، واستصدار بيان بتاريخ 2011/10/16 وممارسة الضغط على نظام أسد، وتعليق مشاركة الوفود السورية من تاريخ 2011/11/16 وفي 2011/11/27 ،تم فرض عقوبات اقتصادية على سورية[3].

ولقد تم تصعيد الخطاب القطري، وطرح فكرة إرسال مراقبين عرب، وبناء قوات عربية، وصدر قرار مجلس الجامعة رقم 7572 بتاريخ 2012/11/12 والقاضي "حث المنظمات الإقليمية والدولية على الاعتراف بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً لتطلعات الشعب السوري، وتوثيق التواصل مع هذا الائتلاف باعتباره الممثل الشرعي،

---

[1] 24 News ، الملك سلمان يستقبل رياض حجاب،26 تشرين الأول 2016 تاريخ المشاهدة 2021/6/1
https://24n.us/arab/16786.html

[2] الجزيرة نت، مؤتمر الرياض يتواصل والمعارضة تتمسك برحيل الأسد، 2017/11/23
https://cutt.us/3Grjx تاريخ المشاهدة 2021/6/1

[3] BBC ،عربي، الجامعة العربية تعلق عضوية سورية وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية، 12 تشرين الثاني 2011،تاريخ المشاهدة 2021/5/3 https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111112_syria_arab_sanctions

والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وقراره رقم 7523 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5 والقاضي بالعمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه، وقرار المجلس الوزاري رقم 7595 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6، يقرر:

1- أخذ العلم بإعلان تشكيل حكومة سورية مؤقتة.

2- الترحيب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية، ومنظماتها، ومجالسها، وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية، وذلك باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري، والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية، وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري، وللظروف الاستثنائية التي يمر بها.[1]

إن رفض اللانظام السوري التعاون مع خطة السلام العربية هو الذي تسبب في تدويل القضية السورية.

قدمت قطر للمعارضة دعم مالي، ولوجستي، وإعلامي كما أرسلت دولة قطر أكبر كمية سلاح للجيش السوري الحر عبر تركيا وبموافقة أمريكية.

الفصل الثاني: مو اقف بعض الدول من الساحة الإقليمية والساحة الدولية:

سيتم الحديث حول العلاقة التركية بالثورة السورية، ودورها الفاعل الإيجابي كما سيتم التنويه لدور إيران، وميليشيا حالش[2]، وغيرها من المرتزقة التي تديرهم إيران في سورية.

المبحث الأول: موقف الجمهورية التركية:

اعتمدت تركيا سياسة معلنة ومحددة تجاه الثورات العربية، وحتى بالنسبة لسورية وبالرغم من الصداقة المميزة مع النظام السوري بقدوم حزب العدالة والتنمية في تركيا، والذي رسم سياسته في إطار "صفر مشاكل"، حيث وصلت العلاقة بين سورية وتركيا إلى أن أصبح الأسد وأروغان، صديقين على مستوى عائلي، وكان بشار الأسد أول رئيس سوري يزور تركيا عام 2004.

ورغم ذلك وقفت تركيا مع الدول المطالبة بتنحي بشار الأسد حيث أعلنت تركيا وقوفها لجانب الشعب السوري، وفتحت البلاد أمام أنشطة المعارضة، والثورة ومؤتمراتهم وكانت تمكن دبلوماسيتها ببطء لأنها تحتاج لغطاء دولي بينما أسرعت روسيا وإيران بالتدخل العسكري وبتحدي واضح للعالم.

حاولت تركيا من بداية الثورة أن تنصح الأسد بالقيام بالإصلاحات[3]، ولكن هكذا نظام مستبد أمنى وعسكري لن يسمع لهكذا أصوات مما جعل تركيا تنشط، وتشاور مع الدول العربية والجامعة العربية وحلفاء دوليين كالأمريكان.

يحتاج التدخل العسكري التركي لغطاء دولي، ولكن يمكن الاعتماد على اتفاقية أضنة لعام 1998 والبند الخامس من ميثاق حلف الناتو (الشمال الأطلسي) حيث أن القضية الكردية التي تشكل هاجس دائم لتركيا بدأ يزيد خطرها، وباتت مقلقة لتركيا وأمنها القومي.

---

[1] احمد محمد الخالد، دور المنظمات الفاعلة في تطبيق القانون الدولي الإنساني -الحالة السورية –، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،2016، ص24-25.

[2] وهي اختصار للكلمات التالية: حزب الله اللبناني الشيعي.

[3] الجزيرة نت، تركيا تدعو الأسد لإصلاحات عاجلة، 2011/5/28 تاريخ المشاهدة 2021/5/18 https://cutt.us/sThmB

علما أن للعلاقة التركية الإيرانية قبل الثورة دوراً في تردد تركيا في تطبيق العقوبات الاقتصادية على النظام السوري وقلة حماسها لمبادرة الجامعة العربية، وبعثة المراقبين في بداية الثورة. ثم أصبحت تركية ساحة واسعة لممارسة الثورة نشاطاتها، ولقد تم تدريب قوات الجيش الحر بالتعاون مع أمريكا، ومهدت الطريق أمام تجمعات المعارضة السورية للجلوس مع المجتمع الدولي لشرح قضيتهم.

ولقد كان عام 2013 عاماً مفصلياً بالنسبة لتركيا، فذلك العام شهد تقلص للعلاقة الواضحة بين تركيا والثورة السورية، وخاصة بعد انطلاق الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة، وتهميش دور المجلس الوطني السوري.

في تشرين الأول 2014، دعا وزير الخارجية التركي "مولود تشاووش أوغلو"، قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة، لحشد قوات برية لقتال "داعش"، ولقد اشترطت تركيا لانضمامها إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش أربعة شروط، ورفضت فتح قاعدة إنجيرليك العسكرية "جنوبي تركيا" لطائرات التحالف دون النظر في شروطها الأربع التي ارتكزت على إعلان منطقة حظر جوي، وإقامة منطقة آمنة، وتدريب المعارضة السورية، وتزويدها بالمعدات العسكرية واستهداف نظام الأسد.[1]

تم الاتفاق على برنامج لتدريب الثوار، وتجهيزهم في قاعدة تركية باتفاق مع السفير الأمريكي في أنقرة في شباط 2015 كما تم الإعلان أنه سيتم نشر نحو ألف خبير امريكي في تركيا بالتزامن مع برامج مماثلة في السعودية، والأردن، وقطر لتدريب 15 ألف معارض معتدل على مدى ثلاث سنوات.[2]

من نتائج الموقف التركي المعارض للتدخل العسكري الروسي وقوع حادثة إسقاط الطائرة الروسية السوخوي بتاريخ 24 تشرين الثاني 2015، وتوتر العلاقات التركية الروسية لحد كبير، وقد تمت معالجته بعد عجز روسيا نفسها عن كسر إرادة الثورة السورية.

أسقط الجيش التركي طائرة هليكوبتر تابعة لجيش اللانظام السوري في أيار 2015، لاختراقها الأجواء التركية، لتؤكّد تركيا بذلك أنها ما زالت عازمة على استهداف اللانظام السوري وإسقاطه.[3]

كان عام 2016 يتصف بعام التنازل والاتجاه نحو أهداف الأمن القومي، والتفاوض السلمي فقط، علماً أن تركيا استقدمت بعض الطائرات السعودية العسكرية إلى قاعدة "إنجيرليك" في أضنة، ومن ثم تمت التهدئة ففي تموز 2016، أكد رئيس الوزراء التركي بن علي يلديريم أن تركيا تسعى إلى تطوير علاقاتها مع سورية.

في آب 2016 انطلقت أولى العمليات التركية العسكرية في الأراضي السورية تحت مسمى "درع الفرات"، وهي عملية عسكرية أطلقتها تركيا لدعم فصائل معارضة سورية، من أجل طرد مقاتلي تنظيم الدولة من ريفي حلب الشمالي والشرقي، وانتهت العملية في آذار 2017 بالقضاء على تنظيم الدولة في ريف حلب، وإخراجه بشكل كامل، وقطع الطريق على حلم قوات سورية الديمقراطية "قسد"، من وصل كل من مدينة عين العرب كوباني بمدينة عفرين.[4]

---

[1] جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثية متخصصة،2017/6/23. https://democraticac.de/?p=47298

[2] Deutsche Welle ، أخبار، التوقيع على اتفاق تركي أمريكي لتدريب المعارضة السورية،2015/2/19 تاريخ المشاهدة 2021/3/23
https://cutt.us/zNcBw

[3] BBC ،عربي ،تركيا "تسقط طائرة حربية" روسية على حدود سوريا،24تشرين الثاني 2015،تاريخ المشاهدة 2021/6/7
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151124_turkey_warplane_shot_down_syria

[4] الجزيرة نت، درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات، 2016/9/5 تاريخ المشاهدة2021/6/1

في كانون الثاني 2018، وبعد تصريحات المسؤولين الأمريكيين نيتهم مساعدة قوات سورية الديمقراطية في إنشاء " قوة أمنية حدودية" جديدة، أطلق الجيش التركي حملة عسكرية باسم "غصن الزيتون" بالتعاون مع الفصائل، والكتائب السورية المعارضة لتخليص عفرين من سيطرة مسلحي تنظيم حزب العمال الكردستاني، ووحدات حماية الشعب الكردية، الذين تصنفهم تركيا"تنظيمات إرهابية".[1]

في تشرين الأول عام 2019 شنت تركيا حملة عسكرية بمساعدة حلفاء سوريين ضد قوات سورية الديمقراطية باسم "نبع السلام".[2]

أعلنت تركيا في آذار 2020 إطلاق عملية عسكرية باسم "درع الربيع" [3]ضد النظام السوري القاتل لشعبه في إدلب بشمال غرب سورية، رداً على هجمات كبّدت تركيا خسائر فادحة في منطقة جبل الزاوية.

وقالت رئاسة الجمهورية التركية في بيانها، إنها حققت مكاسب كبيرة في حماية المدنيين، ووقف تدفق اللاجئين، ومكافحة الإرهاب، ولإيجاد حلول سياسية، ولتحقيق السلام الدائم بالمنطقة".

لقد كان الرد التركي على مقتل الجنود الأتراك في جبل الزاوية رداً قاسياً في حماه واللاذقية في شباط عام 2020 في عملية درع الربيع.

لقد تنامى النفوذ العسكري، وتراجع السقف السياسي للموقف التركي، ولهذا لن تتغير الأمور بشكل كبير، لكن على الأقل ستلجم تركيا العمليات العسكرية للنظام، أو تخفف من حدتها، من حيث أنها ستمنع النظام، أو حلفاءه، من قضم مساحات أوسع عام 2021، و تركيا ستواصل جهودها من أجل إيجاد حل دائم يكون على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2254 كما ستستمر بمكافحة التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديدا وجوديا على وحدة الأراضي السورية، والأمن القومي التركي، و ستواصل جهودها الفاعلة في الميدان وعلى طاولة الحوار من أجل إيجاد حل دائم يكون على أساس قرار مجلس الأمن الدولي 2254، وتحت رعاية أممية، للوصل لمرحلة سياسية يتبناها السوريون.

وقال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في الذكرى العاشرة للانتفاضة السورية: "يجب أن نتذكر مئات الآلاف من الأشخاص الذين قتلوا، وعذبوا، ونزح الملايين كل ذلك لأنهم طالبوا بالديمقراطية، والحرية وحقوق الإنسان، ولقد أدت جهود نظام بشار الأسد، وداعميه لسحق تلك المطالب المشروعة إلى نتائج مروعة، بما في ذلك الإرهاب، والهجرة غير النظامية".[4]

---

https://cutt.us/B7Fk2

[1] الجزيرة نت، عملية "غصن الزيتون".. تسلسل وسيناريوهات، 2018/1/21 تاريخ المشاهدة 2021/6/1

https://cutt.us/eLVwT

[2] وكالة الاناضول، أردوغان يعلن انطلاق عملية نبع السلام بشمال سوريا،2019/10/9 تاريخ المشاهدة 2021/6/4

https://cutt.us/tZR58

[3] Deutsche Welle ،أخبار، تركيا تعلن إطلاق "عملية درع الربيع" في شمال سوريا،2020/3/1: تاريخ المشاهدة 2021/5/22

https://cutt.us/eluX3

[4] الحرة، ترجمات - دبي، تركيا، في الذكرى العاشرة للثورة السورية.. الرئيس التركي يطرح 3 خيارات لحل الأزمة،2021/3/15 تاريخ المشاهدة 2021/3/20 https://cutt.us/hZgIC

المبحث الثاني: موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية:

بالحديث عن موقف إيران من الثورات العربية، لا يمكن المرور عن الثورة السورية دون التوقف أمام تورط إيران المادي في الوقوف إلى جانب نظام "البعث" الأخير. كثيرة هي الشواهد على تورط المشروع الإيراني في قتل السوريين-كما فعل بالعراقيين من قبل-...[1]

خلافا للموقف من الثورات السابقة؛ شكل موقف إيران وحلفائها من الثورة السورية مفارقة لافتة. لم تكشف الثورة السورية حقيقة النظام المتدثر سنين طويلة بغطاء "المقاومة والممانعة" فحسب، وإنما كشفت الجماعات والأفراد أيضا، ممن تمكنوا من تسويق أنفسهم للرأي العام بشكل مخادع !.[2]

إن استمرار نظام أسد يعني انتقال إيران من الدفاع للهجوم، والمستهدف هو الخليج العربي ولهذا أرسلت إيران الحرس الثوري الإيراني، وحالش، والفاطميين من بداية انطلاق الثورة وحتى اليوم، وبعد مضي عقد على الثورة السورية فإن الدعم الإيراني ثابت، ومستمر من أسلحة، وذخيرة، وقناصة، ومقاتلين، ودعم مالي غير محدود؛ انتشر مقاتلو الحرس الثوري الإيراني، وحزب الله اللبناني الشيعي (حالش) منذ انطلاق الثورة في دوما، وحمص، ومناطق سورية عدة، وفي عام 2012 تدخل لواء أبو الفضل العباس في ريف دمشق.

كما استخدمت إيران كلا من لبنان، والعراق لتقديم كل المساعدات الاقتصادية، والعسكرية لنظام أسد بالرغم من الشعبية الهشة، والاقتصاد المتهالك حيث تم دعم نظام أسد على حساب لقمة عيش الشعب الإيراني.

لقد حاولت إيران المساومة مع جماعة الإخوان، حيث عرضوا عليها أربعة حقائب وزارية قابلة للزيادة بشرط عدم إسقاط الأسد إلا أن الإخوان على لسان فاروق طيفور عضو الإخوان في المجلس الوطني السوري أعلنوا الرفض القاطع لهذا الامر في 2012/1/5، وهذا يحسب لهم كموقف وطني، وعلى حساب جماعتهم التي ضحت في وجه الأب حافظ أسد.[3]

لقد شارك الحرس الثوري الإيراني 15 ألف مقاتل من فيلق القدس من بداية الثورة بإدارة النافق الإرهابي قاسم سليماني، وفي شباط 2013 تم إرسال 50 ألف مقاتل من الحرس الثوري، وأهم المعارك التي أشرف عليها قاسم سليماني[4] هي معركة القصير في أيار 2013.

بلغت أعداد الميليشيات الإيرانية المدعومة من قبل النظام الإيراني في إيران نحو 50 فصيلا، جل عتادها من الأسلحة الخفيفة، والمتوسطة، ويبلغ عدد عناصرها حوالي 100 ألف مقاتل، وهم في ازدياد ملحوظ، ويقوم الحرس الثوري الإيراني -فيلق القدس- بمهام تمويل وتسليح وتوجيه هذه الميليشيات...[5]

---

[1] مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المشروع الايراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،2014، ص152.

[2] نفس المرجع، ص151.

[3] صحيفة البلاد الإلكترونية، إيران تفشل بشراء الإخوان المسلمين لمصلحة النظام السوري مقابل 4 حقائب وزارية،2012/1/9

تاريخ المشاهدة 2021/5/21 http://albiladpress.com/article126564-5.html

[4] اللواء قاسم سليماني قائد إيراني لفيلق القدس منذ 1998 حتى مقتله وهي فرقة تابعة للحرس الثوري الإيراني والمسؤولة أساسا عن العمليات العسكرية والعمليات السرية خارج الحدود الإقليمية.

[5] خالد المطلق،الميليشيات التي تديرها إيران في سورية ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 29 كانون الأول 2020 تاريخ المشاهدة 2021/6/6 https://cutt.us/S3r7N

فالعمل جاري للوصول للهلال الشيعي الذي يسعون له في سورية، ولبنان، والعراق، وتطويق الخليج العربي مالم تتحرك الدول العربية لكبح جماحها كما أن الخوف قائم، ومتوفر لديها من انتقال الربيع العربي للجمهورية الإسلامية الإيرانية التي ليس لها علاقة بالإسلام إلا التسمية وكذلك فيلقها القدس الذي هو خنجر مسموم في خاصرة الشعوب العربية، والإسلامية وفي القدس أيضا.

إن الوجود الإيراني أخطر أنواع الاحتلال على الأراضي السورية ليس لأنها سابق للثورة السورية حيث يعود لعهد حافظ، حيث أن جميل الأسد قام بتشكيل جمعية المرتضى الخيرية وهي جمعية طائفية بدأت بإدخال النفوذ الإيراني، وعمليات التشييع في العديد من المناطق وكما قامت بإحياء المراقد الدينية، وهذا الاحتلال لا يقف عند الأمور العسكرية، والاقتصادية إنما يتعداها للاجتماعية؛ فالتخريب هو جزء من مشروع نظام الملالي الذي يحمل التعصب، والنهج الطائفي الفارسي، ولديه مخطط في التغيير السكاني، وجرى تجنيس جزء كبير من الميليشيات التي دخلت على سورية حوالي 30 مليشيا طائفية من العراق، وحالش من لبنان، وغيرهم الكثير ومؤخراً تم فتح قنصلية في حلب، وهي عبارة عن وكر للسيطرة، والتخريب، والتجسس وليست للعمل الدبلوماسي.

وعلينا أن نتذكر الإمبراطورية الساسانية الفارسية المزعومة؛ فالهدف الأساس للتشيع السياسي اليوم هو أن تتحول إيران كوارثة للإمبراطورية الفارسية إلى أكبر وأقوى دولة في المنطقة فيما يسمى بالدولة فوق الإقليمية، وتتبع إيران في سبيل الوصول إلى هذا الهدف كل الطرق المتاحة لها، وتسخر كل قدراتها لذلك على حساب أبناء المنطقة وشعوبها.[1]

ويوجد حالياً عدد كبير من المليشيات الإيرانية في الأراضي السورية حيث يوجد أكثر من 131 نقطة إيرانية في سورية.[2]

تسعى إيران إلى تعزيز تموضعها في بنى النظام السوري، وشبكاته بما يتيح لها التأثير في مركز القرار السوري سياسياً وعسكرياً، ولجأت إلى سياسات الاحتواء ثمّ التكيف من خلال العمل على تناقضات القوى والمصالح الدولية لتفادي الضغوط الدولية والإقليمية.[3]

عند سقوط الأسد سيكون ذلك ضربة موجعة وقاضية للتمدد الإيراني في سورية، والمنطقة بمجملها، ولن يبقى حالش مسيطر على قرار لبنان، ومتحكم بالدولة اللبنانية، ومسيطر على قرارها من خلال حيازة السلاح، وإدارته لشبكات التهريب، والتخريب، والاغتيال المستمرة في لبنان، والمنطقة كما أن الميليشيا الايرانية تعبث بأمن العراق، وامكانياته، ومقدراته وسقوط نظام أسد سيؤدي لتقلص النفوذ الإيراني لداخل إيران، وهناك سيواجه الشعب الإيراني الذي يتململ منذ عقود من الزمن، وقام بالعديد من الانتفاضات، ودفع ثمنها من كل مكونات الشعب الإيراني المتضامن لتحصيل حقوقهم؛ وكان خروج نظام الملالي للساحة الخارجية، وافتعال المعارك تحت راية المقاومة لأمريكا والكيان الصهيوني ما هو إلا للتغطية على مجريات الامور في الداخل ورفض الشعب لاستمرار هذا النظام، وعندما تضرب أذرع الأخطبوط الفارسي في البلدان سيكون مهدد رأسه في إيران.

---

[1] مطيع البطين، الاحتلال الايراني لسورية الممارسات والمواجهة، مكتبة الاسرة العربية، استنبول،2020، ص24.
[2] مركز جسور للدراسات، خريطة قواعد ونقاط القوى الخارجية في سورية،2021/1/6 تاريخ المشاهدة 2021/5/24 https://cutt.us/STjw4
[3] معن طلاع،مركز الجزيرة للدراسات،الدور الإيراني في الأزمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل،2019/3/6 تاريخ المشاهدة 2021/6/3 https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190306073852778.html

المبحث الثالث: موقف الاتحاد الروسي:

تبنى الاتحاد السوفيتي سابقا مبدأ برجنيف، وعلى أساسه يمكن القيام بأي عمل ولو عسكري ضد أي دولة تحاول التخلي عن المذهب الاشتراكي؛ باعتبار ذلك تهديد لمصالح، وأمن الدول الاشتراكية الأخرى؛ فروسيا تعتبر سورية سوق لها لنشر الفكر الاشتراكي، وساحة لتجريب سلاحها على الشعب السوري الحر.

وتعتبر السلطة الحاكمة امتداد للديكتاتورية الروسية، وتطمع لتحسين اقتصادها من خلال المشاركة في ملف الإعمار لاحقا؛ رغم أنها تعتبر هي المسؤولة عن تدمير البنية التحتية من مدارس، وجامعات، ودور عبادة، ومشافي، ومتاحف وغيرها.

لابد من التمييز بين الفترة بعد عام 2015 التي تدخلت فيه بشكل سافر وعلني عسكري، وقبل 2015 الذي اقتصر على الحماية في المحافل الدولية سياسياً، وقانونياً عن طريق الفيتو المتكرر، وعلى اللوجستيات، والعتاد الحربي باستثناء الدعم العسكري عام 2013 حيث شهد مناورات عسكرية قامت بها البحرية الروسية قبالة الشواطئ السورية في البحر المتوسط استمرت من 19 كانون الثاني إلى 29 كانون الثاني 2013، وصفت بأنها الأضخم من نوعها التي أجرتها القوات البحرية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي[1]، وقد شارك فيها أكثر من 20 سفينة حربية، و3 غواصات انضمت إلى المناورات من الجيوش الروسية المتمركزة في البحر الأسود وبحر البلطيق ,وقد حملت هذه المناورات رسائل واضحة إلى الغرب بعدم التفكير في أي تدخل عسكري في سورية.

وسبق التدخل العسكري الروسي تصويت مجلس الاتحاد الروسي"الكرملين" لصالح السماح باستخدام قوات روسية في سورية، معتبرين بأن هذا القرار يستجيب لمصلحة بلدهم العليا.[2]

أخذت روسيا دور محامي الدفاع عن نظام أسد سياسياً وقانونياً في المحافل الدولية عن طريق حمايته من المعاقبة على جرائم الحرب اليومية، والمستمرة من خلال استخدام حق الفيتو بشكل متكرر.

كما أن الاستخبارات الأمريكية تتعاون مع روسيا في مسائل مكافحة الإرهاب المصطنع وتتجاهل إرهاب السلطة الأسدية التي هي من أنتج كل أشكال الإرهاب في سورية.

وصفقة نزع الكيماوي مع الأمريكان الغاية منها إطالة عمر نظام أسد ولمنع استفزاز الكيان الصهيوني بغية الحصول على مكاسب سواء لصالح نظام أسد أو لإيران.

كما أصبح للروس دور كبير في صناعة القرار لنظام أسد، وصنف التعامل مع الملف السوري كأهم قضية للروس في الشرق الأوسط لمحاولة روسيا استعادة دورها في الشرق الأوسط من خلال سورية في البحر الأبيض المتوسط، وخاصة ميناء طرطوس.

وعملت روسيا على تدويل القضية السورية، وتصدير نظام أسد، والترويج لها كشريك دولي في مكافحة الإرهاب الذي صنعوه.

---

[1] مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، دراسة، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية 2013/3/15 تاريخ المشاهدة 2021/5/20 https://carnegie-mec.org/2013/04/15/ar-pub-51496

[2] هيثم المالح، روسيا والثورة السورية (من دعم القاتل إلى شريك في القتل)، مركز أمية للبحوث والدراسات، دار عمار للنشر والتوزيع الاستراتيجية، 2016، ص30.

الاعتراف بانتخابات بشار أسد عام 2014 من قبل روسيا، والدول القائمة على الاستبداد حيث ورد عن الخارجية الروسية في حزيران 2014:

انتخابات الرئاسة السورية شهدت نسبة مشاركة عالية، وجرت في أجواء حرة ونزيهة فاز فيها الأسد بأغلبية ساحقة رغم محاولات المعارضة المسلحة تخويف المواطنين.[1]

كما حاولت روسيا تفتيت قوى المعارضة العسكرية، والتعامل معها بعد اختراقها ومن خلال القيام بالمبادرات السياسية لتضييع الوقت، وتصدير المعارضة المصطنعة في أقبية مخابرات الأسد، ومثال على ذلك منتدى موسكو كانون الثاني 2015، وفرضت منصة موسكو من خلال القرار الأممي رقم 2254 لعام 2015.

المعارضة منتهية عند الروسي بعد مؤتمر رياض 2 عام 2017 عندما أدخل الروسي المنصات كمنصة موسكو، ومنصة القاهرة لقلب المعارضة وعدد من المستقلين الذين لا تربطهم بالثورة روابط إنما ولاؤهم للدول فقط فالروسي نجح في التخريب، والتأثير على المعارضة كما أن الائتلاف رفض سوتشي وطبقها.

أما بالنسبة للعمق الروسي ليس هدفه الحفاظ على حكم الأسد، إنما يتعدى ذلك لأهداف استراتيجية منها:

- أهمية البحر المتوسط جغرافياً، والتمركز فيه بالنسبة للروس، والثروات المتوفرة كما أنها بذلك تفرض أجندتها من خلال التمركز في سورية، وهذا يعيد مكانتها في الشرق الأوسط.
- نقل الصراع مع القوى الجهادية لخارج روسيا، وتسهيل حركة الشيشان، والأجانب؛ لتهدئة الصراع داخل أراضيها.
- تحدي الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الملف السوري، وصراع الأطراف الدولية الفاعلة في معادلة المتوسط.
- حقل لتجريب السلاح الروسي، والتدريب والدعاية للسلاح الروسي.

قاعدة طرطوس البحرية التي تم إنشائها عام ١٩٧١:

هذه القاعدة تخدم أسطول البحر الأسود، ومراكب أسطول البلطيق المنتشرة في البحر الأبيض المتوسط، وتنقل الأسلحة، والمعدات والذخائر الروسية لنظام أسد، وللمواقع العسكرية الروسية الموجودة في العمق السوري.

قاعدة حميميم العسكرية الروسية تم إنشائها عام ٢٠١٥:

تقع ضمن محافظة اللاذقية، أنشئت بموجب اتفاق وقعه نظام الأسد مع الروس[2] مدته ٤٩ عاماً قابل للتجديد ٢٥ عاماً آخر دون مقابل، وتمت توسعتها عام ٢٠١٦ ليصبح باستطاعة مدارجها هبوط، وإقلاع طائرات حربية بعد أن أصبح فيها ثلاثة مدارج، وفيها قاذفات استراتيجية ضخمة، إضافة لوجود صواريخ بعيدة المدى، ودبابات ؛ ويوجد آلاف من الضابط والجنود الروس، ومستشفى ضخم، ومركز المصالحة الروسي، وتحوي القاعدة مركز لقيادة القوات الروسية بالإضافة إلى مركز لقيادة العمليات في عموم سورية التي يتولاها الجانب الروسي للقوات الروسية، وقوات الأسد وميليشيا إيران.

[1] BBC ،عربي ،روسيا: الانتخابات الرئاسية في سوريا كانت "حرة ونزيهة"، 5 حزيران 2014 تاريخ المشاهدة2021/6/5
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/06/140604_russia_syrian_elections_fair

[2] الجزيرة نت، حميميم.. قاعدة روسية تبطش بالشعب السوري، 2016/10/9 تاريخ المشاهدة 2021/5/23
https://cutt.us/bZY14

شركة فاغنر العسكرية الروسية:

يشرف عليها جهاز الاستخبارات العسكرية للجيش الروسي؛ وتقدر أعدادها ب ٥٠٠٠ عنصر؛ حيث تم تأسيسها عام 2013 ومكونة من مرتزقة، ولقد عملت قوات فاغنر في دير الزور وفي تدمر.

طبيعة السياسة الخارجية الروسية باتت في واقع الحال أشبه بمزيج من نزعات تجارية(مركنتلية)ولاسيما ما ارتبط منها بالطاقة (التي أسبغ عليها مفهوم "أمن الطاقة") وطموح يتعاظم تدريجيا لاستعادة "العظمة" لروسيا...[1]

فوفقاً لبيانات وزارة الدفاع الروسية، قامت روسيا منذ بدء الغارات الروسية في 30 أيلول 2015 وحتى منتصف تشرين الثاني بأكثر من 2289 غارة جوية، وأطلقت 26 صاروخاً مجنحا من السفن الروسية في بحر قزوين إلى أهداف في سورية مباشرة عبر أجواء إيران والعراق، بالتنسيق مع الدولتين باستخدام منظومة "كاليبر إن كا".

تحاول روسيا بعد عجزها عن كسر إرادة الشعب السوري الحر أن توقف الأعمال العسكرية، وتركز على العمل السياسي، وتعمل جاهداً على منطقة شرقي الفرات في محاولة لكسبهم لصالح نظام أسد، أو إحداث خرق في العلاقة الأمريكية الكردية، وقد تلمح لهم بالحكم الذاتي، ولكن هذا سيحرك أهل الجنوب للحصول على نفس المكسب ومما يضعف السلطة المركزية الوهمية لنظام أسد، وروسيا تسعى للمحافظة على الواقع بعد أن كان سقف مطالبها عاليا كما انها تتخوف من أن يمتد العقاب الأمريكي لوجودها في سورية.

علما أن روسيا تعد دولة، كبرى ولديها مصالح، وأهداف إقليمية ودولية تسعى إلى تحقيقها باستخدام جميع الوسائل الاقتصادية، والسياسية، والدبلوماسية، والعسكرية، ولديها ترسانة نووية، ومصادر الطاقة، ومقعد دائم في مجلس الأمن، وتمتاز بحق الفيتو، وهذا يؤهلها للعب دور إقليمي بخلاف تركيا التي تسعى للعب دور إقليمي على الرغم من المشاكل الداخلية، والخارجية التي تمر بها؛ إلا أن روسيا أكدت مكانتها، واستقلالية قرارها الخارجي عن السياسة الأمريكية فلم نعد ضمن أحادية القطبية فلقد عادت فاعلاً أساسياً في النظام الدولي، وقدراتها تؤهلها للعب دور مستقبلي أوسع نطاقاً في ظل الصمت الدولي، والتحرك الأمريكي البطيء في ساحة الشرق الأوسط.

إن روسيا تحاول لعب دور عالمي مع انحسار النفوذ الامريكي في منطقة الشرق الأوسط وبمساعدة إيران كمتدخل مباشر في عدد من العواصم العربية؛ فهي المدخل الروسي للدول العربية في الوطن العربي علما أن روسيا تتحالف مع الدول المناوئة للتوجهات الأطلسية، ولم يبق منها إلا سورية فهي تحاول جاهدةً استعادة دورها القديم في عهد الاتحاد السوفيتي بعد خسارتها لساحتي العراق وليبيا.

كما يعرف الروس أن الانتخابات التي حدثت لا تمت بصلة للانتخاب، بل هو تنصيب لبشار بقوة الاحتلال الروسي، والإيراني لكي يستمروا في تثمير وجودهم بالمنطقة فبالنسبة لإيران يعتبر وجودها استمراراً لمشروعها الاستراتيجي، وكذلك بوابة للروسي للتدخل في ليبيا، والعراق، ولبنان، واستثمار الوضع في سورية؛ حيث منح بشار فرصة للروس لإنشاء قواعد بحرية، وعسكرية على شواطئ المتوسط، ولكن الملاحظ أنهم لا يعقدون آمال سياسية لا على النظام، ولا على بشار وهذا ما أشار إليه السيد ميخائيل بوغدانوف نائب وزير خارجية روسيا حين أعلن عن إمكانية حدوث انتخابات مبكرة بعد نجاح بشار بأيام قليلة بمسرحية الانتخابات، وهذا يدل على عرض بشار للبيع، وينتظرون أي مشترٍ من المجتمع الدولي، وعلى الخصوص الأمريكي فبمجرد حصول التوافق على الصفقة، وقبض ثمنها سيتم البيع على الفور. ومنذ الاحتلال الروسي

[1] مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، ابو ظبي،2013، ص207.

لسورية يعول الأول على باب المقايضة مع الأمريكي لتبادل الوضع في سورية مع مناطق صراع أخرى كأوكرانيا، وغيرها من مناطق الصراع الأخرى، ولكن الأمريكي أغلق الباب، والروسي لازال يكرر المحاولة لعله يحقق تجاوب من طرف الأمريكي.

المبحث الرابع: موقف الولايات المتحدة الامريكية:

لذكر مواقف الولايات المتحدة الأمريكية لابد من ربطها بفترة حكم كل رئيس، ودوره في هذه السياسة:

1. فترة حكم الرئيس باراك أوباما منذ انطلاق الثورة السورية وحتى 2017:

خلال عام 2011 وفي ظل حكم باراك أوباما الذي يغلب على سياسته الخارجية تقليص مساحة التدخل العسكري المباشر في القضايا الخارجية، وحصرها بما يهدد الأمن القومي الأمريكي بشكل مباشر تم فرض عقوبات اقتصادية على العديد من المسؤولين السوريين.

وفي تموز عام 2011 تحدى السفير الأمريكي روبرت فورد النظام، وتوجه إلى حماه المحاصرة من قبل الجيش حيث كانت تشهد المدينة مظاهرة مليونية، وفي آب من عام 2011 أوباما يدعو الأسد إلى الرحيل للمرة الأولى.[1] أما في نهاية عام 2011 غادر السفير الأمريكي سورية

ولقد راهن الكثير من السوريين على دور إدارة أوباما في تخليصهم من نظام الأسد، وطغيانه، في حين أن مسؤولي إدارته يتحججون بعدم وجود بديل، ولقد أدى ذلك لتردد إدارة أوباما وتخبطه. ثم قرر الرئيس الأميركي باراك أوباما عام 2013 تقديم دعم عسكري للمعارضة السورية ولكن بهدف ردع داعش.

تم تصعيد اللهجة الإعلامية منذ البداية، ثم تعرجها، وتراجعها، ويغلب عليها طابع التردد حيث أن أوباما طالب الأسد بالرحيل، واعتبره فاقد للشرعية وأيامه معدودة، ثم تقاعس الرئيس الأمريكي بخصوص القضية السورية الأمر الذي أدى الى تدمير مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية لدى حلفائها العرب، وإلى هز الثقة بأمريكا لدى حلفائها حول العالم.

كما تم إيهام بعض المسؤولين الأمريكيين لشخصيات معارضة بأن أمريكا ستكون عون للشعب السوري ما لبث أن صرح وزير الخارجية جون كيري في آذار 2015: بأن الولايات المتحدة الامريكية ستضطر إلى التفاوض مع بشار الأسد بشأن انتقال سياسي في إطار جنيف، وعلى بشار الجلوس إلى طاولة الحوار.

كما أعلن جون برينان (مدير الاستخبارات الأمريكية) CIN في نفس الشهر من عام 2015

وصدر عن البيت الأبيض عام 2015 أنه لا مستقبل لبشار الأسد في السلطة.[2]

في حين أن السيناتور ريتشارد بلاك في مجلس الشيوخ عن ولاية فرجينيا كان داعم للأسد علانية حيث صرح بأن سقوط الأسد سيؤثر على منطقة الشرق الأوسط، وسيؤدي لتقدم سريع للإسلام في أوروبا.

لقد سلمت الإدارة الأمريكية الملف السوري لروسيا، حيث سمحت الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا عام 2015 بالتدخل العسكري المباشر لإنقاذ الأسد، ومنع سقوطه، وكذلك غضت الطرف عن التمدد الإيراني في سورية.

---

[1] BBC، عربي، سورية تتهم واشنطن بالتدخل في شؤونها إثر زيارة السفير الأمريكي مدينة حماة، 8 تموز 2011 تاريخ المشاهدة 2021/6/7 https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/07/110707_syria_ambassador_usa_ford

[2] الجزيرة مباشر، البيت الأبيض: لا دور للأسد في مستقبل سوريا،2015/3/18 تاريخ المشاهدة 2021./5/25 https://cutt.us/oBbEa

اتفق الأمريكي، والروسي على صياغة القرارات الدولية، واختلفوا على التطبيق بدءا من جنيف1 لعام 2012 حول تفسير تشكيل هيئة الحكم الانتقالي، وهل تطال منصب رئيس الجمهورية، وثم اتفقوا على صياغة مشروعي القرارين الدوليين رقم 2118 لعام 2013 و2254 لعام 2015 وفي ظل غياب الإرادة الدولية لعدم التوافق الدولي المتمثل أساسه في روسيا، وأمريكا على مباشرة الحل في سورية وخاصة في فترة حكم أوباما، حيث انصرف الاهتمام للملف النووي الإيراني وعلى حساب القضية السورية، وكانت الأخيرة ضحية الاتفاق، ولقد توقع الروس ان يقوموا بحل منفردين بعيدا عن الأمريكان ولقد ثبت فشلهم في ذلك حيث أن ما قاموا به لم يتقدم خطوة نحو الحل السياسي الذي يعتبر مرهون بالتوافق الأمريكي.

2. فترة حكم الرئيس دونالد جون ترامب 2017-2021:

تم إقرار قانون العقوبات "قيصر" لحماية المدنيين في سورية، بعد أن رفض الرئيس الأمريكي السابق الديمقراطي، باراك أوباما، تمرير مشروع القانون في فترة ولايته كما وجهت إدارة ترامب في عام 2018 ضربات عسكرية ضد أهداف عسكرية للنظام؛ وإن كانت محدودة لكنها ضربات موجعة لحليف نظام أسد الأساسي، وهم ميليشيا إيران كاستهداف قاسم سليماني قاتل السوريين.

كما لابد من التذكير بوصف ترامب لرئيس النظام السوري بشار الأسد بـ"الحيوان" وإن كانت بعض المواقف استعراضية، أو لم تعتبر القضية السورية من أولوياتها، وإنما تعاملت معها من زاوية تحديد، أو تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة.

في اذار عام 2017، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية أن رحيل رئيس النظام السوري بشار الأسد عن السلطة لم يعد من أولوياتها، وأنها ستعمل على حل سياسي طويل الأمد للنزاع السوري.[1]

وفي نيسان 2018، شنت الولايات المتحدة الأمريكية عملية عسكرية محدودة ضد مواقع عسكرية تابعة للنظام السوري بمشاركة بريطانيا وفرنسا.

كما دعم ترامب موقف تركيا في شمال غرب سورية في وجه روسيا و نظام أسد.

3. فترة حكم الرئيس جوزيف روبينيت بايدن 2021:

بالرغم من أن الصمت ليس دائماً دليلاً على الإهمال، ولكن يظهر من خلال الأشهر الماضية أن الملف السوري ليس من الأهمية في جدول إدارة بايدن، حيث لم يرد عنه إلا تصريحات متفرقة وغير مترابطة فيما عدا الحديث عن التواجد الإيراني في سورية، وهذا بسبب الحاح الكيان الصهيوني عليها لعدم ابتزازها، ومنافستها مستقبلاً. وإيران متخوفة من إعلان السناتور الأمريكي "ويلسون" الذي جاء فيه أن فشل سياسة أمريكا بالاعتماد على روسيا في إخراج ايران من سورية ستضطر أمريكا، والكيان الصهيوني الى وضع مقاربة عملية جديدة، ولكن هل هذه تصريحات لترضيخ إيران للموافقة على الاتفاق النووي أم مخطط فعلي واقعي .

لن يكون بايدن متشددا مع الأسد، خصوصا بعد تعيين بايدن للمسؤول الأمريكي ستيفن سايمون مستشارا له لشؤون الشرق الأوسط، والأخير له علاقة جيدة مع الأسد والخشية من تكرار السياسة القديمة لأوباما في الملف السوري، وبتقديري إدارة بايدن تعمل على ترسيخ التقسيم في سورية كما أن سورية ليست من أولوياتها.

[1] عنب بلدي، دولي، خلال أربع سنوات.. عشر محطات لترامب في الملف السوري،2020/10/22
تاريخ المشاهدة 2021/3/15 https://www.enabbaladi.net/archives/422588#ixzz6w9giJfV9

نلحظ افتقار سياسة خارجية ترامب تجاه سورية للتماسك كسلفه أوباما حيث لم يفعل الأخير الخط الأحمر، وقال ترامب: ليس في سورية سوى الموت والرمال، فالمحصلة السياسية لكلاهما لم ولن تضر بنظام أسد أما بالنسبة لبايدن فقد اختار وزيري الخارجية والدفاع اللذين كانا مشاركين في إدارة الملف السوري في عهد إدارة أوباما، وبتقديري سيستمر الفشل الأمريكي في سورية في حال عودة الاتفاق الأمريكي الإيراني .

إن نجاح مفاوضات فيينا حول الملف النووي يثير قلقنا، حيث سيعاد الملف السوري الى ما كانت عليه في حقبة أوباما، وهذا سينعكس على إرضاء إيران، والإبقاء على إيران في الساحة السورية لإرضاء إيران، وسيتم وضع الملف السوري بالأدراج ومما يزيد الخشية أن قضيتنا ليست في الموقع الجدي في الاستراتيجية الأمريكية، حيث أنها تركز على الوضع بالمحيط الهادي، والصين، و روسيا، وأوكرانيا، وما يجري في أوروبا.

النتائج:

1. في ظل عدم فاعلية الجامعة العربية، وتسييس منظمة الأمم المتحدة فإنه لابد من تحمل المسؤولية من الدول التي تدعي بالحريات، وحقوق الإنسان؛ أي أن يكون هنالك اتحاد للديمقراطيات للوقوف في وجه الدول التي تدعم، وتسند الاستبداد وهذا يساعد على نيل الشعوب حقوقها وحريتها أما الموقف العربي المتذبذب سيساعد الأنظمة القمعية على الاستمرار بالديكتاتورية والتسلط وعلى المستوى الدولي سنشهد انتصار اتحاد الدول الديكتاتورية وتراجع نشر الديمقراطية.
2. لا يوجد موقف جدي، وثابت لجانب حق الشعب في الحرية والكرامة، إنما هنالك ابتزاز واستثمار للربيع السوري لصالح الدول، وذلك بخلاف مواقف الدول التي وقفت لجانب نظام أسد بشكل متواصل، وثابت كالدعم الروسي، والإيراني، ولقد حاولت حرف مسار الثورة تجاه الإرهاب المصطنع للإلهاء عن الإرهاب السلطوي الممنهج.
3. إن دور الدول الفاعلة مؤثر على دور المنظمات الفاعلة في مجال تطبيق القانون الدولي الإنساني كالجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ولجان التحقيق، وبعثات تقصي الحقائق، وجامعة الدول العربية، واللجنة الدولية للصليب الأحمر وصولاً إلى دور المحكمة الجنائية الدولية عندما يتاح لها فضاء من الحرية بعيدا عن التجاذبات السياسية وصراع المصالح.
4. وعلى الرغم مما نتج بعد انطلاق الثورة السورية من ظهور اصطفافات إقليمية ودولية، وبروز تهديدات جديدة، ولاعبين جدد في المنطقة، إلا أن كل هذه الأحداث لم تؤثر على هدف الثورة في إسقاط النظام الأسدي، بل دفعتها إلى التمسك بمواقفها.
5. رافق تأخر حصاد نتيجة الربيع السوري صراع إقليمي، ودولي حاول إدارة الملف وفق قاعدة توازن المعادلة العسكرية، الأمر الذي دفع روسيا كدولة حليفة للنظام بمحاولة اتخاذ دوراً فعالاً في الساحة السورية لاستعادة مكانتها كقوة عظمى في الشرق الأوسط مع انحسار الدور الأمريكي. حيث مثلت القضية السورية للسلطات الروسية فرصة لتقديم نفسها، وإثبات قدرتها على اتخاذ مواقف واضحة، ودوراً في العديد من القضايا الدولية، والإقليمية.
6. لا يوجد قرار دولي للحل في سورية لاعتبارات مختلفة تخصّ كل طرف من الفاعلين الدوليين، والإقليميين، وثمة رغبة في إنهاك، واستنزاف المجتمع السوري من قبل نظام أسد لرفع تكلفة الثورة.
7. الخلافات العربية التي تم تفريغها على الساحة السورية، وانعكست هذه الصراعات البينية على تأخر نجاح ثورتنا السورية، والتنافس السلبي مع بعض دول الإقليم انعكس على الملف السوري.
8. سياسة الخارجية الأمريكية غير المتماسكة، والفاشلة تجاه الملف السوري.

9. تدويل القضية السورية بسبب المواقف غير المسؤولة من الدول العربية.
10. بعض الدول لها موقف غير موضوعي من الربيع العربي، حيث أنها وقفت مع بعض الشعوب في بعض الدول، وضدها في بلدان أخرى وفقاً لمصلحتها.

التوصيات:

- فرز جسم سياسي ثوري ذي علاقة متوازنة مع الدول العربية ودول الجوار؛ أي وجود ممثل سياسي للثورة السورية يعجل عملية حسمها لصالح الشعب السوري، مما يجعل خسائره البشرية والمادية أقل.
- تحمل المسؤولية عربياً، وإقليمياً، ودولياً تجاه الشعب الذي أصبح أرقام متزايدة من الضحايا.
- إعادة تفعيل مجلس الأمن بعيدا عن التسييس، وسيطرة الروسي، والصيني.
- تحديث الخطاب الثوري مع الحفاظ على هدف ثورتنا، والمبادئ الخمسة للثورة السورية.
- ننادي بالعدالة، ونحتاج إلى قوة؛ لا يكفي أن يكون هناك قوانين، وأعراف دولية ملزمة ومحاكم جنائية دولية، كما لا يكفي اتخاذ قرارات من مجلس الأمن، أو من غيره من المنظمات الفاعلة؛ لابد من أن يكون هناك قوة تنفيذية عادلة للقرارات المتخذة ومتابعة تطبيقها بعيداً عن السياسة الدولية.
- لابد من قطع الطريق على الدعم اللوجستي العسكري المستمر لميليشيا إيران قبل إخراجها من سورية، حيث أنها تعتمد على الخط الجنوبي: وهو المار من محافظات العراق الجنوبية باتجاه الرمادي وصولاً إلى التنف، والخط الشمالي: وهو الخط الذي يمر من بعقوبة باتجاه الموصل وسنجار.
- إن مستقبل منظمة الأمم المتحدة مرهون بقدرتها على المحافظة على السلم والأمن الدوليين وحماية الإنسانية من السلطات الديكتاتورية المستبدة.
- ولطالما عطل مجلس الأمن من قبل روسيا فيمكن للجمعية العامة أن تنظر في طلب التدخل من خلال دورة استثنائية بموجب إجراءات الاتحاد لأجل السلام؛ فقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 377 لعام 1950 ينص: على أنه في أية حالة يخفق فيها مجلس الأمن، بسبب عدم توفر الإجماع بين أعضائه الخمسة دائمي العضوية، في التصرف كما هو مطلوب للحفاظ على الأمن، والسلم الدوليين، يمكن للجمعية العامة أن تبحث المسألة بسرعة، وقد تصدر أي توصيات تراها ضرورية من أجل استعادة الأمن، والسلم الدوليين.
- بإمكان بعض الدول العربية، أو دول الاقليم الصديقة للشعب السوري أخذ موقف أكثر شدة وحزماً.
- الحشد والمناصرة عربياً، ودولياً، واستخدام مجموعات الضغط، وخاصة في أمريكا، والدول الديمقراطية.
- الربيع العربي، وحق الشعوب في التغيير هو واحد في كل البلدان؛ حيث لا يمكن إقراره والوقوف معه في بلد، ومحاربته في بلد آخر.
- اعتماد مبدأ المسؤولية عن الحماية في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 الذي يستند إلى ثلاث ركائز متساوية:
  1. مسؤولية كل دولة عن حماية سكانها.
  2. مسؤولية المجتمع الدولي عن مساعدة الدول في حماية سكانها.
  3. مسؤولية المجتمع الدولي عن الحماية عندما تفشل الدولة بوضوح في حماية سكانها.

  كما ان اعتماد المبدأ في عام 2005 يشكل التزاماً رسمياً على جميع الدول.

الخاتمة:

بالرغم من المتغيرات الدولية، وظهور أطراف أخرى مؤثرة من غير الدول، إلا أن الأخيرة مازال لها الدور الأبرز في العلاقات الدولية، وبما أن الفاعل في العلاقات الدولية هو كل سلطة، أو جهاز، أو جماعة، أو حتى شخص قادر على أن يلعب دور على المسرح الدولي، ونلحظ أن العلاقات الدولية أصبحت متعددة القطبية، ولكن قد يحكمها التناغم، والتعاون.

لقد ادعوا صداقة الشعب السوري الحر ليتمكنوا من السيطرة عليه، ولتهجينه بالمعارضة، وقاموا بحرف مسار الثورة من ثورة شعب إلى قضية متطرفة.

ليس مبالغة إن قلنا الثورة السورية التي يحاولون استغلالها، وإجهاضها ليسهل عليهم التنافس، والصراع من أجل السيطرة على البلد قد تتسبب في تغيير ميزان القوة إقليمياً وعالمياً.

كما نلحظ أن الأطراف الإقليمية، والدولية ترغب في خوض حرب على مقاساتها، أو بحسب شروطها، ومصالحها، وليس لما يحقق مطلب الشعب السوري في الخلاص من الاستبداد، ونيل الحرية.

يعد الوضع السوري خير برهان على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، والحريات الفردية، والعامة من اغتيال، وتنكيل، وتعذيب، وتجويع، وتهجير ...وغيرها من ضروب المعاملة القاسية المهينة، واللاإنسانية والتي تعتبر انتهاكات جسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، ولجميع المعاهدات، والبروتوكولات التي صادقت عليها الجمهورية العربية السورية، وفي حال مساعدة نظام أسد على الإفلات من العقاب فهذا سيرتب آثار سلبية على مستوى العالم.

ولكن لا يمكن تسمية القانون بهذه التسمية مالم تتوفر سلطة قادرة على تطبيق العقاب على من يخالف هذا القانون، والتي تعتبر المحكمة الجنائية الدولية صاحبة الصلاحية في النظر في الجرائم التالية: جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان.

كما أن مجلس الأمن الدولي يعد الهيئة المسؤولة عن حفظ الأمن، والسلم الدوليين، ولكن في الحالة السورية هو معطل في ظل إجرام روسيا.

ولإنفاذ السلام في سورية لابد من الفصل السابع من الميثاق الأممي لمواجهة نظام أسد، وملحقاتها، حيث تعهدت الدول الأطراف في الاتفاقيات الدولية التي تشكل القانون الدولي الإنساني والتي وقعت على البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1977 بالعمل بشكل مشترك، أو فردي بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة في حالات الانتهاكات الخطيرة للاتفاقيات، والبروتوكول المذكور.

كما أن مبدأ مسؤولية الحماية هو التزام سياسي عالمي أيدته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 من أجل منع الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب، والتطهير العرقي، والجرائم ضد الإنسانية.

إن الشعب السوري بثورته الوطنية السلمية الشاملة، مصمم على متابعة طريقه نحو استرداد حريته، وكرامته، مهما بلغت التضحيات، لكن لا يجوز أن يترك لوحده يواجه آلة القمع الوحشية، التي تنتهك كلّ القيم الإنسانية. وعلى المجتمع الدوليّ أن يتحمّل مسؤوليته كاملة لحماية المدنيين من الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب بحقهم.

فالثورة وسيلة لتحقيق أهداف بعينها قامت من أجلها، وليست غاية بذاتها، والثورة ليست عملية إصلاح إنما عملية تغيير جذري.

المراجع:

1. أحمد محمد الخالد، الثورة السورية بين المؤتمرات وتمييع المخرجات وكسب الوقت لإعادة تأهيل النظام، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،2019.
2. أحمد محمد الخالد، دور المنظمات الفاعلة في تطبيق القانون الدولي الإنساني -الحالة السورية –، المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية،2016، ص24-25.
3. جلال سلمي، السياسة التركية حيال الأزمة السورية "2011-2016"، المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثية متخصصة،2017/6/23.
4. جوزيف ضاهر، ديناميات العلاقات الإماراتية -السورية وتطورها: ما بين التوقعات والعوائق، تقرير مشروع بحثي في برنامج "مسارات الشرق الأوسط"، مركز روبرت شومان للدراسات العليا بالجامعة الأوربية بفلورنسا،25 تشرين الأول 2019.
5. خالد المطلق،الميليشيات التي تديرها إيران في سورية ،مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 29 كانون الأول 2020 https://cutt.us/S3r7N
6. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين رؤى متنافسة للنظام العالمي، ابو ظبي،2013.
7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، حصار قطر: سياقات استمرار الأزمة وآفاق حلّها، تقدير موقف،3 حزيران 2020.
8. مركز امية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، المشروع الايراني في المنطقة العربية والإسلامية، دار عمار للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ،2014.
9. مركز جسور للدراسات،خريطة قواعد ونقاط القوى الخارجية في سورية،2021/1/6 https://cutt.us/STjw4
10. مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، دراسة، التحالف الافتراضي: السياسة الروسية تجاه سورية، 2013/3/15.
11. مصطفى بخوش، مستقبل الدبلوماسية في ظل التحولات الدولية الراهنة، مجلة الفكر، العدد الثالث، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر،2008.
12. مطيع البطين، الاحتلال الايراني لسورية الممارسات والمواجهة، مكتبة الاسرة العربية، استنبول،2020.
13. معن طلاع، مركز الجزيرة للدراسات، الدور الإيراني في الأزمة السورية: التموضع والتحالفات والمستقبل،2019/3/6.

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190306073852778.html

14. هيثم المالح، روسيا والثورة السورية (من دعم القاتل إلى شريك في القتل)، مركز أمية للبحوث والدراسات، دار عمار للنشر والتوزيع الاستراتيجية، 2016.

https://carnegie-mec.org/2013/04/15/ar-pub-51496

المو اقع الالكترونية:

1. أسرة التحرير في نور سورية، معظم الفصائل والقوى الثورية توقع على "وثيقة المبادئ الخمسة للثورة السورية" برعاية المجلس الإسلامي السوري، نور سورية،2015/9/18. https://syrianoor.net/article/5742

2. بوابة الأهرام، هشام المياني- أحمد عبدالعظيم عامر، أخبار، ننشر تفاصيل كلمة الرئيس مرسي في مؤتمر الأمة المصرية لنصر الثورة السورية بإستاد القاهرة،2013/6/15 https://gate.ahram.org.eg/News/359818.aspx
3. بي بي سي،سوريا: ما دلالات إعادة الإمارات فتح سفارتها في دمشق؟،27 ديسمبر/ كانون الأول 2018 https://www.bbc.com/arabic/interactivity-46697056
4. الجزيرة مباشر،البيت الأبيض: لا دور للأسد في مستقبل سوريا،2015/3/18 https://cutt.us/oBbEa
5. الجزيرة نت، تركيا تدعو الأسد لإصلاحات عاجلة، 2011/5/28 https://cutt.us/sThmB
6. الجزيرة نت، حميميم.. قاعدة روسية تبطش بالشعب السوري، 2016/10/9 https://cutt.us/bZY14
7. الجزيرة نت، درع الفرات.. عملية عسكرية متعددة الأهداف والجبهات، 2016/9/5 https://cutt.us/B7Fk2
8. الجزيرة نت، عملية "غصن الزيتون".. تسلسل وسيناريوهات، 2018/1/21 https://cutt.us/eLVwT
9. الجزيرة نت، مؤتمر الرياض يتواصل والمعارضة تتمسك برحيل الأسد، 2017/11/23 https://cutt.us/3Grjx
10. الحرة، ترجمات - دبي، تركيا، في الذكرى العاشرة للثورة السورية.. الرئيس التركي يطرح 3 خيارات لحل الأزمة،2021/3/15 https://cutt.us/hZgIC
11. حسين عبد العزيز، مقالة بعنوان: السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية، 2015/5/18 https://cutt.us/hLjCB
12. الشرق، ماذا تفعل القوات المصرية في سوريا وهل حقاً ارتكب السيسي مجازر بحق السوريين؟، 12 آب 2020. https://cutt.us/sk8H5
13. صحيفة البلاد الإلكترونية، إيران تفشل بشراء الإخوان المسلمين لمصلحة النظام السوري مقابل 4 حقائب وزارية،2012/1/9 http://albiladpress.com/article126564-5.html
14. عنب بلدي، دولي، خلال أربع سنوات.. عشر محطات لترامب في الملف السوري،2020/10/22 https://www.enabbaladi.net/archives/422588#ixzz6w9giJfV9
15. الموقع الرسمي للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، وفد الائتلاف يصل إلى السعودية لتقديم التعزية بوفاة الملك عبد الله، 24 كانون الثاني 2015 https://cutt.us/m9uM4
16. وكالة الاناضول،أردوغان يعلن انطلاق عملية نبع السلام بشمال سوريا،2019/10/9 https://cutt.us/tZR58
17. وكالة الاناضول، أخبار تحليلية، إحسان الفقيه، الإمارات..بين التقارب مع الأسد والشقاق مع تركيا (تحليل)،2020/3/30 https://cutt.us/vSLfM
18. BBC،عربي، سورية تتهم واشنطن بالتدخل في شؤونها إثر زيارة السفير الأمريكي مدينة حماة، 8 تموز 2011 https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/07/110707_syria_ambassador_usa_ford
19. BBC،عربي، الجامعة العربية تعلق عضوية سورية وتفرض عقوبات سياسية واقتصادية، 12 تشرين الثاني 2011 https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011/11/111112_syria_arab_sanctions
20. BBC،عربي ، سعود الفيصل: تسليح المعارضة السورية "واجب"، 31 آذار 2012 https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/03/120331_syria_armament
21. BBC،عربي ،روسيا: الانتخابات الرئاسية في سوريا كانت "حرة ونزيهة"، 5 حزيران 2014

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2014/06/140604_russia_syrian_elections_fair

22. BBC،عربي ،تركيا "تسقط طائرة حربية" روسية على حدود سوريا،24تشرين الثاني 2015
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/11/151124_turkey_warplane_shot_down_syria

23. CNN بالعربية، سوريا: الإمارات تمنع انتخابات الرئاسة على أراضيها،27 أيار 2014

https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/05/27/syria-elections-uae

24. Deutsche Welle،أخبار، التوقيع على اتفاق تركي أمريكي لتدريب المعارضة السورية،2015/2/19
https://cutt.us/zNcBw

25. Deutsche Welle،أخبار، تركيا تعلن إطلاق "عملية درع الربيع" في شمال سوريا،2020/3/1
https://cutt.us/eluX3

26. News 24، الملك سلمان يستقبل رياض حجاب،26 تشرين الأول 2016 https://24n.us/arab/16786.html

الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدولة الليبية وشبابها

Geostrategic rivalry in Central Asia and the Caspian Sea Dimensions and implications

محمود أحمد محمود الكاديكي

باحث بقسم العلوم السياسية/ جامعة بنغازي ومنسّق التوعية والتواصل بالمفوضية الوطنية العليا للانتخابات

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الانعكاسات المختلفة للهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية وشبابها، وهذه الانعكاسات ستحلّل من خلال مدخل إقليمي يركّز على أحد دول إقليم جنوب غرب المتوسّط، فهذه الدولة تعتبر المعبر الأوّل والأساسِ للمهاجرين غير الشرعيّين القاصدين الضفّة الأخرى من المتوسّط، سواءً كانوا من شبابها أو من المهاجرين المنطلقين من البلدان الإفريقية.

فمن المعروف أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية انعكست على شباب ليبيا في السنوات الأخيرة الماضية، حيث نشرت الأفكار العنصرية والمتطرّفة، كذلك ممارسة المهاجرين غير الشرعيين لعاداتهم التي لا تتفق مع الحياة الحضرية، كانتشار مدن الصفيح. وتوصلت الدراسة إلى أن ظاهرة لهجرة غير الشرعية انعكاسات اقتصادية، واجتماعية، وصحية على الدولة الليبية، وكيف أن هذه الظّاهرة أرهقت الدولة في ملاحقة المهاجرين المصابين بالأمراض السارية، والحد من انتشارها، أيضاً كان لها انعكاسات سياسية و أمنية، لذلك أبرمت ليبيا العديد من الاتفاقات والمعاهدات ومذكرات التفاهم بسببها، وكانت هذه الظاهرة أيضاً أحد أسباب الصراعات الدولية والإقليمية في عصرنا الحاضر، وأخيراً فإن هذه الظاهرة انعكست على سلوك الشباب الليبي وأسهمت في تفكك الأسرة داخل الدولة، وكانت أحد أسباب التغيير الديمغرافي في ليبيا .

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الدولة الليبية، الشباب.

Abstract

This country was considered the first and main crossing point for projects, and it is the Libyan state and its youth, and goods from its youth. Or from migrants originating from African countries.

It is well known that the phenomenon of illegal immigration has affected the youth of Libya in recent years, as racist and extremist ideas have spread, as well as the practice of illegal immigrants' customs that are inconsistent with urban life, such as the spread of shantytowns.

The study found that the phenomenon of illegal immigration has economic, social, and health implications for the Libyan state, and how this phenomenon has exhausted the state in pursuing migrants with communicable diseases and limiting their spread, as well as having political and security repercussions as it was one of the most prominent international and regional concerns. Countries have many agreements, treaties and memoranda of understanding because of them, and they were also one of the causes of international and regional conflicts in our time. Finally, this phenomenon reflected on the behavior of Libyan youth and contributed to the disintegration of the family within the state, and was one of the causes of demographic change in Libya.

Key words: Illegal immigration, the Libyan state, youth.

تمهيد:

لم تعد الهجرة غير الشرعية ظاهرة تهدّد دول المقصد فقط، بل تشهد تزايدًا مستمرًا تهدّد العالم بأسره، ودول جنوب غرب المتوسّط على وجه الخصوص، فهي إمّا أن تكون دول مقصد أو دول عبور أو أنها دولٌ مصدرة للهجرة غير الشرعيّة.

رغم تقديم أوروبا وإيطاليا على وجه الخصوص وعودًا بتقديم الدعم الفني واللوجيستي والمالي لليبيا، إلا أن كل هذه الوعود لم تنفّذ، واتضح أن هذه الدول ليست صادقة لمساعدة ليبيا في هذه الظاهرة، و التي تنعكس على الدولة الليبية من كافة النواحي، كالنواحي لصحية والاجتماعية، وغيرها، كما أسهمت الهجرة غير الشرعيّة- بعد عام 2014م- في دخول العديد من الإرهابيين، وتنقلهم داخل ليبيا، وإجراء عمليات إرهابية متمثّلة في تفجير وقتل عددًا من قوات الجيش النظامي، وبعض الإعلاميين، و المدونين، كما أنهم أسهموا في زيادة الفوضى في مدينة بنغازي، ودرنة، وسرت، وأغلب المدن الليبية.

وفي هذه الدراسة سنتطرّق إلى انعكاسات هذه الظاهرة على الدولة الليبية وشبابها، وماهي أهم مخاطر هذه الظاهرة الصحية والاجتماعية، كذلك سوف نتحدّث عن انعكاسات ظاهرة الهجرة غير الشرعية السياسيّة والأمنية، كما أننا في هذه الدراسة سنحاول التعرف على الكيفية التي أُنهكت بها الدولة الليبية بسبب الهجرة غير القانونية اقتصاديّاً، وكيف تأثر الشباب الليبي من المهاجرين غير الشرعيين، كذلك تفكيرهم في الهجرة ومغادرة البلاد بحثاً عن حياة أفضل من وجهة نظرهم.

مراجعة الدراسات السابقة :

حاولت هذه الدراسة الاطّلاع على مختلف البحوث والدّراسات القريبة من موضوع بحثنا ومن بينها ودراسة قام بها ناصح عبدالرحمن بعنوان " الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة"،[1] حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل التي تدفع الشباب إلى بلورة فكرة الهجرة في أذهانه، ومن خلال الواقع المعيشي والاجتماعي الذي يعيشه، كذلك التعرف على حالتهم الاجتماعية وأوضاعهم الاقتصادية والثقافية، والكشف على الأسباب الحقيقية التي تدفع بهم إلى التفكير في الهجرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن الواقع السيّئ الذي يعيشه الشباب العربي يقف وراء التفكير في الهجرة، سواء القانونية أو غير القانونية، كما أن هذا التفكير الذي قد يكلفه حياته هو دليل واضح لما تعانيه هذه الفئة في المجتمع.

حاولت هذه الدراسة التركيز على الشباب الجزائري، وكيف أثرت البطالة في أهدافه وتفكيره، وفي ورقتنا هذه سنتطرّق على الشباب الليبي، وكيف أن الحروب والنزاعات وعدم الاستقرار جعله يفكر في الهجرة بكافة طرقها.

وهناك دراسة قام بها امبارك الدغاري بعنوان " مخاطر الهجرة الغير شرعيّة من أفريقيا إلى أوروبا والسياسات المتّخذة لمكافحتها "[2] والتي هدفت إلى معرفة المخاطر الّتي يتعرض لها المهاجر منذ بداية الرّحلة وحتى الوصول، ومخاطر العبور عبر الصحراء بما فيها من خطر الموت جوعاً وعطشاً أو نهباً، وإلى مخاطر دول العبور وما فيها من مخاطر النّصب

---

[1] ناصح عبدالرحمن، **الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة**، الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2010-2011.

[2] أمبارك الدغاري، مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، **المجلة الليبية العالمية** ، العدد الثامن (يوليو 2016) : ص 1-22.

والنّهب والوقوع بين أيدي رجال الأمن، والى مخاطر البحر والموت غرقاً في خضمّ الأمواج ، والوقوف على المشكلات الّتي تحملها الهجرة في ثناياها كالإجرام ورفع معدّل الجريمة والأمراض والبطالة والمخدرات وغيرها.

والاستنتاج التي توصلت إليها هذه الدّراسة هي أنّ أغلب الدّول بذلت جهوداً من خلال عقد المؤتمرات والنّدوات الدوليّة لمناقشة الحلول اللاّزمة، وتم إنشاء منظّمات عديدة خاصة بمكافحة الهجرة، أيضا قامت بعض الدّول المطلّة على جنوب المتوسّط بعسكرة الحدود وإنشاء أنظمة مراقبة كما فعلت إيطاليا وإسبانيا، إلا أن الدّراسة لم تتطرّق إلى التحديات التي واجهت هذه الدول واتفاقاتها المتخذة والتي لم تحد من هذه الظاهرة حتى يومنا هذا.

من هنا جاءت هذه الدّراسة مليئة بالمعلومات بتطرّقها إلى السّياسات والاستراتيجيّات المتّخذة، إلاّ أنها لم تتطرّق إلى الانعكاسات التي تؤثر على الدول سواء العبور أو دول الاستقبال، وشبابها، وهذا ما سنحاول التعرف عليه في دراستنا الحالية.

وأخيرًا دراسة قام بها مصباح عياد بخشيم بعنوان " أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)"،[1] حيث هدفت هذه الدّراسة إلى معرفة أهم أسباب الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبّا عبر الأراضي الليبيّة والكيفيّة الّتي تعاملت بها ليبيا كدولة عبور مع هذه الأسباب، وتوصّلت الدّراسة إلى أن المشكلات السياسيّة والاقتصادية هي الّتي أسهمت في خلق الظّروف الطّاردة في الدول التي تعاني من هذه المشكلة، كما أنّ ضعف إسهامات الدول المتقدمة في تنمية الدول المصدّرة للمهاجرين وعدم الاستقرار السياسي وكثرة الصراعات بين الدول شكّل أحد أهم الأسباب التي أدّت إلى تفاقم حجم ظاهرة الهجرة غير المشروعة .

وتبرز أهميّة هذه الدّراسة كونها درست أهم أسباب الهجرة غير الشرعيّة إلى أوروبا عبر ليبيا، و تطرّقت إلى العديد من السياسات التي اتبعتها ليبيا للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذه الدراسة لم تتطرّق إلى الانعكاسات التي تسببها الهجرة غير النظامية على الدولة الليبية وشبابها، وهذا ما سنحاول التطرّق إليه في هذه الدراسة.

اشكاليّة وتساؤلات الدراسة:

تعتبر ليبيا من الدّول المطلّة على البحر الأبيض المتوسّط، ما يجعل موقعها استراتيجيّاً وهامّاً، وكذلك فإنها تمتلك مورداً اقتصادية هائلة، تسمح لكافة المواطنين العيش في رفاه، دون التفكير في اللجوء إلى الهجرة منها سواء بطريقة قانونية أو غير قانونية.

ولكن ما نراه من ازدياد الأزمات وتلاحقها، وعدم وجود سياسات عامة واضحة تخص الشباب وتطويرهم، ما أسهم في انتشار البطالة بين صفوف الشاباب، وكذلك هجرة الكثير منهم بطرق شرعية، وغير شرعية خلال السنوات العشر الأخيرة.

ولتسهيل فهم هذه المشكلة، يمكن صياغتها في جملة من الأسئلة، وذلك لعرض العلاقة بين متغيّراتها التابع والمستقل ومدى انعكاس كلّ منها على الآخر ، وستكون كالتّالي :

إلى أي مدى انعكست ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الدولة الليبية وشبابها وما سبل مواجهة هذه الظاهرة؟

[1] مصباح عياد أبو خشيم وآخرون ، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)، **المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدّمة** ، العدد 7 (يوليو 2014) : ص 78 – 92

فرضية الدراسة:

تسببت الهجرة غير الشرعية بآثار سلبية على المجتمع الليبي و خاصة فئة الشباب.

مفاهيم الدراسة:

- **الهجرة غير الشرعية:** تعرف على أنها " مغادرة الشخص لإقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة".[1]
- **انعكاس:** هو الشيء الذي ظهر أثرُه عليه، ويقال أيضاً الشيءُ: الذي ارتدّ آخره على أوله.[2]
- **الشباب:** تعرّف الأمم المتّحدة الشباب بالأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة.[3]

أهداف الدراسة :

1- معرفة مخاطر الهجرة غير الشرعية الصحية والاجتماعية على الدولة الليبية.
2- الوقوف على انعكاسات الهجرة غير الشرعية السياسية والأمنية.
3- التعرّف على انعكاسات الهجرة غير الشرعية الاقتصادية على الدولة الليبية.
4- التعرف على انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الشباب الليبي بعد أحداث 2011م.

أهمية الدراسة :

1- تكمن أهميّة الدّراسة في كون ظاهرة الهجرة غير الشرعية تلقى اهتماماً أكاديميّاً وسياسيّاً وإقليميّاً من طرف العديد من الدّارسين في حقل العلاقات الدوليّة.
2- تكمن أهمية الدراسة في كونها تدرس إحدى أهم الظواهر القديمة الحديثة والتي تؤرق أغلب الدول في جنوب وشمال المتوسط وغيرها.

مناهج الدراسة:

سيتم استخدام منهج دراسة الحالة، لدراسة حالة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وكيف انعكست على الدولة الليبية وشبابها، خاصة في ظل الظروف التي تمر بها ليبيا، والمقصود بهذا المنهج هو التركيز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق دراستها وتحليلها، كحالة دراسة، بهدف التعمّق لمعرفة كل الجزئيات المرتبطة بها، كما أنه المنهج الذى يهتم بدراسة الظواهر، والحالات الفردية، والثنائية، والجماعية، والمجتمعية، ويركز على تشخيصها من خلال المعلومات التي جمعها وتتبع مصادرها في الحصول على الحقائق المسببة للحالة، ويصل الى نتائج ومعالجات من خلال دراسته المتكاملة.[4]

---

[1] محمد غرابي وأخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص20

[2] قاموس المعاني، تعريف كلمة انعكاس، أنظر https://bit.ly/2EZlYll ، تاريخ الدخول 2020/05/07م.

[3] الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/215 / A، 1980.

[4] للمزيد عن منهج دراسة الحالة أنظر https://bit.ly/2NGCDep ساعة الدخول 2020/01/19.

أولاً: الانعكاسات الصحية والاجتماعية:

أ) الانعكاسات الصحية :

تتحمل الدولة الليبية الأعباء المادية، والمعنوية، والصحية، في سبيل رعاية المهاجرين وإنقاذهم من البر، والبحر، واستضافتهم وإيوائهم لحين عودتهم طواعية إلى بلدانهم، كما أن المخاطر التي تواجه العاملين بمراكز الإيواء، لوجود أمراض وأوبئة يحملها المهاجرون معهم تشكل خطرا عليهم وعلى عائلاتهم،[1] ونشير إلى أن العمالة غير المشروعة مصدرا لنشر الأمراض السارية مثل الأوبئة كالإيدز، والالتهاب الرؤي، والكبد الوبائي، ونظرا لعدم حصولهم على مستندات إدارية تثبت دخولهم للدولة بشكل شرعي يؤدي ذلك إلى عدم تمكنهم من مقابلة العلاج، والدخول في مضلة التأمين الصحي، وفي ليبيا تدخل أغلب العمالة الوافدة من المهاجرين غير الشرعيين إلى كافة البيوت نظراً لكونهم الأرخص في الأجور، كما أنهم قد يعملون في المطاعم الشعبية والتي تكون على الطرقات العامّة، وهذا ما قد يتسبب في سرعة انتشار الأمراض في الدولة.

وأورد تقرير هيومن رايتس ووتش " أن عددا من المسؤولين الليبيين قد أفادوا بأن الأفارقة من دول جنوب الصحراء الكبرى، يجلبون معهم فيروس نقص المناعة المكتب (الإيدز)، ففي فيلم إعلامي، أنتجته اللجنة الشعبية العامة للأمن العام سابقًا – وهي بمثابة وزارة الداخلية- سنة 2004م، يثبت أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يرتفع بارتفاع معدلات الهجرة، على الرغم من أنها لم تقدم أية احصائيات أو أدلة حول انتقال الفيروس خارج نطاق فئة المهاجرين، وقال الأمين العام للجنة الشعبية العامة سابقًا – وهو بمثل مجلس الوزراء في ليبيا- أثناء زيارة هيومن رايتس ووتش، أن الأفارقة الفقراء يتدفقون على ليبيا ومعهم الإيدز والمخدرات والجريمة، وشكى الأمين العام من العمال الزراعيين الأفارقة لأنهم يعتدون على الليبيين وعلى ممتلكاتهم في المزارع المنعزلة ".[2]

كذلك فإن المهاجرين غير الشرعيين يحملون خلال هجرتهم، وخاصة عند تواجدهم في مراكز الإيواء، آثاراً صحية سيئة، فمنهم من يصاب بأمراض خلال هجرته، ومنهم من يحمل أمراض متوطّنة، فنجد أن الأثار الصحيّة جلية وواضحة في المجتمع، وأن الأمراض السارية أغلبها قد يأتي من المهاجرين غير الشرعيين، وإذا كان من ضمن الموقوفين أشخاص مصابين بمرض معدٍ، فإن جميع من في المركز مهددين بالعدوى، حتى رجال الأمن الذين يتعاملون معهم.[3]

وفي دراسة أجراها عبدالله أحمد المصراتي، حول الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي، أظهرت أن ما يتجاوز نصف مفردات العينة التي قام بدراستها، ليس لديهم بطاقات صحية، ولم يخضعوا لأي فحوصات طبية قبل دخولهم إلى الدولة الليبية، كما أنهم وأثناء تواجدهم في ليبيا بصفة غير شرعية لم يتلقوا أية فحوصات تثبت خلوّهم من أية أمراض معدية، كما أنه أثبت أنّ ما نسبته (35%) فقط هم من عرضوا على لجان طبية، كما أن (86%) من مفردات العينة التي قام بدراستها لم يتحصّلوا على أية خدمات طبية منذ قدومهم إلى ليبيا، وهذا ما يعكس ضعف الرعاية الصحية التي يتلقاها المهاجر غير الشرعي مما يتسبب في نقل الأمراض السارية بشكل سريع داخل المجتمع.[4]

---

[1] بوابة أفريقيا الإخبارية، **ليبيا تتحمل عبء المهاجرين**، أنظر https://bit.ly/2CIsPf2 تاريخ الدخول 2018/12/31م.

[2] تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، **ليبيا إيقاف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجين وطالبي اللجوء واللاجئين**، الجزء الثالث، (سبتمبر 2006)، ص 18.

[3] علي الحوات، **الهجرة غير الشرعية عبر بلدان المغرب العربي**، طرابلس: منشورات الجامعة العربية، 2007، ص 137

[4] عبدالله أحمد المصراتي، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي : دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي ، **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب** ، العدد 59 (مارس 2014) 193 – 227، ص 217.

كما جاء في تقرير منظمة الصحة العالمية أن تلبية احتياجات المهاجرين الصحية الأساسية لا يتم على نحو كاف، في كل الأحول، الأمر الذي يثير القلق فيما يتعلق بالمساواة والتماسك الاجتماعي وعدم الإقصاء، كما أن هناك صلة وطيدة بين تحركات السكان وتفشي الأمراض،[1] ونلاحظ أن مثل هذه الأمور مجتمعة تجعل من صحة المهاجر قضية متزايدة الأهمية في إطار الصحة العمومية، خاصة فيما يتعلق بضمان حصول المهاجر على تدخلات الوقاية والعلاج، وهي الحقوق الأساسية التي ينعم بها سكان البلد المستضيف.

ب) الانعكاسات الاجتماعية

تأثر الهجرة غير الشرعيّة كثيرا على الدولة والمجتمع، فهي تعرّض المواطنين داخل الدولة للأفكار العنصرية، والتي قد تقوم بها بعض الجماعات من خلال نشر الفكر المتطرف، واستغلال هؤلاء المهاجرين واقناعهم بالقيام بأعمال خاطئة بعيدة كل البعد عن الصواب، وكذلك انتشار العديد من الجرائم، ممارسة القرويين لعاداتهم التي لا تتفق مع الحياة الحضرية, انتشار مدن الصفيح، وهي بؤر فاسدة اجتماعيا و تكدس المهاجرين في احياء مزدحمة تفتقر الي التخطيط الهندسي، واختلاف التركيب النوعي, وعدم وجود فائض من الاستثمارات يوجه إلى تطوير الريف وخاصة في الدول النامية، وهذا يساعد علي زيادة تخلفه ومعاناته من نقص الخدمات.[2]

مفهوم الهجرة غير الشرعيّة تبلور بشكله المعبأ بالأزمات في خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، نتيجة لتحولات اقتصادية وسياسيّة كبيرة حدثت في أوروبا، ودول المهجر، وأدت إلى انتقال المصطلح من مجرّد تعبير عن حركة انتقال بشري غير شرعي، إلى نموذج تصادمي بين العالم الأول في شمال المتوسّط، والعالم الثالث في جنوب المتوسّط، كما أن الهجرة غير الشرعيّة تؤدي إلى فقدان الكفاءات والخبرات التي تحتاجها الدولة، ويقصد بها هجرة العقول والخبرات بسبب تردّي الوضع المعيشي إلى دول أخرى يكون وضعها المعيشي أفضل،[3] ويمكن القول أن الدولةُ التي تهتمّ بالتطور والرقي تحتاج لهذه الأيدي العاملة، كذلك يلاحظ تدنّي مستوى الوطنيّة والولاء والانتماء لدى أبناء المهاجرين، والتأثّر بحضارةِ الدولة المهاجر إليها ولغتها، ممّا يغرّب المهاجرين وأبناء المهاجرينَ ومن يَلِيهم عن لغتهم الأمّ، بالإضافة إلى عاداتِهم وتقاليدِهم التي أَلِفُوها وكانوا يعيشونَ حياتَهم وفقَها.[4]

إضافة إلى أن المناطق الحدودية ومناطق الوسط، تنتشر بها آفة الرشوة والتي من خلالها يستطيع المهاجرون غير الشرعيون من عبور البوابات الأمنية، وعادة ما يتم تزوير وثائق ثبوتية لهم إلى حين وصولهم إلى مركبهم وعبور البحر، ومنهم من يستوطن بعد حصوله على الوثائق الإدارية المزورة، ويمكث داخل المدن ويتكاثر يصعب على الدولة إحصاءهم وإعطاء الأرقام الصحيحة لأعداد المهاجرين المستوطنين فيها.[5]

أيضا ففي الفترة الأخيرة كثرت أعمال السحر والشعوذة في ليبيا، خاصة في أوساط النساء وهذا نتاج توافد الأجانب وخاصة الأفارقة إلى ليبيا وإدخال الطلاسم والأعشاب والعقاقير المستحضرة خصيصا للشعوذة وأعمال

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية، **البند 11-9 من جدول الأعمال المؤقت**، (أبريل 2008)، ص 1

[2] للمزيد أنظر http://bit.ly/2V6OtVf تاريخ الدخول 2018/12/31 م، ساعة الدخول 18:06.

[3] أحمد اسماعيل، **قراءات في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى المغرب**، العدد 11 (مارس 2012) : ص 66-77، ص 71.

[4] موقع وزي وزي، آثار الهجرة على الفرد والمجتمع، أنظر http://bit.ly/2XWldNR 2018/12/31م، ساعة الدخول 18:30

[5] عبدالباسط غبارة، **أزمة المهاجرين في ليبيا**، أنظر http://bit.ly/2VydJms ساعة الدخول 2018/12/31م،ساعة الدخول 21:42

السحر،[1] كما تنعكس الهجرة غير الشرعية على مشكلة الهوية وتؤثر على القيم والمبادئ الأصيلة لأبناء الدولة وكذلك مشكلة الاندماج واللغة بين المواطنين والمهاجرين مما يتسبب في ظهور طرف ثالث ألا وهو العصابات الإجرامية.

ويذكر أن في السنوات الأخير اتضح لمصلحة الأحوال المدنيّة في ليبيا التلاعب في سجلاّت الرّقم الوطني،[2] وهو رقم مرجعي فريد غير متكرر يصرف لكل مواطن ويستخدم للوصول إلى بياناته الأساسية بقاعدة البيانات الوطنية وإلى كافة البيانات ذات العلاقة بالمواطن، فمثل هذه الخروقات ومحاولات تسجيل غير الليبيين في المنظومة، قد يؤدّي إلى مخاطر عدّة منها تهديد الأمن القومي للدولة، وقد ينتج عن هذا التزوير تسجيل أفراد من المهاجرين غير الشرعيين كمواطنين ليبيين، وهذا ما قد يهدّد الهوية والجنسيّة الليبيّة وقاعدة بيانات السجل المدني والرقم الوطني على حدّ سواء.

ثانياً: الانعكاسات السياسيّة والأمنية

أ) الانعكاسات السياسيّة

نشير إلى أن المساعي الأوروبية لإبعاد المهاجرين عن أراضيها، حوّلت ليبيا من بلد عبور إلى بلد استقطاب للهجرة غير الشرعية، حيث أجبر الآلاف من طالبي الهجرة على البقاء في ليبيا التي تعاني من أزمة خانقة بسبب الانقسامات والصراعات، والتي بدورها أثرت على الأوضاع المعيشية والخدمات العامة وخاصة قطاع الصحة الذى يشهد ترديا كبيرا بسبب النقص الحاد في المستلزمات الطبية والأدوية،[3] ونلاحظ أن تفشّي فوضى شاملة في تسيير شؤون البلاد نتج عنها تفشي هائل للبطالة بين الشباب الليبي المتعلّم وغير المتعلّم، ومع ندرة فرص الكسب والرّزق المشروع، سواء للمواطنين أو الوافدين من القارّة الإفريقيّة أو غيرها، من الطبيعي أن تنحصر مفاهيم الأخلاق والقيم الإنسانية والمبادئ، وأن يفتح باب الكسب غير المشروع على مصرعيه كحل أمثل لجموع اليائسين والبائسين على حدّ سواء.

إضافة إلى أن أعداد المهاجرين أصبح يتزايد بشكل لافت منذ تسعينات القرن الماضي، حيث بدأت تنطلق قوارب المهاجرين عبر الساحل الليبي باتجاه ايطاليا، إلا أن ذلك لم يكن محل اهتمام السلطات الليبية، وهو ما يعكس عدم وجود الرغبة السياسية في التعامل بإيجابية مع ملف الهجرة غير المشروعة في تلك الفترة،[4] ولكن الدولة الليبية وبعد مصادقتها على مجموعة من المعاهدات والمواثيق الدولية، عمدت الدولة إلى صياغة قوانينها بشكل يجعلها تهدف إلى رغبتها في لعب دور هام في الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

جدير بالذّكر أنّ الدولة الليبية لم تُهمل مكافحة هذه الظاهرة فقد عملت على صياغة عدة قوانين منها أهمها القانون رقم (17) لسنة 1962م، والذي يقيّد إقامة الأجانب إلى ليبيا، وبشروط صارمة بالنسبة للأجانب باستثناء المستفيدين من اتفاقات خاصة موقعة مع الدولة الليبية، والقانون رقم (4) لسنة 1985م، والذي يتعلّق بوثائق السفر، إلا أنّه لم يطبّق المادة رقم (6) من الاتفاقية الأفريقية للاجئين ولم يشر لها، وهي المادة التي تلزم ليبيا بإصدار وثائق سفر إلى اللاجئين الموجودين على أراضيها، وفيما يتعلق باللاجئين، يشير القانون رقم (4) في مادته السابعة إلى إصدار وثائق السفر للفلسطينيين فقط، من ثم القانون رقم (06) لسنة 1987 م، رغم أنه ألغى القانون رقم (17) السابق إلا أنّه أتى

---

[1] للمزيد أنظر https://goo.gl/jDQEyg تاريخ الدخول 2018/12/28م، ساعة الدخول 06:02.

[2] بوابة إفريقيا الإخباريّة، **تزوير للرقم الوطني بمصلحة الأحوال المدنية بنغازي**، أنظر https://bit.ly/2s6jc3O تاريخ الدخول 2018/12/31، ساعة الدخول 22:05 .

[3] عبدالباسط غبارة، **أزمة المهاجرين في ليبيا**، مرجع سبق ذكره، أنظر http://bit.ly/2VydJms ساعة الدخول 2019/01/08م، ساعة الدخول 18:02

[4] ياسين محمود الناجح، الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبا، **مجلة شؤون ليبية**، 1(يوليو 2016) ص25

متوافقا معه في أغلب نصوصه، غير أنه ضيّق من مفهوم الأجنبي حيث لم يعتبر مواطني الدول العربيّة من الأجانب، وبذلك تم إعفاؤهم من شرط الحصول على التأشيرة، و القرار رقم (247) الصادر عن مؤتمر الشّعب العام سنة 1989م، بشأن اللائحة التنفيذيّة للقانون رقم (6) والذي ينظّم دخول الأجانب وإقامتهم، وتم تعديل القانون رقم (06) لسنة 1987م، بالقانون رقم (02) لسنة 2004م، والمتضمن تقييد شروط منح تأشيرات لدخول الأجانب إلى ليبيا، باستثناء بعض الدول العربية، حيث شدد بعض العقوبات ونص صراحة لأول مرة على مصطلح تهريب المهاجرين، وينظم القانون رقم (06) لسنة 1987م، ترحيل المواطنين الموجودين في ليبيا إلى بلدانهم الأصلية، وأخيرا صدر رقم (19) لسنة 2010م، بشأن الهجرة غير الشرعية والمعدل بالقانون رقم (19) لسنة 2010 لمكافحة الهجرة غير الشرعية.[1]

كذلك نجد أن الانعكاسات الأمنية للهجرة غير الشرعية والتهديد الذي يشّكله نشاط تهريب المهاجرين، يقع في بداية الأمر على سيادة الدول ويكون ذلك من خلال خرق المهاجرين لحدودها الإقليمية، سواء كانت دولة مصدرة للمهاجرين كالدّول الأفريقيّة، أو دولة عبور كدول جنوب غرب المتوسّط، أو دول استقبال ومقصد للمهاجرين كالدول الأوربيّة، فالأصل أن الدولة وحدها هي من تقرر كيفية دخول الأجانب إليها، ومدّة الإقامة فيها، ما يجب حمله من وثائق تبين صلاحية الإقامة وغيرها من الشروط التي تحددها للحفاظ على سيادتها الإقليمية، إلا أن تدخل المهربين لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين يمس بتلك الشروط وتنتهك سيادتها ويجعلها عرضة للتهديدات والخروقات الأمنية في أي وقت.

ومع ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا، دخل تنظيم "داعش" على الخط ليكون تهريب البشر وسيلته لجمع الاموال اللازمة وتجنيد المقاتلين بهدف ضمان استمرارية التنظيم، معتمدا في ذلك على نفوذه وسيطرته على أهم الشواطئ والموانئ الليبية التي يستخدمها المهربين للهجرة نحو أوروبا، ووفقا للإحصائيات الأخيرة للوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملياتي في الحدود الخارجية للدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي "فونتكس"، يتقاضى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مبالغ مالية ضخمة لقاء تسهيل عمليات الهجرة من إفريقيا في جنوب الصحراء إلى أوروبا، حيث نجح في جمع نحو 323 مليون دولار من الهجرة غير الشرعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.[2]

ومن المهم التذكير أن من بين المهاجرين غير الشرعيين عددًا من المقاتلين المنتسبين لتنظيم "داعش"، حيث أفصح مسؤول بجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية لبوابة الوسط، بمقر الإدارة بمدينة شحات، أنه تمّ ضبط 28 شخصًا من جنسيات متعددة كانوا يقاتلون بين صفوف الجماعات المتشددة بمدينة بنغازي، ومن خلال الاستجوابات تبين أنهم دخلوا إلى ليبيا عبر الحدود الشرقية، منتحلين صفة المهاجرين غير الشرعيين، كما أشار المسؤول إلى ضبط 14 فلسطينيًا اعترفوا بانضمامهم إلى جماعات إرهابية.[3]

ب) الانعكاسات الأمنية

تعتبر الهجرة غير الشرعيّة أحد أهم التهديدات في العالم، فبعد أن كان ينظر إليها كقضيّة اجتماعيّة واقتصادية، أصبحت تدرس من قبل الدول كأهم قضيّة أمنية، ولهذا السبب جعل أغلب الدول تتّخذ إجراءات تقيّد الهجرة غير الشرعية وتحد منها، وفي ليبيا نجد أنّ المبالغ الطائلة التي ينفقها المهاجرين للوصول إلى شواطئها ومن ثمّ الإبحار إلى الضفّة

---

[1] ياسين الناجح، الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبيا، **مجلة شؤون ليبية**، مصدر سبق ذكره، ص 27

[2] منية غانمي، **كيف يستقطب "داعش" المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا؟** أنظر https://cnn.it/2VOo1fG تاريخ الدخول 2019/01/12م م، ساعة الدخول 18:55.

[3] بوابة الوسط، **«داعش» يستخدم الهجرة غير الشرعية لتسريب عناصره إلى أوروبا**، أنظر https://bit.ly/2TJdVuv تاريخ الدخول 2019/01/12م، ساعة الدخول 19:10.

الشماليّة من البحر المتوسّط حيث تتوار أحلامهم، أو المكوث فيها، وطلب الرزق كعمالة وافدة، كلّ ذلك عجّل من تكوّن الشبكات المتخصصة في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ولا تقتصر هذه الشبكات على العمل الوطني داخل الدولة، بل تتجاوزه للتواصل مع باقي الشبكات المتكوّنة في دول الجوار، ودول المقصد أيضاً .

شكلت سوق العمل الليبية المزدهرة في الماضي عنصر استقطاب للشباب العاطلين عن العمل في بلدان جنوب الساحل والصحراء، إذ كانت ليبيا أكبر بلد جاذب للعمالة الافريقية غير النظامية في المغرب العربي، وذهب وزير الداخلية الايطالي في 2004م، إلى القول بأن ما بين (1.5) مليون و (2) مليوني مهاجر يوجدون في ليبيا بانتظار عبور المتوسط إلى السواحل الإيطالية.[1]

يذكر أنّ تجارة الهجرة غير القانونية في ليبيا نشطت منذ السنوات التي أعقبت عام 2011م، مستغلة في ذلك عدم تواجد الأجهزة الضبطية ومشاركة المليشيات المسلحة في هذا النشاط، وتحولت البلاد إلى بوابة رئيسية يتدفق إليها آلاف المهاجرين الأفارقة، و ملف الهجرة هو أحد أكثر الملفات تداولا على الساحة الليبية، خاصة وأن ليبيا تحولت من بلد عبور إلى بلد استقرار في ظل انتشار مراكز الاحتجاز التي تكتظ بها المدن الليبية، وهو ما ضاعف من حدة المخاطر التي يعانيها هذا البلد الممزق جراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[2]

وكان في ليبيا قبل أحداث 2011م، عدد كبير من العمّال الأفارقة والعرب الذين يعملون في شتى المرافق الانتاجية والخدماتية، وتدخّل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والذي بدوره زاد الوضع سوء أكثر من ما كان عليه، إذ أطال الحرب ورفع عدد الضحايا مع حدوث انتهاكا صارخاً لحقوق الإنسان، وبعد نشوب الحرب في طرابلس عام 2011م، أغلقت كل الفنادق والمتاجر والمشاريع الانشائية، فهرب العاملون فيها، ولا تزال تلك المشاريع غير المكتملة بما فيها مشروع سكة الحديد السريعة قائمة في ضواحي طرابلس وبنغازي، وغادرها العاملون بعد سقوط النظام فتوجهوا إلى ما وراء المتوسط بحثا عن العمل في مواطن الديمقراطية.

إضافة إلى ذلك ثمة علاقة مباشرة بين الفوضى المؤسساتية، والصراعات المسلحة السائدة في ليبيا، ما بعد سقوط النظام في الدولة، فالقطاع الأمني ليس سوى جهاز ركيك يتكوّن من وحدات جرى تجنيد المنتسبين لها من صفوف أفراد مدنيين، وأفراد هم من بقايا جيش النظام البائد، أو من بقايا الجيش كانوا قد استقالوا عنه في سابق الزمان، ورغم أن المجلس الوطني كسب وبسرعة فائقة اعترافا دوليا، ومساندة دولية جليّة، إلا أنّه فشل في إنشاء علاقة متينة مع المجالس المحليّة والكتائب التي خاضت الصراع المسلّح، حيث أدت هذه التطورات إلى تنامي توترات قويّة بين الكثير من الأفراد، الذين كانوا متّهمين بممارسة نفوذ كبير أو بتولي مناصب دبلوماسيّة أو العمل بصفة فنيين في النظام السابق، وزادت عليهم الضغوط رغم أنّه قد أسهموا في ربح الصراع بانشقاقهم المبكّر عن ذلك النظام،[3] ونلاحظ أنه مع كل هذا لم تجدي الجهود الليبية أو دول شمال المتوسّط وأجهزتها لكبح جماح الهجرة، إذ لم تتحقق فاعلية كاملة للقوانين والإجراءات، إلا إذا تمّت معالجة الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة، وعمل دول جنوب المتوسّط على محاربة عصابات تهريب المهاجرين.

---

[1] رشيد خشانة، **ملامح الهجرة غير النظامية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011**، مجلة شؤون ليبية، 1 (9-11) يونيو2016، ص 11

[2] عبدالباسط غبارة، **ليبيا تعاني من خطر الهجرة غير الشرعية**، بوابة ليبيا الإخبارية، https://bit.ly/2CIsPf2 تاريخ الدخول 2018/12/31م، ساعة الدخول 20:16 .

[3] فولفرام لاخر، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس علي، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، العدد 120 (بدون شهر 2014) ص 13-14

كما أن تنقّل المهاجرين غير القانونيين عبر الحدود، أدى إلى انتشار الكثير من المخاطر كتجارة المخدرات والسلاح، وبالتالي إلى انتشار الجريمة المنظمة، كما أن الرأي العام الأوروبي، والمدعوم إعلاميا، متخوف من الهجرة، لاسيما السرية منها، لاتصالها بكل المخاطر السابق ذكرها، خاصة بعد الأعمال الارهابية التي حدثت في عدد من المدن والعواصم الأوربيّة، أصبحت الهجرة غير الشرعية تهديدا واضحاً للأمن القومي لتلك البلدان ولليبيا أيضاً.*

ثالثاً: الانعكاسات الاقتصادية

يمكن القول أن أحد الأسباب المؤثّرة على اقتصاد الدول، هو استقبالها للمهاجرين غير الشرعيين، ويرجع ذلك إلى ازدياد في نسبة البطالة، لتوفّر اليد العاملة الرخيصة التي تعمل من أجل اشباع قوتها اليومي وبالتالي أثر عامل النمو المتزايد في السكان على الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات مما أدى إلى توسع أنواع الجرائم التي لها آثار اقتصادية كالسرقة والاختلاس والتزوير والرشوة والابتزاز والنصب والاحتيال والغش والتدليس والتهرب الضريبي والسطو والمماطلة في سداد الديون وغيرها من صور الجرائم المالية.[1]

وفي دولة كبيرة مثل ليبيا مترامية الأطراف تمد حدودها البريّة إلى آلاف الكيلو مترات، كما أنها تمتلك العديد من المنافذ البريّة المطلّة على دولٍ إفريقيّة فقيرة،[2] كما أن ليبيا تمتلك موارد بترولية ضخمة بالإضافة إلى الموارد الطبيعيّة الأخرى، كما أن قربها من الضّفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسّط ، جعلها معبرًا للمهاجرين غير الشرعيين القاصدين أوروبا، وتهديداً لأمنها الاقتصادي.

ويشار إلى أن ليبيا تنفق ملايين الدولارات على مراكز الإيواء للهجرة غير الشرعيّة، خاصّة فيما يتعلّق بالطعام والشراب والرعاية الصحيّة، ومعظم المبالغ المصرفة على المهاجرين ديون متراكمة على شركات التمويل والإعاشة الخاصة، بسبب عدم صرف موازنة تكفي لأعداد المهاجرين إلى هذا البلد، ومنذ سنة 2011م، وليبيا تعاني من أوضاع معيشية صعبة في ظل سياسات التقشف من المصرف المركزي، خاصّة بعد الحرب الأخيرة في عام 2014م، وأجهزة مكافحة الهجرة غير الشرعية في الدولة، تحتاج إلى موازنة ضخمة لتوفير الخدمات التي تتطلبها الرعاية الصحية والإعاشة.[3]

ومن المعروف أن ليبيا دولة ريعيّة يعتمد اقتصادها على ما تستخرجه من النفط، والضرائب التي تجبيها من المواطنين، فعمل المهاجرين غير الشرعيين بدون مستندات ثبوتية، وإن وجدت مستندات غالبا ما تكون مزوّرة، يكون من الصّعب على الدولة جباية الضرائب منهم، أو حتى إحصائهم ومعرفة عددهم، وفي ظل الانفلات الأمني المتواصل في ليبيا واتساع الاقتصاد غير الشرعي واستمرار تدفق العناصر المتطرفة؛ فإن مجال نشاط المتطرفين في ليبيا يزداد تطوّرا يوماً بعد يوم، ما يسهم في تدوير الأموال المنهوبة من الدول بطرق غير قانونية وارتفاع لجرائم غسيل الأموال.

---

* نظراً لأن ليبيا لها عدة حدود مشتركة مع دول أفريقية، تعاني من الفقر وعدم الاستقرار، ما يجعل خيار الهجرة والتهريب أحد أهم سبل العيش، وهذا ما يجعل من الهجرة غير الشرعية تهديدا للأمن القومي، من حيث تهريب المتطرفين والمهاجرين الذين قد تكون لديهم أحكام جنائية في بلدانهم.

[1] للمزيد أنظر http://bit.ly/2LcGOjp تاريخ الدخول 2019/01/10م، ساعة الدخول 22:10

[2] عفاف الفرجاني، **الحرب العالمية الجديدة.. النفط مقابل السلاح تحقيق: ثروات ليبيا ملاذ الإرهاب ومحرك الأطماع العالمية**، أنظر http://bit.ly/2UJhe4Z تاريخ الدخول 2019/01/11م، تاريخ الدخول 05:12، ساعة الدخول 22:41

[3] أحمد الخميسي، **ليبيا تنفق قرابة 87 مليون دولار على مراكز المهاجرين**، انظر https://bit.ly/2Vn7iQd تاريخ الدخول 2019/01/02م، ساعة الدخول 18:31 .

كما أن ظهور الأعمال العشوائيّة وانتشار للمهاجرين غير الشرعيين على الطرقات العامّة، وبأجور قليلة وشروط قاسية، يتسبّب في ظهور البطالة بين الشباب، وبالتالي يؤثر على عامل النمو المتزايد في نسبة السكّان، وعلى الوضع الاجتماعي في مختلف القطاعات، مما أدى إلى توسّع الجرائم الاقتصادية، وزيادة لتهريب الثروات إلى بلدان المهاجرين الأصليّة، وبيعها بأثمان رخيصة وبكميات كبيرة وهذا ما ينهك الاقتصاد الوطني للدولة.[1]

وهناك تقاطع محدّد بين الهجرة غير الشرعيّة والإرهاب، حيث يوجد تعريف واضح لمفهوم المقاتلين الإرهابيين والأجانب الّذين حدّدتهم الأمم المتحدة أنهم " الأفراد الّذين يسافرون إلى دولة غير التي يقيمون فيها، بغرض ارتكاب أعمال إرهابيّة أو تدبيرها، أو الإعداد لها، أو المشاركة فيها، بما في ذلك سياق النزاعات المسلّحة".[2] فالمهاجرون غير الشرعيين مختلفين في أهداف هجرتهم، فمنهم من تكون هجرتهم لتنفيذ مخططات إرهابية، تشوّه الدولة بانسحاب الشركات الأجنبية ما بتسبب في وقف عجلة التنمية والتطوير.

رغم وعود الدول الأوربية- وإيطاليا على وجه الخصوص- بمساعدة ليبيا ودعمها ماليّا، في مكافحتها للهجرة غير الشرعيّة، إلاّ أنّ كلّ هذه الوعود باتت حبراً على ورق، فما يزيد عن خمسون مركزًا لإيواء المهاجرين غير الشرعيين تعاني من قلّة الامكانات، بسبب نقص الموارد الاقتصاديّة، حيث أرغمت الظروف النفسية القاسية، مسؤولي أحد مراكز الإيواء في العاصمة طرابلس، إلى طلب تدخل منظمات دولية قصد إجلائهم وترحيلهم إلى بلد آخر، بعد إنقاذهم من الغرق في عرض البحر الأبيض المتوسط، فيما تضج مراكز الإيواء المنتشرة في غرب ليبيا بألاف المهاجرين غير الشرعيين، الراغبين بدورهم في ركوب البحر للعيش في دول أوروبية.[3]

رابعاً: انعكاسات الهجرة غير الشرعية على الشباب الليبي

تمثل فئة الشباب أهم الفئات السكانية في ليبيا، سواء في الماضي أو المستقبل، ويعتبر دور الشباب من أهم الأدوار في نهضة المجتمع، وتنميته وتطويره، إلاّ أن إهمال الدول لوضع سياسات واضحة للشباب، وعدم دعمهم وتشجيعهم على العمل والإنتاج، وكذلك ارتفاع نسب البطالة، والأزمات المتواصلة التي سيطرت على الشباب، ما دفعتهم إلى التفكير في ترك ومغادرة بلدانهم الأصلية، وفي ليبيا لم تكن ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب ملحوظة، إلاّ أن وبعد أحداث 2011م، أصبحت هذه الظاهرة متكرّرة وبشكل ملحوظ، حيث كشفت دراسة علمية "لمنظمة أبوليوس بزوارة" أن ليبيا تتحول من بلد عبور إلى مُصِدّر للمهاجرين بعد أن أصبحت القوارب القاصدة لأوروبا مقصدا للشباب الليبي،[4] حيث اشتملت عينة الدراسة الشباب الليبي المقيم في الخارج، بعد أن استطاعوا اجتياز المتوسط والإبحار إلى الضفّة الأخرى بنجاح، كما أن الدراسة أوضحت أن الأسباب وراء هذا العمل هو انهيار الوضع الأمني في ليبيا، وتردّي الوضع الاقتصادي في البلاد.

---

[1] ساعد رشيد، **واقع الهجرة غير الشرعيّة في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 91.

[2] مجلس الأمن، **القرار رقم 2178 (2014)**، أنظر https://bit.ly/2SxF57H تاريخ الدخول 2019/01/02م، ساعة الدخول 21:33.

[3] جمال جوهر، **مسؤولو مراكز الإيواء يستغيثون بالمنظمات الدولية لإجلاء المهاجرين من ليبيا**، أنظر https://bit.ly/2BT61Yh تاريخ الدخول 2019/01/02م ، ساعة الدخول 19:09 .

[4] قناة TV2018، **دراسة تكشف أسباب هجرة الشباب الليبيين إلى أوروبا**، أنظر https://bit.ly/2GmzIn8 تاريخ الدخول 2020/01/24م، ساعة الدخول 06:52.

لو قمنا بمقارنة بين الوضع المعيشي قبل أحداث 2011م، وبعدها لوجدنا أن الكثير من الشباب تفكّر في الهجرة بحثاً عن حياة أفضل، ومنذ تلك الفترة والشباب تهاجر إلى دول عديدة خاصة الأوروبية منها، لأسباب سياسية أو إنسانية، ولكن الطلب على الهجرة غير الشرعية اتضح منذ سنة 2013م، بعد أن رفضت دولاً عديدة طلبات اللّجوء المقدّمة من قبل الشباب الليبي، خاصة المنخرط منهم في القتال الدائر في تلك الفترة، وفي مطلع 2015م سجّلت مجموعة من المنظّمات الدّوليّة العديد من الشباب الليبي الموجودين على قوارب الموت في البحر الأبيض المتوسّط، على أمل الوصول إلى الأراضي الأوربية والبدء في حياة جديدة وكريمة حسب وجهة نظرهم، وكلّ ذلك راجع إلى قفل السفارات الأجنبية أبوابها أمام طالبي التأشيرات واللجوء الإنساني، فمعظم الشباب توجّهوا إلى المدن الليبية المشهورة بالهجرة، كزوارة، والقربولّي وصرمان.[1]

تؤدي هجرة الشباب إلى إحداث تغيرات نسبة النوع، سواء من حيث الطرد أو الجذب، فالهجرة تحدث تغيرا في التوزيع السكاني، وتعمل على انخفاض نسبة الشباب في الدولة، كما أنها تؤثر على التركيب العمري للسكان، كما أن الشباب تتأثر عند مغادرتهم لأوطانهم، ومن ثم فقد تجبرهم على تغيير مهنتهم أو حرفتهم التي اعتادوا عليها في موطنهم الأصلي، كما أن الهجرة تؤثر على استثمار فئة الشباب في الدولة، وانتقال رؤوس الأموال من مكان إلى آخر ويتغير الوضع الاقتصادي داخل الدولة، ما يتسبب في انعكاسها سلباً على مناطق الطرد، وانخفاض الأيادي العاملة.

وفي استبيان للرأي قام به موقع "هنا ليبيا" عن رغبة الشباب الليبي في الهجرة، وجد أنّ مانسبته (71%) من الشباب يرغبون في الهجرة، فيما قابله ما نسبته (29%) يرفضون الهجرة، وبلغ عدد المشاركين (2813)مشارك وصلت نسبة الإناث بينهم إلى (20%) ونسبة الذكور (80%).[2]

وأوضحت نتائج الاستبيان أن الأزمة الاقتصادية هي العامل الأساسي في هجرة الشباب، حيث أجاب (79%) منهم على أن أهم أسباب رغبتهم في الهجرة هو ما تمر به البلاد في السنوات الأخيرة من غلاء المعيشة مقارنة بالدخل الشهري وقلة فرص العمل، كما أجاب (66%) منهم أنهم يرغبون في الهجرة نتيجة لحالة عدم الاستقرار الأمني أيضاً؛ المثير للاهتمام أن (59%) من الإناث كانت من بين إجابتهن رغبتهن في الهجرة هي لأسباب فكرية، وكانت أجابت (46%) من الشباب فقط أنهم يريدون الهجرة لذات السبب كأحد الأسباب.[3]

جلّ الشباب الليبي كان قد تحصّل على تعليم داخل الدولة، ومن المهاجرين غير الشرعيين الذي غادروا ليبيا، والّذي ما يزالون يفكرون في الهجرة، هم من أصحاب المؤهلات المتوسطة والعليا، ما يسهم في خسارة الأدمغة والعقول، ويجعل من هذه الهجرة خسارة للمال الذي استثمر في تعليمهم وتثقيفهم وتدريبهم من ناحية، وعدم استفادة الدولة من توظيفهم التوظيف الأمثل ودعمهم وتشجيعهم، وهو ما يطمحوا أن بجدوه من الدول الأوروبية التي هاجروا إليها، كما أن للهجرة غير الشرعية آثار اجتماعية وخيمة، فالشباب المهاجر يقطعُ علاقته نهائيا بمجتمعه، وأحيانا أسرته، نظراً لإنشغاله بحياته الجديدة، وقد يواجه بعض المصاعب والمشاكل في غربته وموطنه الجديد، فعادات وتقاليد المجتمع الجديد وديانته تختلف تماما عن ما كان عليه في موطنه الأصلي، فتمسكه بعاداته وتقاليده وديانته صعب للغاية.

مما لا شكّ فيه أن الوطن هو المكان الوحيد الذي يسعى الشباب نيل حقوقهم كاملة، بغض النظر عن المكان الّذي ولدوا فيه، فأغلب الشباب المهاجرين يتمنّون العودة إلى ليبيا، وبدء حياة جديدة، إلاّ أنهم ينتظرون استقرار الأوضاع الأمنية والمعيشية فيها، ففى سنة 2018م، كشف مكتب شؤون القنصلية الأميركية تقدم 49.868 ألف ليبي لبرنامج

[1] العربي الجديد، **الهجرة تبقى حلم شباب ليبيا**، أنظر https://bit.ly/2TP3zwC تاريخ الدخول 2020/01/25م، ساعة الدخول 17:33

[2] هنا ليبيا، نتائج استبيان الشباب والرغبة في الهجرة، أنظر https://bit.ly/2O4Y7Sn تاريخ الدخول 2020/01/29م، ساعة الدخول 11:10

[3] للمزيد أنظر https://bit.ly/2RuKn5G تاريخ الدخول 2020/01/27، ساعة الدّخول 10:44.

الهجرة إلى الولايات المتحدة المعروف "لوتري جرين كارد" خلال العام 2018م ، حيث أن الليبيين جاءوا في المرتبة الحادية عشرة في قائمة المتقدمين لبرنامج هجرة التنوع الأميركي.[1]

قامت ليبيا بفتح صندوق ليبيا للمساعدات والتنمية، وخصص له مبلغاً قدره (250) مليون دولار ضمن ميزانية الدولة خلال العامين 2008م-2009م ،[2] كما أنشأت ليبيا ركناً لحراسة الحدود البريّة والبحريّة والمراقبة الجويةّ، واستحدثت إدارة جديدة تعنى بمكافحة الهجرة غير الشرعية، وهي الإدارة العامة لمكافحة التسلّل والهجرة غير الشرعية، كما عملت ليبيا على ضبط وترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتنظيم العودة الطوعية لبعضهم إلى بلدانهم على نفقة ليبيا،[3] كما أنقذت ليبيا ولا زالت تنقذ أعدادا كبيرة من المهاجرين الغارقين في وسط البحر، وتقديم الرعاية الصحة لهم، وإحالتهم إلى مراكز إيواء أعدت للمهاجرين غير الشرعيين.

فيما مضى كان التفكير في الهجرة من قبل الشباب بسبب أوضاعهم الاقتصادية المنخفضة والبطالة والفقر، ولكن بعد الأحداث الأخيرة الحاصلة في ليبيا كالحروب والنزاع، وتفشي الفوضى، أصبح التفكير في الهجرة سواء بالطّرق الشرعية أو غير الشرعية أمراً حتميّا، وقد ساعدت عصابات تهريب البشر المنتشرة وكذلك إغراءات الأصدقاء والأقارب المقيمين في الخارج في دعم الشباب في للوصول إلى الأراضي الأوروبية، بحثاً عن حياة أفضل، فليبيا هي الكتلة الأضعف من ناحية الكثافة السكانية، مقارنة بالدولة المجاورة لها والتي تبلغ ستة دول تحيط بها، تتفوق عليها من حيث الكثافة السكانية، ومن الأجدر أن تعمل السلطات في الدولة على تنمية الشباب وزيادة الكثافة السكانية من خلال دعم الزواج وتنمية الشباب وتطويرهم، وهذا مالم يجدهُ الشباب حتى الآن، وانعكس على تصرفاتهم.

كما أن الهجرة غير القانونية تزيد من آفات أخرى، كالفوضى بين المؤسسات داخل الدول، وتفشّي ظاهرة الرّشوة عندما يتعلّق الأمر بمحاولتهم الحصول على إجراءات إدارية أو وثائق لازمة قد يستخدمونها أثناء وصولهم إلى البلد المراد الهجرة لهُ، إضافة إلى اختفاء الهوية والثقافة، لديهم وتراجع القيم والمبادئ الأصلية لأبنائهم، كما أن لغتهم الأم ستكون في محظ النسيان، كما أن المهاجرين غير القانونيين يتعرّضون إلى سلب المال وترك العمل والتعطل بعد عودتهم إلى بلدهم الأصلي، كما أنهم وفي بعض الحالات يصابون بخلل نفسيّ بسبب تعرّضهم للظروف الحياتية الصعبة خلال رحلة السفر في قوارب الموت.[4]

ونظراً للضغوط المادية والنفسية التي يلقاها الشاب داخل موطنه الأصلي، فهو دائما ما يجد أن الهجرة هي الحل الأمثل والأنجع لتحسين وضعه المادي والمعيشي، إلا أنه لا يفكّر في عواقب هذه العملية، فالمهاجرون غير الشرعيين يتعرضون للاعتقال والحبس والتعذيب والترحيل، وفقدان الهوية والقيمة الإنسانية، كما أن ترحيلهم إلى بلدانهم بعد القبض عليه هو الخيار الأخير لهم، فهم يستغلون من قبل المواطنين الأصليين للبلد المهاجر إليه، ويستغلّون الاستغلال السيّئ في الأجور وعدد ساعات العمل، ووقوعهم كفريسة في أيدي المنظمات الاستخباراتية والجاسوسية، كما أنهم

[1] أنظر https://bit.ly/2U1HJ98 تاريخ الدخول 2020/01/27، ساعة الدخول 12:09

[2] تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، مرجع سبق ذكره ص 24

[3] للمزيد أنظر https://www.afrigatenews.net/a/165550 تاريخ الدخول 30-08-2021، ساعة الدخول 15:11

[4] رضوى محمود أحمد، **الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا الأسباب والآثار: دراسة على بعض القرى بمحافظة الشرقية**، القاهرة: رسالة ماجستير غير منشورة، 2015م، ص 81

يواجهون صراعات متكرر مع العمالة الوطنية والتعرض للتمييز في الأجور، ووجود شعور معادٍ لهم حيث يمثّلون قوة تنافسية لأبناء دول المهجر.[1]

مما سبق يتضّح أن هذه الظاهرة تنعكس على الشباب بصفة كبيرة، ما أسهم في التفكك الأسري الاجتماعي، بعد أن يترك المهاجر أسرتهُ وزوجته وأولادهُ، وانهيار روابطه الاجتماعية في الدولة الأم، كذلك تسهم طلبات الشباب المتكرر للهجرة غير القانونية في تنامي شبكات التهريب، حيث تنتشر بطرق سريعة والتي قد تتسبب في قتل العديد من الشباب في البحر جراء القوارب المتهالكة التي يستخدمونها، إضافة إلى تعامل هذه العصابات بطرق غير إنسانية، واستغلاللهم للمهاجرين باعتبارهم سلعة بشرية تهدف إلى زيادة ربحهم، ليس هذا فقط فلهجرة الشباب غير الشرعية انعكاسات على أسرة الشاب المهاجر، فهذه الظاهرة تشرّد الأطفال داخل الأسرة وترمّل الزوجات إذا كان المهاجرين متزوجون، إضافة إلى تعرّض الأسرة لأزمات مالية، نتيجة بيع موارد الأسرة والديون والاقتراض من البنوك، كما أن الأسرة تصاب بتفكّك نتيجة لتوفير تكاليف السفر، وفقدان الدفء العائلي والأسري، وتعرضها للانهيار، بعد غياب الأباء والأبناء، أيضاً فالأطفال أو الأبناء يتعرّضون للتسوّل والدخول في دائرة الأحداث نتيجة عدم وجود رقيب عليهم.

ما تزال ليبيا منطقة عبور للمهاجرين غير الشرعيين، إلاّ أنها لا تسطيع مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعيّة منفردة، رغم كلّ الجهود التي تبذلها من أجل الحد من هذه الظاهرة، كما أن ليبيا تواجه الكثير من المشاكل الناجمة عن مسألة الهجرة غير الشرعية، الأمر الذي يتطلب تظافر الجهود على المستويين الإقليمي والدولي حل لإيجاد حلول عاجلة، ترتكز على التعاون التنموي للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، تحترم سيادة الدول وتضمن للمهاجرين كرامتهم وحقوقهم، ويعزز التعاون مع المنظمات الدولية الوكالات الدولية التابعة للأمم المتحدة.

الخاتمة

للهجرة غير الشرعية انعكاسات كثيرة على الوطن والمواطنين، فهذه الظاهرة لم تعد ظاهرة عاديّة بل أصبحت ظاهرة عالمية تشتكي منها كل دول العالم، وليبيا على وجه التحديد أُنهكت من هذه الظاهرة بسبب موقعها الجغرافي المطلّ على البحر الأبيض المتوسّط، والمقابل للشواطئ الأوروبية، فأغلب الشباب الّذي يهاجرون يمرّون من خلالها، خاصّة بعد انهيار المؤسسات الأمنية والشرطية.

تحمّلت ليبيا أعباء الدول الأخرى المتضررة من هذه الظاهرة وما تزال تعاني من انتشارها، وتحاول جاهدة الحد منها وإنهائها، إلا أنها لن تستطيع فعل شيء بمفردها، كما أن ليبيا تأثرت بالأمراض السارية التي جلبها المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك بعض العادات السيّئة كالسرقة والشعوذة، إضافة إلى اندماج المهاجرين غير القانونيين بين المواطنين، وصعب على الدّولة عدّهم واحصاءهم، كما أن شباب ليبيا ونظراً لانعدام السياسات الفاعلة، والهادفة في تنميتهم وتطويرهم، واستبدالها بالنزاعات والحروب، ونقص في الامكانات والمعونات التي تحفّزهم على الاستقرار داخل البلاد، ما أسهم في هجرة بعضهم وتفكير البعض الآخر بنفس الفكرة إلى الهجرة ومغادرة البلاد سواء بطرق شرعية أو غير شرعية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات كالتالي:

[1] ماهر أبو العاطي، **الجوانب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية**، الفيوم: جامعة الفيوم، 1999، ص18

أولاً: النتائج

1- تأثرت ليبيا بالمهاجرين غير الشرعيين بشكل سلبي خاصة وأن العمالة غير المشروعة كانوا مصدرا لنشر الأمراض السارية مثل الأوبئة كالإيدز، والالتهاب الرؤي، والكبد الوبائي.

2- دخول ثقافات جديدة على المواطنين ما أسهم في تهديد الأمن القومي وتغيير لسلوك الأفراد خاصة فئة الشباب منهم.

3- المهاجرين غير الشرعيين كانوا سببا في زيادة معدلات الجريمة المنظمة وانفلات الأم داخل المدن.

4- أنهكت الدولة الليبية في صرف المبالغ الطائلة من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وبشكل كبير على مراكز الإيواء المنشرة داخل المدن.

5- بسبب الأوضاع المعيشية الصعبة والانفلات الأمني داخل بعض المناطق، وخروج أغلب السفارات الأجنبية من ليبيا، لم يجد الشباب الليبي فرصة أخرى سوى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية.

ثانيًا: التوصيات

1- إيجاد فرص عمل مناسبة للشباب داخل دولهم، والعمل على تنمية قدراتهم العلمية والوظيفية.

2- التوعية والتثقيف المستمرين لجمهور الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية وتوضيح ما تتناقله وسائل الإعلام في بعض الدول على أنها أرض تحقيق الأحلام بما لا يعكس الواقع الحقيقي للهجرة غير الشرعية.

3- العمل على إدماج الشباب في المجتمع والابتعاد عن سياسات التهميش والاقصاء لهم وعدم استغلال طاقاتهم في الحروب والدمار.

4- صنع سياسات عامة تعالج الأوضاع الاقتصادية فالدولة، ما يسهم في منح قروض للشباب واخراطهم في المشاريع الصغرى والمتوسطة وتنمّي قدراتهم ورفع لمستوى المعيشة في المجتمع.

5- توفير الحد اللازم من الأمن لتعزيز ثقة الدول الأخرى وعودة السفارات والقنصليات، وتسهيل الإجراءات الخاصة بتأشيرات دخول المواطنين دون اللجوء إلى الأساليب غير الشرعية.

المراجع

1) الكتب:

- أبو العاطي، ماهر، الجوانب الاجتماعية للهجرة غير الشرعية، الفيوم: جامعة الفيوم، 1999.
- الحوات، علي، الهجرة غير الشرعية عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس: منشورات الجامعة العربية، 2007.
- غرابي، محمد وأخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

2) المجلات العلمية:

- أبو خشيم ، مصباح عياد وآخرون، أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى أوروبا (المقترحات والحلول)، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والانسانية المتقدّمة ، العدد 7 (يوليو 2014) : 78 – 92

- اسماعيل، أحمد ، قراءات في ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أفريقيا إلى المغرب، مجلة قراءات، العدد 11 (مارس 2012) : ص 66-77.
- خشانة، رشيد، ملامح الهجرة غير النظامية في ليبيا بعد 17 فبراير 2011، مجلة شؤون ليبية، العدد 1(يونيو2016) 9-11.
- الدغاري، أمبارك مخاطر الهجرة الغير شرعية من افريقيا الى اوروبا والسياسات المتخذة لمكافحتها، المجلة الليبية العالمية ، العدد الثامن (يوليو 2016) : 1-22.
- لاخر، فولفرام ، تصدعات الثورة الليبية القوى الفاعلة والتكتلات والصراعات في ليبيا الجديدة، ترجمة عدنان عباس علي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 120 (بدون شهر 2014) ص 13-14
- المصراتي، عبدالله أحمد، الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي : دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب ، العدد 59 (مارس 2014) 193 – 227.
- الناجح ، ياسين محمود، الأطر القانونية والتنظيمية لمكافحة الهجرة غير النظامية في ليبا، مجلة شؤون ليبية، العدد 1(يوليو 2016).

3) الرسائل العملية:

- رضوى محمود أحمد، الهجرة غير الشرعية إلى إيطاليا الأسباب والآثار: دراسة على بعض القرى بمحافظة الشرقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث البيئية جامعة عين شمس، قسم العلوم الإنسانية البيئية، 2015م.
- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعيّة في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012،
- ناصح عبدالرحمن، الشباب بين تغيير الواقع الاجتماعي والتفكير في الهجرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر (أبوالقاسم سعد الله) ،كلية العلوم الاجتماعية، 2010.

4) القوانين والمواثيق الدولية :

- الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36/215 / A، 1980.
- منظمة الصحة العالمية، التقرير رقم " البند 11-9 من جدول الأعمال المؤقت"، (أبريل 2008).
- منظمة هيومن رايتس ووتش، تقرير بعنوان" ليبيا إيقاف التدفق: الانتهاكات ضد المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين"، الجزء الثالث، (سبتمبر 2006).

5) المواقع الإلكترونية:

- الأبيوكي، عادل، الجريمة الاقتصادية، الزيارة 10 يناير 2020، على شبكة الإنترنت http://bit.ly/2LcGOjp .
- بوابة إفريقيا الإخباريّة، تزوير للرقم الوطني بمصلحة الأحوال المدنية بنغازي، الزيارة 05 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2s6jc3O .
- جوب، محمد بشير، دراسة حول سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة... اتجاهاتها وانعكاساتها على المهاجرين الأفارقة. الزيارة 02 يناير 2020، على شبكة الإنترنت http://bit.ly/2V6OtVf
- جوهرة، جمال ، مسؤولو مراكز الإيواء يستغيثون بالمنظمات الدولية لإجلاء المهاجرين من ليبيا، الزيارة 02 فبرير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2BT61Yh .

- الخميسي، أحمد، ليبيا تنفق قرابة 87 مليون دولار على مراكز المهاجرين، الزيارة 2 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2Vn7iQd .
- على، أسامة، الهجرة تبقى حلم شباب ليبيا، الزيارة 25 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2TP3zwC .
- غانمي، منية، كيف يستقطب "داعش" المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا؟ الزيارة 12 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://cnn.it/2VOo1fG .
- غبارة، عبدالباسط، ليبيا تعاني من خطر الهجرة غير الشرعية، الزيارة 22 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2CIsPf2 .
- الفرجاني، عفاف ، الحرب العالمية الجديدة.. النفط مقابل السلاح تحقيق: ثروات ليبيا ملاذ الإرهاب ومحرك الأطماع العالمية، الزيارة 11 يناير 2020، على شبكة الإنترنت http://bit.ly/2UJhe4Z
- قاموس المعاني، تعريف كلمة انعكاس، الزيارة 7 مايو 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2EZlYll
- قناة TV2018، دراسة تكشف أسباب هجرة الشباب الليبيين إلى أوروبا، الزيارة 24 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2GmzIn8 .
- قناة Tv218 على الإنترنت، مداهمة وكر للشعوذة في بنغازي وضبط من فيه، الزيارة 28 ديسمبر 2019، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/31Yk2Cq
- مخيمر، إبراهيم ، منهج دراسة الحالة، الزيارة 19 يناير 2020، على شبكة الإنترنت أنظر https://bit.ly/2NGCDep
- موقع بوابة الوسط، «داعش» يستخدم الهجرة غير الشرعية لتسريب عناصره إلى أوروبا، الزيارة 15 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2TJdVuv .
- موقع صدى، أحلام المواطن الليبيين" تذكرة سفر بدون عودة أو حرب أهلية"، الزيارة 27 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2U1HJ98 .
- موقع هنا ليبيا، نتائج استبيان الشباب والرغبة في الهجرة، الزيارة 29 يناير 2020، على شبكة الإنترنت https://bit.ly/2O4Y7Sn .
- موقع وزي وزي، آثار الهجرة على الفرد والمجتمع، الزيارة 7 يناير 2020، على شبكة الإنترنت http://bit.ly/2XWldNR

أمن الطاقة الأوروبي – محدودية المصادر وتحديات البدائل

European Energy Security is limited sources and alternatives challenges

د. ابراهيم حردان مطر - سكينة جعفر شهاب

كلية القانون والعلوم السياسية الجامعة العر اقية – بغداد

ملخص:

يعد امن الطاقة احدى مرتكزات السياسة العامة في الاتحاد الاوربي , كونه يشكل عصب الاقتصاد الاوربي , اذ ان معظم الدول الاوربية تعاني من اعتمادية في وارداتها من الطاقة (النفط والغاز) على الاستيراد مما جعل اقتصادها وسياستها في العموم مرتهنة بمعطيات هذه الاعتمادية وتقلبات العلاقات بين الدول المنتجة والفاعلة في سوق الطاقة , فهي بين محدودية المصادر الداخلية ومتطلبات نموها الاقتصادي واستقرارها , وبين تحديات البدائل , لا سيما وانها في تزايد على الاعتمادية الخارجية , على الرغم من جهودها في ايجاد بدائل لمصادر الطاقة التقليدية , لكن هذه الجهود لازالت لم توفر لها كل حاجتها من الطاقة , عليه اصبحت امام اشكالية ضمن بعدها الامني الشامل , وجعلها اما تبعية المعطيات الدولية , لاسيما في ما يخص اشكالية تقلبات اسعار الطاقة , وتأمين الكمية الكافية لها , والمحافظة على استقلالية قرارها وسط تزايد التنافس الدولي على مصادر الطاقة .

Abstract

Energy security is one of the European Union's policy bodies. It is particularly interested in European economies. Relations between producing countries and an effect on the energy market. They are among the limited internal sources, their economic growth and stability requirements, and the challenges of alternatives, especially as they are growing on foreign reliability, despite their efforts to find alternatives to traditional energy sources, but these efforts are still not provided Each energy needs, has become an overview of the comprehensive security, and making them either the dependency of international data, especially in regard to the strengths of energy prices, and insurance of adequate quantity, and maintaining its independence of its decision amid increasing international competition over energy sources.

المقدمة

يعد أمن الطاقة احدى مرتكزات السياسة العامة في الاتحاد الاوربي , كونه يشكل عصب الاقتصاد الاوربي , اذ ان معظم الدول الاوربية تعاني من اعتمادية في وارداتها من الطاقة (النفط والغاز) على الاستيراد مما جعل اقتصادها وسياستها في العموم مرتهنة بمعطيات هذه الاعتمادية وتقلبات العلاقات بين الدول المنتجة والفاعلة في سوق الطاقة , فهي بين محدودية المصادر الداخلية ومتطلبات نموها الاقتصادي واستقرارها , وبين تحديات البدائل , لا سيما وانها في تزايد على الاعتمادية الخارجية , على الرغم من جهودها في ايجاد بدائل لمصادر الطاقة التقليدية , لكن هذه الجهود لازالت لم توفر لها كل حاجتها من الطاقة , عليه اصبحت امام اشكالية ضمن بعدها الامني الشامل , وجعلها اما تبعية المعطيات الدولية , لاسيما في ما يخص اشكالية تقلبات اسعار الطاقة وتأمين الكمية الكافية لها , والمحافظة على استقلالية قرارها وسط تزايد التنافس الدولي على مصادر الطاقة .

وتهدف الدراسة الى تناول هذا الموضوع من خلال التعريف بأمن الطاقة , والمفهوم الاوربي له , كما نتناول واقع الطاقة الاوربي (النفط والغاز) واهم السياسات المتبعة من اجل تنويع وارداتها مع اعطاء تصور مستقبلي لأمن الطاقة الاوربي .

اهمية الدراسة : يعد موضوع امن الطاقة احد موضوعات الامن الشامل للدول ويحظى بأهمية خاصة كونه له ابعاد متعددة , له اثاره الاقتصادية والسياسية والعسكرية والاجتماعية, وعليه اصبح محط اهتمام الدول وصناع القرار والباحثين في الشأن الدولي , وتأتي اهمية هذه الدراسة في تناولها لجانب من جوانب امن الطاقة على الصعيد الدولي ليناقش بعضاً منها, املاً في تقديم دراسة يستفيد منها الباحثين في شؤون الطاقة .

اشكالية الدراسة : تتمحور اشكالية الدراسة حول تساؤل اساس هو: ما طبيعة التحديات التي تواجه اوربا في مجال الطاقة ؟ ومن خلال هذا التساؤل تنبثق تساؤلات فرعية هي:

1. ما هي ابرز التحديات الداخلية في بعدها الطاقوي التي تواجه الدول الاوربية .
2. ما هي ابرز التحديات الخارجية في بعدها الطاقوي التي تواجه الدول الاوربية .
3. ما هو التوقع المستقبلي لسياسة الطاقة الاوربية في ضوء التحديات التي تواجها.

وسيتم دراسة هذه المحاور والاجابة عن هذه التساؤلات من خلال دراسة واقع الطاقة الاوربية , واهم الدول والمناطق التي تعتمد عليها في تمويل احتياجاتها وسد عجزها من الطاقة (النفط والغاز)

فرضية الدراسة : من اجل تحقيق اهداف الدراسة والاجابة عن اشكاليتها , تفترض الدراسة ان المساعي الاوربية لتنويع مصادر الاستثمار والاستيراد لمصادر الطاقة هي مرتكزها الاساس , من اجل معالجة التحديات التي تواجها في مجال الطاقة.

منهجية الدراسة : من اجل تناول كل معطيات الدراسة الخاصة بأمن الطاقة الاوربي ودراسة عوامله المؤثرة واعطاء تصور مستقبلي وفقا لأكثر من احتمال , تم توظيف المنهج التحليلي , مع مقاربة نظرية لنظرية الاعتماد المتبادل كونها الاقرب لتفسير طبيعة الموضوع .

المطلب الأول: امن الطاقة الاوربي – المفهوم والو اقع

سنتناول في هذا المطلب مفهوم الامن وامن الطاقة لدى الدول المنتجة والمستهلكة عموما والمفهوم الاوربي على وجه التحديد , ثم نتناول واقع الطاقة الاوربي , من خلال حجم الانتاج والاستهلاك لعموم دول الاتحاد لكي تتضح الفكرة عن موضوع الدراسة .

اولاً: مفهوم أمن الطاقة

إذا ما بدأنا الأمر بالحديث عن مفهوم الأمن اختلف الكثير من الباحثين والكتاب في كثير من الدراسات في إعطاء مفهوم شامل للأمن وأمن الطاقة, وذلك بسبب التطورات المتسارعة التي شهدتها البيئة الدولية ولنسبية هذا المفهوم ولتغيره بتغير الزمان والمكان, فيُعّد مفهوم الأمن من المفاهيم التي تكتنفه الكثير من الأبعاد سواء أكانت تتعلق بالفرد أم الدولة أم النظام الإقليمي أم الدولي, فقد ارتبط هذا المفهوم (مفهوم الأمن) قبل انتهاء الحرب الباردة بالاستراتيجية العسكرية, إذ انصب جل اهتمام الدولة على تأمين وجودها العسكري وتحقيق النفوذ والمكانة.[1]

أمّا بعد الحرب الباردة وتحديداً عصر العولمة, أصبح الأمن والاستقرار لا يتحقق إلّا بتمازج مقومات القوة المتعددة التي أضحت المرتكز الأساس في قياس قوة الدولة, إذ أصبحت العوامل الاقتصادية والثقافية سمة أساس في تحقيق نمو ورفاهية المجتمعات, والجانب التكنولوجي الذي أصبح له دوراً محورياً في قيادة الجانب العسكري والاقتصادية والثقافي, أي إنّ قوة الدولة وأمنها واستقرارها أصبح يقاس باجتماع المقومات كافة.[2]

ان تعريف أمن الطاقة واجه عدد من الإشكالات والصعوبات في بيان مفهوم شامل له لتعدد المقاربات المفاهيمية , سواء اكانت من قبل الباحثين والدارسين أم من قبل الدول المنتجة والمستهلكة.

عرف أمن الطاقة بأنّه (القدرة على تأمين امدادات الطاقة من النفط والغاز الطبيعي, والقدرة على حماية الاقتصاد العالمي من تأثير تقلب الأسعار الشديد والاستقرار الداخلي في البلدان التي تزود الدول الكبرى, والطرق التي تدير بها تلك البلدان عائداتها النفطية والنفوذ الذي تمارسه على إمدادات الطاقة)[3], كما أنّه يعني توفر الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة في متناول الجميع, والحفاظ على أسعار مقبولة, ويرتبط أمن الطاقة بـ أمن الامدادات الذي يعني "توافر كمية الطاقة لمواجهة الحاجات الاساسية للمواطنين وتحقيق مستوى من التطور المطلوب".[4]

وعلى صعيد الدول المنتجة للطاقة فكان مفهومها لأمن الطاقة يقوم على (أنّ اكتشاف كميات جديدة من مصادر الطاقة المختلفة يضمن استمرار عملية التصدير, واستخدام التكنولوجيا المتطورة, لزيادة الإنتاج

---

[1] طارق محمد ذنون الطائي, العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2012, ص93.

[2] مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان, مفاهيم اساسية في العلاقات الدولية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابوظبي, 2008, ص77.

[3] سعد حقي توفيق, العلاقات الدولية, الطبعة الاولى, دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر, بغداد, 2017, ص267.

[4] المصدر نفسه , ص266.

وخفض تكلفة عمليات التنقيب والإنتاج واستقرار أسواق الطاقة, وعدم انخفاض أسعارها وتوفر عوامل اقتصادية وسياسية تساعد على استمرار حاجة العالم لهذه المصادر, وتوفير سيولة مادية واستثمارات أجنبية لدعم عمليات التنقيب والتطوير الداعمة لإنتاجها).[1]

أمّا على صعيد الدول المستهلكة للطاقة (المستوردة): فإنّ مفهوم أمن الطاقة لديها لا يقوم فقط على توفير كميات كافية من مصادر الطاقة بإسعار مناسبة, وإنّما أيضاً إمكانية الحصول على هذه الكميات من الطاقة بشكل آمن ومستمر دون اي انقطاع, مع امكانية تعويض ما قد يتوقف لأسباب خارجة عن سيطرتها من خلال توفير سعة انتاجية إضافية, يمكن ضخها في السوق متى دعت الحاجة إليها.[2]

_ المفهوم الاوروبي لأمن الطاقة:- طرح مفهوم أمن الطاقة الاوربي من خلال الوثيقة الصادرة عن مفوضية الطاقة الاوروبية في العام 2005, فحددت هذه الوثيقة اربعة مبادئ يقوم عليها أمنها الطاقوي ضمن (باقة طاقوية دائمة وفعالة ومتنوعة), وهي:[3]

1. التنويع في مصادر الطاقة وهذا يؤدي إلى تقليل التبعية لمنطقة أو دولة بعينها.
2. إدارة الطلب يعني ذلك تقليل استهلاك الطاقة قدر الإمكان, و طرح مفاهيم تتعلق بكفاءة استخدام الطاقة.
3. التحكم بالعرض الخارجي يتم ذلك من خلال دخول دول الاتحاد الأوروبي في شراكات استراتيجية مع الدول المنتجة الرئيسة, والتي تعتمد عليها في تأمين وارداتها من النفط والغاز الطبيعي.
4. تجنب الازمات في سوق الطاقة وذلك لأنّ أمن العرض يتطلب أنْ تكون السوق منتظمة بصورة جيدة بما يحول دون حدوث الأزمات.

ثانياً: و اقع الطاقة الاوروبي

تُعدُّ الدول الأوربية من الدول المستهلكة للطاقة (النفط والغاز الطبيعي), وبنسب ترتفع من فترة إلى أُخرى, وفقاً لإحصائيات شركة برتش بتروليوم لعام 2019, تنتج الدول الأوربية النفط الخام بنحو3.566 مليون برميل يوميا, بينما بلغ استهلاكها منه 14.975 مليون برميل يومياً, أمّا الغاز الطبيعي فإنّ الدول الأوربية تنتج نحو 228 مليار متر مكعب سنوياً, اما استهلاكها منه بلغ 531 مليار متر مكعب سنوياً, وقد عملت الدول الأوربية على توفير هذا الفرق بين الإنتاج والاستهلاك البالغ 11.409 مليون برميل للنفط الخام و303 مليار متر مكعب من الغاز, عن طريق الاستيراد [4].

---

[1] سامي عبد العزيز النعيم, أمن الطاقة, صحيفة الجزيرة, العدد13934, 22 نوفمبر, 2010.متاح على الرابط: (تاريخ الزيارة8\3\2019) www.aljazirah.com

[2] محفوظ رسول: الامن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود متاح على الرابط: (تاريخ الزيارة 10\3\2019) www.researchgate.net\publication\328157333

[3] كاميلا برونسكي, الطاقة والامن :الابعاد الاقليمية والعالمية, من كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2007, ص331.

[4] Bb,Statistical Review of World Energy, 2019,Bp p.l.c,uk4(-) . london,2019,p34

لقد ارتفعت نسبة اعتماد الدول الأوربية على النفط الخام المستورد, من نحو 78% في العام 2001 إلى 87,5% في العام2011 ومن المتوقع وصول هذه النسبة إلى ما يزيد عن 90% في عام 2035, أمّا الغاز الطبيعي فارتفعت نسبة اعتماد الدول الاوربية على الاستيراد, من 48,5% عام 2001 إلى 65,5% في العام 2011 مع توقع وصولها إلى ما يقارب 90% في عام 2035.

وسط هذا الفارق بين الانتاج والاستهلاك الاوربي للنفط والغاز, كان على دول الاتحاد التوجه الى مناطق ودول منتجة للطاقة لسد العجز الحاصل , غير ان اتباع سياسة التنوع في الاستيراد من اكثر من مصدر لا يخلو من تبعات وتحديات هو الاخر وهذا ما سنناقشه تباعاً.

المطلب الثاني: التنوع في سياسة الطاقة الاوربية وتحدياتها

إنّ ارتفاع اعتماد الدول الأوربية على النفط والغاز المستورد صاحبه توجه متزايد في الاعتماد على الاستيراد من روسيا ودول آسيا الوسطى بالدرجة الأولى.[1] وترجع أسباب ارتفاع الاعتماد الأوربي على الطاقة المستوردة وتحديداً الغاز الى حالة النمو التي عرفتها الدول الأوربية لاسيما في الميدان الصناعي وتزايد اعتمادها على الغاز في الاستخدامات المدنية[2] .وفي هذا المطلب سنتناول ابرز الدول والمناطق التي تعتمد عليها الدول الاوربية لسد طلبها من الطاقة (النفط والغاز).واهم التحديات التي تواجها مع كل دولة او منطقة .

اولاً : روسيا الاتحادية

تعد روسيا الاتحادية المزود الاول للدول الاوروبية بالطاقة وتحديدا (الغاز), وتعد ألمانيا في مقدمة الدول التي تعتمد على الغاز الروسي وبنسبة 36%, أمّا الدول الأوروبية الأخرى فإنّها لا تقل كثيراً عن ألمانيا في اعتمادها على الطاقة الروسية, من خلال سيطرة روسيا على ما يقارب 154 ألف كم من أنابيب الغاز في القارة الأوروبية, كما تزود روسيا الاتحادية دول الاتحاد الاوربي ب(33%) من احتياجاته من البترول, في المقابل اعتماد روسيا على عوائد الطاقة من اوروبا للمزيد من التقدم الاقتصادي الروسي, والحصول أيضاً على التقنيات المتطورة.[3] نظراً لذلك نرى أنّ الحاجة الأوروبية الكبيرة للطاقة الروسية, يقابلها الحاجة الروسية الى الاسواق الاوربية لتصريف انتاجها فضلا عن حاجتها إلى التقنيات الغربية المعتمدة عليها في عملية استخراج وتطوير حقول الطاقة لديها, وقد أدّى هذا الى نوع من الاعتماد المتبادل بين الطرفين.[4]

إنّ أهم الاسباب التي جعلت روسيا في المركز الاول ضمن اولويات امن الطاقة الأوروبي هي:[5]

---

[1] جمال سند السويد:-افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد, مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية, الامارات العربية المتحدة, ابوظبي, 2014, ص373-374.

opean Commission Annex to green paper, A European strategy competitive and secure energy, 2006,) Eur2(http// www.eur-lex.europa.eu .(2\3\2019).

[3] محمد جاسم حسين الخفاجي:- روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات, دار امجد للنشر والتوزيع, الاردن, 2018, ص134.

[4] نتالي غريب:- امبراطورية الغاز, ترجمة عمار قط, مكتبة مدبولي, القاهرة, 2011, ص130

[5] جفري مانكوف : أمن الطاقة الاوراسي, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2010 ، ص40.

1- القرب الجغرافي من الدول الأوربية, كما هو معلوم أنّ نقل الطاقة مكلف للغاية, فكلما كانت المسافة قريبة بين المنتج والمستهلك انخفضت تكاليف النقل, كذلك من الممكن حماية الإمدادات من التخريب أو العمليات الإرهابية. ينظر خريطة (2-1)

2- وجود البنى التحتية اللازمة لنقل الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) فالأنابيب هي الوسيلة الأهم والأكثر استخداماً, ما بين روسيا والقارة الأوربية, فهي الأرخص في نقل الطاقة, ومشاريع مد الانابيب في تطور مستمر بين الطرفين.

خريطة (2-1) القارة الاوربية

المصدر:منشورة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الرابط:https://www.almrsal.com/post/427710

غير أن المعضلة الأساسية تكمن في مناطق العبور وإشكالية العلاقة بين روسيا الاتحادية وهذه الدول أبرزها أوكرانيا, إذ يمر عبرها 80% من أنابيب الطاقة الروسية المتجه نحو أوروبا, بالمقابل تحصل اوكرانيا على كميات كافية من الطاقة للاستهلاك المحلي, فضلاً عن عوائد مالية مهمه من تعريفات العبور,[1] إذ تمتلك أوكرانيا أكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز وتتألف من 35 ألف كم من أنابيب الغاز وأكثر من 120 محطة ضخ و13 مستودع للغاز تحت الأرض,[2] يتبين من ذلك ان اوكرانيا تمثل أهمية جيوسياسية لروسية الاتحادية والاتحاد الاوربي في أنها الطريق الرئيس لإمدادات الغاز الروسي الى أوروبا. ينظر خريطة (2-2)

[1] محفوظ رسول, أمن الطاقة في العلاقات الروسية-الاوروبية, مصدر سبق ذكره, ص207.

[2] محمود حيدر, جيوبولتيكية الحافة الصراع المستحدث على اسيا الوسطى,, مجلة حمورابي, عدد11, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بيروت, 2014, ص47.

وتكمن الإشكالية بين روسيا وأوكرانيا التي حصلت في العام 2006 هي اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة الغاز الروسي المخصص لأوروبا, وتطلع أوكرانيا للانضمام لحلف الناتو, وإعلان شركة غازبروم برفع أسعار الغاز والنفط الروسي المصدر إلى أوكرانيا وبيعه لها بالأسعار نفسها التي تتعامل بها روسيا مع الاتحاد الأوروبي, وتقليص إمدادات الغاز إلى أوكرانيا نظراً لما أثاره التوتر الحاصل بين البلدين مما عرقل إمدادات الطاقة إلى أوروبا عبر الأنابيب الأوكرانية[1].

خريطة (2-2) خطوط نقل الطاقة عبر اوكرانيا

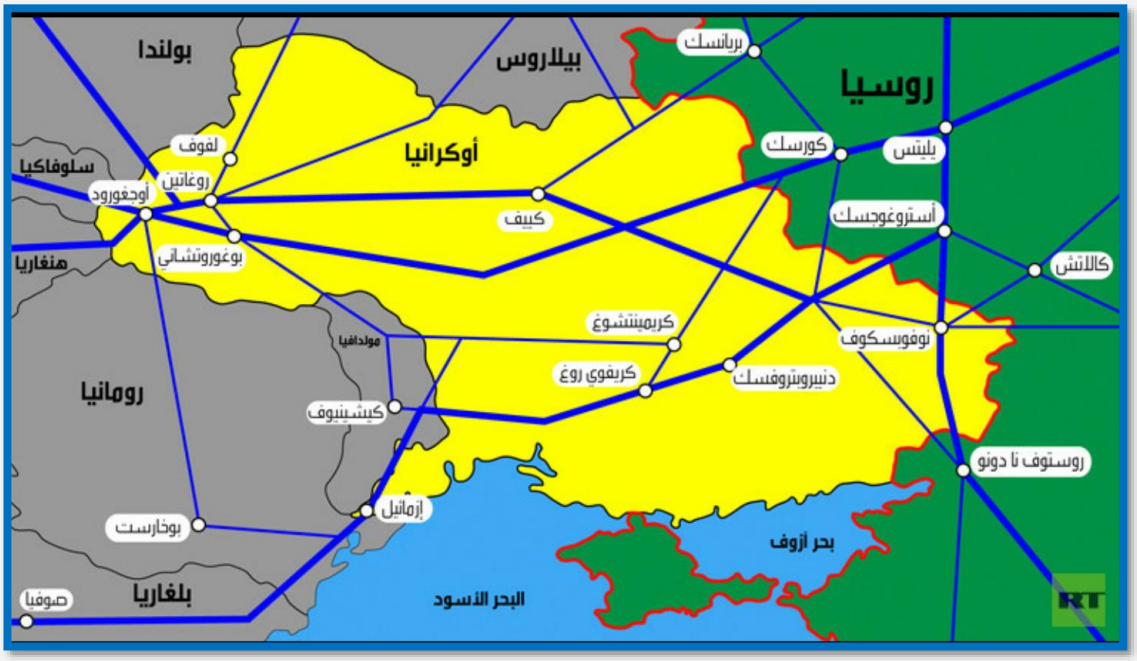

المصدر:منشورة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الرابط: www.arabic.rt.com/business/83376/amp

وعلى الرغم من هذه النسبة العالية في الاعتمادية الأوروبية في مجال الطاقة (الغاز), على الصادرات الروسية إلا أنها تواجه الإشكالية الآتية:- [2]

1- إشكالية العبور لخطوط نقل الطاقة, وتحديداً عبر أوكرانيا التي تمتد عبرها 80% من الغاز المستورد من روسيا الاتحادية.

2- اشكالية التبعية التي تخشى منها أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية, من استغلالها من قبل روسيا لممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على أوروبا.

زاد الوعي الأوروبي حول أهمية الطاقة في تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والسياسية فأصبحت موارد الطاقة حيوية لها, أمّام تنامي التهديدات والمخاطر من تذبذب إمدادات الطاقة على الصعيد الأوروبي,

---

[1] Aleksashenko sorgey, "Ru1ssias economic agenda to 2020" international affairs, royal institute of international affairs, 2012, p31 .

[2] ممدوح سلامة:- اسباب الهبوط في اسعار النفط الخام فائض الانتاج ام السياسة, المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2015, ص98.

استدعى ذلك حلولاً عاجلة وأدرجت مسألة الطاقة ضمن أجندتها واعتبرتها بنداً رئيساً في أعمال الاتحاد الأوروبي, وطرحت الفكرة الرئيسة في أمن الإمدادات من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة, وإنّ هذه القضية ترتبط أساساً بوضعية السوق الداخلية والاستقرار السياسي في البلدان المنتجة, ومناطق العبور والاستقرار في أسعار الطاقة وكذلك الحوار مع الفواعل الرئيسة للطاقة[1].

لذلك تسعى الدول الأوروبية والمدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية, على تنويع وارداتها من الطاقة من مناطق أخرى, عبر اعتماد العديد من السياسات للتقليل من اعتمادية أوروبا اقتصادياً وسياسياً على روسيا الاتحادية, كما تسعى الولايات المتحدة عبر هذه السياسة, للتقليل من الثقل الروسي في سوق الطاقة العالمي, وأبرز المعالجات لهذه الإشكالية هي التنوع عبر التوجه إلى الاستثمار في مناطق ودول اخرى .

ثانياً: سياسة الطاقة الاوروبية تجاه دول حوض بحر قزوي

كانت أبرز خطوة لتوثيق العلاقات مع دول حوض بحر قزوين بعد العام 2007 بتوقيع الوثيقة الاستراتيجية, وهي وثيقة مهمة في تاريخ العلاقات بين الطرفين, إذ بدأت مرحلة من السياسة النشطة للاتحاد الأوروبي في آسيا الوسطى, وبينت هذه الوثيقة قضايا التعاون الاقليمي بين الجانبين في مجالات عدة منها التنويع في مصادر الطاقة وتعدد مسارات الإمداد من آسيا الوسطى إلى أوروبا, ودورها في تحقيق أمن الطاقة الأوروبي, إذ تم التأكيد في هذه الوثيقة على قضيتي الأمن والطاقة, كأولويات للعلاقة بين الاتحاد الاوروبي ودول حوض بحر قزوين, و يعدُّ عامل الطاقة من أهم العوامل التي دفعت الاتحاد الأوروبي لاعتماد هذه الاستراتيجية الجديدة, فانقطاع إمدادات الغاز من روسيا إلى أوروبا في العام2006, بسبب الخلافات بين روسيا وأوكرانيا دور كبير في دفع الاتحاد الاوروبي للاعتماد على دول حوض بحر قزوين كمورد للطاقة يمكن من خلاله تنويع الامدادات لها.[2]

وفي سياق مشاريع نقل الطاقة فقد سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء ودعم العديد من المشاريع, ومنها خط باكو_ تبليسي_ جيهان الذي تقوم بإنشائه الولايات المتحدة الأمريكية, الذي ينقل نفط كل من أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان الى أوروبا, ومشروع نابوكو المقترح لنقل الغاز إلى أوروبا.[3] حيث يقتضي المشروع, مد خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي, ينطلق من ثلاث دول في آسيا الوسطى هي كازاخستان وأوزبكستان وتركمانستان ثم يمتد غرباً عبر أسفل بحر قزوين, حتى أذربيجان ومنها إلى جورجيا ثم تركيا ومن المقرر أن

---

commission, gren paper toward a European strategy for the security of energy supply, Brussel,) European 1(2000, p64.

[2] عمر العبدالله, الاتحاد الاوروبي واسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية, , مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون, عدد2, سوريا, 2014, ص240.

[3] دوتشيه فيله, الاتحاد الاوروبي يبحث عن بدائل للخروج من تبعيته للغاز الروسي, على الرابط: تاريخ الزيارة30\5\2019 www.sirdine.org/alabwab/edare20%eqtesad/35.html

يلتقي بخط الغاز العربي فيها, ويوصل الخط مساره بعد ذلك إلى بلغاريا ورومانيا وهنغاريا والنمسا.[1] ينظر خريطة (2-3)

خريطة (2-3) مشروع نوباكو

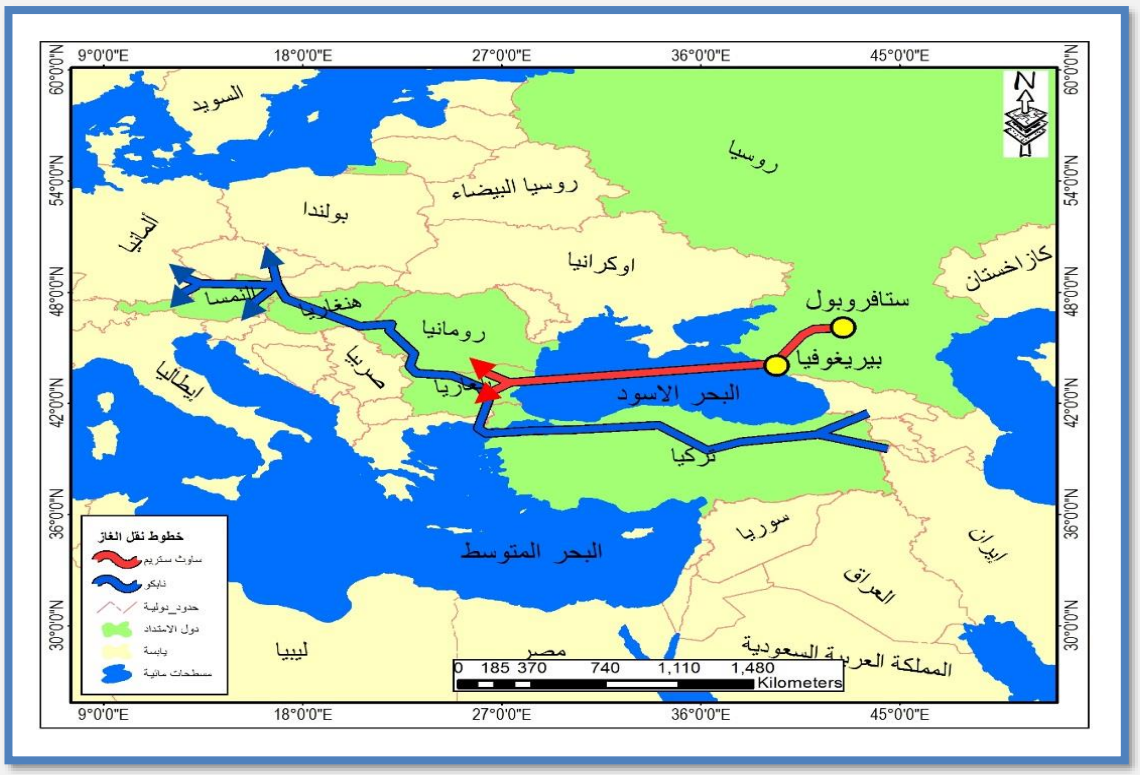

المصدر: ,منشورة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت)على الرابط:www.alarab.com.uk

إنّ السياسة الأوروبية في اتجاهها إلى هذه الدول لضمان أمن الإمدادات بعيداً عن السيطرة الروسية, تواجه العديد من العقبات ومنها رسوم العبور التي تفرضها الدول التي تجتازها خطوط الأنابيب وارتهان الاقتصاد الأوروبي بقرارات هذه الدول , ويحتاج تنفيذها إلى اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف, فضلاً عن صعوبة التوافق بين المصالح السياسية والاقتصادية للدول المصدرة ودول العبور والدول المستوردة تشكل عائقاً أمام تنفيذ هذه السياسة.[2]

فضلا عن ذلك فان المساعي الاوربية تواجه تحدي المنافسة من قبل الشركات الصينية الساعية الى الاستثمار في دول حوض بحر قزوين, فعلى سبيل الذكر بلغت الاستثمارات الصينية في كازاخستان 20 مليار دولار, و حجم القروض لكازاخستان أكثر من ثلاثة مليار دولار في العام 2012[3] واعتمدت الصين على ثلاث

---

[1] Dimon Bohme, Eu-Russia energy relation what for solution A focus on the natural gas sector, university of postedam, 2011, p.126.

[2] عمرو عبد العاطي, أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2014. ص161-162.

[3] الاكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية, على الرابط (www.chinatoday.com.ch/ctoarabia/se/2013

شركات رئيسة للاستثمار في كازاخستان وهي شركة النفط الوطنية الصينية وشركة البتروكيمياويات سينوبيك وشركة زيت الصين الوطنية.[1]

كما سعت الصين إلى الاستفادة من الثروة الغازية التي تتمتع بها تركمانستان صاحبة اكبر احتياط وانتاج للغاز الطبيعي في آسيا الوسطى, ففي العام 2000 قادت شركة النفط الوطنية الصينية مجموعة عمليات التنقيب والاستثمار والصيانة في حقل (كوماداغ) النفطي في غرب تركمانستان, وتتضمن الاستثمارات الصينية ايضا تزويد شركة النفط والغاز التركمانية (تركمان نفط وتركمان غاز) بمنصات التنقيب والرافعات وبلغت قيمة السلع والخدمات الصينية المخصصة لإنتاج النفط والغاز في تركمانستان بـ239 مليون دولار, وفي العام 2005 اصبحت الصين مصدر التجهيزات التي تستخدم في أكثر من ألف بئر نفطي في تركمانستان, وفي العام 2006 وقعت الصين وتركمانستان اتفافية تقوم تركمانستان بمقتضاها تزويد الصين ب30 مليار قدم مكعب من الغاز, اضافة الى اتفاقية اخرى لتطوير واستخراج الغاز من حقل (باقتي يارليك) في شرق تركمانستان, فضلاً عن الاتفاقيات المتعلقة بإنشاء خط أنابيب نقل الطاقة من تركمانستان إلى الصين.[2]

كما حصلت شركة النفط الوطنية الصينية على عقود مع الشركة الاوزبكية (اوزباك نفط وغاز) لاستغلال وتطوير احتياطيات الغاز الطبيعي, وفي العام 2008 قامت الشركتين أيضاً بتطوير واستغلال مشترك لحقل (مينغ بولاك) النفطي, وفي العام 2010 الزمت أوزبكستان وفقاً لاتفاقية مسبقة مع الصين على بيع 10 مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي إلى الصين سنوياً.[3]

ثالثا: سياسة الطاقة الأوروبية تجاه منطقة الشرق الأوسط

تبنى الاتحاد الأوروبي مع دول الخليج العربي وإيران حواراً بشأن التعاون الطاقوي والبيئي من أجل تنمية واستمرار التعاون المستقبلي في أمن الطاقة والإمدادات, إذ إنّ للشركات الأوروبية دوراً اساسياً في الاستثمار والتنقيب عن النفط والغاز في دول الخليج, لكن اشكالية العلاقة الخليجية- الأمريكية مع إيران, أدّت إلى انحسار النشاط الأوروبي فيها وتحديداً في مجال الطاقة.[4]

وعلى صعيد العلاقات الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي فهناك اتفاقية أبرمت في العام 2006 لتوريد الغاز القطري إلى دول الاتحاد الأوروبي[5].إذ بلغت حصة قطر من الأسواق الأوروبية في العام 2011 نسبة 10% وفي العام 2014 ارتفعت إلى 44% في ظل الاتفاقيات المعقودة بين قطر وشركات ألمانية وبريطانية,

---

[1] مايكل كلير, دم ونفط امريكا واستراتيجية النفط الى اين, ترجمة احمد رمو, دار الساقي للنشر والتوزيع, بيروت, 2011, ص318

[2] عبد القادر دندن:- الاستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الاقليمي: اسيا الوسطى , جنوب اسيا, جنوب شرق اسيا, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة لحاج-باتنة, الجزائر, 2013, ص157-158.

[3] المصدر نفسه, ص158.

[4] لطفي مزيان, الامن الطاقوي للاتحاد الاوروبي وانعكاساته على الشراكة الاوروجزائرية, رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة لخضر , الجزائر , 2012, ص120.

) Ras Gas makes delivery of LVG to Belgium" the peninsula, 2007, 5(

www.thepeninsulaqatar.com/Display_news.asp?(2\6\2019) .

وبمقدار71 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال, ألا إنّ هذا البديل يواجه العديد من التحديات في ظل الاضطرابات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط, فضلاً عن أنّ طرق الشحن البحرية الرئيسة المتجهة إلى أوروبا تمر بمناطق اختناق عديدة كمضيق هرمز والتهديدات المستمرة بإغلاقهِ من قبل إيران, ومضيق باب المندب وقناة السويس ووقوع كل هذه الممرات في مناطق مضطربة سياسياً, ما يعني تعرض أمن الطاقة الأوروبي لتحديات أمنية, ولتجنب ذلك تسعى أوروبا إلى تقديم الدعم لإنشاء خط الأنابيب المقترح بين قطر وتركيا مروراً بسوريا, ليتصل بعد ذلك بالأنبوب المقترح (نابوكو), إذ حضي بدعم الاتحاد الأوروبي سياسياً وأمنياً لأنّه يربط أسواق الإنتاج في الخليج بالدول الأوروبية عن طريق تركيا وهو الآخر يواجه تحديات المرور بسوريا.[1] ينظر خريطة (2-4)

أمّا بخصوص الاستكشافات الطاقوية في منطقة شرق المتوسط, تجد الدول الأوروبية بأنّها تتيح لها فرصاً واسعة لتزويدها بالغاز الطبيعي, إذ تُعدُّ هذه الحقول المكتشفة سبيلاً لتنويع إمداداتها من الطاقة بعيداً عن روسيا, ويسعى الاتحاد الأوروبي إلى دعم الجهود الاستثمارية في هذه المنطقة.[2] ومنها تقديم الدعم لإنشاء أنبوب الغاز المقترح إقامته من إسرائيل إلى قبرص وإيطاليا ومنه إلى كافة دول الاتحاد الأوروبي, والمشاركة في جميع مراحل إنشاء هذا المشروع, فضلاً عن ذلك تقديم الدعم في مشروعات لتخزين الغاز القبرصي والاسرائيلي في اليونان, ليصل إلى الأسواق الأوروبية بربط اليونان بباقي الدول الأوروبية عن طريق الأنابيب[3].

---

[1] خولة بوناب, تأثير البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوروبي, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة, الجزائر, 2016, ص151-153. كذلك: جلال سلمي, مشاريع الدول الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط وادوات تنفيذها, 2018, على الرابط: (تاريخ الزيارة4\6\2019) www.noonpost.org/content/18581

[2] شريف شعبان مبروك, التحالفات الاقليمية والدولية في شرق المتوسط, المركز العربي للأبحاث, على الرابط: تاريخ الزيارة 2019\5\29 www.acrseg.org/39724#.Xx-xMw5534

3(Garfunkel.z, "origin of the eastern Mediterranean basin: areevalution", from: http// www.Sciencedirect.com(10/6/2019) .

خريطة (2-4) خط الغاز القطري (المقترح)

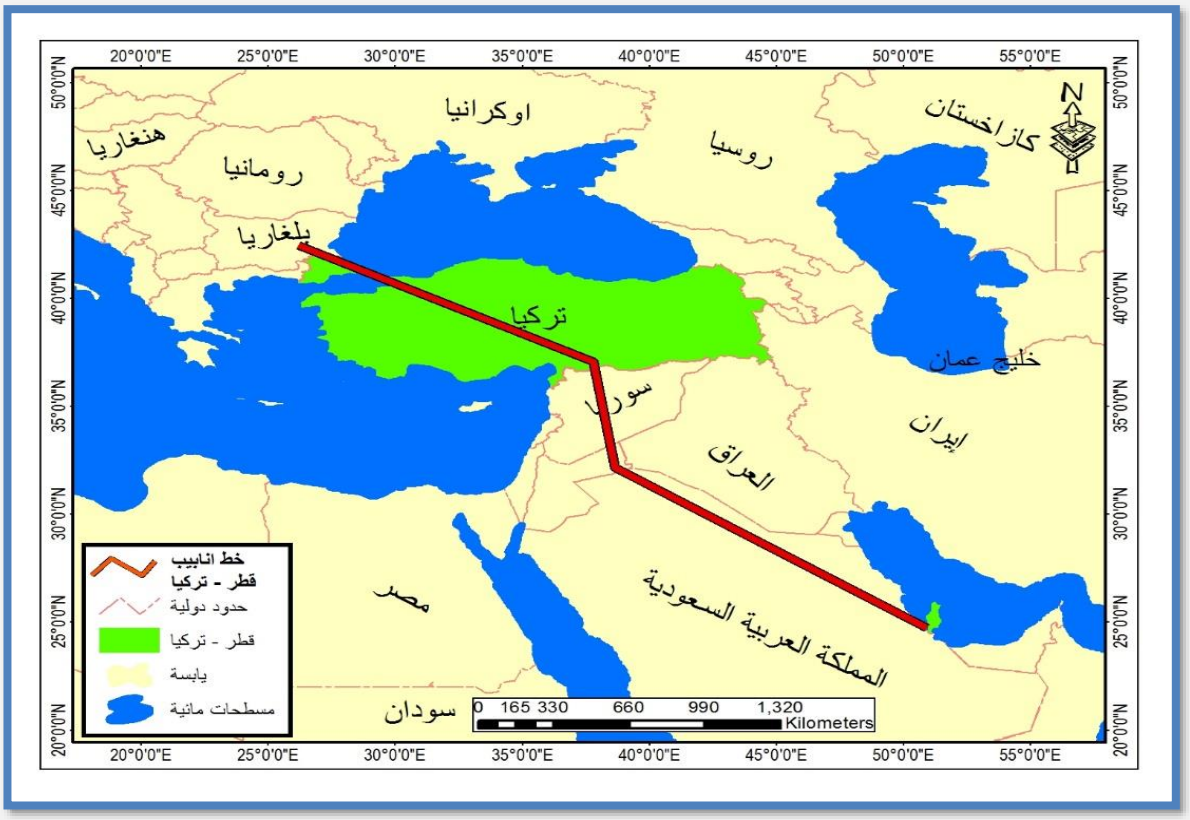

المصدر : منشورة على شبكة المعلومات الدولية(الانترنت) على الرابط: www.almanassa.com

ورغم ذلك نجد أنّ دول الاتحاد الأوروبي هي الأكثر ضعفاً في موضوع أمنها الطاقوي, إذ ما قورنت ببقية الدول الأكثر استهلاكاً للطاقة ويعود ذلك إلى:

1- التنافس بين القوى الكبرى في مناطق الإنتاج الرئيسة منها دول الخليج العربي ودول حوض بحر قزوين.

2- السيطرة الروسية على الطاقة في دول حوض بحر قزوين.

3- ضعف الاستقرار الأمنية والسياسي في منطقة الشرق الأوسط.

4- التهديدات التي تواجه نقل الطاقة من دول الخليج إلى أوروبا, كالهجمات الإرهابية والقرصنة, وإشكالية تقاطع المصالح الاقليمية والدولية في مناطق الإنتاج والعبور.

5- أمن الطاقة الاوروبي غالياً ما يكون رهينة للمصالح الامريكية الروسية.

6- إنّ التداخل بين المناطق الاقتصادية الخالصة لأطراف منطقة حوض شرق المتوسط كالخلاف التركي مع قبرص اليونانية, عندما قامت الأخيرة بالتحرك بالمنطقة المتداخلة مع الجرف القاري التركي, وإعلان تركيا بأنّها لن تعترف بالاتفاقيات التي أقامتها قبرص اليونانية, لترسيم منطقتها الاقتصادية الخالصة مع كل من لبنان ومصر وإسرائيل, وترى بأنّ إرساء المناقصات على الشركات الأجنبية للبحث والتنقيب على الغاز في هذه المنطقة غير قانوني, فضلاً عن الخلاف اللبناني- الإسرائيلي إذ لم يتم ترسيم حدودهم المائية, فإسرائيل تدعي بأنّ لها منطقة تابعة لها ضمن المنطقة الاقتصادية التي تدعي لبنان بأنّها تابعة لها, في المقابل ترفض لبنان

هـذه المـزاعم الإسـرائيلية, كـل هـذه الخلافـات أثـارت تحـدياً أمـام إقامـة الاسـتثمارات الجديـة لاسـتخراج الغـاز الطبيعي في هذه المنطقة.[1]

7- قيـام تركيـا بإرسـال سـفنها للتنقيـب عـن الـنفط والغـاز في شـرق المتوسـط, ومنهـا المنـاطق الواقعـة في الجـزء البحـري مـن شـمال قبـرص, وأعلنـت أنّهـا ستواصـل أعمـال التنقيـب, مـا أثـار رفـض دول الاتحـاد الأوروبـي لهـذا الإجراء.[2]

المطلب الثالث: الاحتمالات المستقبلية لسياسة الطاقة الاوروبي

سيقترن التوقع المستقبلي لأمن الطاقة الاوربي بمدى نجاح الاوربيين في اتباع سياسة متنوعة من اجل تأمين احتياجاتهم ومدى القدرة في مواجهة التحديات المقترنة بكل دولة او منطقة منتجة تستورد منها وعليه سنحاول اعطاء مجموعة احتمالات ضمن البعد الزمني المتوسط والذي يتراوح بين (خمس سنوات الى عشرين سنة)

اول: ازدياد الاعتماد الاوربي على الطاقة الروسية

كمـا ذكرنـا سـابقاً فـإن الـدول الأوروبيـة تعتمـد اعتمـاداً كبيـراً علـى الطاقـة المسـتوردة مـن الخـارج, وبشـكل خـاص الغـاز الطبيعي, اذ تعـد روسـيا المـزود الاكبر لهـا بنسـبة 36% مـن احتياجاتهـا مـن الغـاز, و33% مـن الـنفط, ويرجـع ذلـك الى اسـباب عـدة منهـا القـرب الجغرافي ووجـود البنى التحتيـة الخاصـة بالإنتـاج والنقـل فضـلاً عـن دور شركات الغاز الروسية في مجال السيطرة على السوق الأوروبية ويتجلى ذلك من خلال لآتي:[3]

1. اسـتحوذت شـركة غـاز بـروم كليـا علـى سـبعة شـركات للغـاز تعمـل في بلغاريـا وألمانيـا وهولنـدا والمملكـة المتحدة.
2. تمتلـك شـركة غـاز بـروم, مسـاهمات تتـراوح بـين (13%- 50%) في 34 شـركة أخـرى للغـاز ضـمن 19 دولـة اوروبية.

ثانياً: المناصفة في الاعتمادية الأوروبية بين الطاقة الروسي والبدائل الأُخرى

على الـرغم مـن تزويـد الأسـواق الأوروبيـة بالغـاز الروسـي, وإقامـة حـوارٍ متواصـلٍ في مجـال الطاقـة بينهمـا, فضـلاً عن التركيز على الدور الروسي في أسواق الطاقة الأوروبية, والسعي وراء عقود طويلة الأمد بهذا الصدد.[4]

ألا إنّ الـدول الأوروبيـة لـديها مسـاعي للتوجـه نحـو منـاطق إنتـاج أخـرى إلى جانـب روسـيا, انطلاقـاً مـن مسـعى (باقـة طاقـة دائمـة وفعالـة ومتنوعـة), ففـي إطـار سـعيها إلى التنويـع, توجهـت نحـو دول آسـيا الوسـطى إذ سـعت

---

[1] علي حسين باكير, النزاع في شرق المتوسط ومخاطر الاشتباك, مركز الجزيرة للدراسات, 2018, ص3-4.

[2] سعيد عبد الرزاق, تركيا تعلن التنقيب في بئر جديد في شرق المتوسط, جريدة الشرق الاوسط, على الرابط: (تاريخ الزيارة12\6\2019) www.m.aawwsat.com/home/article/1930561

[3] بعاسو عبد الجليل, رهان الامن الطاقوي للاتحاد الاوروبي: دراسة في الابعاد والتحديات, رسالة ماجستير , جامعة الجزائر ,2010, ص148.

[4] نورهـان الشـيخ, سياسـة الطاقـة الروسـية واثرهـا في التوازنـات العالميـة, مجلـة السياسـة الدوليـة, عـدد164, مركـز الاهـرام, القاهرة, 2006. ص34.

الدول الأوروبية إلى دعم مشاريع نقل الطاقة من هذه المنطقة إليها لتكون هذه المشاريع بعيدة عن أراضي روسيا وأوكرانيا رغم ما تواجه من تحديات ضمن هذه المساعي.

أمّا على صعيد مصالحها الطاقوية ضمن منطقة الشرق الأوسط, فنجد أنّ المساعي الأوروبية تربط بين مصالحها الاقتصادية والتحديات الأمنية التي تواجه المنطقة عموماً, فقد سعت الدول الأوروبية إلى أنْ يكون لها دور في الحد من تفاقم الأزمة بخصوص الملف النووي الإيراني, وبالطرق الدبلوماسية دون اللجوء إلى سياسة العقوبات والضغط, إذ أدى الاتحاد دوراً رئيساً في المفاوضات متعددة الأطراف.[1] وكانت ترى أنّ العقوبات وإنْ فرضت على إيران يجب أنْ تكون محدودة في إطار مجلس الأمن الدولي مع استمرار العلاقات التجارية والاقتصادية بينهما, وحتى بعد الانسحاب الامريكي من الاتفاق في عهد الرئيس دونالد ترامب, فإنّ القوى الدولية لن تتخلى عنه طالما إيران ملتزمة بهذا الاتفاق, وأكّد الاتحاد الأوروبي إنه سيحمي مصالح شركاته بأي ثمن وسيسهل استثمار الشركات الأوروبية في ايران.[2]

إنّ الدول الأوروبية في توجهها هذا نحو مناطق إنتاج أخرى للطاقة, هدفها هو تنويع الموردين, وذلك لتحقيق مرونة عالية في حصولها على الطاقة في ظل وجود البدائل الأخرى, وضمن هذا المسعى تتجلى الجهود الأوروبية أيضاً في ضمان الترتيبات الأمنية في مجال إنتاج الطاقة في جنوب الجزائر, وعند منشآت الشحن في الشمال, ومنها تنقل إلى أوروبا عبر أنابيب نقل الغاز, فضلاً عن الجهود الأوروبية ومنذ سنوات في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة, من خلال دعم البحوث والتكنولوجيات وتوفير الدعم المالي للمشاريع المعدة لهذا الغرض, لتأخذ بذلك أوروبا زمام الريادة في التوسع في إحلال الطاقة البديلة والمتجددة[3].

ثالثاً: استقلالية الاسواق الاوروبية عن الطاقة الروسي

تسعى الدول الأوروبية إلى تقليل الاعتماد على الطاقة الروسية والبحث عن بدائل اخرى للتعويض عنها, وذلك لتعرضها إلى أزمات عدة أثرت في توفر كميات الغاز الكافية في الأسواق الأوروبية ومنها:-

1- التقاطع في العلاقات الروسية – الأمريكية, كالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا, على أثر الأزمة الأوكرانية وقيام روسيا بضم جزيرة القرم, ما أثر ذلك على أسعار و كمية الطاقة المصدرة إلى أوروبا.

---

[1] سياسة الاتحاد الاوروبي الخارجية في منطقة الشرق الاوسط, مركز البيان للدراسات والتخطيط, طبعة ثانية, بغداد, 2017, ص11.

[2] عمران عمر علي, تأثير العلاقات الاوروبية- الايرانية على فاعلية سياسة العقوبات الامريكية تجاه ايران, مجلة قضايا اسيوية, عدد1, المركز الديمقراطي العربي, برلين, المانيا, 2019, ص39-40.

[3] بعاسو جليل, مصدر سبق ذكره, ص179.

2- اشكالية مناطق العبور كالأزمة الأوكرانية, أثرت الازمات المتعددة بين روسيا وأوكرانيا على إمدادات الطاقة إلى الدول الأوروبية, إذ تم قطع الإمدادات مرات عدة عن الأسواق الأوروبية في الأعوام 2006 و2009.[1]

3- إنّ الاعتماد المتزايد على الطاقة الروسية, أثار مخاوف الدول الأوروبية من أنْ تتحول هذه الاعتمادية إلى تبعية سياسية واقتصادية, عن طريق استخدام روسيا ورقة الطاقة, للضغط على الدول الأوروبية لتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية, وخلق نفوذ سياسي واقتصادي لروسيا.[2]

4- قيام الاتحاد الأوروبي بتقديم الدعم المالي لإنشاء, مشاريع نقل الطاقة من مناطق الانتاج الاخرى بعيدا عن روسيا, كمشروع باكو-تبليسي-جهان لنقل النفط, ومشروع نابوكو والخط العابر للادرياتيكي لنقل الغاز الى الاسواق الاوروبية, فضلا عن انها تعول على إنجاز المشروع القطري لنقل الغاز من قطر إلى أوروبا والمتوقف حالياً, ما يمنح الدول الأوروبية مزيداً من الاستقلالية عن روسيا, عبر ايجاد البدائل.[3]

5-الاكتشافات الحديثة للغاز في منطقة شرق المتوسط المجاورة لأوروبا, إذ من الممكن أنْ تشكل هذه الاكتشافات مصدراً جديداً لتزويد الاسواق الأوروبية بالطاقة, إذ تقوم الدول الأوروبية بتشجيع الاستثمار في مجال إنتاج ونقل الطاقة في هذه المنطقة[4].

مما تقدم وازاء هذه الاحتماليات , نرجح بقاء المناصفة في الاعتمادية الأوروبية بين الغاز الروسي والبدائل الأخرى, كون أنّ الاعتبارات الخاصة بموضوع الاعتماد على الغاز الروسي تفرض نفسها مع المساعي الأوروبية في البحث عن بدائل سواء أكان الأمر يرتبط بالاستيراد من مناطق إنتاج عالمية أم على مستوى جهودها في توظيف مصادر الطاقة البديلة (النووية- طاقة الرياح), والهدف هو تقليل ارتهان القرار الأوروبي للسياسة الروسية.

الخاتمة :

يعد امن الطاقة احدى المرتكزات الاساسية في سياسات الدول كونه يرتبط بأساس اقتصادها ونموه واستقرارها السياسي وديمومته , والدول الاوربية كغيرها من الدول الاكثر اعتمادا على الاستيراد في تأمين مواردها من الطاقة التقليدية (النفط والغاز) لا سيما ان اغلبها تفتقد الى الى الموارد الكافية لمتطلباتها الداخلية , وعليه اصبحت تواجه تحديات ضمن هذا المحور , فرض عليها اتباع سياسات متعددة من التنوع في وارداتها عبر اكثر من مصدر , الى السعي نحو تطوير بدائل محلية ومنها الاستثمار في الطاقة النظيفة , لكن على الرغم من هذه الجهود غير انها لا زالت ضمن المعطيات المحدودة وغير الكافية لتلبية الطلب المحلي , ان

---

[1] محمد الكوفي, الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومالاتها, المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات , قطر , 2015, ص165. كذلك: بعسلو جليل, مصدر سبق ذكره, ص116.

[2] ليولادي بلاشو, اصلاح سوق الغاز, من كتاب الامن والطاقة نحو استراتيجية سياسة خارجية جديدة, مصدر سبق ذكره, ص302.

[3] مايكل كلير, قوة صاعدة وعالم منكمش: الجغرافيا السياسية الجديدة للطاقة, على الرابط: تاريخ الزيارة(10\7\2019) : www.darussalam.ae/content.asp

4(Garfunkel .z ",origin of the eastern Mediterranean basin", areavaulim, from: www.sciencedirect.com(12/7/2019) .

مستقبل امن الطاقة الاوربي مرهون بمدى قدرتها على تطوير مصادر بديلة , وقدرتها على تنويع مصادر وارداتها , بدلا من الاعتماد على مصدر واحد .

وقد توصلت الدراسة الى النتائج الاتية :

1. تزايد الطلب الاوربي على مصادر الطاقة التقليدية (النفط والغاز) كونها تشكل عصب اقتصادها ومصدر اساس في استقرارها السياسي
2. هناك فارق كبير بين ما تنتجه الدول الاوربية من مصادر الطاقة (النفط والغاز) وبين ما تستهلكه (ما يفوق 11 مليون برميل يوميا من النفط , 303 مليار متر مكعب من الغاز) يتم سد هذا الفارق عن طريق الاستيراد .
3. اعتماد اوربا على نحو 36% من حاجتها لمصادر الطاقة التقليدي على روسيا الاتحادية بحكم معطيات القرب الجغرافي والوفرة في الانتاج الروسي وتوفر البنى التحتية لتصدير الانتاج اليها .

كما ان ابرز استنتاجات الدراسة هي :

1. هناك تحدي تواجه الدول الاوربية وهو ارتفاع العجز في الانتاج المحلي لتلبية تزايد الطلب على النفط والغاز .
2. تواجه الدول الاوربية تحديات في البدائل سواء فيما اذا كان الامر يرتبط بالبديل الروسي للطاقة ام المصادر الاخر ضمن منطقة بحر قزوين, ترتبط بالمنافس الدولية على مصادر الطاقة , واشكالية خطوط النقل والعبور .
3. ارتهان القرار السياسي والاقتصادي الاوربي بإشكالية العلاقات الامريكية الروسية , فكثيرا ما تضغط الولايات المتحدة على الدول الاوربية لتقليل استيرادها من الطاقة الروسية تبعا للقرارات التي تفرض كعقوبة على روسيا , والمساعي الامريكية لاحتواء الدور الروسي في سوق الطاقة العالمية عموما والاوربي على وجه التحديد.
4. هناك مساعي اوربية لتنويع مصادر الطاقة من دول ومناطق اخرى ومنها منطقة الشرق الاوسط , غير ان هذه المساعي هي الاخرى تواجه تحديات المنافسة الدولية على طاقة الشرق الاوسط واشكالية خطوط نقل الطاقة وضعف الاستقرار في عموم المنطقة .
5. على الصعيد المستقبلي , ان الاحتمال الاكثر حدوثا , هو ستبقى الدول الاوربية معتمدة على سياسة التنوع في مصادر الطاقة , والمناصفة في الاعتمادية بين الطاقة المستوردة من روسيا الاتحادية , وبقية المناطق المنتجة الاخرى بحكم متطلبات واقعها الداخلي ومعطيات بيئتها الخارجية .

قائمة المراجع

1) اشرف محمد عبد الحميد الكشك, تطور الأمن الاقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2015
2) بان قدس يوسف عبدالرحمن, العلاقات الروسية-الاوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الاوروبي, رسالة ماجستير, كلية العلوم السياسية, جامعة النهرين, 2018,
3) بعاسو عبد الجليل, رهان الامن الطاقوي للاتحاد الاوروبي: دراسة في الابعاد والتحديات, رسالة ماجستير , جامعة الجزائر ,2010
4) جفري مانكوف : أمن الطاقة الاوراسي, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, 2010
5) جمال سند السويد:-افاق العصر الامريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد, مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية, الامارات العربية المتحدة, ابوظبي, 2014
6) خولة بوناب, تأثير البعد الطاقوي في السياسة الخارجية الروسية تجاه الاتحاد الاوروبي, رسالة ماجستير, كلية الحقوق والعلوم السياسية, جامعة محمد بوضياف-المسيلة, الجزائر, 2016
7) سعد حقي توفيق, العلاقات الدولية, الطبعة الاولى, دار مكتبة عدنان للطباعة والنشر, بغداد, 2017,
8) طارق محمد ذنون الطائي, العلاقات الامريكية الروسية بعد الحرب الباردة, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بغداد, 2012
9) عمر العبدالله, الاتحاد الاوروبي واسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية, مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية, سلسلة العلوم الاقتصادية والقانون, عدد2, سوريا, 2014
10) عمران عمر علي, تأثير العلاقات الاوروبية- الايرانية على فاعلية سياسة العقوبات الامريكية تجاه ايران, مجلة قضايا اسيوية, عدد1, المركز الديمقراطي العربي, برلين, المانيا, 2019
11) عمرو عبد العاطي, أمن الطاقة في السياسة الخارجية الامريكية, , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2014.
12) كاميلا برونسكي, الطاقة والامن :الابعاد الاقليمية والعالمية, من كتاب (التسلح ونزع السلاح والامن الدولي), مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, 2007
13) لطفي مزيان, الامن الطاقوي للاتحاد الاوروبي وانعكاساته على الشراكة الاوروجزائرية, رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية , جامعة لخضر , الجزائر , 2012,
14) مارتن غريفيش وتيري اوكلاهان, مفاهيم اساسية في العلاقات الدولية, مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية, ابوظبي, 2008
15) محمد الكوفي, الازمة الاوكرانية وصراع الشرق والغرب: جذور المسألة ومالاتها, المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات , قطر , 2015,
16) محمد جاسم حسين الخفاجي:- روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الادوار والاستراتيجيات, دار امجد للنشر والتوزيع, الاردن, 2018
17) محمود حيدر, جيوبولتيكية الحافة الصراع المستحدث على اسيا الوسطى,, مجلة حمورابي, عدد11, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, بيروت, 2014

18) ممدوح سلامة:- اسباب الهبوط في اسعار النفط الخام فائض الانتاج ام السياسة, المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات, بيروت, 2015
19) نتالي غريب:- امبراطورية الغاز, ترجمة عمار قط, مكتبة مدبولي, القاهرة, 2011
20) نورهان الشيخ, سياسة الطاقة الروسية واثرها في التوازنات العالمية, مجلة السياسة الدولية, عدد164, مركز الاهرام, القاهرة, 2006.

ثانيا: الانترنيت

1) جلال سلمي, مشاريع الدول الفاعلة في منطقة الشرق الاوسط وادوات تنفيذها, 2018, على الرابط: (تاريخ الزيارة4\6\2019) www.noonpost.org/content/18581
2) دوتشيه فيله, الاتحاد الاوروبي يبحث عن بدائل للخروج من تبعيته للغاز الروسي, على الرابط:تاريخ الزيارة30\5\2019 www.sirdine.org/alabwab/edare20%eqtesad/35.html
3) سامي عبد العزيز النعيم, أمن الطاقة, صحيفة الجزيرة, العدد13934, 22 نوفمبر, 2010.متاح على الرابط: (تاريخ الزيارة8\3\2019)www.aljazirah.com
4) شريف شعبان مبروك, التحالفات الاقليمية والدولية في شرق المتوسط, المركز العربي للأبحاث, على الرابط: تاريخ الزيارة 29\5\2019 www.acrseg.org/39724#.Xx-xMw5534
5) مايكل كلير, قوة صاعدة وعالم منكمش: الجغرافيا السياسية الجديدة للطاقة, على الرابط: تاريخ الزيارة(10\7\2019) www.darussalam.ae/content.asp :
6) محفوظ رسول: الامن الطاقوي الروسي بين الفرص والقيود متاح على الرابط: (تاريخ الزيارة 10\3\2019) www.researchgate.net\publication\328157333

ثالثا : المراجع الانكليزية

1. "Ras Gas makes delivery of LVG to Belgium" the peninsula, 2007, www.thepeninsulaqatar.com/Display_news.asp?(2\6\2019)
2. Aleksashenko sorgey, "Russias economic agenda to 2020" international affairs, royal institute of international affairs, 2012, p31.
3. Bb,Statistical Review of World Energy, 2019,Bp p.l.c,uk-london,2019,p34.
4. Bb,Statistical Review World Energy ,BP p.i.c, uk-london,2019, p32.
5. European Commission Annex to green paper, A European strategy competitive and secure energy, 2006, http//www.eur-lex.europa.eu .(2\3\2019)
6. European commission, gren paper toward a European strategy for the security of energy supply, Brussel, 2000, p64.
7. Garfunkel .z ",origin of the eastern Mediterranean basin", areavaulim, from: www.sciencedirect.com(12/7/2019)
8. Garfunkel.z, "origin of the eastern Mediterranean basin: areevalution", from: http// www.Sciencedirect.com (10/6/2019).

الانتخابات الليبية المقبلة بين التحديات وفرص النجاح

The next Libyan elections between the challenges and the chances of success

د. صالح محمد عبد السلام

باحث مهتم بقضايا التحول الديمقراطي في العالم العربي

ملخص:

بعد سنوات من الصراع المسلح وانسداد الأفق السياسي في ليبيا، تحقق في الأشهر الماضية تقدم سياسي يمكن أن يشكل بداية مُبشرة نحو مرحلة الاستقرار والبناء، والانطلاق نحو مستقبل واعد ومشرق لهذا البلد. بلد يتوافر على جملة من المميزات والعوامل تجعله جسراً للتواصل بين المشرق والمغرب العربي، وبين شمال وجنوب المتوسط. تقدم سياسي تجسد في موافقة مجلس النواب الليبي على أول حكومة منتخبة منذُ العام 2014 بغالبية أعضائه، حكومة توافقية، تتولى قيادة المرحلة الحالية والاستعداد للانتخابات العامة في ديسمبر 2021. انتخابات تواجه كثير من التحديات التي قد تأخرها عن موعدها، لكن في الوقت نفسه هناك عوامل عديدة ربما ستسهم في التغلب على تلك التحديات وبالتالي نجاح الاستحقاق الانتخابي. لكن تظل الكلمة الفصل في نهاية المطاف لإرادة الليبيين خصوصاً في ظل رغبة واضحة للمجتمع الدولي لحل الأزمة في ليبيا كما سنرى في ثنايا هذا البحث. في ضوء هذه الخلفية تحاول هذه الورقة عرض أبرز تلك التحديات والاجابة عليها؟ كما تسعى في الوقت ذاته لمعرفة أهم العوامل التي قد تلعب دوراً ايجابياً في نجاح الانتخابات القادمة؟

الكلمات المفتاحية: انتخابات، تحديات، فرص نجاح.

Abstract

After years of armed conflict and the blocking of the political horizon in Libya, political progress has been made in recent months that could mark a promising start towards the stage of stability and construction, and the launch towards a bright and bright future for this country. . A country that has a set of characteristics and factors that make it a communication bridge between the Mashreq and the Maghreb, and between the north and the south of the Mediterranean. Political progress has materialized in the approval by the Libyan Parliament of the first government elected since 2014 with the majority of its members; As the elected government representing all Libyans, it will lead the current phase and prepare for the general elections next December. Elections face many challenges which can be delayed, but at the same time there are many factors that can contribute to overcoming these challenges and therefore to the success of elections. Ultimately, however, the last word remains for the will of the Libyans, especially in light of the international community's clear will to resolve the crisis in Libya, as we will see in the folds of this research. In light of this context, this article attempts to answer what are the most important of these challenges? At the same time, he also seeks to uncover the most important factors that can play a positive role in the success of the next elections.

Key words: Elections, challenges, chances of success.

مقدمة

تسارعت التطورات السياسية في ليبيا منذُ مارس 2020 عقب استقالة المبعوث ألأممي السابق إلى ليبيا غسان سلامة من منصبه، بعدما استنفذ كل ما في جعبته من برامج ومحاولات وأفكار للتقريب بين الفرقاء الليبيين، وإنهاء الانقسام السياسي - الذي بدءا مع محاولة خليفة حفتر الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح، ووقف العمل بالإعلان الدستوري المؤقت - تاركاً لمن يخلفه مهمة تكاد تكون شبه مستحيلة في ظل صراع بين القوى المحلية على السلطة والثروة، صراع يتقاطع مع مصالح اقتصادية لقوى دولية لها اليد الطولى ودور فاعل في مجريات الصراع والانقسام السياسي الليبي، صراع على السلطة والثروة منذُ العام 2014 وحتى مارس 2021 تاريخ نيل حكومة عبد الحميد الدبيبة ثقة مجلس النواب في جلسة تاريخية عقدت في مدينة سرت بتاريخ الأربعاء 10 مارس 2021، بعد جهود كبيرة ومضنية قادتها نائبة المبعوث السابق غسان سلامة ستيفاني ويليامز بصفتها كمبعوثه بالإنابة، جهود أفضت في نهاية المطاف إلى وجود مخرج للأزمة في ليبيا بعدما تأكد لها بما لايدع مجلاً للشك أن فرص مشروع خليفة حفتر بفرض الحل العسكري في ليبيا باتت شبه مستحيلة، عقب تغيير موازين القوى لصالح قوات حكومة الوفاق الوطني على إثر الدعم العسكري النوعي والفاعل من طرف تركيا عبر اتفاق التعاون العسكري الموقع في ديسمبر 2019 بين البلدان، وذلك عبر تأسيس قاعدة صلبة لأي مفاوضات سياسية بين الليبيين بعد فشل اتفاق الصخيرات لعام 2015 في الانتقال بليبيا إلى مرحلة الاستقرار الدائم وإنهاء المراحل الانتقالية، من خلال توقيع اتفاق تاريخي في جينيف في أكتوبر 2020 لوقف دائم لإطلاق النار وتشكيل لجنة عسكرية تعرف بلجنة 5+5 تتولى مسألة تثبيت وقف إطلاق النار بين طرفي الصراع. توالت بعد ذلك توقيع جملة من الاتفاقات المهمة بهدف تثبيت وقف إطلاق النار، ودفع الفرقاء السياسيين نحو الدخول في مفاوضات مباشرة بدعم من الأطراف الدولية الفاعلة في الملف الليبي، خصوصاً دول جنوب أوروبا المتضررة من ملف الهجرة غير الشرعية، وتفاقم هذه الأزمة مع ظهور جائحة كورونا وما خلفته من أثار سلبية على الاقتصاد العالمي عامةً والأوروبي خاصةً، والانتقال بالفرقاء الليبيين نحو اتفاق تاريخي في 5 فبراير 2021 في مدينة جينيف يقضي بتشكيل سلطة تنفيذية انتقالية جديدة في ليبيا تتولى الإعداد والتحضير والإشراف على الانتخابات الليبية القادمة المقرر إجراءها في 24 ديسمبر من هذا العام.

الجدير بالذكر أن كل تلك التطورات السياسية والميدانية لم تكن لتحدث – في تقديرنا – لولا تغير المشهد السياسي الأمريكي عقب الانتخابات الرئاسية نهاية العام المنصرم، والتي أوصلت (جو بادين) لمنصب الرئاسة في الولايات المتحدة وخسارة)دونالد ترامب)، هذا الأخير الداعم - وبشكل فج ومناف لكل القيم التي تتغني بها أمريكا في الديمقراطية وحقوق الإنسان - لأنظمة الحكم الدكتاتورية في المنطقة العربية والعالم، فوز قلب كل الموازين والحسابات لأطراف الصراع الليبي، وقبلهم الأطراف الداعمة لهم سواء على المستوي العربي أو الإقليمي أو الدولي، من ذلك على سبيل المثال : التقارب التركي المصري، والمصالحة الخليجية ...الخ

عليه وفي ضوء هذا المشهد لحقيقة الصراع السياسي الليبي، تحاول هذه الورقة تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه الانتخابات المقبلة في نهاية ديسمبر من هذا العام ومدى فرص نجاحها ؟ ومدى قدرة حكومة الوحدة الوطنية التي نالت ثقة البرلمان الإيفاء بهذا الاستحقاق الانتخابي والتحدي التاريخي الذي سيشكل نقطة فارقة في تاريخ التحول الديمقراطي في ليبيا عقب ثورة 17 فبراير 2011، والانتقال بليبيا نحو عهد ومرحلة جديدة من الاستقرار والبناء ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا تقسيم هذه الورقة إلى محورين: أولهما يتناول أهم التحديات التي تواجه الانتخابات القادمة. وثانيهما يخصص الثاني لمعرفة عوامل وفرص نجاح الانتخابات القادمة في ضوء التطورات الأخيرة على النحو التالي :

أولاً- أبرز التحديات التي تواجه الانتخابات المقبلة

تواجه الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة جملة كبيرة من التحديات الحقيقة في ظل أوضاع معيشية صعبة تثقل كاهل المواطن الليبي، ناهيك عن انتشار جائحة كورنا في مقابل ضعف وهشاشة المؤسسات والقدرات والإمكانيات الصحية، علاوةً على عدم وجود سقف زمني كاف لمعالجة كل هذه القضايا والمسائل الحساسة والتي ستلقي بظلالها بشكل أو بأخر على مجريات العملية الانتخابية أو الاستعداد لها بالشكل المناسب. لكن لن نخوض في كل التحديات، وسنركز على أبرز ها ، وأهم تلك التحديات هي :

1- إعادة الثقة في المسار الديمقراطي كخيار وحيد للاستقرار في البلاد

لا يخفى على المتابع للشأن الليبي أن انقسام السلطتين التشريعية والتنفيذية منذ محاولة خليفة حفتر الاستيلاء على السلطة بقوة السلاح عام 2014 تسبب في تردي الخدمات وسوء الأحوال المعيشية، وإهدار الميزانيات الفلكية، ولم يلمس أو يرى المواطن أي تغيير أو تحسن في أحواله المعيشية، بل زاد الأمر سوءاً مع تفاقم مشكلة الكهرباء والسيولة النقدية وغيرها من الأمور الأساسية التي تلمس بشكل مباشر حياته اليومية، ناهيك عن سوء وتردي الجانب الصحي والتعليمي، ممّا جعل شريحة كثيرة من المواطنين تفقد الأمل في أي تحول نحو غد مشرق في ظل دولة مدنية يتساوى فيها الجميع أمام القانون وفق تطلعات وأهداف ثورة فبراير. فحلم الليبيون بمستقبل زاهر وحياة اقتصادية مرفهة اصطدم بالنزاعات المسلحة المدبرة، والصراع على السلطة والثروة بين قوى تدعم مشروع الدولة المدنية وأخرى تدعم العسكر للوصول إلى السلطة والعودة إلى ما قبل ثورة فبراير !

لكن تجدر الإشارة إلى بعض التحسينات التي شهدتها حياة المواطن المعيشية عقب ثورة 17 فبراير من رفع الأجور والمرتبات ودعم القطاع العام، وبرامج الرعاية الصحية خاصة لجرحى ثوار ثورة السابع عشر من فبراير وعلاجهم في أفضل المستشفيات والمصحات الطبية العربية والأوربية من باب الواجب والاعتراف بدورهم خلال المواجهات مع كتائب القذافي إبان حرب التحرير، ممّا شكل علامة فارقة في طريقة تعامل النظام الحاكم مع مواطنية، مع الإشارة بأن هذه البرامج والاصلاحات لم تسلم من الفساد السياسي والإداري والمحاباة والواسطة.

فمن قبضة القذافي الفولاذية إلى مرحلة استقرار سياسي واعد ومبشر، وصولاً إلى فوضى سياسية وصراع مسلح بين ميلشيات مناطقية في كامل تراب الوطن شكلت العدو الحقيقي الذي ناهض بناء وتطور الدولة، ووأد أحلام الليبيين في دولة مدنية ديمقراطية وحياة اقتصادية، ونظام تعليمي وصحي متطور يجنبهم تكاليف ومخاطر السفر لدول الجوار من أجل العلاج.

لقد انعكست تلك الظروف على الحياة المعيشية للطبقة الوسطى ومادونها التي حملت على عاتقها الكثير من الديون ممّا هدد معظم تلك الفئة بالفقر والإفلاس، ناهيك عن حال الطبقة الفقيرة1. تلك الظروف وغيرها ساهمت في تفاقم غضب الليبيين تجاه كل الأجسام السياسية الموجودة على الساحة قبل 10 مارس 2021، وفقد الثقة في العملية السياسية والطريق الديمقراطي، بل وفي كل الحلول والمبادرات التي طرحت في سبيل إنهاء الأزمة السياسية والانتقال بالبلاد نحو مرحلة البناء و الاستقرار الدائم.

1 - هدى عيسى الغول، الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف، مقال منشور على موقع المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 13 يناير 2017.

اليوم وبعد نيل حكومة الوحدة الوطنية الثقة بغالبية أعضاء مجلس النواب بدءا يلوح في الأفق أمل العودة والانتقال نحو مرحلة الاستقرار الدائم، وطي مرحلة الانقسام وتعدد الحكومات الانتقالية، الأمر الذي يتطلب في تقديرنا ضرورة اتخاذ قرارات جريئة من طرف الحكومة والمجلس الرئاسي لتشجيع الليبيين وحثهم على التمسك بالخيار الديمقراطي أكثر من أي وقت مضى للانتقال نحو الدولة المدنية الديمقراطية. نعتقد أن ذلك قد يتطلب من الحكومة وفيما تبقى لها من وعاء زمني لايتعدى 5 أشهر أن تركز وبشكل خاص على المسائل المتعلقة بالحالة المعيشية للمواطن، حتى يتمكن من الاستعداد للانتخابات القادمة في ظروف جيدة أو على أقل تقدير ظروف مقبولة، بحيث تسمح له بالذهاب إلى الانتخابات بكل صدر رحب وثقة وأمان، وأمل في أن شمس الدولة المدنية ستشرق قريباً.

إذاً يمكن القول: أن اصدر قرارات جريئة وغير مسبوقة تمس الحياة المعيشية للمواطن والتي عجزت عنها الحكومات الانتقالية السابقة كفيله بإعادة الأمل والثقة لدى الليبيين في العملية السياسية والانتخابات القادمة كخيار وحيد للانتقال بهم نحو الدولة الديمقراطية المدنية، يتساوى الجميع فيها تحت راية حكم القانون وراية العدل والمساواة، والأخوة والمحبة والتسامح من خلال مصالحة وطنية حقيقية تدعم العملية الانتخابية القادمة.

2- إطلاق مصالحة وطنية شاملة كر افد لإنجاح الاستحقاق الانتخابي

لقد تسببت أحداث الثورة الليبية عام 2011 في تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبي. فقد عرّض القذافي ليبيا لحرب أهلية[1] مدمرة من أجل البقاء في السلطة، حرب خلفت مجتمعاً منقسماً وحالة من الفوضى عمّت جميع أنحاء البلاد. وقد ساهم في ذلك عدم وجود مؤسسات حقيقية طيلة 42 سنة. فكل الأجسام والهياكل السياسية والإدارية كانت قائمة على ولاءات قبلية وجهوية ومناطقية للقذافي، ولم يكن للكفاءات التي تزخر بها البلاد والمؤسسات الجامعية أي دور في المشهد أو العمل السياسي آنذاك، باستثناء تلك المرضي عليها من طرف النظام وأجهزته الثورية والأمنية[2]

ونظراً لشبه الغياب التام لمؤسسات وطنية حرفية خصوصاً المؤسسات الأمنية والعسكرية تضطلع بمهمة ضبط الأمن وتأمين البلاد وحدودها بعد سقوط النظام وتوفير الأمن للموطنين، ظهرت العديد من التشكيلات والميلشيات المسلحة على أسس مناطقية تارةّ، وسياسية أو جهوية تارةّ أخرى. مليشيات عملت على تعميق الهوة والانقسام بين مكونات المشهد الليبي : السياسية والاجتماعية من ناحية، والتآكل المستمر لمشروعية المؤسسات الديمقراطية الوليدة بعد الثورة في 2011 كالمجلس الوطني الانتقالي، والمؤتمر الوطني من ناحية أخرى. وبالتالي تعاظم نفوذ وتأثير الهويات القبلية والجهوية والمناطقية على حساب المسار الديمقراطي الوليد نحو الدولة المدنية!

ليس بخافٍ على المتابع للشأن الليبي أن ماحدث من انتكاسة بعد النجاحات التي شهدتها العملية السياسية والمسار الديمقراطي بعد الثورة في 2011 كان بفعل تدخلات وأيدي خارجية لها مطامعها الاسياسية والاقتصادية وأطماعها في برامج إعادة الإعمار، حيث عملت تلك الدول على تغذية الانقسامات والنعرات عبر دعم الأطراف التي ترى فيها القدرة على ضمان مصالحها وأطماعها الاسياسية و الاقتصادية[3].

2- سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، ص3.

3- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، منشورات بروكنجر الدوحة، ديسمبر 2013، ص 3.

4- صالح محمد عبد السلام، مقومات الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي – دراسة للحالة الليبية. منشور ضمن كتاب خاص بأعمال المؤتمر الدولي بعنوان: أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا. أيام 16/15 نوفمبر 2020. منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا.

هذا المشهد المعقد والمضطرب والذي يعكس - في الواقع - صراع داخلي على السلطة والثروة يتقاطع مع صراع إقليمي ودولي على الثروات الليبية وعقود الإعمار، الأمر الذي زاد من إرباك المشهد وتعقيده أكثر من ذي قبل، وقامت بعض الأطراف بدعم من تراه مناسباً وخير ممثل لمصالحها الاقتصادية، فبات من الضروري بعد الوصول إلى نفق مسدود واللجوء إلى استخدام السلاح، وظهر مشروع عسكرة الدولة والعودة بالبلاد إلى المربع الأول بقيادة خليفة حفتر، مروجاً عبر القنوات المأجورة لدواعي إعادة الأمن وجمع السلاح! لم يقبل أنصار مشروع الدولة المدنية هذا الطرح وتلك التبريرات التي تخفي نية كره وحقد على مشروع وأهداف ثورة 17 فبراير في الانتقال نحو دولة ديمقراطية، وبالتالي كان لازماً التصدي لهذا المشروع الاستبدادي. وبدأ صراع مسلح جديد بين قوى الثورة(بعض من قوى الثورة لاعلاقة لها بالثورة و لا بأهدافها، وإنما ركبت موجة الثورة لتحقيق مصالحها الخاصة بأسم الثورة) وقوى الثورة المضادة زاد من تعميق الشرخ ومزق النسيج الاجتماعي، وبات الحديث عن وجود الدولة الليبية ومعها الهوية الليبية الجامعة موضع شك - كبير لهول ما جرى من أحداث تدمي القلب بين أبناء البيت الواحد - إذا استمرت وتيرة الأحداث على الوضع الذي كانت عليه قبل توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020[1].

لايوجد أدنى شك في أن الجميع خاسر إن استمر ذلك الحال سواء كانت نخب سياسية أو مجتمع أو قبائل وجهويات تدعم هذا الصراع من أجل مصالحها الضيقة فبدأت مظاهر الانقسام في مستويات عدّة أبرزها:

- انقسام ذو طابع ممتد رأسياً بين ثلاث مناطق تمثل الجغرافية السياسية السكانية للدولة الليبية باتت في حالة احتراب داخلي وصراع غير منتهي على النفوذ السياسي والاقتصادي وقيادة المشهد السياسي.
- انقسام ذو طابع أفقي بين المكونات العرقية والثقافية والقبلية مليء بالحساسيات السياسية والثقافية، ويغذي هذا الانقسام خلفيات وموروث تاريخي ومواقف هذه الجماعة أو تلك من ثورة السابع عشر من فبراير، أو دعمها لأنصار النظام السابق وتشبثها بالعهد القديم، الأمر الذي أوجد إشكاليات كبيرة وحقيقية تهدد النسيج الليبي وكيانه بالكامل[2].

بات اليوم هناك شبه إجماع ليبي - وبدورنا نتفق مع هذا الاتجاه ونؤيده- أن ملف المصالحة الوطنية الشاملة يُشكل ضرورة ولازمة لأي انتخابات قد تجرى في ليبيا، والسبب أن الانتخابات تحتاج إلى شرعية شعبية واجتماعية كاملة لا تتحقق إلاّ بنزاهتها وشفافيتها في ظل سلطة القانون والرقابة، وفي إطار وأجواء من الوئام الاجتماعي والمشاركة الفاعلة من قبل كافة أطياف المشهد السياسي وفي كافة أرجاء البلاد، ولاسيما الانتخابات الرئاسية التي سيحتاج المرشحون للتنافس عليها إلى القدرة على التنقل الحر وتنظيم حملاتهم الدعائية في كل المناطق دون استثناء[3] وهو ماسيحتاج إلى وجود مصالحة وطنية حقيقية شاملة لا تستثني أحد، وهو مايعني - بتعبير أخر - ضرورة توفير الأمن المجتمعي قبل الأمن الوطني، والذي تُشكل المصالحة الشاملة رافداً من روافده. فالدولة العصرية في معايير القرن الواحد والعشرين ليست الدولة الأكثر تسلحاً، إنما تلك القادرة على إشباع حاجات أفرادها الأساسية[4]. ويأتي في مقدمة تلك الحاجات الأساسية أن يسود بين السكان جو من الأمن والألفة والوئام والتعاون لما فيه خير ومصلحة الجميع.

1 - تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في مدينة جنيف السويسرية بتاريخ 23 أكتوبر 2020 بين أطراف الأزمة الليبية ممثلين في لجنة 5+5.

2 - المصالحة الوطنية: الفريضة الغائبة داخل المشهد السياسي الليبي/ الحلقة الثالثة – دراسات وتراجم، منشورة على موقع إيوان ليبيا الالكتروني بتاريخ 4 فبراير 2019.

3 - الانتخابات والمصالحة وإجلاء المرتزقة: ثالوث المعادلة الليبية، مقال منشور على موقع بوابة ليبيا الإخبارية. تاريخ الاطلاع 2 أبريل 2021.

4 -جميلة علاق، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر، 2017، ص.117.

3- قدرة المؤسسات الأمنية الهشة و المنقسمة على توفير الأمن للعملية الانتخابية

من نافلة القول أن الأمن نعمة عظيمة، بل هو من أعظم نعم الله تعالى على بني البشر، لأن مقتضاه الأمن النفسي والطمأنينة والسكينة التي يشعر الإنسان، فتزول عنه جميع هواجس الخوف وعدم الأمان، ويحس بالرضا والسعادة. فالله جعل الأمن نعمة عظيمة يتفضل بها على بعض خلقه، وجعل فقد هذه النعمة نقمة ينتقم بها من بعض خلقه. ولعظم هذه النعمة فقد قرنه الله بالطعام والأموال والأولاد في أكثر من موضع في القرآن الكريم[1].

وبإمعان النظر في قضية الأمن في ليبيا بعد الثورة في 2011، يتبين دون عناء جهد الضعف المستمر للمؤسسة الأمنية في القيام بالمهام المنوطة بها، كأن هناك نية[2] مسبقة لإضعافها[3] بل وحتى تهميشها وإلغاء دورها وإحلال مليشيات وجماعات مسلحة جهوية ومناطقية محلها لتتولى المهمة، وبالتالي اضمحلال واختفاء المؤسسة الأمنية الرسمية شيئا فشيئا لتتولى تلك الميلشيات المهمة ولكن وفق مصالحها ومصالح داعميها، وهي في الغالب مصالح جهوية ومناطقية ولا تمثل مصلحة تعود بالنفع على الجميع[4].

تمثل هذه الحالة للمؤسسات الأمنية الرسمية ومدى قدرتها على توفير الأمن للعملية الانتخابية في ديسمبر المقبل تحدياً حقيقياً يواجه العملية الانتخابية والقائمين عليها، بل والمؤسسات الرسمية للدولة على قدرتها في اجتياز هذا الاختبار الحقيقي وبالتالي نجاح العملية الانتخابية، فبدون أمن لن يذهب المواطن للاقتراع في صناديق الانتخاب بكل أمن وطمأنينة.

ويمكن إرجاع هشاشة المؤسسات الأمنية سواء في شرق البلاد أو غربها إلى قضية غاية في الأهمية في تقديرنا، وهي الفساد ونهب المال العام بغرض التربح وتكوين الثروات في الحسابات المصرفية الخاصة في الخارج على حساب المواطن البسيط، وعلى حساب خطط وبرامج التنمية هذا إن وجدت أصلاً! وعلى حساب عقود إعادة الإعمار والحاجيات الأساسية للمواطن من كهربا وغذاء وتوفير لقاحات لجائحة كورونا ...الخ

تؤكد سارة تشايس أن الفساد هو سبب جذري لثورات الربيع العربي والتغييرات التي شهدتها أنظمة الحكم في كثير من البلدان العربية، إلى جانب صعود الجماعات المتطرفة العنيفة[5].

أشار البنك الدولي إلى أن الفساد له دور في تأجيج الصراعات. فقد أكد التقرير الصادر عنه في عام 2011 على عاملين وهما:

الطريقة التي يؤثر بها الفساد على المظالم الشعبية كالإقصاء السياسي والاقتصادي، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو الوصول إلى نظم العدالة.

---

9 - محمد بن سليمان الواصل، الأمن في القرآن الكريم، مقال منشور على موقع المعهد العلمي في الملز- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. تاريخ الاطلاع 1 أبريل 2021.

10- لعل تعامل دول مثل ايطاليا ومصر والإمارات بشكل مباشر مع المجموعات المسلحة في الشرق والغرب ساهم بشكل في الفشل في إنشاء مؤسسات أمنية وطنية موحدة.

- السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي، ورقة تحليلية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ص 3.11

12- عززت قوانين وقرارات من المجلس الوطني الانتقالي كقانون مايسمى بالإجراءات الخاصة سلطة المجموعات المسلحة في القبض والاحتجاز والاستجواب، كما أعفت بعض منها الثوار من الجرائم المرتكبة من أجل إنجاح الثورة.

- سارة تشايس، لصوص الدولة، نيويورك، 2015، ص 5.70

تراجع فعالية المؤسسات الوطنية والمعايير الاجتماعية وشرعيتها[1].

يمكننا أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن هشاشة المؤسسة الأمنية في ليبيا مرتبط أساساً بملف الفساد، وتغليب المصالح الشخصية والمناطقية والجهوية على المصلحة العامة، حيث الغلبة لكفة الميلشيات والتشكيلات المسلحة على حساب وكفة جهاز الأمن والشرطة والجيش خلال فترة المجلس الانتقالي والمؤتمر الوطني. ثم ازداد ضعف وهشاشة تلك المؤسسات بعد محاولة خليفة حفتر الانقلاب على السلطة الشرعية بالرغم من هشاشتها ولا نختلف على ذلك، بسب تداخل الأطماع السياسية والاقتصادية بين مكونات المشهد السياسي الليبي وصراعها على المناصب والثروات كما ذكرنا، وتقاطع ذلك مع مصالح اقتصادية من ثروات ونفوذ للقوى الإقليمية والدولية الداعمة لكل طرف، وبالتالي ظهر دعم هذه الأخيرة لمن يمثل مصالحها من الأطراف الليبية. فهشاشة المؤسسات الأمنية يرجع في تقديرنا إلى عاملين:

- مسألة الفساد والتي تتطلب استمرار الصراع للحصول على دعم الأطراف الدولية الداعمة لها من أجل التربح و كسب المال السياسي، وبالتالي يُظهر هذا بعض الأطراف والجهات كمرتزقة أموال ليس لهم هم إلا الحصول على المال.
- أن هذه المؤسسات تعتمد أصلاً على العلاقات الشخصية وشبكات المحسوبية وشراء الذمم الجهوية والقبلية، و الولاءات لتحقيق مكاسب شخصية وتشكيلة المجلس العسكري التابع لخليفة حفتر خير دليل على ذلك. فهي تقريباً استمرت بنفس الأسلوب المتبع والعقلية المخططة خلال فترة حكم القذافي.
- يمكن أن نضيف عامل أخر، وهو وجود المرتزقة والمقاتلين الأجانب الذي زاد من تعقيد المشهد الأمني على الأرض وساهم في إضعاف المؤسسات الأمنية الوطنية وتهميشها وعدم الاهتمام بها، والاستفادة من المرتزقة كباب لصرف الأموال وسرقتها.

السؤال هو هل ستتمكن مؤسسات أمنية على هذا الحال من توفير الأمن اللاّزم للعملية الانتخابية في ديسمبر المقبل؟

المهمة ليست بالمستحيلة لكنها بالتأكد لن تكون سهلة؛ فالأمر يتطلب - في تقديرنا - إجراءات حقيقية وجريئة من طرف حكومة الوحدة الوطنية بشأن الفساد المالي وهدر المال العام الذي أدى إلى إضعاف مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسة الأمنية، والتركيز على المؤسسة الأمنية الوطنية بحل جميع المليشيات الجهوية والمناطقية، والاستفادة من العناصر المؤهلة فيها عبر إدماجها في مؤسسات الدولة العامة بما فيها المؤسسة الأمنية، كل ذلك وفق إستراتيجية واضحة تؤدي في نهاية المطاف إلى استعادة الأمن في كامل ربوع البلاد عبر مؤسسة أمنية حرفية لاتقل عن نظيرتها في الدول المتقدمة.

فالتحدي إذاً كبير وكبير جداً، فمن ناحية لم يتبقى للحكومة سوى 5 أشهر، ومن ناحية أخرى تقاطع الملف الأمني مع الملف الاقتصادي ومتطلبات الحياة اليومية للمواطن، وهذا بدون أدنى شك سيلقي بظلاله على ترتيب أولويات الحكومة، وربما يربك عملها خلال ماتبقى من أشهر ممّا قد تضطر معه القوى السياسية إلى تمديد الوعاء الزمني لعمل الحكومة إلى أشهر إضافية لانجاز الاستحقاق الدستوري المرتقب، وهذا السيناريو ليس بمستبعد خصوصاً مع تأخر اعتماد الميزانية العامة، فضلاً عن تدهور أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا والتي زادت من سوء الأوضاع الاقتصادية والصحية للمواطن.

14- النزاع والأمن والتنمية، تقرير التنمية العالمية لعام 2011، البنك الدولي: واشنطن، ص 6-7.

وفقاً للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا " إسكو" من المرجح ارتفاعاً في معدلات التضخم وفاتورة الاستيراد ونسبة البطالة بين الليبيين كأعلى نسبة في المنطقة، بسبب تدهور أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا مقابل سيناريو متفائل بتحقيق نمو ب 3.1 في المائة العام 2021[1].

لكن بالرغم من كل تلك التحديات وغيرها أمام نجاح الاستحقاق الانتخابي القادم، تظل فرص نجاحها كبيرة أيضاً وفق المعطيات السياسية والعسكرية التي أدت وتلت اتفاق وقف إطلاق النار بين طرفي الصراع الموقع في جنيف بتاريخ 23 أكتوبر 2020 من خلال اللجنة العسكرية 5+5، ويظل الرهان في نهاية المطاف على إرادة الليبيين أنفسهم.

ثانياً – عوامل و فرص نجاح الانتخابات القادمة

الشعب الليبي كغيره من شعوب المنطقة لديه تاريخ من الكفاح والنضال أولاً ضد الاستعمار من أجل تقرير المصير ثم ضد الدكتاتورية في مرحله مابعد الاستعمار. فالمجتمع الليبي مجتمع مدني وحديث، وقد تركت السنوات العشر الماضية أثراً واضحاً عليه في الإصرار على المواصلة نحو أهدافه وآماله التي خرج من أجلها في 17 فبراير 2011، لكنه ابتلى - كغيره من شعوب المنطقة الثائرة- بقيادات سياسية فاشلة ضللته الطريق وأخفقت في تحقيق الانتقال الديمقراطي، وأوصلت البلاد إلى الحال التي هي عليه اليوم.

بالرغم من كل تلك التحديات، يظل هناك أمل كبير في أن الليبيون سيجتازون الاستحقاق الانتخابي القادم وذلك لجملة من العوامل من أبرزها:

1- فشل مشروع خليفة حفتر العسكري للوصول إلى السلطة

بعد مرور 4 سنوات على اندلاع الثورة الليبية في 17 فبراير 2011 وتحقيق نجاح نسبي في مسار التحول الديمقراطي نحو دولة مدنية، حيث جرت عدّة مرات انتخابات عامة فضلاً عن انتقال سلمي وسلس للسلطة بين حكومة وأخرى، لكن هذا المشروع الديمقراطي الوليد لم يرق للبعض ماحققه من نجاحات في هذا الطريق نحو دولة تحتكم للانتخابات في اختيار حكامها وممثليها، وتطوير بنيتها التحتية لتنافس نظيرتها على المستوى العربي أو حتى العالمي بفضل موقعها الجغرافي المتميز، وما تزخر به من ثروات نفطية وغازية هائلة تمكنها وفي زمن قياسي بأن تصبح من مصاف الدول المتطورة عالمياً.

في ضوء هذه الخلفية شهد المشهد السياسي والأمني والعسكري انقسام حاد بعد قيام خليفة حفتر منتصف مايو 2014 بإطلاق مايسمى بعملية الكرامة ممّا زاد في تعميق الأزمة الأمنية في البلاد[2].

وقد تسببت تلك العملية في تقسيم المؤسسة العسكرية على أساس مناطقي، حيث انحاز وزير الدفاع ومعظم كتائب شرق ليبيا لحفتر، بينما أعلن قائد الأركان ومعظم كتائب الغرب والدروع دعمهم للمؤتمر الوطني العام في طرابلس. وقد عمل خليفة حفتر من ذلك اليوم وحتى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في جنيف بتاريخ 23 أكتوبر 2020 على عرقلة أي محاولة لتوحيد المؤسسة العسكرية خارج سيطرته، وعرقلة كل الجهود السياسية للمضي في العملية السياسية،

15- صحيفة الوسط، العدد 268، السنة السادسة، 7 يناير 2021، ص 9.

16- بحسب وثائق وزارة العدل الأمريكية استغل حفتر الواقع الليبي بعد الثورة ليعود مجدداً للواجهة، وجاء بشعار مواجهة المليشيات الإسلامية المنتشرة في ليبيا المشتتة بالحرب والثورة، وإعادة الاستقرار للبلاد. مأمون خلف، خليفة حفتر .. جيش على أبواب طرابلس وأخر في لوبيات واشنطن، تقرير منشور على موقع منار ليبيا.تاريخ الاطلاع عليه 4 أبريل 2021.

واستطاع فعلاً وبدعم إماراتي سعودي مصري من السيطرة الكاملة على مدينة بنغازي في 2017، ومدينة درنة في 2018 ومعظم مدن الجنوب في 2019.

يضاف إلى ذلك تقويض خليفة حفتر للاتفاق السياسي الموقع في 2015، حيث عطل أتباعه في مجلس النواب محاولة منح الثقة لحكومة الوفاق ولمسودة الدستور. كما تسبب هجومه المفاجئ على طرابلس في 4 أبريل 2019 في إلغاء مؤتمر جامع برعاية أممية لحل الأزمة السياسية في البلاد[1].

لم يكتف خليفة حفتر بعد كل تلك الإخفاقات والهزائم في السيطرة على طرابلس والعودة إلى طاولة المفاوضات، بل طلب من أنصاره في بعض المدن الخاضعة له الخروج والمطالبة بتفويضه رئيساً لليبيا في محاكاة لما قام به السيسي في مصر. هذا المشروع الانقلابي لم يكتب له النجاح بالرغم من كل الدعم العربي والدولي لخليفة حفتر خلال تلك الفترة، لكن لأن مطالب الليبيين لم تكن اقتصادية - لأن حياة الليبيين كانت مقبولة في عهد القذافي - فشل هذا المشروع بفضل الله ثم بإرادة الليبيين الأحرار الذين وقفوا في وجه هذا المشروع الانقلابي، وتم القضاء على آمال خليفة حفتر في السيطرة على العاصمة وعسكرة الدولة على طريقة القذافي.

لقد قلبت قوات حكومة الوفاق المعادلة على الأرض بعد المساعدة العسكرية الفنية التركية بموجب الاتفاقية الموقعة بين البلدين في 2019[2].

هذا الفشل لخليفة حفتر وداعميه يشكل رسالة قوية له ولمن يدعمه عربياً ودولياً بأن لا حل في ليبيا إلاّ عبر الحوار والمفاوضات، وأن ليبيا بعد الثورة لن تحكم إلاّ عبر صندوق الانتخابات. هذه الرسالة تُشكل عامل قوى لنجاح الانتخابات المقبلة خصوصاً أن فشل حفتر كان متوقع منذُ البداية، ونتيجته اليوم حكومة وحدة وطنية منتخبة تمثل جميع الليبيين تتولى قيادة المرحلة الحالية لانجاز الاستحقاق الانتخابي نهاية هذا العام.

2- وجود حكومة واحدة تمثل مختلف ألوان الطيف السياسي

يشكل نيل حكومة الوحدة الوطنية الثقة بغالبية أصوات النواب واستلامها السلطة بشكل سلس من حكومة الوفاق الوطني انعطافة حاسمة في المشهد السياسي الليبي المتعثر منذ 2014. إن وجود حكومة واحدة تمثل جميع الاتجاهات السياسية في البلاد في ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة يعكس رسالة واضحة في تغير موقف الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في الشأن الليبي بعد وصول جو بايدن للرئاسة في أمريكا، وتنبي سياسة جديدة تجاه الملف الليبي، سياسة تختلف جذرياً عن سياسة سلفه ترامب، حيث قامت الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات جديدة دفعت كل القوى الفاعلة في الأزمة الليبية كالإمارات ومصر وفرنسا وتركيا وروسيا إلى إعادة حساباتها، ومن ثم الذهاب إلى البحث عن تسوية سياسية، تسوية أفضت في نهاية المطاف إلى انتخاب حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي كأجسام سياسية لفترة انتقالية خامسة وأخيرة[3].

17- بعد عقد.. لماذا أخفقت ثورة ليبيا في بناء دولة مزدهرة؟ (تحليل) منشور على موقع بتاريخ 17 فبراير 2021 www.aa.com.

18- نورة الحفيان، السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية، المعهد المصري للدراسات، 13 أغسطس 2020، ص 2.

19- مهدي ثابت، المنعطف الحوار وأثاره في العملية السياسية القادمة في ليبيا، ندوة ليبيا مابعد الحوار السياسي والقيادة الجديدة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية بتونس، 18 فبراير 2021. منشور على موقع منار ليبيا. تاريخ الاطلاع 3 أبريل 2021.

ويأتي تشكيل هذه الحكومة في ظروف سياسية واقتصادية صعبة كمؤشر عن وجود رغبة حقيقية لدى الغالبية العظمى من الليبيين في الذهاب نحو الانتخابات ومرحلة الاستقرار والبناء[1].

لكن بالمقابل، يجب الإشارة إلى حقيقة وجود تيار أو أكثرية نيابية مُعطلة لا تريد إحداث أي انتقال نحو عهد جديد لسلطة سياسية دائمة، وذلك بسبب النظرة المصلحية الضيقة بالرغم من أن هذه القلة صوتت لصالح منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية. لكن والذي لاشك فيه أن ذلك لم يكن بدون مقابل كالحصول على مناصب سياسية وإدارية سواء في الداخل أو الخارج. لكن تظل حظوظ التيار الداعي إلى إجراء الانتخابات في 24 ديسمبر المقبل كبيرة وكبيرة جداً؛ لأن هذا المسار جاء بعد مفاوضات طويلة، فضلاً عن وقوف الأمم المتحدة وراء كل تلك الجهود التي بذلت للوصول إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية والذهاب إلى الانتخابات. وبالتالي لانعتقد أن كل تلك الجهود سوف تذهب سُدى خصوصاً مع وجود اتفاق سياسي وخارطة طريق واضحة، وفشل الخيار العسكري وكل ذلك طبعاً تدعمه تغير مواقف الأطراف الإقليمية والدولية المتدخلة في الشأن الليبي.

3- تحولات مو اقف الدول المتدخلة في الشأن الليبي بعد فوزجو بايدن

لقد لعبت السياسة الأمريكية قبل فوز جو بايدن دوراً سلبياً على مشاريع التحول الديمقراطي في العالم العربي بعد ثورات الربيع العربي في 2011. لقد كان لسياسة ترامب العنصرية والعدائية تجاه كثير من البلدان العربية والإسلامية دوراً في عودة الاستبداد والدكتاتورية من جديد لبعض البلدان العربية كمصر، حين أعلنها صراحة عن دعمه لبعض الدكتاتوريات والجملوكيات في المنطقة العربية ضارباً بعرض الحائط كل القيم والمبادئ الانسانية والديمقراطية.

لقد ترجم ترامب سياسته تلك ضد كل ماهو عربي وإسلامي إلى أفعال بعد أن اصدر قرارات تنفيذية بمنع دخول مواطني بعض من الدول العربية والإسلامية إلى الولايات المتحدة في خروج سافر عن كل القيم والأعراف الدولية والإنسانية، ورفع شعار أمريكا أولاً والذي من وجهة نظره التخلي عن كثير من القيم والمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان التي تغنت بها أمريكا طوال عقود، والبحث عن مصلحة أمريكا من خلال دعم الثورات المضادة وإعادة إنتاج السلطوية في العلن تارةً ، و بحجة مكافحة الإرهاب والجماعات المتطرفة تارة السر تارةً أخرى.

هذا المناخ السياسي الجديد في ظل رئاسة ترامب ساهم إن جاز التعبير في حالة من الفوضى السياسية على المستوى الدولي، وبات الكل يبحث عن مصالحة بغض النظر عن الطرق والأساليب المتبعة لتحقيق ذلك[2]. ترتبت على ذلك اصطفاف كثير من الأنظمة العربية والغربية مع الثورات المضادة في مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن ... وبالتالي أدى ذلك إلى إطالة أمد الصراع المسلح بين خليفة حفتر و قوات حكومة الوفاق الوطني التي استطاعت - كما ذكرنا سابقا - قلب موازين المعادلة على الأرض بعد توقيعها إتقافية تعاون عسكري مع تركيا.

لكن فوز جو بايدن في انتخابات الرئاسة الأمريكية أدى إلى قلب سياسة سلفه رأساً على عقب، خصوصاً مايتعلق بملف الاستقرار في دول ثورات الربيع العربي، وترجم كل وعوده الانتخابية إلى أفعال بعد قيام مجلس النواب الأمريكي

20- هذا التيار يدعمه حراك في الشارع الليبي، حيث تأسس في 18 مارس 2021 مايعرف بحراك الانتخابات الرئاسية الذي يضم مجموعة من الليبيين والليبيات من كل التوجهات والمدن والمناطق في ليبيا الذين أعلنوا عن تأسيس حراك يدعم المسار الانتخابي للمضي نحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في الموعد الذي حدده اتفاق جنيف.www.almarsd.com

21- يمكن الإشارة هنا إلى تواطؤ إدارة ترامب في قضية الصحفي جمال خاشقجي، حيث كشفت التقارير حسب مانقلته بعض وكالات الأخبار بعد هزيمة ترامب أن ترامب ومساعده كوشنر متورطان في مقتل الصحفي السعودي في قنصلية السعودية في اسطنبول بتركيا.

بتمرير مشروع قانون استقرار ليبيا الذي يهدف لمعاقبة مؤججي الصراع في ليبيا، وفرض عقوبات على الجهات الخارجية التي تتدخل في الشأن الليبي.

يهدف القانون أيضاً إلى معاقبة الذين يدعمون الجنود المرتزقة والمليشيات، وينتهكون حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة ويرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان في ليبيا. كما يدعم الدبلوماسية وتقديم المساعدة ودعم الانتخابات، ويحث الولايات المتحدة إلى القيام بدور أكبر في الدبلوماسية لحل النزاع من أجل دعم المساعدات الإنسانية والحكم الديمقراطي والمجتمع المدني والانتخابات المستقبلية، وتحسين الإدارة المالية للقطاع العام في ليبيا، وتحديداً البنك المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط[1].

في الواقع أدي تغير الرئاسة في الولايات المتحدة إلى تغيير وتحول في مواقف كثير من الدول المتدخلة في الملف الليبي، حيث وجه)جو بايدن (تحذيراً شديد اللهجة للحكومتين (المصرية والتركية) الممتداخلة في الشأن الليبي، مؤكداً أن انتهاكاته المتكررة لحقوق الإنسان لن تقابلها إدارته بالتجاهل والصمت كما تفعل إدارة ترامب، لا مزيد من الشيكات على بياض للدكتاتور المفضل لترامب كما قال بايدن[2].

بدأت إثر ذلك سياسات كثير من الدول المتدخلة في الشأن الليبي في البحث عن تحالفات جديدة لمواجهة سياسة جو بايدن ضدها ولو كان ذلك على حساب القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبالتالي تغيرت كثير من مواقف الدول المعنية بالأزمة الليبية كمصر والإمارات وتركيا وفرنسا وروسيا، فبرزت تحالفات ومواقف جديدة تضمن لتلك الأنظمة ضمان مصالحها الأمنية الداخلية أو الاقتصادية في ليبيا من خلال عقود إعادة الإعمار، وأصبح الجميع يدعم الحل السياسي لإنها الصراع على السلطة في ليبيا.

أدت تلك المواقف الجديدة إلى الإسراع في توقيع اتفاق وقف إطلاق النار، استتبع ذلك انتخاب حكومة الوحدة الوطنية واستلامها مهامها بشكل سلمي وسلس من حكومة الوفاق الوطني، وأصبحت العاصمة طرابلس بين عشية وضحاها محجاً سياسياً لعدد من كبار قادة الدبلوماسية الخارجية لدول فاعله وذات ثقل في الاتحاد الأوروبي، وأيضاً دول عربية يُعبر فيه الجميع عن مواقفهم بدعم العملية الانتقالية والمضي نحو الانتخابات المقبلة كحل وحيد لإنهاء الأزمة السياسية في البلاد.

هذا التحول في المواقف ليس غريباً، فالدول تبحث عن مصالحها دائماً، فمتى ما تقاطعت المصالح اتفقت السياسات والمواقف، ومن كان بالأمس عدواً أصبح بفضل تقاطع المصالح صديقاً، تلك هي السياسة.

نخلص ممّا سبق، أن تغير مواقف الدول المتدخلة في الشأن الليبي سيلعب دوراً ايجابياً إلى حد ما في المضي قدماً نحو الانتخابات المقبلة، لكن يظل ذلك مرهونا بمصالح وسياسات الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة كما رأينا ذلك بين عهد ترامب وعهد جو بايدن.

22- متاح على موقع . www.alhurra.com تاريخ الاطلاع 14 أبريل 2021.

23- متاح على موقع www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 14 أبريل 2021.

الخاتمة

عاشت ليبيا خلال العشر سنوات الماضية أزمات سياسية وأمنية عميقة نتيجة لفشل النخب السياسية مابعد الثورة والإطاحة بنظام القذافي في التوافق على قاعدة دستورية جامعة لكل ألوان الطيف السياسي، فضلاً عن عقد اجتماعي يؤسس لمرحلة جديدة من الانفتاح وقبول الأخر من أجل ضمان نجاح الانتقال والتحول الديمقراطي الوليد في صحراء خيّم عليها ولعقود الاستبداد والتسلط والتفرد في القرار والمصير، فشل في التوافق على أقل الممكن للانتقال نحو الدولة المدنية والتداول السلمي على السلطة، ذلك لم يكن غريباً بعد عقود من الاستبداد وحكم الفرد.

صاحب هذا الفشل تراجع واضح لدور المجتمع الدولي عن قصد أو بدونه، مجتمع أكثر عجزاً من أي لحظة عن المساعدة في تقديم سيناريوهات بديلة أو خلق مناخ مناسب لجمع أبرز الفاعلين المحليين والإقليميين للحوار والتفاوض بشأن الأزمات في السنوات الأولى بعد الثورة، وترك الأمر لليبيين وحدهم في ظل تصحر سياسي، وحتى من كان يؤمل منهم لعب دور ايجابي وبناء من المعارضة الليبية في زمن القذافي؛ للأسف الشديد لعبوا أسو الأدوار ولم يكن هم بعضهم إلاّ البحث عن مصالحهم وإقرار تعويضات خرافية عن سنوات المعارضة في الخارج !

اليوم بفضل الله أولاً والمخلصين من أبناء ليبيا تشهد البلاد مرحلة انتقالية خامسة وأخيرة للذهاب نحو انتخابات عامة في ديسمبر المقبل، انتخابات تواجه تحديات كبيرة لكن تملك فرص نجاح أكبر بعون الله، ويظل القول الفصل بين هذا وذاك لإرادة الليبيين- بالرغم من كل ذلك - في المضي قدماً نحو دولة آمنة ومستقرة، دولة تقدم ورفاه، دولة توفر لشعبها مقومات الرخاء الكامل، وأن تدخل مرحلة النهوض الاقتصادي والاجتماعي بما تمتلك من مقدرات وقدرات.

قائمة المصادروالمراجع

1- الكتب:

- سارة تشايس، لصوص الدولة، نيويورك، 2015.
- نورة الحفيان، السياسة المغربية تجاه الأزمة الليبية، المعهد المصري للدراسات، 13 أغسطس 2020.

2- المقالات:

- إبراهيم شرقية، إعادة إعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، منشورات بروكنجر الدوحة، ديسمبر 2013.
- الانتخابات والمصالحة وإجلاء المرتزقة: ثالوث المعادلة الليبية، مقال منشور على موقع بوابة ليبيا الإخبارية.
- صالح محمد عبد السلام، مقومات الدولة المدنية في ظل ثورات الربيع العربي – دراسة للحالة الليبية. منشور ضمن كتاب خاص بأعمال المؤتمر الدولي بعنوان: أبعاد الصراع الإقليمي والدولي وتداعياته على أمن واستقرار ليبيا. أيام 16/15 نوفمبر 2020. منشورات المركز الديمقراطي العربي، برلين- ألمانيا.
- جميلة علاق، الأمن المجتمعي: مقاربة في المفهوم والعناصر، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد العاشر .
- محمد بن سليمان الواصل، الأمن في القرآن الكريم، مقال منشور على موقع المعهد العلمي في الملز- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- هدى عيسى الغول، الاقتصاد الليبي وخمس سنوات عجاف، مقال منشور على موقع المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، 13 يناير 2017.
- سهام الدريسي، مأزق الانتقال السياسي في ليبيا، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات.

- مهدي ثابت، المنعطف الحوار وأثاره في العملية السياسية القادمة في ليبيا، ندوة ليبيا مابعد الحوار السياسي والقيادة الجديدة، مركز الدراسات الإستراتيجية والدبلوماسية بتونس، 18 فبراير 2021. منشور على موقع منار ليبيا.

3- تقاريرودراسات:

- المصالحة الوطنية: الفريضة الغائبة داخل المشهد السياسي الليبي/ الحلقة الثالثة – -دراسات وتراجم، منشورة على موقع إيوان ليبيا الالكتروني بتاريخ 4 فبراير 2019

- السلام والانتقال الديمقراطي في ليبيا حلم مؤجل أم كابوس أبدي، ورقة تحليلية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

- النزاع والأمن والتنمية، تقرير التنمية العالمية لعام 2011، البنك الدولي: واشنطن.

- مأمون خلف، خليفة حفتر .. جيش على أبواب طرابلس وأخر في لوبيات واشنطن، تقرير منشور على موقع منار ليبيا.

- بعد عقد.. لماذا أخفقت ثورة ليبيا في بناء دولة مزدهرة؟ (تحليل) منشور على موقع الأنضول.

4- وثائق وندوات:

- النزاع والأمن والتنمية، تقرير التنمية العالمية لعام 2011، البنك الدولي: واشنطن.

5- صحف

- صحيفة الوسط، العدد 268، السنة السادسة، 7 يناير 2021.

6- المو اقع الاليكترونية

- www.alhurra.com
- www.aljazeera.net-
- http://ewanlibya.ly/news/news.aspx?id=291590
- https://www.afrigatenews.net/article/
- https://units.imamu.edu.sa/shis/malaz-inst/EduArticles/Pages/14-2-1440-m.aspx
- https://www.aa.com

سنغور وحركة الزنجية الأفريقية من منظور إفريقي

د . الطاهر حاج النور أحمد

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر، كلية التربية ، جامعة زالنجي ، السودان

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة حركة الزنجية الأفريقية لدى مفكري رواد الحركة ومن أبرزهم ليو بولد سنغور باعتبارها من أبرز مظاهر الفكر الأفريقية لتوطيد حقائق الزنجية الأفريقية في سباق القرن العشرين، وانتهجت الحركة في حاضنتها السياسية نمط تجربة فعلية معينة خاصة اشتهرت بالإشتراكية الأفريقية على حد قول مؤسسها سنغور حيث برهن عن الفكرة مدافعاً عنها بأنها هبه لإيقاظ الشعور الزنجي لدى الأفريقيين وسعياً نحو الانعتاق بعوامل تشكيل الهوية الأفريقية.

ولتحقيق تلك الرؤى روى استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي مستفدين من الأدبيات والدراسات التاريخية والاجتماعية والسياسية في هذا المجال حيث تطرق البحث إلى تعريف الزنجية وماهيتها وأسباب وعوامل نشأتها وتطورها واتجاها منها الأيدولوجية والسياسية من خلال المراحل التي مرت بها والآثار التي خلفتها على المستوى الأفريقي والسياسي والاجتماعي وأساليب طرح الفكرة في المنابر الأفريقية .

الكلمات المفتاحية: سنغور وحركة الزنجية – البعد السياسي والتاريخي وأطروحات الواقع والحلول.

Abstract

This research aims to study the phenomenon of the African Negro movement among the thinkers of the pioneers of the movement, most notably Liu Bold Senghor, as one of the most prominent manifestations of African thought to consolidate the facts of the African negro in the race of the twentieth century, and the movement adopted in its political a specific actual experience pattern, especially famous for African socialism, according to its founder. Senghor, who demonstrated the idea in defense of it as a gift to awaken the Negro feeling among Africans and to seek the emancipation of the factors forming the African identity.

In order to achieve these visions, the historical and descriptive analytical method were used, benefiting from the literature and historical, social and political studies in this field. Where the research touched on the definition of the Negro, what it is, the causes and factors of its emergence, development, and ideological and political trend, through the stages it went through and the effects it left on the African, political and social level, and the methods of presenting the idea in African platforms.

Main results:

-The idea arose as a feeling and emotion, and it fluctuated among its adherents, expanding and shrinking, so it expanded until it included the alliance with all colored peoples.

-Leo Bold Senghor is the jealous pioneer in defending the Negro movement and was distinguished by the Negro tendency, relying on intellectual pillars, basic principles and intellectual movements, including (the socialist movement and the Christian trend).

-Senghor's Negro ideology developed and he founded the African Union Party in Senegal.

-Senghor was fascinated by French philosophy, connected to the French Socialist School, and believed that neither capitalism nor communism would develop Africa, but African socialism alone was worthy of that.

-Senghor did not believe in the African political university because it does not have a future for Africa and its way is long.

Main recommendations:

-Conducting more research on the intellectual pillars and basic principles of intellectual movements in the modern history of Africa.

-Concepts of the democratic pluralistic system in the African continent from the perspective of modernity and the requirements of the situation.

Suggestions:

-Establishing a comprehensive African conference on African cultural issues that defines the problematic of African identity and its impact on human development..

استنبطت فكرة الزنجية الأفريقية رؤية فكرية مألوها تكوين أيدولوجية أفريقية تتمحور حول فكرة الوحدة الزنجية ثقافة وفكراً واجتماعاً (وقد حدد المبشرون والداعون إليها في النصف الأول من القرن العشرين بأن تكون فكرة لرابطة أو جامعة أفريقية) تجمع الكتلة الأفريقية في قالب المنهج الأفريقي الداعي للإشتراكية على حد قول سنغور رئيس السنغال: (... المنهج الأفريقي في الإشتراكية مناشدة لتطوير حقائقها السنغالية والزنجية الأفريقية البربرية في سباق القرن العشرين).

- الإطار التاريخي وتتبع تاريخ وتطور الفكرة جديراً بالدراسة والبحث باعتبار أن الفكرة نشأت بين الأفريقي ذوي الأصول الأفريقية. بغرض تحرير الشعوب الأفريقية على نمط تجربة فعلية معينة خاصة اشتهرت بالإشتراكية الأفريقية على حد قول مؤسسها سنغور حيث برهن في سياق حديثه عن الفكرة والدافع عنها بأنها إيقاظ الشعور القومي لدى الأفريقيين سعياً نحو الانعتاق بعوامل الهوية الأفريقية وخاصة عامل الحركة الزنجية.

أهداف البحث:

يهدف البحث لتتبع تاريخ الرابطة الزنجية بين ربوع القارة الأفريقية. وفي الإطار التاريخي يحاول التعرض لظهور الفكرة من خلال الاستقراءات التالية:

- تتبع الإطار التاريخي لظهور الفكرة ومعرفة البدايات الأولى لظهور الرابطة الزنجية.
- بيان الأيدولوجيات الفكرية للتيارات السياسية الحاضنة لمفهوم الزنجية.
- ليوبولد سنغور والنزعة الزنجية.
- التعرض على الاعمدة الفكرية والمبادئ الأساسية والتيارات الفكرية (التيار الإشتراكي والتيار المسيحي).
- تجدر الإشارة إلى البحث سوف يلتزم في عرضه لحركة الزنجية استناداً على التسابق الفكري التحرري.
- أيدلوجية سنغور وتأسيس حزب الاتحاد الأفريقي.

يقرن الكثيرون بدايات الفكرة القومية للزنجية الناطقة بالفرنسية على وجه الخصوص بظهور أعمال رواد مدرسة الزنجية وعلى رأسها أعمال الشاعر السنغالي ليوبولد سيدار سنغور في أربعينيات القرن العشرين و.... أنهم بذلك يمحون قرناً كاملاً تميز بالخصوبة والتفرد والجرأة وقت كانت القارة ترزخ إبانه تحت نير العبودية والاستعمار.

والواقع أن لهذا الأدب جذور أبعد في القرن التاسع عشر نمت عن إسهامات عدد غير قليل من مفكري المستعمرات الفرنسية (Les indigenes francais) إبان القرن التاسع عشر[1] مثل ليوبولد بانيه ودافيد بوالا وبيين موسى وليو بولد ديوف ، وبول هول، والمترجم الموريتاني أبو المقداد وفليكس دارفور[2]

---

[2] - يرجع أصل فيلمكس دارفور إلى إقليم دارفور بالسودان وقد أخذ رقيقاً وهُجر عنوة إلى مصر في أواخر القرن الثامن عشر ، ولما أعتقه الجنرال أردوان المنحدر من أصل كاريبي وأحد قواد نابليون أطلق عليه اسم الإقليم الذي ترجع إليه أصوله ، وذلك في غياب عائلته يقف عندها نسبه. كان فلكس يؤمن بقضية الرجل الأسود وسائر المضطهدون ودفاعه المستميت عنهم. سافر فليكس إلى مدينة بورت – دي – براسن عاصمة هيايتي في عام 1918م وشرع في إنشاء جريدة أسماها (الرائد الهايتي) أو الوطني المخلص) . قام فلكس بتقديم مذكرة للمجلس يتهم فيها الحكومة بتجاهل أحوال سكان الريف من السود وعدم الاهتمام بترقية ظروف معيشتهم . أثارت هذه المذكرة حفيظة النواب الملونيين عليه فتم تشكيل محكمة عسكرية على عجل حكمت على فليمكس بالإعدام في 1822/8/21م.

المقدمة:

(.... يمكن التميز خلال القرن التاسع عشر بين ظاهرتين بارزتين أولهما التعمير أي خروج أوروبا إلى القارات والأقطار الجديدة بقصد الاستعمار الاستيطاني . وثانيها الاستعمار بمعنى الغزو والتملك السياسي بقصد الاستعمار الاستغلالي أو الإستراتيجي . وبانتشار حوالي 60 مليون من العنصر الأوربي الأبيض على القارات الجديدة أرادت أوربا أن تحقق عالمية العنصر الأبيض أو أوبا الكبرى، بالولاء والتبعية بدرجة أو أخرى وبذلك جعل الاستعمار أوربا قلب العالم ورأسه جغرافياً وسياسياً لما يمكن أن يسمى إقامة الأورقراطية (أي حكم أوربا) العالمية على بقية العناصر التبشيرية الأخرى مما جعل من الاستعمار التقليدي – بعد مروره بمراحل الأبادة ثم الاسترقاق ثم الاستيطان ثم الاستعمار السياسي – صراع أجناس وحركة عنصرية الاستعمار سافرة في البلدان فقد تم الاسترقاق ثم الاستعمار السياسي.

وأشار إلى ذلك الزعيم الأفريقي أحمد سكتوري رئيس غينيا حيث كتب عن أفريقيا والثورة أنه مهما يكن من تنوع أشكال التسلل الإمبريالي إلى أفريقيا ومهما يكن من أمر تنوع أشكال الإدارة التي فرضتها قوى الاحتلال لتعزيز مان الاستغلال – نعني بالقوة القوى العسكرية. وكذلك القوى الاقتصادية والمالية والثقافية والروحية فإن الاستعمار قد تميز قبل كل شيء

بوقائع ثلاث فرضت نفسها على أفريقيا

الو اقع الأول:

أن أفريقيا حرمت فجأة وبشراسة من تسيير دفة مصيرها. فعندما تحولت البلدان الأفريقية إلى مستعمرات ، وجدت نفسها مجردة من سيادتها وحريتها وبالتالي من الممارسة الفعلية لحقها الطبيعي في حل مشاكل وجودها

الو اقع الثاني:

هو السيطرة الأجنبية المرتكزة على استغلال شعوبها وثروتها على الاضطهاد الذي تمارسه في كافة الميادين . الاضطهاد الثقافي والاضطهاد الإداري .

الو اقع الثالث:

فهو الواقعان الأولان : أنه توقف تطورها الخاص ونضوب منابع نمو حضارتها ونستطيع هنا ونحن نقلب بين أيدينا مختلف طرق الاستعمار ، أن نتوقف عند الطريقة الاستعمارية، لهذا الاستعمار خصائص ، منها سعيه لصهر الشعوب المستعمرة في بوتقة حضارية وثقافية بحيث تعتبر هذه الشعوب نفسها منبية بقيم وحقائق الدولة الاستعمارية المسيطرة وحدها.([1])

[1] - د ,حسن سيد سليمان، مقال بدورية : (ظاهرة الاستعمار في إفريقيا والعالم العربي) مجلة دراسات إفريقية ، العدد الثاني ،المركز الإسلامي الأفريقي ،الخرطوم، 1976م، ص (5، 60، 61).

المحور الأول: البدايات الأولى لفكرة الر ابطة الزنجية:

يهدف هذا البحث لتتبع تاريخ فكرة الرابطة الزنجية بين زنوج القارة الأفريقية وضحايا تجارة الرقيق عبر الأطلنطي إلى أوربا وأميريكا وجزر الهند الغربية. تلك الرابطة التي نشأت بين الأفريقيين وذوي الأصول الأفريقية في النصف الأول من القرن العشرين.

وفي هذا الإطار التاريخي يمكن أن نتتبع ظهور فكرة الزنجية بين الزنوج الأمريكيين وجزر الهند الغربية . وانتقالها عبر سلسلة من المؤتمرات إلى أرض القارة الأفريقية وسيتتبع هذا البحث في تناول الموضوع والتعرض للتيارات الفكرية. استنبطت فكرة الوحدة الزنجية والاختلافات في رؤية المبشرين بها والداعلين إليها([1]).

يرد مؤرخو فكرة (الرابطة) أو الجامعة الأفريقية بدايات الفكرة للدكتور أدورد ولموت بلايدن Dr. Edward Wilmt الذي وقع والده في أيدي قناصة الرقيق البلجيكيين في غانا وأقتيد إلى جزر الهند الغربية في الربع الأول من القرن التاسع عشر. استثمر بلايدن فرصة تعليمه وتفرد بها عن غيره من ضحايا تجارة الرقيق الأفريقي فأصبح أول زنجي ينال زمالة الجمعية الفلسفية الأمريكية عام (1880م) كما صار عضواً في جمعية العلوم والآداب البلجيكية وأظهر مهارات في تعلم الإسلاميات واللغة العربية . وقد ساعدته هذه الحياة المستنيرة التي شابها الإحساس بالظلم على بلورة فكرة الجامعة الأفريقية فأصبح أحد الآباء المؤسسيين للفكرة والرجل الذي أبتكر عبارة (الشخصية الأفريقية من نحو مئة سنة مضت. أتجة فكر بلايدن لمعارضة الواقع المرير الذي عاناه الأفارقة في حملات القنص وصيد الرقيق عبر الأطلنطي إلى أوربا والعالم الجديد وقد ساعدته سعة إطلاعه في الإسلام على تحرير الشعوب الأفريقية وفي ذلك يقول (تبحث الديانة المحمدية عن الإسلام الحقيقي وتتجاهل الغرض للجوهر الجزئي المتكامل فتقضي من ثم على كافة الفوارق المؤسسة على العنصر واللون والجنسية ، فالدين الإسلامي يزود الأفريقي بأعظم العزاء... وأعظم الدفاع)([2]).

لقد ساعدت حركات المقاومة الإسلامية المسلحة في أواخر القرن التاسع عشر للاستعمار الأوروبي في غرب أفريقيا بقيادة الفوديين وعمر الفوتي وساموراتوري والدكتور إدورد بلايدن على أن يتصور الإسلام مخلصاً للشعوب الأفريقية رغم نشأته المسيحية ويوحي لنا بذلك قوله : (المحمدية هي ذلك النوع من المسيحية الأكثر ملاءمة للعنصر الزنجي)([3])

المحور الثاني: أتجهات النظم السياسية في أفريقيا بعد الاستقلال:

يمكن القول إجمال النظم السياسية التي سادت في أفريقيا ما بعد الاستقلال أو على وجه التحديد خلال العقود الثلاثة فيما بعد الاستقلال في أربعة نظم انتشرت – وإن كان بتفاوت- في كل الدول الأفريقية المستقلة وهي:

1- النظام الإشتراكي
2- النظام العسكري
3- النظام الديمقراطي التعددي
4- النظام العنصري(لابارتيد)

---

[1] - عبدالرحمن أحمد عثمان، الإسلام والتيارات الفكرية الأخرى داخل حركة الجامعة الأفريقية ، مجلة دراسات أفريقية، العدد السابع، 1990، ص 95

[2] -المصدر السابق، ص 98.

[3] نفس المصدر، ص 99.

ويمكننا هنا التركيز على النظام الإشتراكي باعتبار أن الإشتراكية بمفهومها الشامل أكثر النظم السياسية في أفريقيا بعد الاستقلال مع ما يسودها من الانتقائية والشمولية ، وتباين تأويلاتها من نظام لآخر، لعدم توفر نظرية شاملة تنبثق منها هذه الإشتراكية. فقد اتفق روادها بأن حال من الأحوال أن تكون نسخة من الإشتراكية الأوربية التي قامت على تجربة معينة خاصة فعلية اشتهرت بالإشتراكية الأفريقية على حد قول سنغور.

المنهج الأفريقي في الإشتراكية مناشدة لتوطيد حقائقنا السنغالية والزنجية الأفريقية، والأفريقية البربرية في سياق القرن العشرين، وقد وافق على هذا المسمى الرئيس نكروما بقوله:

((.. فلكي نميز بين هذه الإشتراكية والإشتراكية القائمة في أماكن أخرى، وهي التي لا تكون بتشكيلها العام مناسبة أو مطابقة للظروف والأحوال السائدة في أفريقيا وصفت بأنها إشتراكية أفريقية ولا يجب أن يفسر هذا على أن تطبيقها يجب أن يكون مقصوراً على أفريقيا فقط ، بل أيضاً تعني أنه بما أنها فلسفة إشتراكية علمية فلقد رسمت أساساً لكي تحل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخاصة التي فرضتها الإمبريالية والاستعمار على قارتنا([1]).

المحور الثالث: مقدمة جغرافية

لمحة عن السنغال:

يقع السنغال غرب خط الطول بين 11.30 درجة وشمال خط العرض بين 12.30 ،160.30 درجة نحده من الشرق جمهورية مالي، ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الشمال موريتانيا ومن الجنوب غينيا كوناكري وغينيا بيساو. وتبلغ مساحته 196722 كم. وتتكون أراضيه من سهل رملي يقع أقل من 100 متر فوق سطح البحر باستثناء مرتفعات فوتا جالون في الجنوب الشرقي حيث يوجد جبل سميا الذي يبلغ ارتفاعه 851 متر عن سطح البحر.

وتنقسم البلاد من حيث المناخ السائد فيه إلى أربع مناطق:

- الشمال حيث يغلب مناخ ساحلي يمتاز باستقبال الأمطار أقل من شهرين في السنة ويمتاز أيضاً بجفاف تزيد من حدته رياح الهرمتان التي تهب تسعة أشهر في السنة.
- الساحل الشمالي الغربي حيث يسود مناخ جاف ودرجات حرارة عالية ورياح مصحوبة بالرطوبة.
- الجنوب حيث يسود .....مناخ غني كثير الأمطار ويمتاز بأمطار تختلف كثرتها كلما اتجهت نحو الشرق أو نحو الغرب وتدوم بين 7,6 أشهر في السنة.

يبلغ عدد سكان السنغال 16.3 حسب إحصاء 2019

المحور الرابع: سنغور والمنظور الأفريقي لحركة الزنجية

أولاً: التجربة السياسية في السنغال:

تُعد السنغال درة المستعمرات الفرنسية في أفريقيا، لأسباب تاريخية واقتصادية ونسبة لما قدمته السنغال والجنود السنغاليين من خدمة المشروع الفرانكوفوني، ويكفي أن الجنود السنغاليين كانوا وراء توسعة نفوذ فرنسا إلى تشاد والكمرون وأفريقيا الوسطى ..ألخ، ووضعت فرنسا يدها على السنغال منذ 1840م وما تزال لفرنسا جالية راكزة في داكار لا

[1] - أمباي لو بشير ، إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا، الطبعة الأولى الخرطوم ، يناير 1998م، ص 122-123

علاقة لها خارج إطار العمل بالمجتمع السنغالي. وبدأت العلاقات بالاسترقاق وإرسال الرقيق لمزارع التباكو والقطن والسكر للمستعمرات الفرنسية ومثل تهجيز الرقيق كبرى الجرائم المخطط لها في التاريخ الإنساني.

سنغوروفلسفة حركة الزنجية:

برز في مدرسة السنغال الفرنسية ليبولد سنغور 1906م – 2001م المولود في جول Jol بالسنغال في عائلة سنغالية كاثوليكية ممتدة وتلقى تعليمه الأولى في المدارس الكنسية، وانتهى به المطاف إلى السوربون ليكون أول خريج زنجي يعمل مدرساً فيها ثم عمل في الجيش الفرنسي وتم اعتقاله من قبل الألمان حتى (1942م)، وفي ظرف الحرب العالمية الثانية كون في عام 1930م في فرنسا فريق الحركة الزنجية وكان مبهوراً بالفلسفة الفرنسية وموصولاً بالمدرسة الإشتراكية الفرنسية حيث كان يؤمن بأن لا الرأسمالية ولا الشيوعية الأوروبية ستطور أفريقيا وإنما الإشتراكية الأفريقية وحدها جديرة بذلك لم يؤمن بالجامعة الأفريقية السياسية لأنها ليست لغد أفريقيا القريب وطريقها طويل، وكان يفضل التدرج على الطفرة أما زنجية فصناعة فرنسية لذا لم تأخذ الكثير من الثقافة الإسلامية التي أعطت الزنجيه معنى الحياة كما حدث عند الفوديين والمريدين وجوهر زنجيته هو المحمول الثقافي لفرانكوفونية. وأصحبت الجامعة الزنجية أداة التجاوز الثقافية الإسلامية في أكثر من 90% من سكانها من المسلمين وكون حزب التقدم الاتحادي للسنغال منذ عام 1960م ولم تكن قبضته مركزية متشددة كما هو الحال في غانا وغينيا واستقال من السياسة في 31 ديسمبر 1980م وعمره 74 عاماً وخلفه الرئيس عبدالله ديوف ثم عبدالله وآد ولا تزال الأحوال مستقرة في السنغال التي يوجد بها قاعدة عسكرية فرنسية تضم بضعة آلاف جندي.

لم تعرف السنغال ظاهرة الهوس الديني كساحل العاج التي جعلت المسلمين مواطنين من الدرجة الثالثة، حيث تم تسميم العقول ضد المهاجرين وعزلهم عن المسار السياسي مما أدى إلى اندلاع العنف والحرب الأهلية السائدة ([1]).

التعليم:

تبع سنغور والدته في عقيدتها فتعلم بمدارس الأرساليات ثم في كنيسة داكار وكلية النورمان بباريس وأبدى وإهتمام على بالأدب الفرنسي وإشتراك في الحرب العالمية الثانية وأخذه الألمان أسيراً في فرنسا وعاد إلى التدريس عام 1943م وألف (1954) ديوان شعر باللغة الفرنسية بعنوان (أغاني الظل).

السياسة:

انصرف إلى السياسة ، وإشترك في الجمعية التأسيسية في الفترة من 1945م وحتى 1946م وكذلك في المجلس الوطني، أسس (حزب الاتحاد الأفريقي عام 1958م). وأوجد قيام اتحاد مع مالي إلا أنه في سبتمبر 1960م انتخب رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء ووزيراً لدفاع لمدة سبع سنوات اشتهر بميوله للفرنسية ونزعته الأدبية، وتزوج السيد (أيوي) الأفريقية ومدام كوليت هربرت الفرنسية ، زار القاهرة عام 1967م للمرة الثانية ومنح درجة الدكتوراه الفخرية في الأدب من جامعة القاهرة جرت محاولة لاغتياله في 21 مارس 1967م ، أعيد انتخابه مرتين رئيساً للجمهورية.

المحورالخامس: الكفاح ضد الاستعمارونتائج حركة الزنجية:

بدأت مسيرة الكفاح الأفريقي ضد الاستعمار والعنصرية على يد الأفريقيين في أمريكا الشمالية والكاريبي حيث وطن رواد حركة الجامعة الأفريقية (سيلفستر ووليامز- وليام ديبوا – ماركوس جارفي) باعتبارها حركة فكرية بالأساس

[1] - ملتقى الجامعات الأفريقية ، التداخل والتواصل في أفريقيا ، الكتاب الأول ، الخرطوم، 2006م، ص 21

فقد كانت تعبيراً عن الرغبة في تأكيد الذات الأفريقية للمنحدرين على أرض القارة الأفريقية، وهو الأمر الذي عبرت عنه الجارفينية – باعتبارها الجناح الشعبي للحركة- وصادف هوى في كافة أرجاء أفريقيا([1]).

ومع ظهور حركة الجامعة الأفريقية فإن المسألة القومية في أفريقيا باتت أكثر تعقيداً . فأي من الهويات الثلاث التالية يمكن الارتكاز عليها لإقامة الدولة الأفريقية:

أ- الأمة الأثنية : ذلك أن التاريخ المجيد، التي أحاطت به العملية الاستعمارية أو تلك التي ولدت في غمار تناقضات الوضع الاستعماري.

ب- أم الأمة الإقليمية: التي خلقها الاستعمار دون مراعاة للتعددية الإثنية والثقافية.

ج- أم الأمة الأفريقية الجامعة: التي يتشكل الأمر بقبول جزءاً لا يتجزأ منها؟ .. لقد تقوضت كافة المجالات التي استهدفت الحفاظ على هذه الكيانات موحدة لتعارضها مع مصالح الأمبريالية الفرنسية التي قدمت الدعم السياسي الأفريقي (فليكس هوفويه بوانيه ليضرب كافة المحاولات الوحدوية التي بذلتها الأحزاب الراديكالية)) في غينيا والسودان الفرنسي (مالي، النيجر ، السنغال ، فولتا العليا(بوركينافاسو) وداهومي (بنين)).

وهكذا سقطت فكرة إقامة الدولة الأفريقية مرتبطة بهوية إقليمية ناجمة عن تقسيم استعماري، وغير مرتبطة بهوية إثنية تشكل بؤرة ارتكاز لتماسكها وباتت القضية المحورية في السياسة الأفريقية تتمثل في مشكلة الاندماج الوطني وبناء (الدولة الأمة)([2]).

الخاتمة:

نشأت فكرة الرابطة الأفريقية بين الزنوج في أوربا وأمريكا وجزر الهند الغربية ، لما تيس لهم فرص الاستنارة والنظرة الكلية لما يحدث في القارة بعيداً عن التفاصيل التي تحجب الأطر في أغلب الأحيان.

نشأت الفكرة كشعور وإحساس وتقلبت بين معتنقيها إتساعاً وإنكماشاً فاتسعت حتى شملت التحالف مع جميع الشعوب الملونة عند (دي بوا) . وانكمشت حتى انحصرت في الزنوج بل أبعدت في تعريفها للزنوج دي بوا نفسه إذ أنه لم يكن زنجياً خالصاً في مفهوم قارفي. ولهذا السبب تجدها تسمى حيناً بالرابطة الأفريقية أو الرابطة الزنجية أو الأفريقية أو الوحدة الأفريقية في أحايين أخرى.

لم تخل فكرة الجامعة الأفريقية – وقد نشأت كرد فعل للاستعمار وعاصرت روابط وجامعات أخرى كالإسلامية والعربية – ولم تخل من أيدلوجيات استنبطتها مكونة تيارات فكرية تسمى في مجملها لنصرة الأفريقيين.

لقد كان من الطبيعي أن تتجه أنظار روادها إلى حضارات أخرى عبر الحضارة الكاثولوكية الغربية. تتلمس عندها المساواة والأخوة والإنسانية إذ أن الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية كان أحد الإفرازات الردئية للتفوق الحضاري الغربي. ومن ثم تحاريف استجابات مفكريها قرباً وبعداً من الحضارة الكاثوليكية الغربية ففيها نجد رواد كبوكر

[1] - د. صبحي قنصوة: قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي ((ندوة العلاقات العربية الأفريقية) جمعية الدعوة العالمية ، 1998م، ص 181-197م.

[2] - ملتقى الجامعات الأفريقية، الكتاب الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص 260.

وواشنطن وسنغور سعوا إلى أن يجدوا حلاً لأزمة الأفريقيين العنصرية داخل إطر الثقافة الغربية فقادهم ذلك إلى محاولات إقناع الزنوج بأنهم (وحسب قوانين الطبيعة والإنجيل) أقل درجة من الرجل الأبيض ويجب أن يعترفوا بذلك. نجد آخرين لجأوا إلى شق آخر من الفكر الغربي تمرد على الكاثوليكية متهماً إياها بأنها تدعو في الأساس إلى الاسترقاق الاقتصادي وخلق نظام الإقطاع والطبقات وانبعث من هؤلاء شق إتهم الماركسية بأنها تسعى إلى إممية نمو قضيتهم وسعى إلى إحتوائهم أو تحطيم رابطتهم ومن هؤلاء (دي بوا وبادمور).

أهم النتائج:

- نشأت الفكرة الزنجية كشعور وإحساس وتقلبت بين معتنقيها إتساعاً وانكماشاً فاتسعت حتى شملت التحالف مع جميع الشعوب الملونة.
- يعد ليو بولد سنغور الرائد الغيور للدفاع عن حركة الزنجية وتميز بالنزعة الزنجية معتمداً على الأعمدة الفكرية والمبادئ الأساسية والتيارات الفكرية من بينها (التيارالاشتراكي والتيار المسيحي).
- تطورت أيدولوجية سنغور الزنجية وأسس حزب الاتحاد الأفريقي في السنغال.
- كان سنغور مبهوراً بالفلسفة الفرنسية وموصولاً بالمدرسة الإشتراكية الفرنسية ولكنه يرى بأن الإشتراكية الافريقية هي الإتجاه المفضل للإفريقية
- لأنها ليست لها غد لأفريقيا القريب وطريقها طويل.

قائمة المصادروالمراجع

1- عبدالرحمن موسى أبكر، مقال بدورية: ((فلكس دارفور: من رواد الحركة الوطنية)) مجلة الدراسات السودانية، العدد الأول، أبريل 1992م.
2- د.حسن سيد سليمان ، مقال بدروية: ((ظاهرة الاستعمار في أفريقيا والعالم العربي)) ، مجلة دراسات أفريقية، العدد الثاني، المركز الإسلامي الأفريقي، الخرطوم، 1976م.
3- عبدالرحمن أحمد عثمان، الإسلام والتيارات الفكرية الأخرى، داخل حركة الجامعة الأفريقية، مجلة دراسات أفريقية، العدد السابع، 1990م.
4- المصدر نفسه
5- المصدر نفسه
6- امباي لو بشير ، إشكالية انتقال السلطة في أفريقيا، الطبعة الأولى ، الخرطوم، 1998م.
7- د. خديم محمد سعيد أمباكي ، بحث بدورية: ((التعليم الإسلامي الواقع والمأمول في السنغال))، مجلة دراسات أفريقية، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر 2000م.
8- ملتقى الجامعات الأفريقية ، التداخل والتواصل في أفريقيا، الكتاب الأول،الخرطوم 2006م.
9- د. صبحي قنصوة، قضية الهوية وأثرها على الإدراك الأفريقي للعالم العربي ((ندوة العلاقات العربية الأفريقية) جمعية الدعوة الإسلامية، 1998م.
10- ملتقى الجامعات الأفريقية، الكتاب الأول ، مرجع سبق ذكره،

الإحالات: لمزيد من الإحاطة أنظر:

11- ثوري على المجاعة في أفريقيا، مركز البحوث والترجمة، جامعة أفريقيا العالمية ،1995م.
12- حلمي شعراوي، أفريقيا من قرن إلى قرن ، الطبعة الأولى، 2010م.
13- إبراهيم محمد آدم، مقدمة حول الصراع السياسي في ساحل العاج ، مجلة دراسات أفريقية.
14- أحمد سبكتوري ، أفريقيا والثورة ، ترجمة جماعة منشورات وزارة الإرشاد ،دمشق ، 1967م.
15- نقلاً عن البروفيسور مدثر عبدالرحيم الطيب في مقاله الإسلام والتجانس الاجتماعي في أفريقيا ، الخرطوم ، مجلة دراسات أفريقية، العدد الأول.
16- رونالد. ل وايز، تاريخ إفريقيا جنوب الصحراء ، الجزء الثاني ، ترجمة الدكتور شوقي عطا الله الجمل ، القاهرة 1976م.
17- أمين إسبر، مسيرة الوحدة الأفريقية واتجاهاتها نحو الوحدة ، القاهرة ، 1983م.
18- سبقت الإشارة إلى هذا القول: على حد قول دكتور دي بوا بأنه مخلصاً للتأليف النظري المقترن بقضايا الزنوج، أنظر المحور الأول للبحث بدايات فكرة الرابطة الزنجية.
19- أنظر حركة الجامعة الأفريقية Pan Africanism كتاب أفريقيا من قرن الى قرن الطبعة الأولى ، ص 46..

الموظف السياسي و الإدارة الالكترونية الحديثة بين التمثيل و التطبيق في الجزائر "دراسة ميدانية بدائرة السانية ولاية وهران"

politicalemployée and modern électronique management in Alegria

د . محروق نوال

قسم علم الاجتماع، جامعة وهران

ملخص:

إن تحقيق التطلعات التكنولوجية يحتم تحديث الإدارة العمومية و أساليبتدبيرها وملائمة نظامها الإداري بمستلزمات التنافسية و الانفتاح و تتوخي الإدارة الالكترونية في هدا الإطار، تبسيط المساطر لمرفقها و كذا تحقيق التعاون الداخلي بين الإدارات العمومية.

أصبحت الحكومة الالكترونية هي إلا وقبل كل شيء نظام يعتمد علي تكنولوجية المعلومات والاتصالات من قبل الإدارات العمومية حيث تسعي إلي تحسين و تأهيل المرفق العام.وقد تم الاعتماد علي برنامج الحكومة الالكترونية الحديثة من اجل استغلال التكنولوجية الحديثة للتواصل، وإعادة تشكيل المرفق العام حتى تصبح اكتر فعالية و موجهة كليا لواقع خدمة المجتمع المدني .

الكلمات المفتاحية: النظام الالكتروني الحديث ، الثورة الرقمية، المرفق العام ،التطور التكنولوجي ، الهوية الثقافية .الاقتراع.

Abstract

theelectronique administration isincreasingsince the last decade, and this due to technical information and developed and changing communications during the last few years.

This situation leads to a new administrative reality , and make us movingfrom a traditional

Administration into digital administration in connectionwith the culture of the country ,because of it’s important impact in the operation of spreading of the electronics administration, stratingfrom

Employees to reachcitizens by the use of this new technology. The electronics administration and itspolicyneeds as P Drukersaid :’’ the development of the organizational culture and the value based on , it’s not justrules ans laws , but it’s an opération linkedwith a series of principales such as, ability, good achievement of the qualifiedhumanresources, and being in touchwithsymbols ,beliefs , hypothesis, expectations, valus, and rituals , whichdevelop and take place in the time and the space.

Key words: Administration, digital,administrativework ,modern digital administration, administrative official, administrative technology, traditionaladministratio,voting.

المقدمة :

أصبح تحقيق التطلعات التكنولوجية يحتم تحديث الإدارة العمومية و أساليب تدبيرها و ملائمة نظامها الإداري، تبعا لمستلزمات التنافس و الانفتاح، و تتوخى الإدارة الإلكترونية في هذا الإطار، تبسيط الإجراءات لمرفقيها و كذا تحقيق التعاون الداخلي بين الإدارات العمومية، ولهدا كان موظفو المرفق العام في الجزائر يشكلون مركز اهتماماتي و هدف أبحاثي العلمية ، مما حثني على إجراء أبحاث أخرى بهدف إدراك و استيعاب مصير هؤلاء الموظفين الذين اكتسبوا خبرة مهنية في الخدمة العمومية، حيث كانت هذه الفئة المهنية شاهدة على عدد من التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية على مستوى محيطها القريب، هذه التغيرات سوف يكون لها تأثير على آليات تنظيم المرافق العامة و تسييرها كما سيكون لها الأثر البالغ على إقحام العامل التكنولوجي في تسيير الإدارة بدل الموظف و إضافة مصطلحات تخدم الخدمة العمومية الإلكترونية الحديثة بدل المعاملات القديمة الورقية، و لقد أدى التقدم التكنولوجي للمعلومات إلى تغيرات واضحة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، ساهمت في تطور أنماط الاستهلاك و حاجات الأفراد.

إن هذه التغيرات بلورت اتجاهين واضحين في تقييم أثارها على الإدارة ووظائفها في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل أكثر كفاءة وفعالية، حيث أصبح تنظيم العمل الإداري يعرف بالتنظيم الإلكتروني الذي فسح مجالا للتفاعل و التواصل مع التكيف في التوجهات الجديدة ، من خلال الحقل الجديد في التعاملات الإدارية المختلفة فضلا عن تأثير مجالات عمل الإدارة الإلكترونية و بناء مشروع المواطن الإلكتروني لضمان شفافية العملية الإدارية ، و التحلي بالنظام الديمقراطي الذي يعرف السرعة في أداء الخدمة الاجتماعية ، و نقصد بها مصالح الدائرة أو البلدية، بالإضافة إلى وضع رقم وطني لكل جزائري يحل محل كل الوثائق. كما يبرز مع التطور التكنولوجي و التحول الاجتماعي و الاقتصادي مجتمع كان له أثر على نمط معيشة الفئة المهنية المدروسة في هذا البحث فطبيعة العمل و نوعية الوظيفة تترك بصمات في ممارساتهم اليومية للمهنة في المرفق العام ، و هو النظام الذي يفرض عليهم تغيرات في منظومة العمل الإداري من خلال تصرفات قانونية تقوم بها الإدارة، تؤثر في نتيجتها على المراكز القانونية للموظف، ومن هنا وجب علينا القيام ببحوث سوسيولوجية لتعميق فهمنا حول التحولات التي تطرأ على الموظفين في نشاطاتهم المهنية الكلاسيكية و تمثلاتهم وفق إدارة إلكترونية حديثة . إن هؤلاء الموظفين هم الفاعلين الأساسين في الخدمة العمومية فرضت عليهم آليات جديدة، من خلال الاتصالات المتبادلة في النشاط المهني الذي سيغير الملامح الإستراتجية في كلتا الاتجاهين لتحقيق القيادة الديمقراطية.

وفي تقديرنا أن هذه التغيرات المتبادلة بين المرحلتين ، الإدارة التقليدية الكلاسيكية و الادارة الالكترونية الحديثة وما طرأ من تغير في العمل الإداري الذي يحتاج إلى عناية خاصة من الفرد الي الجماعة لما يحمله من قيم جديدة ،لم تكن موجودة في المجتمع و تعمل على تعميم نوع معين من الثقافة ذات الطابع الاجتماعي وكل القيم المرتبطة بمفهوم الجماعة التي صنفت الحيوية الجماعية.

من خلال هذه اللمحة السوسيو عملية تتبدى **إشكالية البحث** من فعالية الإدارة الإلكترونية الحديثة في تمثيل العمل الإداري، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في الخدمة العمومية، و من هنا تبلور لنا سؤال الانطلاق، هل استطاعت التكنولوجية الحديثة أن تُغير الأنظمة المحلية ؟ ومن خلال هذه التساؤلات التي أدت بنا الي طرح ثلاثة فرضيات أساسية.

الفرضيات :

النظام الإلكتروني الحديث وسيلة لتفعيل و ترشيد المرفق العام.

- نجاح النظام التكنولوجي الحديث، يعود إلى توفير المتطلبات المحلية و السياسية لوضوح الرؤية الإستراتيجية للإدارة الإلكترونية الحديثة.

إذا كان لكل موضوع **أساب إختيار معينة**، فمن أهم الأسباب التي دفعتني لهذا البحث ،كوني موظفة إدارية وهو ما سوف يُسهل عليا الاقتراب من الحياة العملية للموظفين في مقر دائرة السانية كنموذج لولاية وهران ، أما الجانب الموضوعي فلقد

ارتكز على الدور الذي لعبته الإدارة الإلكترونية الحديثة في تغيير أسلوب العمل الإداري و فعالية أدائه، مما أنتج صعوبة كانت حجرة عثراء تعرقل سير مقابلاتنا في خطوات هدا البحث الذي إستلازم عليا تجاوزها بعد مدة زمنية معتبرة أدت الي إعادة إنتاج البنية الداخلية في ميدان مصالح الدائرة التي كانت تشكل الجسر الذي يسمح بتجاوز هده الصعوبات.

إستهدفت هده الدراسة الاقتراب من تصورات الموظفين إبان هذه المنظومة الرقمية المتكاملـــة و ما أنجزته لخدمة الموظف، و المواطن كالسرعة في بلورة العمل و المساعدة في اتخاذ القرار بالتوفير الدائم للمعلومات بين يدي متخذي القرار، مع حفظ تكاليف العمل و رفع الإنجاز.

و تجاوز مشكل البعد الزماني و المكاني ومعالجة البيروقراطية و الرشوة إضافة لتجاوز مشاكل العمل اليومية .و لإتمام المعطيات اللازمة لبحثنا قمنا بالاستعانة بتقنية المقابلة لمجموعة من المبحوثين كعينة قصدية ثم القيام بمقابلتهم و إقامة علاقات عملية ومعايشتهم و إستجوابهم عفويا عن طريق المجالسة المتعددة إذا استلزم الأمر . وقد مثلت هده المرحلة خطوة أولي لصياغة دليل المقابلة القائم علي المساءلة ، ومن ثمة **إنتهجت**المنهج الكيفي الوصفي التحليلي لمعالجة أراء الموظفين الإداريين الموزعين في مصالح مختلفة في دائرة السانية التابعة لولاية وهران، التي تختلف بإختلاف نظرة الموظفين لعملهم وهو الشيء الذي دفعني الي ملاحظة تحركاتهم داخل المرفق العام، بعد إقحام العامل التكنولوجي في تسيير الإدارة بدل الموظف، و بروز دور القائد الإداري في التأثير على قيم الموظفين، وجوانب أخرى تتعلق بعصرنة الخدمة العمومية وما يلاحقها من تغيير في الأداء و السرعة في إنتشار العقبات التي تثقل مسار البيروقراطية كالرشوة و المحاباة ، كما أن طبيعة الموضوع المدروس جعلنا نحرص على جميع المعطيات الخاصة بمفهوم الحكومة الإلكترونية و التي لا شك أنها أفادتنا في تحليلتنا الميدانية.

المفاهيم المتعلقة بالإدارة الالكترونية بين التحسين والتأهيل: يمكن تعريف الإدارة الالكترونية في تغيير نمط وأسلوب تعامل وتفاعل العاملين في المؤسسات الحكومية بمختلف توجهاتها وأنواعها وأحجامها حيث يحتم علينا المفهوم الجديد للإدارة الالكترونية ضرورة تنظيم المعاملات والخدمات المختلفة، وإعادة هيكلتها الكترونيا للتخلص من الروتين والبيروقراطية الشائعة في المهمات العامة، حيث انقلبت صفحة العالم اليوم للتكنولوجية الجديدةفي ميدان المعلومات والاتصالات البيانية، والمعطيات التي يمكن الاطلاع عليها آليا. أنتجت عليها صور رقمية وأدت إلى بناء المكاتب دون ورق اعتماد على أسلوب عملي عبر الشبكة المعلوماتية.[1]

غير أن هناك فريقا من الباحثين كانت دراستهم من بين العوامل التي ساعدتنا، للتعرف على مدى مساهمة الإدارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري ومن بينهم عبد الناصر جابي ، "حيث قام ببحث ميداني بين من خلاله تبين وجود علاقة دالة إيجابية بين أبعاد الإدارة الالكترونية بشكل منفرد مع أبعاد العمل الإداري."[2]

إن هذا التفسير يجعلنا ندرك أنها عملية انتقال من الصيغة الورقية إلى الصيغة الالكترونية.

كما عرفت الإدارة الالكترونية من طرف منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي بأنها "استخدام تكنولوجية المعلومات والاتصالات وخصوصا الانترنت للوصول إلى حكومات أفضل.

ومن جهة أخري نجد تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي ركز علي استخدام الانترنت و الشبكة العالمية العريضة لإرسال معلومات و خدمات الحكومة للمواطنين.

إن تفسير مصطلح الحكومة الالكترونية واسع يلوح بمصطلحات الإدارة الالكترونية إليالأفق ويتخذ مجري العمل طريقا جديدا بخلعه ثوب الروتين المعتاد عليه في الطريقة التقليدية وارتداءه لثوب جديد يختصر عليه الجهد و الوقت لأداء عمله الإداري الذي يعمل وفق المعايير التالية

---

1. - جمال ابو شنب ، سعود:علم الاجتماع الاداري،دار المعرفة الجامعية،مصر،2012، ص12.
2. -زيد منير عبوي:الادارةالعامة،دار حافظ للنشر،السعودية،الطبعةالسلبعة ،2000،ص32.

ابتكارا طرق عملية بواسطة إدماج وتكامل معرفي بين الأعمال الحكومية والبيانات المعلوماتية.
انتقال معلومات من الصفحة الورقية إلى الصفحة الالكترونية وذلك باستخدام أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال والبرمجيات اللازمة.
إنالسباق المعرفي للمعلومات أصبح يميز بين الأعمال الإدارية القديمة والحديثة فهناك إدارة بلا مكان التي تتمثل في النقال والنقال الدولي، أما الإدارة بلا زمان فهي تستمر 24 ساعة متواصلة يومي..
أما المؤسسات التي تخضع إلى الشبكية والمؤسسات الذكية، فهي إدارة بلا تنظيمات جامدة هدفها هو صناعة المعرفة.

التسيير العمومي الإداري: هناك دراسات وبحوث قام بها علماء اهتموا بصورة خاصة بالإدارة الالكترونية وبالتسيير العمومي، ونذكر على سبيل تعريف احد المفكرين الاجتماعيين: "أنه عملية تنسيق الجهود الفردية والجماعية بشأن تنفيذ سياسة معينة بما يتضمنه ذلك من نشاطات توجيه وإشراف وتنسيق، وتتم ممارستها من خلال عمليات تخطيط وقيادة واتخاذ قرارات واتصالات وعلاقات عامة ".[1]
وهناك مفكر آخر D.Waldo:"يعرفه بأنه عملية تنظيم وإدارة الأفراد والموارد لتحقيق الإنتاجية في الأجهزة الحكومية."
أما ولسون**فيري**:يري "أن التسيير هو الهدف العملي للحكومة موضوعه هو انجاز المشروعات العامة بأكبر قدر ممكن من الفعالية والاتفاق مع رغبات الأفراد وحاجاتهم، فعن طريق الإدارة العامة توفر الحكومات حاجات المجتمع التي يعجز النشاط الفردي عن إنجازه".[2]
تهدف الإدارة الالكترونية إلي تحقيق ما يلي : الاتصال المتبادل بين الحكومة والمواطنين مثال خلية سماع المواطن (الخليةالولائية لمركز النداء الوطني) التابعة لولاية وهران.
تطوير موقع الفهرسة أو الجدولة. ويكون إنزالها عن طريق الإنترنت مثال موقع إدارة جوازات السفر البيومترية في الجزائر العاصمة كمركز وفي الدوائر التسع كعمل لا مركزي.
القضاء على العمل الروتيني (الإدارة التقليدية).
السرعة في انجاز العمل وبأقل تكلفة (إدارة بدون ورق).
تخزين المعلومات بطريقة حديثة وبالتالي التخلي عن طوابير الأرشيف.
فعالية المواطن مع الإدارة الالكترونية أكثر من العمل الإداري اليدوي (العمل باليد).
التخفيف عن عبء الجماعات المحلية (البلدية- الدائرة- الولاية).
الرفع من مؤهلات الموظفين من كفاءات ومهارات تتماشى وفق الرقمنة الحديثة.
مكافحة البيروقراطية التي تشكل قمعالتنمية البلاد

و اقع الإدارة الالكترونية الحديثة: تتميز الحياة المعاصرة بالاعتماد بشكل كبير على الإدارة الالكترونية الحديثة وما يرتبط بها من تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد اتضحت هذه الظاهرة أكثر بعد تطور التكنولوجيا وانتشارها، إضافة إلى تطور أنظمة الحماية للمعلومات على الشبكات الإلكترونية والحواسب الشخصية والهواتف الذكية ، وقد أدى ذلك إلى تغيرات واضحة في مختلف مجالات الحياة الإنسانية، حيث ساهمت في تطور أنماط الاستهلاك وحاجات الأفراد.
لقد سعت مختلف المؤسسات إلى الاستفادة من منتجات هذه الثورة الرقمية، سواء على مستوى نشاطها الداخلي أو في علاقتها مع محيطها الخارجي فظهرت عدة ممارسات إدارية مستفيدة من مزايا هذه التكنولوجيا في القطاعين العام والخاص. من خلال هذه الدراسة تبينا لنا إجراء بحوث ميدانية حول الموظف الإداري بدائرة السانية التابعة لولاية وهران

---

[1] -فيضل لغرايبة محمود:الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية،دار يافا العلمية،الجزائر ،2011،ص65.
[2] - نفس المرجع ، ص 12.

ومن خلال الملاحظة بالمشاركة اتضح وجود نقاط قوة الحقل المدروس في فعالية الموظف مع الإدارة الالكترونية وتأثيره بالرقمنة الحديثة.

إن هدف هذه الدراسة لهؤلاء الموظفينبدائرة السانية كغيرهم من العينة المدروسة، عاشوا تغيرات مست حياتهم الاجتماعية المبينة بدرجات متفاوتة، واكتسبوا خبرة لا يستهان بها في مجال العمل الإداري سواء كان تقليدي أو حديث وهذا الحافز يعتبر عاملا مشجعا لإجراء دراسة اجتماعية أنتربولوجية لتحليل ووصف تمثلات وممارسات عينية من المجموعة البحثية من الموظفين التي كانت مسحا لتغيرات تنظيمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية عرفها المجتمع برمته .

و نفترض حسب ما هو مبين في ما سبق ، تحسين جودة الخدمات الحكومية من خلال الحكومة الالكترونية ويتجلى بين اختياري لهذا البحث الحديث كوني مبحوثة مع العينة المدروسة وكتقنية اولية ، لازمتنا الملاحظة طيلة بحثنا الاستطلاعي الميداني ، لما لهذه التقنية من أهمية منهجية في تغيير وتأويل أغلبية المعطيات،اصحب الباحث السوسيولوجي في المجتمعات الحديثة المسافة بين الملاحظ والملاحظ يشارك المبحوثين المدروسين نفس المجتمع.

كما أن طبيعة الموضوع جعلتنا نستعمل الملاحظة بالمشاركة في دراستنا المنهجية الوصفية التحليلية لدراسة الحالة التي تسمح بإسقاط البحث العلمي علي الواقع الميداني، ولتحقيق الهدف لصياغة ظاهرة جديدة في البحث استعنا بتقنية المقابلة التي تعد أداة هامة للحصول علي المعلومات من مصادرها البشرية، قصد تكوين فكرة واضحة .

في إطار تحسين الخدمة العمومية، ومن اجل تخفيف المعرفة بصورة مستمرة و توظيفها من اجل تحقيق الأهداف عملت الجماعات المحلية في الآونةالأخيرة علي تحفيز العمل الإداريالالكتروني في البلديات و الدوائر، حيث استطاع المواطن تقبل فكرة تطوير البنية المعلوماتية داخل الإدارات في الجزائر عامة وفي وهران خاصة، ولكن من خلال تجربتنا البحثية و المقابلات اليومية الطويلة مع المبحوثين (الموظفين بدائرة السانية)، تبين لنا وجود عزوف إداري(النفور) من طرف مجموعة من الموظفين المقبلين علي التقاعد يفضلون العمل التقليدي (ورق و قلم) لديهم مجموعة من الحواسب مخزنة في الرفوف بقاعة الأرشيف في حالة وجود لجنة المراقبة تعرض فوق المكاتب لدقائق محسوبة تم تخزينها.

لقد جاءت الإدارة الالكترونية بقواعد تهدف إلي تفعيل التواصل بين الموظفين ولكن نجد من خلال المجموعة البحثيةاللاتوازن في كسب خبرة المعلوماتية و التسيير الحسن للتطور التكنولوجي،حيث نجد البعض من الموظفين يمتلكون وسائل تسهل عليهم العمل و تحررهم من العمل اليدوي (التقليدي) .و معالأسف الشديد نجدها مركونة في الخزائن الأرشيفية نراها فوق المكاتب في فترة التفتيش الإداري كلمح البصر وكصورة معبرة لحسن التسيير العمومي المحلي.

أصبح الموظفين خلال الدراسة الميدانية و مع تقنية الملاحظة بالمشاركة، يفضح واقع عمل مرتبط بالإدارة المتعبة الهرمة حيث نجد أنيابها مغروسة في كفاءات ومهارات الموظف (بدائرة السانية) وأول ما يتبادر في الذهن هو تلك الأموال التي تصرف من أجل السير الحسن، وتلك الحزمة من الحواسب الالية المركونة في القاعات الأرشيفية لا جدوى منها فهم مرآة عاكسة تخلت عنها الإدارة عامة ، وفي سياق الكلام ليس هناك وجود بشر بدون وجود تمتلات ملازمة لهذا الوجود. فالتمتلات تقود أعمال و ممارسات البشر و توجهها. وتري jodelet في هذا السياق ان التمتلات " هي شكل من أشكال المعرفة، منتجة اجتماعيا ومقتسمة، تستهدف غاية عملية و تسعي إلي بناء واقع مشترك لمجموعة اجتماعية".[1]

ومن أجل حضر موضوع دراستنا الميدانية، ارتأينا القيام بدراسة حالة الموظف إبان مزاولته لعمله حيث اتصلنا به من خلال الممارسات اليومية و المقابلات ، والمحن الشخصية ووجدنا أن العمل الإداري الذي يسير وفق السلم الهرمي الوظيفي يعطل التسيير الحسن لخدمات المواطن من الناحية العامة والموظف بوجهة خاصة ويثقل كاهل الموظف من كثرة الانتظار و ورود الرسائل إليه التي تفوق في بعض المرات الأسبوع وتأخذ زمنا طويلا في دراسة البريد والإجابة عليه .

إن المسار المهني للفئة العمالية يتطلب التكيف مع الوضع الحالي لضمان الرقمنة الحديثة للبنية المعلوماتية.

---

[1] - مراد مولاي الحاج:" العمال الصناعيون في الجزائر"،دكتوراهدولة،قسم علم الاجتماع ، جامعة السانية،2005،ص47.

الأجهزة المستعملة والأنظمة المتبـعة: عتاد الحاسوب يتمثل في (المكونات المادية للحاسوب ونظمه وشبكاته)وملحقاته، بخصوص ملفات جوازات السفر البيومترية و البطاقة الوطنية تكون العملية مباشرة ، فالبداية تكون من المكتب الأول الذي يكلف بمراقبة مكونات الملف و نسخ شهادة الميلاد الأصلية في جهاز السكنار، المكتب الثاني، يقوم بعملية حجز معلومات الشخصية للوالدين و الأولادالتأكد من مكان الازدياد، المكتب الثالث، يقوم بعملية المصادقة علي المعلومات المخزنة تم تخرج إشارة بالون الأخضر تدل علي قبول الملف ،المكتب الرابع،مهمتهأخد الصورة للمواطن ،في جهاز البصمات،وهو جهاز صغير الحجم توضع فيه سببات اليدين الاثنين،أما الجهاز الأخر فهو جهاز أخد بصمات الأصابعالأربعة بعدها يتجه المواطن إلي،جهازا لإمضاء متكون من القلم الالكتروني و لوحة الإمضاء.

البرمجيات: وهي الشق الخفي من نظم وشبكات الحاسوب مثل برامج البريد الالكتروني،والبيانات، نظم إدارة الشبكة، مترجمات، لغات البرمجية، أدوات تدقيق البرمجية، في دائرة السانية ولاية وهران مثلا هناك خزان المعلومات الالكترونية متواجد فيمصلحة التنظيم و الشؤون العامة و يوجد جهاز التخزين الخاص بالبطاقة الوطنية وجواز السفر.

شبكة الاتصالات : وهي الوصلات الالكترونية عبر نسيج اتصالي لشبكة الانترنت يوجد اتصالات الالكترونية الخاصة بدائرة السانية متواجدة في مكتب الهندسة، فتح بريد الالكتروني خاص بدائرة السانية للتواصل مع البلديات التابعة لها (الكرمة السانية،سيدي الشحمي).و هناك اتصالات بين الولاية (وهران) وباقي الولايات الاخريعبري الوطن (الجزائر).[1]

صناع المعرفة: يقع في قلب هذه المكونات من القيادات الرقمية مثلا : (عندما نقوم بتشغيل الآلاتالبيومترية لعدد كبير من الملفات المعالجة، فان القدرة للكتابة ستسمح بمسك المعلومات البيومترية و معالجتها بواسطة الإعلام الآلي)، و هو الهدف المسطر مسبقا و الواجب تحقيقه إلزاميا ابتداء من تاريخ البداية 2010/04/04.

إن مشروع الإدارة الالكترونية يجب أن يراعي فيه حال البنية التحتية تكون متطورة قادرة على تأمين التواصل ونقل المعلومات وحتى نوضح المعلومة أكثر، علينا اكتساب الثقافات التنظيمية من خلال، استقطاب الموظفين المتميزين و المبدعين، إنشاء دورات تكوينية كل حسب وظيفته المعمول بها، مواكبة التطورات لتحقيق الاتصال فيما بينهم و العمل معا بفعالية، اكتساب الثقافة البيروقراطية من خلال تحديد المسؤوليات و السلطات، فالعمل المنظم و الموزع يكون من خلال التنسيق بين الوحدات المختلفة، التركيز علي ثقافات العمليات عن طريق انجاز العمل و ليس النتائج و الدقة في أداء العمل. التدريب، بناء القدرات،توفير الإدارة البيانية، وجود التشريعات والنصوص القانونية، توعية الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية.[2]

الأنظمة المتعبة E.ORGANIZING :نجد في التحول الالكتروني مكونات تنظيمية جدية خاصة بعد الانتقال من النموذج التقليدي إلي التنظيم الالكتروني من خلال بروز هيكل تنظيمي جديد يتماشى وفق التنظيم العمودي من الأعلى إلى الأسفل حيث يبرز فيه دور الرئيس المباشر فنجد على سبيل المثال في الجمعات المحلية (الدائرة، البلديةّ، الولاية) تخضع إلى تنظيم إداري مقسم إلى سلطات وهيئات تنظيمية فالولاية مثلا تخضع إلى أوامر والي الولاية مقسمة إلى الديوان، الأمانة العامة للوالي ومديرية الإدارة المحلية التي تختص بالتسيير الموارد البشرية الخاصة بالولاية والدوائر والبلدية وهناك مصلحة التنظيم و الشؤون العامة التي تختص بالتنظيم العمومي للبلديات والدوائر وهذه المصلحة تتلقى التعليمات والبرقيات الرسميات من وزارة الداخلية والجماعات المحلية للتصنيف الحسن على مستوى الإدارات التابعة لها وفي حين استقبال

---

[1]-تعليمة وزارية رقم 1262،تتضمن كيفية استعمال الاجهزة البيومترية،المؤرخة في 2010/01/05.

[2]- تعليمة وزارية رقم 1360،تتضمن كيفية معالجة الملفات جوزات السفر،المؤرخة في 2010/04/04،ص2.

البريد تقوم المصلحة بتوزيعه حسب المهامات المختلفة في تسلسل هرمي وظيفي منظم، ثم تقوم، بتنفيذ الأوامر من خلال التسيير وتصنيف التنظيمات الجديدة فتوزع هذه الأوامر من خلال الدوائر بعد دراستها ومناقشة مجرياتها بعد الاجتماعات التي يعقدها رئيس الدائرة مع رؤساء المجالس الشخصية البلدية التابعة لهذه الدائرة، ثم تصبح مطبقة ليتلقاها المواطن من خلال قضاء حاجياته الإدارية . وبالتالي نجد أن التقسيم الإداري إبان التحول الالكتروني يخضع إلى نظام السرعة في التطبيق وهذا نتيجة التطور التكنولوجي الجديد.[1]

واقع تعامل الموارد البشرية مع الأجهزة والأنظمة: من خلال العينة المدروسة والحالات المكتشفة وبعد التعمق في الملاحظة بالمشاركة التي رافقتني في خطوات هذا البحث ارتأينا الوقوف أمام الأحداث التي تغطي مفهوم الحقيقة نقيض لمعني البرقيات والقوانين المقروءة.فنجد العمل الإداري إما يكون في بداية عمل الموظف أو نجده في الأخير فلا تستطيع الإدارة الالكترونية التخلي عنه أو الموظف بصفة عامة .

ومن هنا تبرز أهمية وفائدة تحليل واقع الموظفين في العمل وممارسته لعملهم مع الأخذ بعين الاعتبار عنصر الكفاءة والمهارات التي تؤثر على تمثلات العمال.

إن واقع الإدارة الالكترونية الحديثة في الدوائر والبلديات أصبح ساري التفاعل به في المصلحة التنظيمية للشؤون العامة كاستخراج البطاقات الوطنية البيومتريةأو جوازات سفر أما البطاقات الرمادية ورخص السياقة لم تنجز لحد الآن فهي مجرد أقوال مكتوبة حبرا علي ورق.

تشهد الجماعات المحلية (البلدية والدائرة) نقص في المطبوعات الفارغة لـ(البطاقة الرمادية، ورخص سياقة) وهذا النقص يؤثر على طلبات المواطنين اليومية حيث نجد المعانات اليومية لموظفي (الشبابيك) مع المواطنين مرارا و تكرار أصبحتمطرقة السب والشتم و مشعل للهجوم على الموظف.

تشكل البلدية والدائرة (السانية) من اختصاصات ولاية وهران مثالا مصغرا لما يحدث في المجتمع حيث تسمح لنا هذه الدراسة معرفة تأثير النسيج الإداري على الحياة العملية للموظفين بمنطقة السانية التابعة لولاية وهران .

من خلال عينة من الموظفين، نستهدف معرفة المسار المهني والاجتماعي للموظفين الفاعلين شاهدين ومشاركين في التأثيرات الواقعية للتعامل المباشر مع الأنظمة الإدارية الالكترونية الحديثة,ناخد علي سبيل المثال:(الأمية الالكترونية)وصعوبة التواصل عبر تقنية الحديثة. حيث نجد فئة من الموظفين تصعب عليهم التعامل مع الحاسوب أويرفضون الدورات التكوينية مما يعرض الأجهزة في خطر الخراب والعطل المتكرر.

مشكل البطالة وحلول الرجل الآلي في مكان العامل وبالتالي تخوف الموظفين على مناصبهم يجعلهم يقاومون عصرنة التحول الالكتروني خوفا عن امتيازهم لمناصبهم. ولإتمام معنى هذا الواقع الاجتماعي للموظفين استعنا ببعض المبحوثين من الحالات المدروسة .

إن الباحث السوسيولوجي يشارك المبحوثين المدروسين نفس المجتمع ولكل دراسة اجتماعية هناك نتائج مستنبطة من الواقع بعد اختيار العينة القصدية .

النتائج: صعوبة تفاعل المواطن مع الإدارة الالكترونية الحديثة بحجة (لا أعرف...لا أرى...ليس لدينا تكوين).

الدور الفعال للعمل الإداري الذي نجده يسير وقف التطور التكنولوجي حيث لا تستطيع توقع إدارة الكترونية بدون عمل إداري خاصة في مرحلة (عطل الآلات الالكترونية).

انعدام الدورات التكوينية للموظفين المتخصصين في المجال المعمول و هدا ما يظهر في إهمالالعمال لأجهزتهم التي تكلف أموالا باهظة.

---

[1] - نفس المرجع ، ص03.

انعدام الحوافز المادية والمعنوية التي تجعل الموظف يعمل ويتفانى في عمله. (منحة الشبابيك).
عزوف الموظف من المناصب الالكترونية الحديثة خاصة منهم المقبلين على التقاعد والتشبك العقلي بالإدارة التقليدية (ورق وقلم).
ونظرا لصعوبة تفسير هذه الدراسة الوصفية التجأنا إلى واقع الصدمات والمفاجآت التي تتغذي من المعايشة مع الفئة المدروسة من خلال الملاحظات العميقة. تبينا وجود تقارب اجتماعي بين الموظفين الذين يفضلون الإدارة التقليدية المتعبة الهرمة التي كانت سببا في خلق روح المؤانسة، تربطهم علاقات مهنية اجتماعية ومن جهة أخرى ينفرون من الموظفين الشباب أصحاب ذوي الشهادات خوفا من الاستيلاء على مناصبهم، يتعبدون مكاتبهم، أماخبرتهم فهي منحصرة في أنانية مناصبهم.
تعيش هذه الفئة من العمال انزواء معرفي وتباعد تكنولوجي للواقع التقني حيث ترفض هذه المجموعة فئة الموظفينالذين يمارسون العمل الالكتروني الحديث بحجة أنهم ذوي الخبرات الطويلة وأن الموظفين الجدد الحاملين للشهادات هم المعنيون بممارسة وظيفة تشغيل الرجل الآلي، أما تسيير الموارد البشرية والمراقبة فهي من ضمن أهدافهم الخاصة، حيث لاحظنا من خلال المعيش اليومي تسارع وراء المناصب العليا (كرئيس مصلحة أو رئيس مكتب) إلي غير ذلك... .
غلق أبواب المناصب العليا في وجه ذوي الكفاءات والشهادات العليا.

تصورات الموظفون الإداريون للنشاطات السياسية التي يقومون بها يوم (الاقتراع) :

يعرف الموظف الإداري حركة غير عادية في فترة الحملة الانتخابية و التحضير الإداري لها، حيث تخصص الدولة أجهزة إدارية لتسير هذه العملية و لكن الإنسان العقلي لا يعوض بالإنسان الآلي، ففعالية الموظف في هذه المناسبات تلعب دورا المحرك الأساسي لأن الدولة هي فاعل مجتمعي تقوم بالتنظيم الاجتماعي، أما الموظف فهو فاعل سياسي و من خلال دراستنا لمجموعة منالمبحوثين، تبين لنا أن عملية تسير هذا الحدث التاريخي مجزئ إلى مجموعتين من العمال ،هناك من يكلف بمهامه خارج الإدارة و الجزء الآخر يسيرها داخل خلية المؤسسات الإدارية .

و من خلال ملاحظتنا لمجموعتنا البحثية المدروسة نجد نوع من الترابط الاجتماعي الذي يخلقه الجو العملي ،حيث تعمل المجموعات البحثية على خلق أجواء عملية يجتمعون فيها مع زملائهم ،و هذا من اجل الابتعاد عن الملل ،و يتطبعون مع هذا العمل الخارجي ،حيث نجد موظفون لهم الخبرة في المحاكاة مع الشعب، و يبتعدون عن العمل داخل الإدارة بحكم تجنب الملل و تغيير مكان العمل ،يجعلك تشعر بالتجديد في مجرى الوظيفة .و هناك مجموعات أخرى يبتعدون كل البعد عن الطرق و الوظائف التي تجعلهم يتجنبون الاتصال مع المجتمع الخارجي "الشعب" لهم طريق الانزواء الاجتماعي و التكبر الذاتي الاجتماعي و يجدون العمل في هذه المناسبة داخل خلية المؤسسات الإدارية كأحسن وسيلة[1] .

إن فاعلية الموظف في النشاطات السياسية تتطلب اكتساب الخبرة فلا يمكن للموظف الجديد المشاركة في عملية الاقتراع من الوهلة الأولى بل هناك طرق تمشي عليها الحياة أساسية لتعليم الموظف، فالوعي السياسي هو واجب من الواجبات المفروضة على الموظف في الدول المتقدمة على سبيل المثال و هذا لضمان مشاركتهم الفعالة [2].

- فيبر ماكس، العالم الساسي،دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009،ص 133.[1]
- نفس المرجع ، ص 150.[2]

دور الموظف يوم الاقتراع :

لقد عرف المجتمع الجزائري تحول سياسي من الأحادية إلى التعددية الجزئية أما في المجال الاقتصادي فلقد شهد أزمات تركت أثار سلبية أكثر منها ايجابية جعلت بنية المجتمع تنقصها عناصر تجعل الأجيال تعيش في الوعي السياسي و الثقافة السياسية و تبتعد كل البعد عن الفراغات السياسية .

إن المشاركات السياسية عند الموظفون، لها أثار نتجت عن هذه التحولات السياسية في الجزائر، حيث نرى من خلال دراستنا البحثية وجود حماس يدفعهم للبروز و التغيير، و لكن هشاشة البنية السياسية في مجتمعات تجعلهم يرمون صنارة الأمل و ينتظرون التقاط الحرية السياسية .

إن الواقع الوظيفي يجعل الموظف يطيع السلطة الآمرة و هذا ما تعودنا عليه في المؤسسات الإدارية ،حيث ينتظر فعله السياسي إلا في الأحداث التاريخية لكي يفرغ طاقته الوطنية و لكي يعبر عن مواطنته و نزاهته باعتباره فردا من المجتمع المدني، من خلال المآل الذي وصلت إليه البلاد و ما نشئ عنه من الشعور بالحذر في ممارسة العمل السياسي في ظل جو نستطيع تنكره و مع مرور الزمن أصبح هذا الرعب السياسي يتلاشى من خلال بروز الثقافة السياسية و الوعي السياسي .

إن دراستنا الميدانية للمجموعة البحثية لحظنا فيها وجود اختلاف الآراء فهناك من يعطي أهمية للموظف و عمله يوم الاقتراع، أما مبحوثين آخرين فهم يرجحون الكفة لصالح الهدف المادي من خلال الأجر اليومي لهذا الحدث التاريخي .

يتبن من خلال هذا التصريح أن فاعلية الموظف كسياسي تجعله يشعر بالمسؤولية و مع قلة مشاركته إلا انه يتمتع بالنزاهة و المواطنة و نذكر على سبيل المثال ما جاء في الدراسات السابقة فكرة ألان تورين":" إن الفاعلون لا يتواصلون و لكن يتوقع كل منهم من الآخر بعض التصرفات توقعا مشروعا و التأثير تتوقع من خلاله وجود وعي جماعي".

تبرز لنا تصريحات بعض المبحوثين أن الدخل الفردي المرتفع لبعض الموظفين له أثر إيجابي يجعله يمارس نشاطه يوم الاقتراع بنية الواجب الوطني و أن التحولات السياسية و ما نجما عنها جعلت نسبة الموظفون الذكور، تفوق نسبة الإناث و المتزوجين أقلهم، من العازبات و هذا نتيجة البقايا التي تركتها التخوفات السياسية التي جعلت نسبة مشاركة الموظفات في الأحداث التاريخية تتقلص.

إن هؤلاء الفاعلون تتشكل من خلالهم انصهار بين ضوابط البني الاجتماعية و المؤسسات السياسية و الإدارية التابعين لها .

إن المعيش اليومي لمجموعة بحثنا جعلنا نستوعب وجود التوازن في الفئات الثقافية السياسية و إنما البنات الاقتصادية و الاجتماعية مما جعل الإدارة الجزائرية تخلو من الكفاءات و المهارات السياسية التي أفرزت عزوف الفئة العاملة عن النشاطات السياسية و جعلتها تمارس عملها سياسيا إلا في المناسبات السياسية .

و من خلال مقابلتنا اللفظية لبعض المبحوثين استنتجنا وجود بعض المبحوثين يتمتعون بالجدية في العمل و تأسيس الضمير .

و من خلال الكفاءات، و المهارات الإدارية، و الخبرة المهنية في تسيير المناسبات السياسية تتكون بنية الوعي السياسي الذاتي للموظفون الإداريون ،و من خلال الحماس ترتفع نسبة الانضمام في المشاركات السياسية خاصة منها فئة الشباب حيث لاحظنا من خلال مجموعة بحثنا أنها تتخبط على فراش الموت أما الموظفون اللذين يتجاوزن الأربعينات نجدهم يتمتعون بكل الكفاءات و المهارات التي تجعلهم يمارسون النشاطات السياسية بشغف كبير، و لا يتركون المجال إلى الأجيال الصاعدة .

و ما نستنتجه أنه هناك غياب شباني واضح في الخريطة السياسية، فالبعض يرجح الكفة لعدم فتح المجالات لهم من خلال السيطرة على الكراسي، و حبهم لتملك و البعض الآخر يصرح بالعزوف السياسي و شغله الشاغل هو المحافظة على وظيفته من أجل المعيش اليومي.

لقد لاحظنا من خلال مجموعة بحثنا وجود تخوف من انضمام الموظفون الشباب إلى الممارسات السياسية و تراجعهم يجعلهم في عزوف سياسي .

إن التصريحات التي جاءت على ألسنة المبحوثين تعتبر إشارة أن الكفاءات المهنية للموظف هي جسر النشاطات السياسية التي تسير المناسبات التاريخية كيوم "الاقتراع" و تعطي الخبرة المهنية شخصية معنوية تجعله يسير الأمور العالقة في الخريطة السياسية من اجل فتح المجالات الديمقراطية و القضاء على الرواتب الاجتماعية و السياسية ، و هذا ما أشار إليه "ماكس فيبر" من خلال دراستنا السابقة أن الوظائف تأتي على حسب القوانين و مجالات التخصص و الكفاءة و تقسيم العمل على حسب التأهيل .

نظرة المبحوثين للسلطة المسيرة للمناسبات السياسية:

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية و سياسية أثرت على تركيبة المؤسسات الإدارية ، حيث أفرزت هذه الأخيرة طرق علمية تكتسب من خلالها مهارات تسهل للموظفين العمل و يشعر من جهة أخرى المواطن بالديمقراطية .

إن الرسكلة التي شهدتها المؤسسات الإدارية المحلية التطور الذي شهدته المجتمعات المحلية خاصة في الأسلاك التعليمية و التجهيزات الالكترونية ، تزامنا مع الانتخابات المحلية الأخيرة، زيادة إلى ذلك ظهور الدورات التكوينية المتخصصة التي جعلت من الموظف يكتسب مهارات لتسيير المناسبات السياسية[1] .

و لكن نرى من خلال ملاحظتنا للمجموعة البحثية تشتت في الآراء ، فهناك من يقول إن السلطة المسيرة لهذه المناسبات هي سلطة حاكمة و تمثل الدولة و مهامها هو توزيع المهارات حسب السلم الهرمي الوظيفي .

تبرز لنا هذه التصورات و التمثلات أن المجتمعات المحلية أصبحت تعيش في حراك اجتماعي سياسي بالرغم من أننا لا نواكب قطار التحضر التي تعرفه الدول المتقدمة في المجالات السياسية والاجتماعية، إلا أن التعلق بقشورها يجعلنا نتشبث و لم بقسط من التحضر.

المشاركة السياسية الجمعوية للموظفين الإداريون :

تعتبر المشاركة الجمعويةللموظفون الإداريون أحد العناصر المهمة لدراسة مسار التحولات السياسية التي آلت إليها الجزائر في ظل الاضطرابات أثناء المظاهرات الاحتجاجية في أحداث أكتوبر 1988 و المطالبة بتغيير النظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و مع ظهور التعددية الحزبية و ظهور جو سياسي مفعم بالانفتاح السياسي ،استقبل الشعب الجزائري "الثقافة السياسية" و قد تزامن هذا مع ظهور بعض الجمعيات المتذبذبة من حيث الزمان و المكان ،مختلفة النشاطات أغلبيتها كانت خيرية[2] .

بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ و إلغاء الدور الثاني منها و توقيف المسار الانتخابي، و بالتتالي أصبحت البلاد تعرف تخوف نتج عنه ظهور فراغات سياسية و شعور بالحذر في ممارسة العمل الجمعوي السياسي و حتى و إن وجدت فهي تمارس نشاطها بطريقة سرية نظرا لغموض لحظناه في بعض المبحوثين على عكس الدول المتقدمة التي تعرف الشفافية في

1- عبد المجيد مضان،"الديمقراطيةالرقميةكالية لتفعيل الديمقراطية التشاركية"،مجلةدفاترالسياسة و القانون،العدد،16،2017،ص77.

2- مراد مولاي الحاج،نفس المرجع ،ص 87.

ممارسة النشاط السياسي و الجمعوي، و يمكن أن نلاحظ في مجموعتنا البحثية وجود إنزواء كبير ،لأن أغلبية الموظفون متخوفون من هذه النشاطات و قد تزامن مع ظهور هذه الفئات العمالية المنعزلة ظهور فئات بحثية أخرى تكتسب الإرادة ،و حتى التطلع لاكتساب قيمة الجمعيات السياسية و ظهور الكفاءة في ممارسة العمل السياسي .

و هذا ما جاء في فكرة عنصر العياشي: "..... إن التعددية الحزبية تسمع بالتنافس القائم على الفعالية و الكفاءة ، وفي ذات الوقت، الخوف من فقدان مناصب القيادة لصالح أجيال جديدة".و رغم التخوف من الإعلان عن الانتماء السياسي إلى أي جمعية سياسية أو حزبية، إلا أننا لاحظنا في مجموعة بحثنا وجود مبحوثين لهم جمعيات سياسية منخرطين فيها .

و من خلال هذا التصريحات و ما لحظناه من المجموعة البحثية أن معظم المبحوثين منعزلين عن الفضاءات السياسية و نستطيع القول أن العشرية السوداء استطاعت أن تترك أثار على الممارسات و الحياة اليومية للإفراد تجعلهم في غنى للتطلع على الحركات السياسية و الاجتماعية متقوقعون في محيط عملهم الإداري، و إنما البعض الآخر فهم جماعة تتصف بالإنتهازية، و ينتمون إلى جمعيات شكلية همهم هو الدافع المالي أو لبلوغ غايات معينة تبتعد كل البعد عن مواطنته ، و من جهة أخرى، هناك مبحوثين ينشطون جمعيات سياسية و لكن عن طريق الدفاع عن الأحزاب اللذين ينتمون إليها .

نلاحظ أن **العينة القصدية** تؤيد فكرة الجمعيات و النشاطات السياسية و لكن بطريقة غير معترف بها بطريقة شرعية ،تمارس فقط من خلال النواب و الموظفون اللذين لهم تدخلات نفعية قد تكون شخصية لكثر من خدمة الصالح العام ، و من جهة أخرى هم متخوفون للإعلان بها من خلال المال الذي عرفته البلاد في ظل الجو السياسي المضطرب و ما نشا عنه ، شعور بالحذر في ممارسة العمل السياسي .
أما الجانب النسوي، فنجده قد يكون منعزل تماما و هذا نظرا لتضارب القيم الأخلاقية و الدينية و يبقى محل التساؤلات خاصة النساء المتزوجات أكثر من العازبات و من خلال مجموعة بحثنا استطعنا حصد مبحوثة واحدة تمتاز بالفعالية و تنشط ممارسة و تمثلات سياسية اكتسبت من خلالها هبة الناس و من جهة أخرى شعورها بالمواطنة لخدمة البلاد .

إن عزوف الموظف الإداري عن النشاطات السياسية لها خلفيات سياسية و اجتماعية و ثقافية ، لان غياب الوعي السياسي و التنشئة السياسية تجعل فعالية الفرد تضمحل و تتلاشى عندما لا تجد من يقف لمعالجتها من خلال بناء قيم سياسية من خلال غرس روح السياسة في الشباب الذي يمثل الأجيال للصاعدة بدمجهم في الحياة السياسية و هذا عن طريق استبدال كراسي الحكم القديمة المسنة بالكراسي المتطلعة على المستقبل، إن هذا النفور الذي تعرفه فئة الشباب ناتج من جهة لعدم ترك المجال السياسي لهم، و من جهة أخرى عبر على هذه الفكرة "عمر دراس" عندما يقول: "ان الفضاء و الممارسة السياسية لا تعدان من أولويات و اهتمامات الشباب، و قد ظهر هذا جليا في نفورهم و رفضهم القاطع أو الالتزام السياسي و عدم ثقتهم برجال السياسة و درايتهم بالعمل السياسي".

إن المشاركة السياسية الجمعوية لا يمكن أن تنمو من الفضاءات الفارغة بل تتطلب غرس القيم الحديثة في مؤسسات التنشئة للتشجيع كل الفئات العمرية إناث و ذكورا ،و الابتعاد عن كل الارتباطات و المعايير الاجتماعية التي ترخص الاتصال مع المحيط العام و تجعلهم متقوقعون في ضغوطات اجتماعية و ثقافية منها تقليدية و الاجتماعية التي عادة ما تصدر عنه فتاوي سوسيو ثقافية .

الخلاصة :

من خلال هده الفكرة، استطعنا الخروج ببعض المستخلصات الهامة من المجموعة البحثية، حيث اكتشفنا أهمية الموظف و دوره الفعال في تسيير الأحداث التاريخية كيوم الاقتراع ، و الأهم من ذلك وضعه كفاعل سياسي و إداري يؤدي عمله الإداري ، و يواكب المسارات السياسية من جهة أخرى.

و بعد دراسة تمثلاتهم استنتجنا وجود مجموعة من المبحوثين يتميزون بالنشاطات السياسية المؤثرة على المجتمعات المحلية لكي تبني قوة اجتماعية تدافع على الحقوق المحلية و المدنية و تزويد المواطن السير الحسن لمتطلباتهم .

إن النتائج المتوصل إليها في هده الورقة البحثية، تدل على الأغلبية الساحقة للمبحوثين اللذين يعيشون عزوف عن النشاطات السياسية التي أغلقت أبوابها في وجوه الأجيال الصاعدة التي تتمتع بالكفاءات و المهارات، و البعض الآخر منهم يشكلون نفورا كبير من الالتزامات السياسية خوفا من الطريق التي مر عليها البلاد خاصة في العشرية السوداء التي كان لها أثر و خيم على المشاركات السياسية.

و الأهم من ذلك إن مستخلصات مجموعة بحثنا صرحت بوجود نشاطات سياسية جمعوية سرية تلبس ثوب الجمعيات الخيرية و إحياء الأعياد الوطنية .

أما الأغلبية الساحقة للموظفين لاحظنا فيهم وجود حماس سياسي يتمثل في فعالية هذا الموظف في يوم الانتخابات، فالنفور من الممارسات السياسية لا يمنع الموظفون من تسيير عملهم الانتخابي بطريقة تفتح المجال أمام القوقعة التي عرفتها البلاد في الانتخابات السابقة التي زرعت الخوف في نفوس العمال و جعلتهم يتراجعون ، و مع تطوير الديمقراطية في البلاد التي جعلت من مجموعتنا البحثية تكسر القيود التي وضعتها الأخلاق و القيم التي منعت عمل المرأة في ساعات متأخرة ليلا حيث أصبحت المرأة العضو المسير و الرئيس الذي يشغل مسؤولية تسيير العملية الانتخابية إلى غاية ساعات متأخرة من الليل.

و بالرغم من الصحوة إلا أننا مازلنا نواكب الانعزال عن الفضاءات السياسية و الغيابات المتكررة للموظفين في الانتخابات يجعلنا نستنتج أن هذه الفئة لا تشكل فعالية للمجتمع مجملها تشكل نظرة سلبية اتجاه الرجال السياسيون الممثلون للدولة حيث يرون انه ليس هناك تمثيل فعلي و سياسي و كل ما يطمح إليه المرشحون و المسيرون للنشاطات السياسية على المستوى المحلي و الوطني هو تحقيق بعض المصالح الشخصية و هذا ما أشرنا إليه في فرضياتنا المنجزة من خلال مجموعتنا البحثية .

تصورات الموظفون الإداريون للنشاطات السياسية التي يقومون بها (الاقتراع)

يعرف الموظف الإداري حركة غير عادية في فترة الحملة الانتخابية و التحضير الإداري لها، حيث تخصص الدولة أجهزة إدارية لتسير هذه العملية و لكن الإنسان العقلي لا يعوض بالإنسان الآلي، ففعالية الموظف في هذه المناسبات تلعب دورا المحرك الأساسي لأن الدولة هي فاعل مجتمعي تقوم بالتنظيم الاجتماعي، أما الموظف فهو فاعل سياسي و من خلال دراستنا لمجموعة من المبحوثين، تبين لنا أن عملية تسير هذا الحدث التاريخي مجزئ إلى مجموعتين من العمال ،هناك من يكلف بمهامه خارج الإدارة و الجزء الآخر يسيرها داخل خلية المؤسسات الإدارية .

و من خلال ملاحظتنا لمجموعتنا البحثية المدروسة نجد نوع من الترابط الاجتماعي الذي يخلقه الجو العملي ،حيث تعمل المجموعات البحثية على خلق أجواء عملية يجتمعون فيها مع زملائهم ،و هذا من اجل الابتعاد عن الملل ،و يتطبعون مع هذا العمل الخارجي ،حيث نجد موظفون لهم الخبرة في المحاكاة مع الشعب، و يبتعدون عن العمل داخل الإدارة بحكم

تجنب الملل و تغيير مكان العمل ،يجعلك تشعر بالتجديد في مجرى الوظيفة .و هناك مجموعات أخرى يبتعدون كل البعد عن الطرق و الوظائف التي تجعلهم يتجنبون الاتصال مع المجتمع الخارجي "الشعب" لهم طريق الانزواء الاجتماعي و التكبر الذاتي الاجتماعي و يجدون العمل في هذه المناسبة داخل خلية المؤسسات الإدارية كأحسن وسيلة .

إن فاعلية الموظف في النشاطات السياسية تتطلب اكتساب الخبرة فلا يمكن للموظف الجديد المشاركة في عملية الاقتراع من الوهلة الأولى بل هناك طرق تمشي عليها الحياة أساسية لتعليم الموظف، فالوعي السياسي هو واجب من الواجبات المفروضة على الموظف في الدول المتقدمة على سبيل المثال و هذا لضمان مشاركتهم الفعالة .

دور الموظف يوم الاقتراع :

لقد عرف المجتمع الجزائري تحول سياسي من الأحادية إلى التعددية الجزئية أما في المجال الاقتصادي فلقد شهد أزمات تركت أثار سلبية أكثر منها ايجابية جعلت بنية المجتمع تنقصها عناصر تجعل الأجيال تعيش في الوعي السياسي و الثقافة السياسية و تبتعد كل البعد عن الفراغات السياسية .

إن المشاركات السياسية عند الموظفون، لها أثار نتجت عن هذه التحولات السياسية في الجزائر، حيث نرى من خلال دراستنا البحثية وجود حماس يدفعهم للبروز و التغيير، و لكن هشاشة البنية السياسية في مجتمعات تجعلهم يرمون صنارة الأمل و ينتظرون التقاط الحرية السياسية .

إن الواقع الوظيفي يجعل الموظف يطيع السلطة الآمرة و هذا ما تعودنا عليه في المؤسسات الإدارية ،حيث ينتظر فعله السياسي إلا في الأحداث التاريخية لكي يفرغ طاقته الوطنية و لكي يعبر عن مواطنته و نزاهته باعتباره فردا من المجتمع المدني، من خلال المآل الذي وصلت إليه البلاد و ما نشئ عنه من الشعور بالحذر في ممارسة العمل السياسي في ظل جو نستطيع تنكره و مع مرور الزمن أصبح هذا الرعب السياسي يتلاشى من خلال بروز الثقافة السياسية و الوعي السياسي[1].

إن دراستنا الميدانية للمجموعة البحثية لحظنا فيها وجود اختلاف الآراء فهناك من يعطي أهمية للموظف و عمله يوم الاقتراع، أما مبحوثين آخرين فهم يرجحون الكفة لصالح الهدف المادي من خلال الأجر اليومي لهذا الحدث التاريخي .

يتبن من خلال هذا التصريح أن فاعلية الموظف كسياسي تجعله يشعر بالمسؤولية و مع قلة مشاركته إلا انه يتمتع بالنزاهة و المواطنة و نذكر على سبيل المثال ما جاء في الدراسات السابقة فكرة ألان تورين":" إن الفاعلون لا يتواصلون و لكن يتوقع كل منهم من الآخر بعض التصرفات توقعا مشروعا و التأثير تتوقع من خلاله وجود وعي جماعي.

تبرز لنا تصريحات بعض المبحوثين أن الدخل الفردي المرتفع لبعض الموظفين له أثر إيجابي يجعله يمارس نشاطه يوم الاقتراع بنية الواجب الوطني و أن التحولات السياسية و ما نجما عنها جعلت نسبة الموظفون الذكور، تفوق نسبة الإناث و المتزوجين أقلهم، من العازبات و هذا نتيجة البقايا التي تركتها التخوفات السياسية التي جعلت نسبة مشاركة الموظفات في الأحداث التاريخية تتقلص.

إن هؤلاء الفاعلون تتشكل من خلالهم انصهار بين ضوابط البني الاجتماعية و المؤسسات السياسية و الإدارية التابعين لها .

[1]- نفس المرجع ، ص 65.

إن المعيش اليومي لمجموعة بحثنا جعلنا نستوعب وجود التوازن في الفئات الثقافية السياسية و إنما البنات الاقتصادية و الاجتماعية مما جعل الإدارة الجزائرية تخلو من الكفاءات و المهارات السياسية التي أفرزت عزوف الفئة العاملة عن النشاطات السياسية و جعلتها تمارس عملها سياسيا إلا في المناسبات السياسية .

و من خلال مقابلتنا اللفظية لبعض المبحوثين استنتجنا وجود بعض المبحوثين يتمتعون بالجدية في العمل و تأسيس الضمير .

و من خلال الكفاءات، و المهارات الإدارية، و الخبرة المهنية في تسيير المناسبات السياسية تتكون بنية الوعي السياسي الذاتي للموظفون الإداريون ،و من خلال الحماس ترتفع نسبة الانضمام في المشاركات السياسية خاصة منها فئة الشباب حيث لاحظنا من خلال مجموعة بحثنا أنها تتخبط على فراش الموت أما الموظفون اللذين يتجاوزن الأربعينات نجدهم يتمتعون بكل الكفاءات و المهارات التي تجعلهم يمارسون النشاطات السياسية بشغف كبير، و لا يتركون المجال إلى الأجيال الصاعدة[1].

و ما نستنتجه أنه هناك غياب شباني واضح في الخريطة السياسية، فالبعض يرجح الكفة لعدم فتح المجالات لهم من خلال السيطرة على الكراسي، و حبهم لتملك و البعض الآخر يصرح بالعزوف السياسي و شغله الشاغل هو المحافظة على وظيفته من أجل المعيش اليومي.

لقد لاحظنا من خلال مجموعة بحثنا وجود تخوف من انضمام الموظفون الشباب إلى الممارسات السياسية و تراجعهم يجعلهم في عزوف سياسي .

إن التصريحات التي جاءت على ألسنة المبحوثين تعتبر إشارة أن الكفاءات المهنية للموظف هي جسر النشاطات السياسية التي تسير المناسبات التاريخية كيوم "الاقتراع" و تعطي الخبرة المهنية شخصية معنوية تجعله يسير الأمور العالقة في الخريطة السياسية من اجل فتح المجالات الديمقراطية و القضاء على الرواتب الاجتماعية و السياسية ، و هذا ما أشار إليه "ماكس فيبر" من خلال دراستنا السابقة أن الوظائف تأتي على حسب القوانين و مجالات التخصص و الكفاءة و تقسيم العمل على حسب التأهيل.

نظرة المبحوثين للسلطة المسيرة للمناسبات السياسية :

لقد عرف المجتمع الجزائري تحولات اجتماعية و سياسية أثرت على تركيبة المؤسسات الإدارية ، حيث أفرزت هذه الأخيرة طرق علمية تكتسب من خلالها مهارات تسهل للموظفين العمل و يشعر من جهة أخرى المواطن بالديمقراطية .

إن الرسكلة التي شهدتها المؤسسات الإدارية المحلية التطور الذي شهدته المجتمعات المحلية خاصة في الأسلاك التعليمية و التجهيزات الالكترونية ، تزامنا مع الانتخابات المحلية الأخيرة، زيادة إلى ذلك ظهور الدورات التكوينية المتخصصة التي جعلت من الموظف يكتسب مهارات لتسيير المناسبات السياسية .

و لكن نرى من خلال ملاحظتنا للمجموعة البحثية تشتت في الآراء ، فهناك من يقول إن السلطة المسيرة لهذه المناسبات هي سلطة حاكمة و تمثل الدولة و مهامها هو توزيع المهارات حسب السلم الهرمي الوظيفي .

و تكملة لما جاء في معنى الفكرة الأولى على لسان أحد المبحوثين:

تبرز لنا هذه التصورات و التمثلات أن المجتمعات المحلية أصبحت تعيش في حراك اجتماعي سياسي بالرغم من أننا لا نواكب قطار التحضر التي تعرفه الدول المتقدمة في المجالات السياسية والاجتماعية، إلا أن التعلق بقشورها يجعلنا نتشبث و لم بقسط من التحضر.

14- عمر بوجلال،الديمقراطية التشاركية و الاصلاحات السياسية في الجزائر،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2015،ص18.

المشاركة السياسية الجمعوية للموظفين الإداريون :

تعتبر المشاركة الجمعويةللموظفين الإداريين أحد العناصر المهمة لدراسة مسار التحولات السياسية التي آلت إليها الجزائر في ظل الاضطرابات أثناء المظاهرات الاحتجاجية في أحداث أكتوبر 1988 و المطالبة بتغيير النظم الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و مع ظهور التعددية الحزبية و ظهور جو سياسي مفعم بالانفتاح السياسي ،استقبل الشعب الجزائري "الثقافة السياسية" و قد تزامن هذا مع ظهور بعض الجمعيات المتذبذبة من حيث الزمان و المكان ،مختلفة النشاطات أغلبيتها كانت خيرية .

بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ و إلغاء الدور الثاني منها و توقيف المسار الانتخابي، و بالتتالي أصبحت البلاد تعرف تخوف نتج عنه ظهور فراغات سياسية و شعور بالحذر في ممارسة العمل الجمعوي السياسي و حتى و إن وجدت فهي تمارس نشاطها بطريقة سرية نظرا لغموض لحظناه في بعض المبحوثين على عكس الدول المتقدمة التي تعرف الشفافية في ممارسة النشاط السياسي و الجمعوي، و يمكن أن نلاحظ في مجموعتنا البحثية وجود إنزواء كبير ،لأن أغلبية الموظفون متخوفون من هذه النشاطات و قد تزامن مع ظهور هذه الفئات العمالية المنعزلة ظهور فئات بحثية أخرى تكتسب الإرادة ،و حتى التطلع لاكتساب قيمة الجمعيات السياسية و ظهور الكفاءة في ممارسة العمل السياسي .

و هذا ما جاء في فكرة عنصر العياشي: "..... إن التعددية الحزبية تسمع بالتنافس القائم على الفعالية و الكفاءة ، وفي ذات الوقت، الخوف من فقدان مناصب القيادة لصالح أجيال جديدة"[1].و رغم التخوف من الإعلان عن الانتماء السياسي إلى أي جمعية سياسية أو حزبية، إلا أننا لاحظنا في مجموعة بحثنا وجود مبحوثين لهم جمعيات سياسية منخرطين فيها .

العامل و تصوره للديمقراطية و المشاريع المنجزة من خلال النشاطات السياسية :

إن الديمقراطية في مفهومهما الكلاسيكي هي "حكم الشعب، بالشعب و للشعبو بالمعنى العام هي طريق أو أسلوب الحياة في المجتمع ، يعتقد الفرد من خلال هذه القيم انه يشارك في اتخاذ القرارات، أما الاستخدام السياسي للديمقراطية ، فهو محدود في عملية مراقبة ضبط القوة السياسية.

و لكن ما استنبطناه من المجموعة البحثية انه هناك قرارات إدارية جديدة تنص بوجود ممثل الشعب في الاجتماعات التي تبرم على المستوى البلدية .

إن الديمقراطية الحقيقية تتحقق من خلال المشاركة الايجابية للشعب في العملية السياسية ،و هذا من خلال تحسين ظروف الفرد و فتح الفرصة أمام الجميعإما نظرة الموظفين للديمقراطية فكانت مختلفة تتوجه إلى الجوانب السلبية من حاجات مهمة للمعيش اليومي و لم تستطيع البلاد تحقيقها و تأخذ مسار ايجابي عندما يتميزون البعض منهم بالواجب من اجل عمل كثير لتحقيق الديمقراطية في البلاد.

إن جل المعطيات الواردة من المبحوثين كانت لها اتجاهات تميل إلى طغيان البيروقراطية على الديمقراطية ،و هناك مجموعة كبيرة صرحت لنا بوجود الديمقراطي الشكلي، و هناك من يرى البيروقراطية تستولي على المستوى المحلي، إن الواقع العملي الإداري، لا نستطيع أن نرو فيه الحقائق و نقف أمام تعسف البيروقراطية التي تقف أمام الديمقراطية و هناك بعض التصريحات تدل على أن التعددية الحزبية هي إشارة لبعض الممارسات الجديدة، التي كانت غائبة من قبلهم.

إن الممارسات السياسية الجديدة خلقت حوارين الموظف و المجتمع المدني حيث أصبحت الإدارة تتخلى عن القيود البيروقراطية و تتحلى بالمسار الديمقراطي الذي خلق نوع من الحوار في المناقشات السياسية الهامة في ظل التعددية التي ننتظر منها الربط بين الأوضاع السياسية و الاجتماعية .

الموظف و رأيه في المواطنة :

إن عملية المواطنة تتمثل في مجموعة من العناصر إلا و هي الوطن و الفرد الذي ينتمي إليه و يعتمد تعزيز الشعور بالانتماء على مجموعة من القيم بداية من الأسرة باعتبارها النواة الأولى التي تبني عليها تنشئة المواطنة إلى غاية المؤسسات و الثقافات التي تبلور هذا المفهوم عليها واجبات و عليه حقوق التي هي من قيم المواطنة إضافة إلى عناصر تدخل بطريقة مباشرة او غير مباشرة في ممارسة المواطنة، و أمام هذه اللمحة استطعنا من خلال مجموعتنا البحثية حصد بعض الآراء التي كانت تخرج من أعماق بعض المبحوثين و المبحوثات التي كرسوا عملهم من اجل خدمة الوطن و تحقيق المتطلبات و هناك من الموظفين من يعمل بها منذ بداية توظيفه و ليس فقط التحلي بها إلا في المناسبات السياسية و التاريخية أمثال يوم الاقتراع، قد نجد بعض الموظفون من خلال ملاحظتنا لهم المتكررة لا يتحلون بالشكليات لخدمة الوطن و لكن من خلال عملهم الانتخابي تحكم عليه بالمصداقية في مواطنته، يتخلى عن أموره الشخصية حبا لخدمة بلاده و لو في هذا الحدث التاريخي .

و من خلال بعض التصريحات لعينتي القصدية استطعنا استنتاج بعض العناصر المهمة في تكوين المواطنة و التي لا نجدها عند كل الأفراد ألا و هي التحلي بروح المواطنة، و من خلال هذا البحث تبادر لنا أن المصداقية في اتخاذ القرارات و السهر على حماية المواطن و الوطن هي سمات تجعلك ترسم القواعد الأساسية لبناء المواطنة، ففعالية الموظف كسياسي لا تمكن في أداء عمله يوم الاقتراع ثم التخلي عنها ، بل عليه الاقتران بها طوال المسارات المهنية الوظيفية و السياسية منها فلا وجود لمسار ديمقراطي بدون مجتمع مدني متحضر .

تعتبر تمثلات الموظفون للمواطنة احد أهم العناصر المكونة للنظم السياسية و الديمقراطية لان معظم المبحوثين يشعرون بنوع من الارتياح في المناسبات السياسية التي تنبع من حبهم لخدمة بلادهم حتى و لو لم تتح الفرصة للجميع في النشاطات السياسية لتحقيق الأكثر .

إن العمل في الظروف الصحية و التخبط في الغبن الذي يشعر به الموظف يجعله يسلك اتجاه سلبي نحو وطنه و مواطنته.

إن عدم إحساس بعض الموظفون بعد مساهمتهم الفعالة في خدمة الوطن مرتبط بتدني وضعيتهم الاجتماعية و الاقتصادية التي تجعله يفكر في توفير المعيش اليومي لأسرته و يعيش حالة نفور من المسارات السياسية و هذا ما يؤدي إلى توسيع فجوة الفراغات السياسية و نفس التصريحات نجدها تطغى من حيث الهروب من المسؤوليات السياسية التي تنمي فيهم روح المواطنة هم يشكلون جماعة منعزلة، تضع قطيعة بين المجتمع المدني و خدمة الوطن و جعلتهم في عزوف عن الفاعلية السياسية للمجتمع .

إن النفور الملاحظ من خلال التصريحات له أثار سلبية جعلت الموظف يفكر الا في الحقوق ففي التصريح الأول نلاحظ أن المبحوث يريد الاستفادة من بعض المزايا الاجتماعية و المالية و أما التصريح الثاني يبرز لنا أن المعيش اليومي للموظف استطاع أن يغمر حياته في الوقت الذي يحتاجه الوطن لخدمة البلاد.

إن النهوض بالثقافة السياسية و زرع فعالية المواطنة في الفرد تتشكل من خلال تعميق فكرة المواطنة و التخلي عن الفردانية و الاهتمام بالحياة الشخصية، فالعمل من اجل الوطن تتطلب بروز نوع من الكفاءات و المهارات التي يستفيد منها البلاد.

وضعية الموظف المشارك في النشاطات السياسية بعد عملية الاقتراع :

إن المشاركات السياسية هي جزء من فهم لنمط توزيع السلطة في الأحزاب السياسية إذ يعتبر الحزب ذلك البناء التنظيمي و السيرورة السياسية لها ، و من بين المفكرين الذين تناولوا موضوع الأحزاب السياسية في مدلوله التنظيمي نجد "موريس دوفرجيه" و الذي يرى في الحزب ليس جماعة واحدة و لكنه عبارة عن تجمع من الجماعات المتناثرة عبر إقليم الدولة

كاللجان الحزبية و المندوبات و أقسام الحزب و التجمعات المحلية، كل هذه الجماعات يربط بينهما الرابط التنظيمي الذي يقوم على أجهزة الحزب المختلفة ، و كما يرى في ذلك "ماكس فيبر" إلى أن اصطلاح الحزب السياسي يستخدم للدلالة على علاقات اجتماعية تنظيمية تقوم على أساس الانتماء الحر و الهدف إعطاء رؤساء الأحزاب سلطة داخل الجماعة التنظيمية، من اجل تحقيق أهداف موضوعية أو الحصول على امتيازات شخصية أو تحقيق الأمرين معا. بعد عملية الاقتراع و انتهاء العملية ينصب رئيس المجلس الشعبي البلدي و أعضاءه و نوابه بمقتضى قوانين صادرة عن الوثائق الرسمية.[1].

الخاتمة :

بعد التعددية الحزبية، عرفت الفضاءات السياسية حركات لا اعتيادية ، من خلال فتح المجال أمام النشاطات السياسية و الجمعوية ،و أصبحت تطغي الديمقراطية على البيروقراطية و هذا من خلال وجود جهاز إداري ملائم و فتح مجموعة من الخصائص في تحديد الوظائف على حسب القوانين و مجالات التخصص و وضع نظام بين الرؤساء و المرؤوسين ،إن الحاكم في الدولة التي تتمتع بالديمقراطية و نتماشى مع أصول المواطنة عليها مسؤوليات فعالية المجتمع في تنفيذ القرار أما الباقون فلهم مسؤوليات تحت السلطة العليا .

و الأهم من ذلك أن الوعي السياسي و الثقافة السياسية لها دور ،أما التنشئة السياسية فهي القاعدة التي تهيئ المجتمع المدني لبلوغ قمة الديمقراطية و حتى يكون مجتمع ينشىء على هذه العناصر عليه أن ينمي المواطنة في المؤسسات التربوية ، حيث حرص العديد من المفكرون الاجتماعيون و السياسيون على تلقين المواطنة كطريقة من طرق نظرية التعلم .

إن أهمية الخبرات المهنية هي فاعل من فعالية رجال السياسة في ممارسة مهاماتهم السلطوية، أما التخوف الذي تعرفه فئة الشباب من هذه الممارسات جعلتهم متقوقعون في نشاطاتهم الروتينية و ازدادت فجوة الفراغات السياسية التي تركت مجالا لنهب مصالح المجتمع المدني .

15- فيبر ماكس، العالم السياسي، نفس المرجع ، ص 97.

استمارة تبيان المسار المهني

الهويـــــة :

الاسم و اللقب : محروق نوال
تاريخ الميلاد و مكانه : 1980/08/18 بالسانية وهران
الحالة العائلية: متزوجة
الجنسية : جزائرية
العنوان الشخصي :282 عدل B8 بئر الجير وهران
الهاتف : 0779.11.76.81

السوابـــق المهنيـــــة:

الوظيفة الحالية : موظفة بدائرة السانية وهران لمدة 15 سنة
- أستاذة مؤقتة بجامعة وهران " 01" منذ سنة " 2016 لحد اليوم "
- سنة كاملة صحفية
- 06 اشهر محاسبة

المؤهـــــلات العلميـــــة:

- متحصلة على بكالوريا
- ليسانس في علم اجتماع تنظيم والعمل
- ماجيستير علم الاجتماع السياسي
-دكتورة في علم الاجتماع السياسي
- شهادة : الإعلام الآلي

الملتقيات و النشر:

- تمثلات الجسد الأنثوي في الثقافة المحلية (وطني)
- تمثيل الأرشيف في الجماعات المحلية (وطني)
- فعالية الإدارة الالكترونية الحديثة في المرفق العام (وطني)
- أيام دكتوراه : دور الملاحظة في التحليل المعطيات
- يوم دراسي : واقع الرباط الاجتماعي في الجزائريين الثبات و التغير
- نشر في مجلة أبعاد المقال : "العامل الإداري كفاعل سياسي في المرفق العام"
- ملتقي وطني: العنف ضد المراة كفعل اجتماعي.
- ملتقي وطني : طقوس الاحتفال براس السنة الامازيغية يناير.

حساب المسألة الإرثية المشتملة على وصية واجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

Calculation of the inheritance issue that includes an obligatory will In the Jordanian Personal Status Law No. 36/2010

د. سهيل الأحمد

عميد كلية الحقوق- جامعة فلسطين الأهلية- فلسطين

ملخص:

تناولت هذه الدراسة حقيقة الوصية الواجبة وكيفية حل المسائل الإرثية التي ورد فيها وصية واجبة وفق قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (2010/36)، هادفة إلى التعرف على ماهية الوصية الواجبة والفرق بينها وبين الوصية الاختيارية في القانون الأردني، وكذلك الطبيعة القانونية لتشريعها والخطوات الإجرائية لحلها، حيث تم الوقوف على موقف القانون من الوصية الواجبة وطبيعة تشريعها والأمثلة العملية لحسابها، وظهر للباحث أن هناك خطوات لحل المسائل الإرثية التي تحتوي على وصية واجبة يجب الالتزام به لتحقيق الغرض من إعطاء كل ذي حق حقه من الميراث الشرعي، وفق أمثلة ومظاهر وتفصيلات عالجتها هذه الدراسة.

الكلمات المفتاحية: الوصية الواجبة، الميراث الشرعي، الوصية القانونية، مسألة إرثية، القانون الأردني.

Abstract

This study dealt with the reality of the obligatory will and how to solve the inheritance issues that contained an obligatory will according to the Jordanian Personal Status Law No. (36/2010), aiming to identify the nature of the obligatory will and the difference between it and the optional will in Jordanian law, as well as the legal nature of its legislation and the procedural steps to solve it Where the law's position on the obligatory will, the nature of its legislation and practical examples for its account were identified, and it appeared to the researcher that there are steps to solve inheritance issues that contain an obligatory will that must be adhered to in order to achieve the purpose of giving everyone who has the right to his right of legal inheritance, according to examples, manifestations and details addressed by these studying.

Key words: Obligatory will, legal inheritance, legal will, inheritance issue, Jordanian law.

مقدمة

ركزت التشريعات الإسلامية المتعلقة بالميراث على بيان نصيب من يستحق الإرث من الناس وإعطاء كل ذي حق حقه منهم من المال الذي يتركه المتوفى، وذلك من خلال نظام شرعي تكاملي واضح الإجراءات والخطوات ودون الحاجة إلى اجتهاد أو بحث عن مقادير جديدة، حيث نص على ذلك قانون الأحوال الشخصية الأردني الذي عمل على تشريع ذلك وتنظيمه في نصوصه ومواده التي استمدت الأحكام والتفصيلات من التشريع الإسلامي المنظم لأحكام الميراث والمسائل الإرثية.

وقد جاء في نص المادة (279) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم (2010/36) ما يسمى بمسألة الوصية الواجبة حيث ذهب القانون إلى تشريعها رعاية منه لجانب أولاد الولد المتوفى حال حياة أبيه أو أمه، ومستندًا في ذلك إلى قراءات فقهية مدخلها الوصية الشرعية وطبيعة الحكم الشرعي التكليفي المتعلق بها من حيث الأصل، وقد جاءت هذه الدراسة لتظهر كيف يكون حساب المسائل الإرثية التي ورد فيها وصية واجبة وما هي الخطوات المتبعة لاستخراج الحقوق المالية الإرثية الشرعية للورثة والمستحقين؟، وما هي الأمثلة العلمية التي يمكن بيانها لتحقيق هذا الغرض.

حيث تم تناول هذه المعطيات في هذا البحث تحت عنوان: "**حساب المسائل الإرثية المشتملة على وصية واجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36**".

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

وتبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

1. تعلق هذا الموضوع بالوصية الواجبة من حيث الحقيقة والماهية وفق المفهوم الشرعي والقانوني.
2. إظهار موقف التشريع القانوني الأردني من الوصية الواجبة الذي عالج موضوعاتها من حيث الوصف والتأصيل.
3. بيان أن معرفة الحقيقة القانونية لتشريع الوصية الواجبة من المسائل المهمة للباحثين والمختصين من خلال ما تعالجه من مسائل حسابية تظهر نصيب الوارث الشرعي وطبيعة المستحقين للميراث.
4. مساس هذا الموضوع بالواقع، وأهمية ما يرتبط به من ارتباكات موضوعية توجب على الدراسات القانونية أن تقف على هذه المسائل بهدف المعالجة العلمية.
5. تناول جزئيات الفقه الإسلامي بطريقة مقارنة مع القانون الأردني.

أهداف البحث:

وهي متمثلة بما يأتي:

1. تحديد ماهية الوصية الواجبة وتشريعها في قانون الأحوال الشخصية الأردني .
2. بيان كيف تكون الطبيعة القانونية لتشريع الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني.
3. دراسة ما يرتبط بموضوعات كيفية حساب الوصية الواجبة والأمثلة الحسابية العملية على ذلك من أجل الوقوف على هذه القضية بدقة ووضوح.

مشكلة/ أسئلة البحث:

وهي متمثلة بأمور هي:

1. ما مفهوم الوصية الواجبة في التشريع الأردني؟
2. ما هي الطبيعة القانونية لتشريع الوصية الواجبة في التشريع الأردني؟
3. ما رأي قانون الأحوال الشخصية الأردني من تشريع الوصية الواجبة؟
4. ما هي الأمثلة الحسابية على الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني ؟
5. كيف تكون آلية حساب المسائل الإرثية المشتملة على وصية واجبة في القانون الأردني؟

منهجية البحث:

ولقد كان منهج الباحثين كالآتي:

1. الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي، وذلك ببيان حقيقة الوصية الواجبة والطبيعة القانونية لها، وكذلك آلية حساب المسائل الإرثية المشتملة على وصية واجبة في القانون الأردني، ومن ثم تحليل هذه الإشكالات الواردة عليها بهدف الوقوف على متعلقات البحث بدقة ووضوح.
2. الرجوع إلى المراجع المتخصصة في موضوعات البحث.

محتوى البحث:

وقد جاءت هذه الدراسة - إضافة للمقدمة والخاتمة - في مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: ماهية الوصية الواجبة وتشريعها في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

المطلب الأول: ماهية الوصية والوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

المطلب الثاني: تشريع الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

المبحث الثاني: كيفية حل الوصية الواجبة والأمثلة على ذلك في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

المطلب الأول: كيفية حل الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

المطلب الثاني: أمثلة حسابية على الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

المبحث الأول: ماهية الوصية الواجبة وتشريعها في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

يتطلب التعرف على مفهوم الوصية الواجبة بيان حقيقتها وطبيعة تشريعها في القانون الأردني، وذلك فيما يأتي من مطالب:

المطلب الأول: ماهية الوصية والوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

تعرف الوصية في المادة (254) من **قانون الأحوال الشخصية الأردني** رقم (2010/36) على أنها: تصرف بالتركة مضاف إلى ما بعد موت الموصي.

وعرفها القانون المدني الأردني رقم (43) لعام (1976) وذلك في المادة (1125) منه بأنها: "تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت".

وهذا يشمل الوصية بالمال وبقسمة التركة وبتأجيل الديون، وإسقاط الحقوق، والوصية ببيع عين لشخص ما[1].

وقد قيد التصرف بأنه في التركة ليشمل كل ما تجوز الوصية به مما يعد تركة، فتدخل الحقوق كلها مما يورث منها والعقارات والمنافع، وهو قيده بما بعد الموت لتخرج الهبات والمعاوضات حال الحياة[2].

حيث تغاير الوصية الهبة في أن التمليك المستفاد من الهبة يثبت في الحال، أما المستفاد الوصية فلا يثبت إلا بعد الموت، وبأن الهبة لا تكون إلا بالعين بخلاف الوصية حيث قد تكون بالعين وبالدين وبالمنفعة.

وقد أعطى القانون بعض التصرفات التي تتم حال الحياة حكم الوصية وذلك كما يأتي:

ما جاء في المادة (255) من قانون الأحوال الشخصية ما نصه: "التصرفات التي تصدر في مرض الموت بقصد التبرع والمحاباة تلحق بالوصية وتسري عليها أحكامها.

ونصت عليه المادة (1128) من القانون المدني الأردني: " كل عمل قانوني يصدر من شخص في مرض الموت ويكون مقصودًا به التبرع يعتبر تصرفًا مضافًا إلى ما بعد الموت وتسري عليه أحكام الوصية أيا ما كانت التسمية التي تعطى له".

وفيها: "على ورثة المتصرف أن يثبتوا بجميع الطرق أن التصرف قد صدر من مورثهم وهو في مرض الموت ولا يحتج على الورثة بسند التصرف إلا إذا كان ثابت التاريخ ثبوتًا رسميًا. فإذا أثبت الورثة أن التصرف صدر من مورثهم في مرض الموت اعتبر التصرف صادرًا على سبيل التبرع ما لم يثبت من صدر له التصرف غير ذلك أو وجدت أحكام خاصة تخالفه".

وجاء في المادة (1129): "إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الانتفاع بها مدى حياته. اعتبر التصرف مضافًا إلى ما بعد الموت وتسري عليه أحكام الوصية ما لم يقم دليل يخالف ذلك"

وأما الوصية الواجبة فهي: "وصية وجبت في ثلث تركه الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكمًا[3]"

---

[1] - حسين حامد حسان، أحكام الوصية، ص10، فضل عباس، وأبو البصل، فقه أحوال شخصية2، ص20.

[2] - فضل عباس، وعبد الناصر أبو البصل، فقه أحوال شخصية2، ص20.

3 - خليفة، محمد طه أبو العلا، أحكام المواريث، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 2004، القاهرة، ص336

وتعرف أيضًا بأنها: قدر من المال يستحقه فرع ولد الميت إذا مات أبوه في حياة جده فيأخذ نصيب والده كما لو كان حياً فيما لا يزيد عن الثلث، ويأخذ هذا القدر إلزاماً بحكم القانون"[1]، وقيل: بأنها "وصية وجبت في ثلث تركه الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكمًا[2]"

وتشبه الوصية الواجبة الوصية الاختيارية من حيث كونها بحدود الثلث، وتقدم على الميراث وجميع الوصايا، وتخالفها من حيث؛ أنها لا توجد إلا بإنشاء الموصي، وبأنها تحتاج إلى قبول إذا كانت لمعين بخلاف الوصية الواجبة فلا تحتاج ذلك، وبأن الوصية الاختيارية ترتد بالرد على عكس الوصية الواجبة[3].

فقد روي عن سعد بن أبي وقاص قاله: "جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله؛ إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي. أفأتصدق بثلثي مالي؟. قال: لا. قلت: فالشطر يا رسول الله. قال: لا. قلت: فالثلث. قال: الثلث، والثلث كثير، إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس"[4].

المطلب الثاني: تشريع الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

عمل بالوصية الواجبة في الأردن منذ تاريخ 1396هـ الموافق 1976/12/1م مع صدور قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لسنة 1976م[5][6].

وذلك عملا بحديث النبي ﷺ: "إن الله يوصيكم بالأقرب فالأقرب"[7]. وبالقاعدة التي تقول: أمر الإمام بالمندوب أو المباح يجعله واجباً، على اعتبار أن التصرف على الرعية منوط بالمصلحة[8].

جاء في كتاب قواعد الأحكام في مصالح الأنام: "يتصرف الولاة ونوابهم ... بما هو الأصلح للمولى عليه، درءاً للضرر والفساد، وجلباً للنفع والرشاد، ولا يقتصر أحدهم على الصلاح مع القدرة على الأصلح إلا أن يؤدي إلى مشقة شديدة، ولا يتخيرون في التصرف حسب تخيرهم في حقوق أنفسهم.. وكل تصرف جرَّ فساداً أو دفع صلاحاً فهو منهي عنه"[9].

---

1 - سلطان، صلاح، الميراث والوصية بين الشريعة والقانون، سلطان للنشر، أمريكا، ط1، 2006م، ص220.

2 - خليفة، محمد طه أبو العلا، أحكام المواريث، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 2004، القاهرة، ص336

3 - أبو زهرة، محمد، شرح قانون الوصية المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، ط6، 1988م، ص193-194، السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، الوجيز في الوصايا والمواريث، ص 39، شلبي، محمد مصطفى، الوصايا والأوقاف، ص252، العزيزي، محمد رامز عبد الفتاح، الميراث والوصية ووصية القانون في الشريعة الإسلامية، جهينة للنشر والتوزيع، 2003م، ص 113، حسين، أحمد فراج، أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 1997م، ص200.

4 - البخاري، الصحيح، كتاب الوصايا، باب الوصايا وقول النبي ﷺ: وصية الرجل مكتوبة عنده، برقم (1295)، مسلم، الصحيح، كتاب الهبات، باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة، برقم (1628).

5 - داود، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، ص164.

6 - شلبي، محمد مصطفى، الوصايا والأوقاف، ص252، حسين، أحمد فراج، الوصية في الشريعة الإسلامية، ص200، داود، أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009، ص162، وما بعدها.

7 - ابن ماجه، السنن، كتاب الأدب، باب بر الوالدين، برقم 3661، بيت الأفكار الدولية، عمان، د.ط، 2004م.

8 - انظر: المادة (58) من مجلة الأحكام العدلية.

9 - العز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 89/2.

وقد نصت المادة (279) من قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36 على أحكام الوصية الواجبة بقولها: "إذا توفي احد وله أولاد ابن وقد مات ذلك الابن قبله أو معه وجب لأحفاده هؤلاء في ثلث تركته وصية بالمقدار والشروط التالية:

أ- تكون الوصية الواجبة بمقدار حصتهم مما يرثه أبوهم عن أصله المتوفى على فرض موت أبيهم إثر وفاة أصله المذكور على أن لا يتجاوز ذلك ثلث التركة.

ب-لا يستحق الأحفاد وصية إن كانوا وارثين لأصل أبيهم جدًا كان أو جدة إلا إذا استغرق أصحاب الفروض التركة.

ج- لا يستحق الأحفاد وصية إن جدهم قد أوصى لهم أو أعطاهم في حياته بلا عوض مقدار ما يستحقونه بهذه الوصية الواجبة، فإذا أوصى لهم أو أعطاهم أقل من ذلك وجبت تكملته، وان أوصى لهم بأكثر كان الزائد وصية اختيارية، وان أوصى لبعضهم فقد وجب للآخر بقدر نصيبه.

د-تكون الوصية لأولاد الابن ولأولاد ابن الابن وان نزل واحدًا أو أكثر للذكر مثل حظ الأنثيين يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط.

هـ- الوصية الواجبة مقدمة على الوصايا الاختيارية في الاستيفاء من ثلث التركة".

وقد سمى القانون هذه الوصية بالوصية الواجبة، حيث جعلها واجبة بحكم القانون، سواء أراد المورث ذلك أم لا على أن تكون لأولاد الابن مهما نزلوا إذا مات أبوهم في حياة أبيه أو أمه (جد أو جدة هؤلاء الأحفاد) أو ماتوا معاً ولو حكماً في حادثة ونحوها[1].

وتجب الوصية الواجبة في تركة الإنسان لفرع من مات من ولده، سواء كان الموت حقيقة أو حكمًا، فهي تثبت لأولاد الأبناء الذين لا ينتسبون إلى الميت بأنثى، كابن الابن، وابن ابن الابن، وبنت الابن، وإن نزلت طبقاتهم، واحدًا كانوا أو أكثر، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، ويأخذ كل فرع نصيب أصله فقط. وأن يقسم نصيب كل أصل على من يوجد من فروعه قسمة الميراث للذكر مثل حظ الأنثيين، كما ورد في المادة (279) السابقة.

وفي المادة كذلك؛ أن الوصية الواجبة ثابتة بقوة القانون وإن حصرها في الأحفاد أولاد الأبناء الذكور وإن نزلوا، الذين توفى أصلهم في حياة المورث أو معه، فإذا توفى من غير أن يوصى لأحفاده الذين مات أصلهم في حياته أو معه، وحجبوا من الميراث، ولم يعوضوا بطريق آخر - فإن هؤلاء الأحفاد يستحقون ما كان يستحقه أصلهم ميراثاً - على أن لا يزيد ذلك عن الثلث - بل لو نص صراحة على أنهم لا يأخذون شيئاً من تركته، فإن الوصية الواجبة تؤخذ منها بقوة القانون، أو بتدخل ولي الأمر لتنفيذ هذا الحق الواجب الأداء من التركة، وإذا كان هذا الحق واجباً شرعاً، وقانوناً فإنه لا يتوقف على قبول من المستحقين له، ولا يرتد بردهم. وهي كذلك تقسم بين مستحقيها - عند تعددهم - قسمة الميراث؛ حيث يعد نصيب الأصل المتوفى كأنه تركه عنه، فتطبق عليه قواعد الإرث من حجب، وأن يأخذ الذكر ضعف الأنثى وغير ذلك[2].

---

1 - مثل موت الشخص مع أصله في وقت واحد، ولم يعلم من مات أولًا منهم وكان ذلك حال الموت الجماعي في حادث سير أو غرق، وحرق، وهدم، ونحو ذلك.

2 - أبو زهرة، محمد، شرح قانون الوصية المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، ط6، 1988م، ص193-194، السرطاوي، فؤاد عبد اللطيف، الوجيز في الوصايا والمواريث، ص 39، شلبي، محمد مصطفى، الوصايا والأوقاف، ص252، العزيزي، محمد رامز عبد الفتاح، الميراث والوصية ووصية القانون في الشريعة الإسلامية، جهينة للنشر والتوزيع، 2003م، ص 113، حسين، أحمد فراج، أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 1997م، ص200.

وفي المادة كذلك؛ فإن الوصية الواجبة[1] تعد بمثابة عوض عما فات المستحقين لها من ميراث أصلهم، ولذلك فإنهم لا يستحقون وصية واجبة إذا كانوا وارثين - ولو كان ما ورثوه قليلاً - كما أنهم لا يستحقونها إذا أخرجها المورث (الجد أو الجدة) من تلقاء نفسه (بالوصية الاختيارية)، وبالتالي فلا تثبت في التركة ابتداء. وظهر من المادة كذلك أن الابن يحجب فرعه دون فرع غيره؛ أي أنه يحجب ابن الابن - الذي هو من صلبه - وإن نزل لكنه ابن الابن الذي هو ابن أخيه. وفيها كذلك أنه: يغني عنها ما أعطاه الجد أو الجدة لمستحقيها تبرعاً بدون عوض كالهبة والإعارة والوصية الاختيارية ونحو ذلك.

المبحث الثاني: كيفية حل الوصية الواجبة والأمثلة على ذلك في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

من الضروري معرفة كيف يؤخذ المال المكتسب من التركة حال وجود وصية واجبة، ويتأكد ذلك من خلال بيان كيفية حل الوصية والخطوات المعتمدة في ذلك، وإيراد بعض الأمثلة التي توضح كيف يكون هذا الاستحقاق وذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: كيفية حل الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

وتتجلى هذه الكيفية بعدة خطوات يجب الالتزام بها للوقوف على تفصيلات الحصص الشرعية للورثة بشكل عام وأصحاب الوصية الواجبة بشكل خاص، وبيان ذلك فيما يأتي[2]:

1. نفرض أن الابن الذي مات في حياة أبيه حي ونعطيه نصيبه.
2. نخرج مقدار نصيبه ونقارنه بالثلث، فإن كان أكثر نعطيه الثلث وإن كان أقل نفرضه له.
3. نخصم مقدار الوصية من أصل المسألة ويوزع الباقي على الورثة دون تغيير.
4. نفرض أن الابن الذي مات حال حياة أبيه غير موجود أصلا، وتحل المسألة على هذا الأساس.
5. ننظر بين أصل المسألة الأخيرة (فرض عدم وجود الابن)، وبين المسألة التي قبلها (المخصوم منها مقدار الوصية) بعد خصم مقدار الوصية الواجبة، ونستخرج المسألة الجامعة بعد معرفة العلاقة بين المسألتين هل هي التوافق أم التباين.

فمن أراد النظر في كيفية إعطاء مستحقي الوصية الواجبة والمقدار الممكن الحصول عليه من التركة؛ وجب عليه الالتزام بهذا الخطوات دون تجاوز خطوة واحدة منها أو حتى نسيانها، حيث قد يكون المستحق بحدود الثلث وقد يكون أقل منه أو أكثر.

ثم إن طبيعة هذه الخطوات والسير وفقها يمنع صاحب الوصية من التجاوز على حصص الورثة المستحقين لنصيبهم من خلال الميراث.

فالوصية الواجبة وفق هذه الخطوات تجعل المسألة محددة في دائرة الوصية وبحدود الثلث الثابت كحد أعلى من خلالها، ثم هي تنظم ميراث الآخرين فلا تمكن صاحب الوصية من أخذ شيء من ذلك وإنما ما تم تشريعه بالوصية وفق خطوات تفرض وجود صاحب الوصية في حال وتفرض عدم وجوده في حال أخرى.

---

1 - شلبي، محمد مصطفى، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط،4 1982م، ص252، حسين، أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية، ص200، داود، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، ص174.

2 - فضل عباس، وعبد الناصر أبو البصل، فقه أحوال شخصية، ص47..

مع أهمية أن يتخلل بعض هذه الخطوات فرض التناسب مع الثلث زيادة أم نقصانًا، وخصم مقدار الوصية من أصل المسألة دون المساس بنصيب غير صاحب الوصية من الورثة.

وتنتهي هذه الخطوات باستخراج المسألة الجامعة التي ينظر فيها بين أصول المسألتين؛ مسألة عدم وجود الابن المتوفى في حياة أبيه أو أمه ومسألة المخصوم منها مقدار الوصية، بقراءة طبيعة العلاقة بين هذين الأصلين من حيث التباين أم التوافق، وبالتالي حل الوصية القانونية الواجبة على هذا الأساس المنظم حسابيًا والذي تظهر أمثلته في المطلب الآتي من هذا المبحث.

المطلب الثاني: أمثلة حسابية على الوصية الواجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36

إن إعطاء كل ذي حق حقه من الحصص الشرعية الواردة في المسألة الإرثية التي تشتمل على وصية واجبة وفق قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36، يقتضي بيان بعض هذه الأمثلة التي تظهر ذلك وفيما يأتي بيان هذه الأمثلة:

المثال الأول:

توفيت عام1989م عن أم وزوج وجدة وابنين وبنت،و3 أبناء وبنت ابنه المتوفى قبله عام 1983

					6		7	
				7			6	
		504	84 × 6	60	12	70	84	12
4/1	زوج	105	15 × 7	15	3	21	21	3
6/1	أم	70	10 × 7	10	2	14	14	2
ق.ع	ابن	98	14 × 7	14	7	14	14	7
	ابن	98	14 × 7	14		14	14	
	بنت	49	7 × 7	7		7	7	
	ابن ابن	24	4 × 6	-	-	-	4	
	ابن ابن	24	4 × 6	-	-	-	4	
	ابن ابن	24	4 × 6	-	-	-	4	
	بنت ابن	12	2 × 6	-	-	-	2	
م	جدة	0	0	0	0	0	0	0
			المسألة الجامعة	نصحح× 5 ثم نقارن علاقة الأرقام 60، 70 وهي توافق على10	نفرض عدم وجود الابن	نخصم مقدار الوصية من أصل المسألة	نصحح× 7	نفرض وجود الابن ونعطيه نصيبه ونقارن هذا النصيب بالثلث، وهو هنا أقل من الثلث

المثال الثاني:

توفي عام 1986م عن زوجة و3 أبناء وبنت، وابنين وبنت ابنه المتوفى قبله عام1981م.

				4			145	
			145				4	
		8	290	360	72	8	360 × 4	1440
8/1	زوجة	1	9	45	45	1	1 × 145	145
ق.ع	ابن	7	14	70	70	2	2 × 145	290
	ابن		14	70	70	2	2 × 145	290
	ابن		14	70	70	2	2 × 145	290
	بنت		7	35	35	1	1 × 145	145
	ابن ابن		14	28	-	-	28 × 4	112
	ابن ابن			28	-	-	28 × 4	112
	بنت ابن			14	-	-	14 × 4	56
		نفرض وجود الابن ونعطيه نصيبه ونقارن النصيب بالثلث، وهو هنا أقل من الثلث	نصحح× 9	نصحح× 5	نخصم مقدار الوصية من أصل المسألة	نفرض عدم وجود الابن ثم نقارن العلاقة الأرقام 290، 8 وهي توافق على2	المسألة الجامعة	

المثال الثالث:

توفي عام 1989م عن زوجة وابن وبنت، وابن وبنت ابنه المتوفى قبله عام 1985م.

				2		1				
				1	2					
		72	72 × 1	24	8	48	72	24	40	8
8/1	زوجة	6	3 × 2	3	1	9	9	3	5	1
ق.ع	ابن	28	14 × 2	14	7	39	39	13	14	7
	بنت	14	7 × 2	7					7	
	ابن ابن	16	24 × 1	-	-	-	24	8	14	
	بنت ابن	8		-	-	-				
			المسألة الجامعة	نصحح×3 ثم نقارن علاقة الأرقام48، 24 وهي توافق على 24	نف رض عدم وجود الابن	نخ صم مقدا ر الو صية من أصل المسأ لة	نصحح×3	فنجعله من الثلث. 3/1	نصحح×5 ونقارن نصيبه بالثلث، وهو هنا أكثر، فنجعله من الثلث. 3/1	فرض وجود الابن

المثال الرابع

توفي عام 1990م عن زوجة وابن، وابن ابنه المتوفى قبله عام 1982م.

			2		1			
			1	2				
		24	24 × 1	8	16	24	16	8
8/1	زوجة	2	1 × 2	1	3	3	2	1
ق.ع	ابن	14	7 × 2	7	13	13	7	7
	ابن بن	8	8 × 1	-	-	8	7	
			المسألة الجامعة	نفرض عدم وجود الابن ثم نقارن علاقة الأرقام16، 8 وهي توافق على 8	نخصم مقدار الوصية من أصل المسألة	فنجعله من الثلث. 3/1	نصحح×2 ونقارن نصيبه بالثلث، وهو هنا أكثر، فنجعله من الثلث. 3/1	فرض وجود الابن

المثال الخامس:

توفي عام 1984م عن أب وزوجة وابن، وابن ابنه المتوفى قبله عام 1983م.

			17		12		
			12	17			
			12	17	24	12	288
6/1	أب	2	2	4	4	2 × 17	34
4/1	زوج	3	3	6	6	3 × 17	51
ق.ع	ابن	7	7	7	7	7 × 17	119
	ابن ابن			-	7	7 × 12	84
		نفرض وجود الابن ونعطيه نصيبه ونقارن هذا النصيب بالثلث، وهو هنا أقل من الثلث	نفرض عدم وجود الابن ثم نقارن علاقة الأرقام 17، 12 وهي تباين	نخصم مقدار الوصية من أصل المسألة	نصحح× 2	المسألة الجامعة	

خاتمة

وبعد هذه المحطة في تناول موضوع "**حساب المسائل الإرثية المشتملة على وصية واجبة في قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 2010/36**" فإنه يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا البحث من نتائج وذلك فيما يأتي:

- مستند القانون في تشريع الوصية الواجبة رأي من قال من الفقهاء بوجوب الوصية وبعض القواعد التي تقول أن أمر الإمام بالمندوب أو المباح تجعله واجبًا.
- مدخل القانون في تكييف الوصية الواجبة من جهة حكم الوصية للقريب غير الوارث.
- تقدم الوصية الواجبة على الميراث وسائر الوصايا، ويكون مقدارها محددًا بالثلث.
- تقسم الوصية الواجبة قسمة ميراث حتى لو شرط الموصي تقسيمها على غير هذا الوجه..
- من مظاهر تشريع الوصية الواجبة اعتبارها عوضًا عما فات من يستحقها من ميراث أصلهم وأنها تغني ما عوضهم إياه جدهم من ميراث والدهم.
- للوصية الواجبة كيفية لحلها والوصول إلى مستحقها من الورثة وفق خطوات يجب الالتزام بها مقررة في علم الحساب الإرثي.
- لبيان طبيعة الإجراءات الخاصة بحل الوصية الواجبة لا بد من توضيح ذلك بأمثلة عملية وهو ما وقف عليها الباحث في هذا البحث.

وأخيراً؛ فإنني أتوجه إلى الله سبحانه بخالص الدعاء أن يوفقني لتحصيل العلم، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني، وأن يزدني علماً، إنه سميع مجيب الدعاء.

قائمة المصادروالمراجع

- القرآن الكريم
- قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لسنة 1976م.
- قانون الأحوال الشخصية الأردني رقم 61 لسنة 1976م.
- مجلة الأحكام العدلية العثمانية.
- الأحمد، سهيل محمد، الأحوال الشخصية 2 الميراث الوصية الوقف، مطبعة النبراس، بيت لحم، ط1، 2015م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، كتاب الفرائض، بيت الأفكار الدولية، عمان، د.ط، 2004م.
- أبو البصل، عبد الناصر، الوصية الواجبة بين الفقه وقانون الأحوال الشخصية الأردني دراسة نقدية مقارنة، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- الترمذي، **محمد بن عيسى بن سَوْرة**، سنن الترمذي، بيت الأفكار الدولية، عمان، د.ط، 2004م.
- الجبوري، أبو اليقظان عطية، حكم الميراث في الشريعة الإسلامية، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، مكتبة الفلاح، بيروت، ط1، 1995م.
- حسين، أحمد فراج، أحكام الوصايا والأوقاف في الشريعة الإسلامية، دار المطبوعات الجامعية الإسكندرية، 1997م.
- الحصري، محمد، التركات والوصايا في الفقه الإسلامي، مكتبة الأقصى، عمان، ط1، 1980م.
- خليفة، محمد طه أبو العلا، أحكام المواريث، دار السلام للطباعة والنشر، ط1، 2004، القاهرة.
- داود، أحمد محمد علي، الحقوق المتعلقة بالتركة بين الفقه والقانون، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، بيت الأفكار الدولية، عمان، الأردن، د.ط، 2004م.
- درادكة ياسين أحمد، الميراث في الشريعة الإسلامية، مؤسسة الرسالة، ط3، بيروت، 1407هـ/1986.
- أبو زهرة، محمد، شرح قانون الوصية المصري، دار الفكر العربي، القاهرة، ط6، 1988م.
- سلطان، صلاح، الميراث والوصية بين الشريعة والقانون، سلطان للنشر، أمريكا، ط1، 2006م.
- سمارة، محمد، أحكام وآثار الزوجية، شرح مقارن لقانون الأحوال الشخصية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008م.
- الشديفات، إبراهيم راشد محمد، علم الميراث التطبيقي، دار يافا العلمية، عمان، ط1، 2007م، ص 153.
- شلبي، محمد مصطفى، أحكام الوصايا والأوقاف، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط،4 1982م.
- الشمراني، صالح بن علي، ميراث أولاد الابن مع أولاد الصلب في الشريعة وقانون الوصية الواجبة إشكال وحلول، مجلة البحوث الإسلامية، الرئاسة العامة للبحوث والإفتاء، السعودية، منشور: 2015/8/26، **http://saleh-alshamrani.com/**
- الصابوني، محمد علي، المواريث في الشريعة الإسلامية في ضوء الكتاب والسنة، دار القلم، دمشق، د.ط، 1989م.
- عباس، فضل، وأبو البصل، عبد الناصر، فقه أحوال شخصية (2)، جامعة القدس المفتوحة، 2013م.
- العز بن عبد السلام السلمي، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.
- العزيزي، محمد رامز عبد الفتاح، الميراث والوصية ووصية القانون في الشريعة الإسلامية، جهينة للنشر والتوزيع، 2003م.
- ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، بيت الأفكار الدولية، عمان، د.ط، 2004م.

الدبلوماسية الدينية كآلية لحل الصراعات السياسية بين الدول والجماعات

Religious diplomacy as a mechanism for resolving political conflicts between states and groups.

عبد العزيز الزريبة

طالب باحث بسلك الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والإجتماعية، جامعة محمد الأول .وجدة . المغرب

ملخص:

في العديد من المجتمعات حول العالم ، يعتبر الدين قوة متزايدة الأهمية في الحياة العامة ، تؤثر على الخطاب السياسي والمواقف السّياسية للدّول. و قد أبانت الأحداث و الاضطرابات التي عرفتها الدول العربية خلال أحداث الربيع العربي ، و كذا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، بالإضافة إلى الحرب في أفغانستان و العراق القوّة الكبيرة التي يلعبها الدّين في الشؤون السياسية على المستوى الدولي ، في عالم متأثر بشكل كبير بالدين . هذه الديناميكيات الدينية التي تشهدها السّاحة الدولية يواجهها صناع السياسة الخارجية بإشراك الدّين بالعمل الدبلوماسي .

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية الدينية الصراع الديني السياسة الخارجية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

Abstract

In Different communities across the world, religion is an increasingly important force in public life, which influence political discourse and attitudes of states. The events and turmoil in the Arab countries during the events of the so-called “Arab Spring”, as well as the Palestinian-Israeli conflict, in addition to the wars in Afghanistan and Iraq showed the great power that religion plays in political affairs at the international level, in a world greatly influenced by religion. These religious dynamics in the international arena are confronted by foreign policy makers by involving religion in diplomatic work.

مقدمة

إنّ الصراعات السياسية بين الجماعات و الدول تؤطرها عدة عوامل تاريخية ، قومية ودينية . لكنّ العامل الديني . و على أهميته . ظلّ خارج دائرة الضوء ، و بشكل مقصود حتى لا يتمّ اعتبار إدخال البعد الديني في أي الصراع جزء من التّطرف، خاصّة من الجانب العربي الإسلامي ، و الذي أفرزته أحداث 11 شتنبر2001.

لكن الحقيقة أن العامل الدِّيني يعتبر عاملا رئيسيا في معظم هذه الصراعات ، بل هو جوهره . و أنّ هذه الصِّراعات قد أخذت بُعدًا دينيا أكثر منه سياسيا . فالحركة الصهيونية مثلا في بحثها عن وطن لليهود جعلت الدّين مدخلا تنطلق منه السّياسةُ ، حيث انصبّ تركيز اليهود الصهاينة على جعل التفسيرات التوراتية أساساً للسّياسة من أجل تجميع اليهود في وطن واحد ، مستغلّة مشاعرهم وحنينهم لجبل "صهيون" المقدس لديهم ، و استدراجهم للدفاع عن إسرائيل كمطلب إلهي مقدس .

تكمن أهمية الموضوع في تزايد الدور الذي صار يمثّله الجانب الديني في الممارسات السياسية على مستوى العالم ، حيث أصبح يُنظر إلى الدّين كجزء من الحلّ لكثير من القضايا التي تشغل العالم . و ذلك من خلال دمج الاهتمامات الدينية في ممارسة السياسة الدولية. و من ثمة يطرح البحث الإشكالية التالية :

إلى أي مدى يمكن للدبلوماسية الدينية أن تحل محل الدبلوماسية التقليدية في تسوية الصراعات السياسية؟ و كيف يمكن للدين أن يكون فاعلا في تعزيز العلاقات الدولية و تمثينها؟

تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة التي ستحاول الدّراسة الإجابة عنها و هي :

- هل يمكن للدبلوماسية الدينية تسوية الصراعات السياسية؟
- ما هو الإسهام الذي يمكن أن يقدّمه الدّين في ظلّ الاختناقات التي تعرفها العلاقات الدّولية؟
- ماهي الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية الدينية و تفتقر إليها الدبلوماسية التقليدية؟
- ما هي التطبيقات العملية للدبلوماسية الدينية على مستوى الصراعات الدولية؟

تقتضي الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة المتفرّعة عنها تقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين يتناول المحور الأول تأصيلا لمفهوم الدبلوماسية الدينية فيما يتناول المحور الثاني مظاهر توظيف الدبلوماسية الدينية في حل الصراعات السياسية.

المطلب الأول: تأصيل مفهوم الدبلوماسية الدينية.

عرف مطلع الألفية الثالثة تنوع في المصطلحات و التّسميات، التي تدخل في إطار التّنوُّع الثّقافي و الفكري . و الّتي تواكب التّطورات التي تعرفها السّاحة السّياسيّة الدّولية ، و تواكب مستجدّاتها .لكنّها في المقابل تشكّل تحدّيات خطيرة على هذين البعدين (الثقافي و الفكري)، نظرا لحمولتها الفكرية والثّقافية و انعكاساتها على المستوى السّياسي. و في هذا السّياق، فقد ثَمَّ إغناء القاموس السياسي على مستوى العلاقات الدّولية ، و بالخصوص في خطاب الدّبلوماسية الدولية بمفاهيم و مصطلحات مثل "الدبلوماسية الروحية"، أو "الدبلوماسية الدينية" و"السلام الديني العالمي". وكذا في أدبيات بعض مراكز البحثية والجامعات الدولية.

لقد عرفت مسألة إدماج الدين بالدّبلوماسية لتحقيق الأهداف السّياسية اهتماما متزايدا من منطلق تَديُّن السياسة و تسييسِ الدّين . نظرا للدّور الذي صار يمثّله الجانب الديني في الممارسات السياسية على مستوى العالم ، و أصبح يُنظر إلى الدّين كجزء من الحلّ لكثير من القضايا التي تشغل العالم . و ذلك من خلال دمج الاهتمامات الدينية

في ممارسة السياسة الدولية. وهذا يعني جعل الدين جزءا من الحلّ في بعض الأمور المستعصية[1]، كتحقيق الاستقرار و الأمن و محاربة التّطرف و الإرهاب و الصراعات القائمة على الهوية التي تتجاوز قبضة الدبلوماسية التقليدية.

و قبل التّطرق إلى مفهوم الدبلوماسية الدينية الذي سنتناوله في هذا البحث من خلال السياق العام الذي تتحرك فيه هذه الدبلوماسية ، في ارتباطها مع الدبلوماسية الموازية ـ بحكم أن الدبلوماسية الدينية هي إحدى الفروع التي تفرّعت عن الدبلوماسية الموازية ـ لابد أولا أنّ نعي جيدا من باب المنهجية العلمية مفهوم الدبلوماسية.

الفرع الأول: تعريف الدبلوماسية.

يعود مصطلح الدبلوماسية "Diplomacy" إلى العصر اليوناني ، فهي كلمة يونانية الأصل، مشتقّة من اسم دبلوما "Diploma " المأخوذة من كلمة "Diplom" و التي تعني الوثيقة التي تصدر عن أصحاب السلطة و الرؤساء السياسيين . و لم يتم استخدام لفظ الدبلوماسية للإشارة إلى المعنى المتعارف عليه اليوم إلاّ في نهاية القرن الثامن عشر و تحديدا سنة 1796.[2]

و قد تعدّدت تعاريف الدبلوماسية و تنوّعت معانيها باختلاف أهدافها و أدواتها، مما جعل أمر إدراجها في تعريف واحد غاية لا تُدرك . فتعريفها يضيق و يتّسع من مؤرّخ لأخر ، و قد اختلف أساتذة القانون الدولي في توحيد معنى "الدبلوماسية". فإرنست ساتو (Ernest Statow) عرّف الدّبلوماسية بأنّها " تطبيق الحيلة و الذكاء في إدارة العلاقات الرسمية بين الحكومات و الدّول المستقلّة " .أمّا هارولد نيكولسون (Harold Nicolson) فقد عرّفها بأنّها: "إدارة العلاقات الدولية عن طريق المفاوضات ، و المنهج و الأسلوب الذي يدار بسفراء و مبعوثين ، و هي عمل و فن الدبلوماسي" . في حين يعرّفها الدبلوماسي البريطاني بارسون (Barson) بأنّها تُعنى بالنُّصح ، و صياغة و تنفيذ السياسة الخارجية[3].

أمّا غراهام ايفانز (Graham Evans) و جيفري نوينهام (Jeffrey Newenham) فيعرّفونها بالقول :" كثيرا ما تستخدم هذه الكلمة خطأ كمرادف للسّياسة الخارجية ، ففي حين يمكن وصف هذه الأخيرة مادّة علاقة الدّولة مع الآخرين و أهدافها و مواقفها ، فإنّ الدبلوماسية هي الأدوات التي تستخدم لإنفاذ تلك الأمور. فهي معنية بالحوار و المفاوضات و بالتالي فهي ليست مجرّد أداة للدولة بل هي أيضا مؤسسة من مؤسسات نظام الدّولة[4] .

و استنادا إلى ما سبق ، يمكننا القول بأن للدّبلوماسية دورين جوهريين ، فهي من جهة تُعتبر الوسيلة التي تستخدمها الدول للتعبير عن مواقفها و تدافع بها عن مصالحها ، و من جهة أخرى تُعتبر أيضا من بين الوسائل الأساسية للتوفيق بين مختلف المصالح المتنافسة. وظيفتها الأساسية هي إجراء المفاوضات، و هذا يعني بصفة عامّة إجراء مناقشات ترمي إلى تحديد المصالح المشتركة و مناطق الخلاف بين الأطراف . كما تهتم بوضع و تجديد القواعد و الإجراءات الّتي تُنظِّم النظام الدولي ، و بهذا المعنى الأخير تُعدُّ الدّبلوماسية الأداة المحرّكة لعمل القانون الدّولي و المنظّمات الدولية[5].

---

[1] Douglas M. Johnston, Faith-based Dipl omacy: Bridging the Religious Divide , Presentation by to the Secretary's Open Forum, U.S. Department of State, December 8, 2006 , P : 1

[2] الموسوعة السّياسية.https://political-encyclopedia.org/dictionary/

[3] السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة ،عالم الكتب ، القاهرة ،الطبعة الثانية، 1997،ص 32

[4] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدّولية ، مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الاولى 2004،ص177.

[5] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام،مرجع سابق،ص178.

الفرع الثاني : مفهوم الدبلوماسية الدينية.

يعتبر مفهوم الدبلوماسية الدّينية من المفاهيم الجديدة التي تفرّعت عن الدبلوماسية الموازية . لكنّ حداثة هذا المفهوم هو فقط من حيث الدّلالة الإصطلاحية و المفهومية و التّداولية بالشّكل الذي هو عليه اليوم. أمّا من ناحية الممارسة و التّطبيق فالدّبلوماسية الدّينية كعمق و جوهر فهي موجودة منذ القديم ، منذ وُجِد الدّين . فقد مارسها الأنبياء و الرسل من خلال إجراء المفاوضات و إرسال و استقبال الوفود إلى ملول الأرض. و هذا في الحقيقة هو ممارسة فعلية و عملية للدبلوماسية الدّينية. يدخل ضمن هذا الإطار رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم حينما بعث بوفود إلى ملوك الأرض محمّلين برسائل يدخل مضمونها ضمن ممارسة الدبلوماسية الدّينية.

لكن،رغم قدم وجود الدبلوماسية الدينية و ممارستها من طرف الرسل و الانبياء ، فإنّ مفهومها بالشّكل الموجودة عليه الأن ، و من باب الموضوعية العلمية، لا يمكن أن نجازف بالقول بأنّها قديمة كلّ هذا القدم. فمن ناحية المفهوم و من النّاحية التّداولية التي نعلمها اليوم،و بهذا الشّكل الذي هي عليه،فهو مفهوم حديث جدا[1].

تجدر الإشارة هنا ، أنّ الدّيبلوماسية الدّينية غير مرتبطة بالإسلام. لأنّ الدين هنا هو لفظ عام مطلق ، لا يقتضي أبدا فقط الإسلام.ففي ظلّ الإنفتاح الحضاري و الثّقافي الجديد الذي يعرف العالم ، هناك العديد من الدّول و المجتمعات التي ما فتئت تفتح الأفق أمام الدبلوماسية الدّينية كلّ حسب مرجعيته الدّينية و العقدية.

و عليه ، فالدّبلوماسية الدينية هي نمط الجديد في الدّبلوماسية العامّة ، أخذت تطغى على ساحة السياسة الخارجية بشكل كبير على مدى العقدين الماضيين وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية ، ضمن تطوّر آليات دبلوماسية المسار الثاني أو الدبلوماسية الموازية. فقد أدرك الدبلوماسيون والقادة الرّوحيون أو رجال الدّين أهمية الدّين في حل الكثير من النّزاعات ذات الأصل الدّيني، و بقدرته على لعب أدوراً هامة قد يتعثر الدبلوماسي الرسمي في حلّها . لذلك فقد بدأت الولايات المتّحدة الأمريكية بنهج الدّبلوماسية الدينية أو ما يصطلح عليه بالدبلوماسية الروحية كقوة ناعمة لحلّ بعض القضايا المستعصية كالصّراع الفلسطيني ــ الإسرائيلي ، معتبرة أنّ جزءا كبيرا منه (الصّراع) مرتبط بالجانب الديني .

و مع تنامي دور مسارات الدبلوماسية و تطور العلاقات الدّولية ضمن جملة المتغيرات التي شاعت خلال النهاية القرن الماضي و بداية الألفية الثالثة على مفهوم الدبلوماسية ، برز مصطلح الدبلوماسية الدّينية كأحد المسارات الدّبلوماسية لحل النزاعات ذات البعد الديني.

يعتبر مفهوم الدبلوماسية الدينية كغيره من المفاهيم الحديثة في ميدان العلاقات الدّولية ، و الذي لا يوجد تعريف جامع و شامل له أو اتفاق حوله . و قد انبثق هذا المفهوم من خلال توسع مفهوم الدبلوماسية المتعدّدة المسارات[2] و تطوير آلياتها ، و التي تعتمد إشراك جهات غير رسمية في حلّ النزاعات و الصراعات بين الجماعات و الدّول . حيث يُصَنّف مفهوم الدبلوماسية الروحية ضمن دبلوماسية المسار السابع الذي يبتغي صنع السلام بواسطة الإيمان و العمل

---

[1] عبد الرحيم السوني،الدبلوماسية الدينية و تعزيز أواصر التواصل الدولي،دورة تكوينية نظمتها كلية الشريعة بفاس،يوم19دجنبر2019.

[2] الدبلوماسية المتعددة المسارات هو مفهوم متطور ، وضع موضع التطبيق من قبل لويس دايموند و جون ماكدونالد ،وهو توسيع في المفهوم الأصلي الذي قدم من قبل جوزيف مونتفيل في عام 1982 بين مسارين من الدبلوماسية :الأول رسمي متعلق بالعمل الحكومي و الثاني غير رسمي متعلق بالجهات الغير الرسمية كآلية لبناء السلام. و يعرفها الدكتور oyewole o. sarumi أنها المفهوم الذي يعرض عملية بناء السلام الدولية و نظام المعيشة ، حيث تبدو الدبلوماسية متعددة المسارات شبكة من الأنشطة المترابطة(الأفراد،المؤسسات،المجتمعات) التي تعمل مجتمعة أو معا من أجل هدف مشترك و هو : عالم يسوده السلام.

الديني المنبثق من القواعد الأخلاقية و الروحية للديانات المختلفة . يتناول المعتقدات والإجراءات الموجهة نحو السلام من المجتمعات الروحية والدينية [1] .

و قد عرّفتها هبة جمال الدّين بكونها " مسار من مسارات التّفاوض، تستهدف حلّ النزاع أو منع حدوثه من أجل بناء سلام ديني عالمي ، يتمُّ عبر الجمع بين القادة الرّوحيين و السّاسة داخل آلية المسار الثاني للمفاوضات ، للتّباحث حول القضايا الحسّاسة محلّ النزاع بهدف التّوصُّل إلى مشترك عبر تقارب الأديان السّماوية الثلاثة (الإسلام ـــ المسيحية . اليهودية) ، للقضاء على الاختلافات والوصول إلى متّفق يقبله المجتمع ، عبر ترجمته لخدمات ملموسة يشعر بها المواطن ، ويتم نقله إلى الخريطة السياسية ، لأنّ هذا المسار سيكون مركز صنع القرار السياسي في العالم، بهدف خلق السلام الديني العالمي[2].

و لكي نضع السّياق العام الذي تندرج فيه الدبلوماسية الدينية ،لابدّ من فهم كيفية وقوع الإنتقال من الدبلوماسية كعمل رسمي إلى العمل الدبلوماسي الموازي . و منه لفهم كيفية انبثاق الدبلوماسية الدينية.

بداية لفهم هذا المعطى،لابد من ضبط الفضاء العام الذي تتحرّك فيه هذه الدبلوماسية . فالدبلوماسية بشكل عام تتحرّك ضمن فضاء العلاقات الدّولية ،على اعتبار أنّ الوظيفة الأساسية للدبلوماسيين هي تأثيث فضاء هذه العلاقات فيما بين الدّول.هذا الفضاء و كي نربطه بالدبلوماسية الدينية لابد أن نضبط و نعي المنطق الذي تتحرك في ضوءه. فالعلاقات الدولية بشكل عام ، و في بعدها الرّسمي على الأقل، تُؤَطَّر بمحددات عدة ،نذكر منها : المصالح المشتركة و القوة سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو تكنولوجية. هذه المحدّدات و غيرها تعمل على توجيه و تأطير الدبلوماسية الموازية.

و فيما يخصّ نسبة حضور المكوّن الدّيني ضمن الدبلوماسية الموازية ،فقد يتفاجئ البعض إذا قلنا أنّ الموجّه الأساسي في العلاقات الدولية قد يكاد يكون أكثر من الموجه الإقتصادي و العسكري و التكنولوجي هو الموجه الديني.فالتّبصر في مجريات القضايا العالمية اليوم ، يتبين بوضوح العمق الكبير و المكانة الجوهرية التي يأخذها الدين في حيز المنتظم الدولي.و كمثال على ذلك القضية الفلسطينية هي قضية عقدية لها ارتباط بالمكون الديني.و ثنائية الغرب و الإسلام هي ثنائية دينية، و قضية الإرهاب هي قضية دينية[3].

و منه،فإن الدين و إن كان غائب أو بالأحرى مُغيَّبا في الماضي ،فاليوم يمكن الجزم بحتمية وجوده و حضوره في العلاقات الدولية. هذا الحضور قد اتخذ شكل دبلوماسي متمثلا في الدبلوماسية الدينية. و الساحة الدّولية تزخر بعدة نماذج حول هذه الدبلوماسيات الدينية التي ظهرت مؤخرا. حيث أن كبريات الدول العظمى أصبحت توظف الدين في هذا البعد الدبلوماسي لتضبط به علاقتها مع باقي الدول الأخرى. و على سبيل المثال لا الحصر نجد النّموذج الأمريكي الذي أصبحت خارجيتها منفتحة على المكون الديني بشكل غير مسبوق.كذلك النموذج الروسي الذي كان يتبنى النظام الشيوعي و يرفض الدين،اليوم أصبحت روسيا بدورها تنفتح على المكون الديني . أمّا بخصوص العالم العربي و الإسلامي فإنّ النموذج المغربي قد قطع أشواطا كبيرة في اعتماد الدبلوماسية الدينية لاختراق إفريقيا ، حيث تتجلى دبلوماسيته الدينية

---

[1] oyewole o. sarumi what is multi track diplomacy .accessed at : 03/12/2020
https://fr.slideshare.net/leadershipmgtservice/what-is-multi-track-diplomacy

[2] هبة جمال الدين،الدبلوماسية الروحية،مسار جديد و مخاطر كامنة و سياسات بديلة لصانع القرار،مجلة مستقبل التربية العربية،المجلد 26،العدد 116،يناير 2019ص:38.

[3] عبر الرحيم السوني،مرجع سابق.

في عدة مجالات رئيسة ، بدءا من العناية بالطرق و الزوايا الصوفية الموجودة في تلك البلدان الإفريقية ،إلى تدريب أئمة المساجد و المرشدين الدّينيين الأفارقة في معاهد مغربية.كما عملت المملكة المغربية لدعم هذه الدبلوماسية الدينية على استحداث مؤسسة دينية رسمية سُمِّيت بمؤسسة محمد السادس للعلماء الأفارقة ،تضم العديد من علماء الدين في البلدان الإفريقية، مثل مالي و الكاميرون و ساحل العاج و الغابون و موريتانيا[1].

المطلب الثاني: توظيف الدبلوماسية الدينية في حل الصراعات السياسية.

لقد انصبّ الاهتمام بمفهوم الدبلوماسية الدينية مع بدايات القرن الواحد و العشرين كأحد المتغيرات الدولية على السّاحة الخارجية ، و التي تستهدف تحقيق التنمية المستدامة و حلّ النزاعات و تحقيق السلام الديني العالمي . حيث يُنظر إلى الدّين كمصدر للحلّ و ليس فقط مسببا للنّزاع ، و هو طرح جديد يّقدّم على الأرض مدعوما من القوى الغربية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و إسرائيل و حلفاء الولايات المتّحدة الأمريكية[2].

ففي الوقت الذي ترفع المدرسة الواقعية ـ الأشهر في ميدان العلاقات الدّولية ـ شعارا بوجوب خلو عالم السياسة من اعتبارات القيم المعيارية ، كالّدين . و بأنّ من المرجح أن يتم معالجة القضايا من منطق تحليل و أولوية المصالح الوطنية . إلاّ أن الأمر قد تغيّر ، و ظهرت مواقف توفيقية تعترف بإمكان التعاون الدّيني السياسي ، بسبب إدراك دور الدين في حفز الأفراد و تشكيل وجهات نظرهم[3].

لقد أصبح يُنظر إلى الدّين في العلاقات الدولية من وجهة نظر أدوات التأثير و موارد الضغط السياسي . فظاهرة انتعاش الدِّين أصبحت تعمُّ العالم من جديد بعدما ظنّ هذا الأخير ـ أي الدّين ـ بعد ظهور مفهوم الدّولة المدنية الحديثة خارج السّلطة السياسية . تقول جيني لون (Jenny lunn) إنّ "الدين، الروحانية والإيمان قد عانت مطولا من قلة الاعتبار الممنهج في النّظريات والقرارات السياسية والممارسات في ميدان التنمية ، حتى وإن لاحظنا تغيرا ملحوظا إبان العشر سنوات الأخيرة"[4]. فيما ذهب الفيلسوف الفرنسي المعاصر مارلو (Marlow) بقوله :"إنّ القرن الواحد و العشرين يكون دينيا أو لا يكون"[5].

كما أصبح يُنظر للدّين و دوره في العلاقات الدولية مرّة كمتغيّر مستقل باعتبار تأثيره المباشر في سلوكيات و اتجاهات معتنقيه لتبني مواقف سياسية معيّنة. و مرة أخرى كمتغير تابع حينما يستخدم في تبرير السلوك السياسي، أي عندما يتم توظيفه و استثماره في خدمة السياسة الخارجية6.

---

[1] عائد عميرة،الدبلوماسية الدينية في خدمة أهداف المغرب الإفريقية https://www.noonpost.com/content/20969

[2] هبة جمال الدين ، المرجع نفسه ، ص 35.

[3] هاني رمضان طالب،الإبراهيمية:بين التعايش و السيطرة. تاريخ الإطلاع : 2021/01/2.
https://caus.org.lb/ar/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A

[4] Jenny lunn , the role of religion,spirituality and faith in development : a criticale theory approach " , journal Third World Quarterly,:remapping development studied :contemporary critical perspectives, issue 5 ,volume 30,2009,p 937

[5] محمد السماك،الإستغلال الديني في الصراع السياسي،دار النفائس،بيروت،الطبعة الأولى 2000،ص5.

[6] هاني رمضان طالب، المرجع سابق.

الفرع الأول: استخدام الدين في السّياسة.

قبل سنة 2000 لم يكن يُنظر إلى الدّين باهتمام كبير و لم يهتم أحد بتوظيفه كعنصر من عناصر الحلّ في الصراعات . و المحاولات لتوظيف الدّين أو الاستفادة منه لتهدئة الأمور كانت تأخذ أشكالا أكثر بساطة و بطريقة نخبوية كحوار الأديان مثلا . لكنّ أصحاب المراكز البحثية وجدوا أن حوار الأديان هو حوار نخبوي و أنّه لا يؤدي إلى النتائج المنتظرة منه في إحلال السلاّم . فعندما يحلّ السلام يمكن تحقيق التنمية ، و بالتّالي لجئوا إلى الدبلوماسية الدّينية التي تدعو إلى السّلام عن طريق حل الصّراعات الدّينية من خلال إعادة تفسير النصوص الدينية بشكل يحقّق السلام.

و الواقع أنّ استخدام الدّين في السّياسة لا يُعْتبر عنصرا حديثا أو مستجدّا ، فقبل فترة طويلة من ازدهار الدولة الحديثة ، كان العامل الدّيني هو العامل الحاسم في تطور أوروبا . و إنْ أدى التّطور التاريخي الذي عرفته اليوم الدولة المدنية الحديثة إلى الحدّ من تأثير العامل الديني على أحداث الحياة العلمانية. وبالنظر للدين في المجتمعات الغربية بصفة عامة، فقد استبعد في مراحل تاريخية عديدة من عملية القيم السياسية ، كما استبعد الدين من عملية بناء الدولة القومية . وحلت الرابطة القومية محل الرابطة الدينية كأساس لبناء الدولة . لكن رغم هذا فلا يزال الدين في هذه الدول عاملا هاما في عملية التكتل الاجتماعي ، فالاختلافات الدينية من أهم محركات الصراعات السياسية القومية ، وقد أضحت هذه الاختلافات في بعض الدول الغربية المصدر الأكثر أهمية للتصادم السياسي وبصفة عامة عندما ترتبط هذه الاختلافات الدينية باختلافات عنصرية[1].

يرى جون برايسون شان (John Bryson Chan) أنّه :"يمكن للدّين في القرن الواحد و العشرين أن يكون قوة تُمَكِّن المصالحة و الاستقرار السياسي أو إسفينا يعزز الإنقسام..... و قد حان الوقت الآن لاستخدامه في المصالحة و صنع السلام الدبلوماسي"[2].

و لا غرابة أن نجد دولا عظمى أصبحت تستخدم الدين في سياستها الخارجية ، و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية و روسا . فقد ظلّ الدّين و مازال حاضرا بقوة في السّياسة الأمريكية. فالرئيس الأمريكي بيل كلينتون(Bill Clinton) شكّل ، ربّما لأول مرة في تاريخ الإدارة الأمريكية ، هيأة خاصة من عشرين شخصية فكرية متخصّصة لتقديم المشورة له في الشؤون الدينية العالمية و تطوراتها ، و عهد برئاسة الهيئة إلى الدكتورة ديانا إيك (Diana Eck) و هي أستاذة في جامعة هارفرد[3(**)] و تدرس مادة التعدّد الديني في المجتمع الأمريكي[4]. وقد جزم جيمي كارتر (Jimmy Carter) أنه ما كان ليحقق نجاحه سنة 1979 في كامب ديفيد لولا قدرته على مناشدة المعتقدات الدينية لكل من الرئيس السادات و رئيس الوزراء بيغن[5]. كما أنّ بابا الفاتيكان فرنسيس قبّل قدمي رئيس جنوب السودان سلفاكير ميارديت (Salva Kiir Mayardit) و زعيم المعارضة رياك مشار (Riek Machar) المتحاربين من أجل وقف الحرب الأهلية بينهما و تحقيق السلام و وضع حدّ للنزاع المسلح و عدم العودة للحرب الأهلية بعدما دعاهما إلى خلوة روحية في الفاتيكان .كما لعب دورا

---

[1] رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى،مجلة العلوم الإنسانية،العدد 33، سنة 2010.،ص 123.

[2] Allen keiswetter and bishop john chan, ," Diplomacy and Religion : Seeking Common Interests and Engagement in a Dynamically Changing and Turbulent World" ,the brooking project on U.S.Relations with the Islamic World U.S-Islamic World Forum Papers 2013, november 2013. :P1

[3] (**) جامعة هارفرد هي صاحبة مبادرة مسار إبراهيم ، و نظرية توحيد الأديان والدين الإبراهيمي .

[4] محمد السماك، مرجع سابق.ص5.

[5] Allen keiswetter and bishop john chan,Ibid :P4

كبيرا في ارجاع العلاقات الدبلوماسية بين كوبا و الولايات المتحدة الامريكية ، بعد أزمة بينهما عمرت لأكثر من 50سنة.و لم يتم اللقاء فيها بين المسؤولين الكوبيين و الامريكيين إلا بعد زيارة البابا إلى كوبا سنة 2015. كذلك بالنّسبة للكوريتين الشمالية و الجنوبية المتصارعتين،فبعد زيارة البابا إلى كوريا الجنوبية سنة 2014 اتفقتا الكوريتين على الدخول بفريق رياضي واحد في الالعاب الاولمبية الشتوية المنظمة في روسيا سنة 2014. و هو ما يعني استحالة إنكار الدّين كعامل تأثير على العلاقات الدولية و تحقيق الاستقرار السياسي .

و إدراكا منها للدّور الذي أصبحت تتطلع بها الدبلوماسية الدينية في حلّ النزاعات ذات البعد الديني ، عملت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999على تأسيس المركز الدولي للدين و الدبلوماسية (International Center For Religion And Diplomacy) ، و الذي حُدِّدت أهدافه في زيادة دور رجال الدّين و العلمانيين في أنشطة صنع السّلام ، و كذا قدرات صانعي السّلام الدّينيين ، و تقليص دور الدّين كقوّة دافعة لصّراع ، و ربط الاعتبارات الدّينية بممارسة السياسة الدولية في دعم بناء السّلام ، و زيادة وعي صانعي السياسات وتقبلهم للمساهمات المحتملة للفاعلين الدينيين[1].

و في هذا السياق ، أصدر مجلس شيكاغو للشؤون الدولية في الولايات المتحدة الأمريكية، و الذي يعتبر من مراكز التفكير المستقلة ، تقريرا بجامعة جورج تاون بواشنطن في فبراير 2010 تحت عنوان "إشراك المجتمعات الدينية في الخارج : ضرورة جديدة للسياسة الخارجية الأمريكية". و مما جاء في التقرير أن المجتمعات الدينية أصبحت تلعب دورا رئيسيا في تعزيز حقوق الإنسان ، و السعي لتحقيق السلام في المناطق المضطربة من العالم ، و سيقاس نجاح الدبلوماسية الأمريكية في العقد المقبل إلى حدّ كبير بقدرتها على التّواصل مع مئات الملايين من النّاس في جميع أنحاء العالم الذين تُحَدِّدُ هويتهم بالدّين[2].

يرى دوغلاس جونستو(Douglas Johnston) [3] بأنّ حكومة الولايات المتّحدة الأمريكية هي في حاجة إلى أداة دبلوماسية أكثر دقّة للتّعامل مع التحديات في الخارج ، من خلال النظر إلى الخبرة الدينية على أنّها أصبحت أولوية في توظيف أو تدريب الدبلوماسيين و الموظفين الحكوميين الأمريكيين . بالنظر إلى الدور المتقدّم للدّين في السياسة و الدبلوماسية من أجل تعزيز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية في المشهد الجيوسياسي.

و تماشيا مع هذه التوجهات الأمريكية في السياسة الخارجية ، أنشأت إدارة جورج بوش الابن سنة 2002 مركز المبادرات الدينية والمجتمعية ، و المعروف اليوم باسم مركز مبادرات الإيمان و الفرص في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) ، ثمّ أحدثت وزارة الخارجية في عهد باراك أوباما سنة 2013 مكتب الدّين و الشؤون العالمية . كما عقدت إدارة دونالد ترامب "قمّة الأدلة حول المشاركة الدينية الإستراتيجية "[4]. و هو ما يدلّ على أنّ الإدارات الأمريكية المتعاقبة عازمة على رفع مستوى المشاركة الدينية في الشؤون الخارجية.

---

[1] للمزيد من المعلومات ، يمكن زيارة الموقع الرسمي للمركز الدولي للدّين و الدبلوماسية : https://icrd.org/our-approach/

[2] R. Scott Appleby ;Engaging Religious Communities Abroad :A New Imperative For US Foreign Policy. https://www.thechicagocouncil.org/publication/engaging-religious-communities-abroad-new-imperative-us-foreign-policy

[3]** هو رئيس و مؤسس المركز الدولي للدين و الدبلوماسية، (International Centre for Religion & Diplomacy) ، شغل جونستون سابقًا منصب مدير تخطيط السياسات والإدارة في مكتب وزير الدفاع ، ونائب مساعد وزير البحرية ، والمدير المؤسس للبرنامج التنفيذي للدراسات الوطنية والدولية بجامعة هارفارد. مهمة المركز حسب موقعه الإلكتروني https://icrd.org/who-we-are/mission-vision/ هو ربط الإعتبارات الدينية بممارسات السياسة الدولية في دعم السلام.

[4] 2020 Evidence Summt On Strategic Religious Engagement.

و من أجل ترجمة هذه التوجهات على أرض الواقع ، يُعقَد سنويا منتدى أمريكا و العالم الإسلامي في الدوحة بقطر ، بمشاركة رجال الدين و الدبلوماسيين . يهدف هذا المنتدى إلى تحديد نطاق التعاون و طرق انخراط الدين بالدبلوماسية و إيجاد المصالح المشتركة بينهما .

وفي هذا الإطار، فقد ناقش المنتدى المنعقد في يونيو 2013 إمكانية الانخراط بين الدّين و الدبلوماسية فيما يتعلّق بالتعاون الديني ـــ الدبلوماسي من حيث إسداء النصائح المفيدة ،و الدبلوماسية الروحية و التنفيذ على أرض الواقع و المبادرات لبناء حسّ إنساني عام في ما يخصّ الديناميات التي أوجدها الربيع العربي و مفاوضات السلاّم في الشرق الأوسط و المسألة النووية مع إيران و كذا تشجيع الدّيانة الإبراهيمية لدعم مفاوضات السلام في الشرق الأوسط[1].

إنَّ العامل الديني لا يرتبط فقط بالمجتمع الأمريكي ، فالصّراعات الطّائفية و العرقية في مختلف مناطق العالم بدءا من الصراع في الشرق الأوسط في كلٍ من العراق و سوريا و أفغانستان وليبيا و السودان و الصّراع العربي الإسرائيلي . و قبله الصراع في شبه جزيرة البلقان في البوسنة و كوسوفو و غيرهم ، كلّ هذه الصراعات لا تخلو من عنصر ديني . الشيء الذي حتّم على الأطراف و الوسطاء الدّوليون إلى اللجوء لقضايا الدّين و استخدامه كأداة للجدل عند إجراء المفاوضات الدبلوماسية لإحلال السلام . بعدما تجاوزت كلّ المبادرات السابقة الخطابات الدينية باعتبارها "أصولية" و "مسببة للانقسام " خاصّة تلك التي تتعلق بالعلاقات بين الشعوب الإسلامية والمسيحية واليهودية . و أصبحت تنظر إلى وظيفة الدين في الشرق الأوسط مصدرًا للتفاهم المشترك وكوسيلة لتحقيق السلام .

الفرع الثاني : توظيف الدبلوماسية الدينية في حل الصراعات: الفلسطيني ـ الإسرائيلي نموذجا.

بعدما فشل القادة السياسيين في إيجاد حل لتسوية الصراع الفلسطيني _الإسرائيلي و الذي عمّر طويلا بعد فشل كلّ المبادرات السّياسية ـ سواء الدّولية أو العربية ـ الرامية إلى تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع ، إمّا بسبب عدم مقاربتها لكلّ جوانب الصراع و جوهره ،أو بسبب تعنّت الجانب الإسرائيلي و دهائه . بدأت بعض مراكز الفكر الأوروبية و بعض المراكز البحثية الأمريكية كجامعة فيرجينيا و جامعة هارفارد تقدّم بعض النظريات و الأطروحات تقوم على أساس معالجة أسباب الصراع من الناحية الدّينية ، وتقترح اعتماد دبلوماسية مختلفة أو ما يمكن تسميته بالدبلوماسية الدينية، ظاهرها الدين وباطنها السياسة.

فرؤية شيمون بيريز(Shimon Peres) لسبل السلام في الشرق الأوسط تُجسِّد الافتراض الذي تقوم عليه المفاوضات ومعاهدات السلام بين العرب واليهود وبين الفلسطينيين والإسرائيليين على مدى العقود الماضية أن الدّين هو أكبر مصدر للصراع في الشرق الأوسط ، وأن إثارة مسألة الدين في المفاوضات لن يؤدي إلاّ إلى فتح الخلافات الأكثر إثارة للجدل ، والّتي لا يمكن التوفيق بينها و بين أطراف النزاع . هذه الرؤية للصراع الفلسطيني ـــ الإسرائيلي توضّح النّزعة العامة لاستبعاد المصالح الدينية للأطراف المتعارضة في جميع مفاوضات السلام .

لقد أسّست الحركة الصهيونية نظرياتها على المعتقدات الدينية المتمثلة في الوعد الإلهي المتضمن في التوراة بكونهم شعب الله المختار، و أن الله منحهم أرض فلسطين . و حتى أنّهم نسبوا انتصارهم في حرب 67 إلى الله تعالى ، و نادوا بإقامة دولة يهودية و اعتبروا أن هذا حقًّا دينيا. و من معتقدات هذه الحركة كذلك أنّ قيام دولة إسرائيل سنة 1948 كان

https://www.usaid.gov/faith-and-opportunity-initiatives/2020-evidence-summit-strategic-religious-engagement/

[1] Allen keiswetter and bishop john chan, Ibid,P :2 .

المؤشـر الأول من ثلاثة مؤشـرات على تحقيق الإرادة الإلهية بالعودة الثانية للمسـيح ، وكان المؤشـر الثاني احتلال القدس سنة 1967 ، أما المؤشر الثالث المنتظر فهو تدمير المسجد الأقصى وبناء الهيكل مكانه.

و في المقابل ، فإنّ التّوافق مع الرؤى الإسـلامية حول أرض الإسـراء ، و مهد الرسـالات التي يؤمن الجانب الفلسـطيني. ومعه الجانب العربي و الإسلامي ـ بأنه وريثها ، لِما يحمله من إرث تاريخي و ديني فيها ، جعل الدفاع عنها من صميم العقيدة الإسلامية.

و منه ، فإنّ كل طرف يستمدّ مرجعيته في الدفاع عن حقه في الأرض (أرض فلسطين) من معتقداته و خلفياته الدّينية. و يقدّم الدّلائل و البراهين من الآيات المستخرجة من الكتب المقدّسة (القران الكريم و التوراة و الإنجيل) . و بِغَضِّ النظر عن أحقية هذا الطرف أو ذاك ، و مدى صِحّة القَرائِن التي يعتمدها كل طرف (خصـوصـا من الجانب الإسـرائيلي) ، فَما يميّز هذا الصراع هو بروز العامل الدّيني فيه.

فمنذ الحرب العالمية الثانية ، تجاوزت معاهدات السـلام والمبادرات الدبلوماسـية التي تتعلق بالعلاقات بين الشـعوب (خاصة الإسلامية و اليهودية و المسيحية) الخطابات الدينية التي تعتبر أساسية لفهم هؤلاء الناس لأنفسهم . و منه تأتي الدبلوماسية الدّينية كنمط جديد من الدبلوماسيات الموازية التي يُمكنها تحقيق تأثير كبير و فعّال في المجالات التي فشلت فيها الدّبلوماسية الرّسمية . و يمكنها المساهمة في تحقيق التسامح بين مختلف الحساسيات الدّينية و خلق تواصل فعّال و تعاون مثمر و ترسيخ قيم التعايش بين مختلف أطياف الشعوب .

و لعلّ أبرز مثال على اسـتخدام الدين لتحقيق الأهداف السـياسـية هو تسـمية اتفاق التطبيع بين إسـرائيل و كل من الإمارات العربية و البحرين باسـم "اتفاق أبراهام" . هذه التسـمية لم تأتي اعتباطا بل تحمل في طياتها العديد من الدلالات و المرامي الخفية .

فمصـطلح "اتفاقية إبراهيم" أو "اتفاق أبراهام" كما نطقه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد طفا إلى السـطح بعد الإعلان عن التوصّل إلى اتفاق سلام بين دولة الإمارات العربية و البحرين من جهة و إسـرائيل من جهة أخرى . و قد جرى توصـيف هذا الاتفاق بـــ" "اتفاقية إبراهيم" على غير العادة ، حيث أنّ الأعراف الدبلوماسـية و كما جرت العادة حين التوصّل لأي اتفاق أن يُسمى باسم المنطقة أو المدينة أو الدولة التي جرت فيها مفاوضات تلك الاتفاقية أو المكان الذي وُقِّعت فيه ، كردٍّ للجميل و اعتراف لدور الوسـاطة الذي لعبته تلك الدولة في تلك الاتفاقية . و الأمثلة على ذلك كثيرة كاتفاقية كامب ديفيد و اتفاقية فيينا و اتفاق أوسلو نسبة للمدن التي وُقّعت فيها .أو اتفاق السلام الأردني ـ الإسرائيلي و الذي يعرف باتفاق وادي عربة نسـبة إلى وادي عربة بالأردن. لكن الأمر هنا كان مختلفا ، و قد صـرح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأنه كان ينوي أن يطلق اسمه على تلك الاتفاقية " اتفاقية ترامب" لكنّه تراجع بسبب خوفه من الصّحافة حيث قال أنّ الصّحافة لن تتقبّل ذلك.

ليس من المصـادفة إعطاء هذا الاتفاق اسـما و نكهة دينية ، و حتى غرضـا دينيا متمثلا في الوحدة المحتملة بين جميع هذه الديانات الثلاث الكبرى . بل إنّما هي تسـمية مضـللة مقصـودة ، تحمل أجندة مُتصـوّرة[1]. فهذا الاسـتخدام الديني و توظيفه السياسي يدخل ضمن النسق الدبلوماسي الجديد الذي يدخل في إطار الدبلوماسية الدينية.

[1] أحمد أبو فول و هبة جمال الدين،**اتفاقات أبراهام: تقديم الدبلوماسية الروحية، الاستعمار الجديد وعصر القانون الدولي التوراتي الجديد .**

خاتمة

يبدوا أنّ الضـــوابط الدّولية التقليدية التي أقرها القانون الدولي و مختلف المواثيق و الاتفاقيات الدّولية، لم تعد قادرة على مواكبة التّحولات الدولية الراهنة بتعقّد أزماتها و تشـابك قضـاياها ، ما يفرض تطويرها و البحث عن سـبل موازية تسـاهم في تعميق التواصل و الحوار الدولي على طريق ترسـيخ سـلام دولي مسـتدام ، فصـارت الدبلوماسـية الدينية تُقَدَّمُ كمبادرة جديدة للتّأثير على دوائر صـنع القرار، و تشـكيل السّـياسـة الخارجية لتحقيق سّـلام ديني عالمي مشـترك ، يدعمه

و يطرحه أنصار الأديان السّماوية و مراكز صنع القرار عالميا كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة المرغوبة محليّا و دوليّا، و تحقيق الاستقرار السياسي في مختلف مناطق العالم التي تعرف توترات و صراعات ذات بعد ديني و التي استعصى حلّها على الدبلوماسية العادية.

المراجع المعتمدة:

المراجع باللغة العربية

- السيد أمين شلبي، في الدبلوماسية المعاصرة، عالم الكتب ، القاهرة ،الطبعة الثانية، 1997.
- غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، قاموس بنغوين للعلاقات الدّولية ، مركز الخليج للأبحاث ،الإمارات العربية المتحدة،الطبعة الاولى 2004.
- محمد السماك، الإستغلال الديني في الصراع السياسي، دار النفائس،بيروت،الطبعة الأولى 2000.

المراجع باللغة الإنجليزية

- Jenny lunn , the role of religion,spirituality and faith in development : a criticale theory approach " , journal Third World Quarterly,:remapping development studied :contemporary critical perspectives, issue 5 ,volume 30,2009.
- .Allen keiswetter and bishop john chan, ," Diplomacy and Religion : Seeking Common Interests and Engagement in a Dynamically Changing and Turbulent World" ,the brooking project on U.S.Relations with the Islamic World U.S-Islamic World Forum Papers 2013, november 2013.
- Douglas M. Johnston, Faith-based Dipl omacy: Bridging the Religious Divide , Presentation by to the Secretary'sOpen Forum, U.S. Department of State, December 8, 2006 .

المجلات و المقالات

- هبة جمال الدين، الدبلوماسية الروحية، مسار جديد ومخاطر كامنة و سياسات بديلة لصانع القرار، مجلة مستقبل التربية العربية، المجلد 26، العدد 116، يناير 2019.

https://vistointernational.org/ar/law-ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%A9

- رياض حمدوش، دور العامل الديني في السياسة الخارجية للقوى الكبرى، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33، سنة 2010.

الدورات التكوينية

- عبد الرحيم السوني، الدبلوماسية الدينية وتعزيز أواصر التواصل الدولي، دورة تكوينية نظمتها كلية الشريعة بفاس، يوم19دجنبر2019.

الويبوغرافيا

- الموسوعة السّياسية./https://political-encyclopedia.org/dictionary
- أحمد أبو فول و هبة جمال الدين، اتفاقات أبراهام: تقديم الدبلوماسية الروحية، الاستعمار الجديد وعصر القانون الدولي التوراتي الجديد https://cutt.us/dZZrs.
- هاني رمضان طالب، الإبراهيمية: بين التعايش والسيطرة. https://cutt.us/gFpnk
- عائد عميرة،الدبلوماسية الدينية في خدمة أهداف المغرب الإفريقية https://www.noonpost.com/content/20969
- R . Scott Appleby ;Engaging Religious Communities Abroad :A New Imperative For US Foreign Policy . https://www.thechicagocouncil.org/publication/engaging-religious-communities-abroad-new-imperative-us-foreign-policy
- 2020 Evidence Summt On Strategic Religious Engagement.
- https://www.usaid.gov/faith-and-opportunity-initiatives/2020-evidence-summit-strategic-religious-engagement/
- oyewole o. sarumi what is multi track diplomacy .
- https://fr.slideshare.net/leadershipmgtservice/what-is-multi-track-diplomacy

قراءة في كتاب: الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمغرب - دراسات متكاملة -

ابراهيم بنفراج

طالب باحث في سلك الدكتوراه، جامعة الحسن الثاني (المغرب)

بنية الشكل:

- **عنوان الكتاب:** الديمقراطية المحلية وآفاق التنمية الترابية بالمغرب - دراسات متكاملة -
- **تنسيق:** ادريس جر
- دان + عبد المنعم لزعر.
- **عدد صفحات الكتاب:** 442.
- **محتويات الكتاب:** يتألف الكتاب من فهرس + تقديم + 18 دراسة قانونية باللّغة العربية +4 دراسات قانونية باللّغة الفرنسية.
- **دار النشر:** منشورات مركز تكامل للدراسات والأبحاث.
- **مطبعة:** قرْطُبة بأكادير.
- **سنة الطبعة:** 2020.
- **المُراجعة اللّغوية:** أبوبكر الكنزي.
- **الإيداع القانوني:** 4657 MO 2020.
- **بطاقة تعريفية للمنسّقين:**
  - **إدريس جردان:** أستاذ باحث بكلية العوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة.
  - **عبد المنعم لزعر:** باحث في علم السياسة والقانون الدستوري.
- **طبيعة الكتاب:** عبارة عن دراسات تجميعية لخُلاصات عمل ندوتين نظّمهما مركز تكامل للدراسات والأبحاث بالمغرب، النّدوة الأولى حول موضوع الجهوية والثّانية حول الديمقراطية المحلية والتنمية الترابية.

بنية الجوهر:

- **تقديم الكتاب:**

يُشير تقديم هذا الكتاب إلى تضاعف الاهتمام بالسّياسة الجهوية منذ أواسط القرن العشرين كحقل جديد لتجارب إنسانية تروم تقديم الأفضل وإبداع الحلول من أجل تجاوز سلبيات المركزية ووجوب إعطاء نَفَس جديد لاشتغال الأنظمة السياسية الحديثة (ص7). كما يُلامسُ هذا التقديم راهنية الديمقراطية المحلية واللاّمركزية والجهوية في المغرب على غرار الكثير من الدول الأخرى، مُسْتشْهدا بخطاب المغفور له الحسن الثاني ووجهة نظر الكاتب المغربيّ "عبد الله العروي" (ص 8)، ليتساءل الكتاب في نهاية تقديمه: هل بالإمكان الحديث عن ديمقراطية محلية بمعزل عمّا تعيشه الديمقراطية على المستوى الوطني بل والمستوى العالمي؟(ص 9).

1- الدّراسة البحثية الأولى: تطوير التنظيم القانونيّ للمشاركة والتشاور من أجل تنمية بشرية مُسْتدامة للجماعات الترابية بالمغرب/ د. إدريس جردان (أستاذ باحث بكلية العوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة)

مقدمة:

حسب رأي الدّارس "إدريس جردان"، يتمّ الحديث مؤخّرا عن التنمية التشاركية والديمقراطية التشاركية وغير ذلك ممّا يوحي بالاقتناع بأهمية ودلالة إدماج المواطن والمجتمع المدنيّ في اختيار القرارات والمشاريع بل وحتّى في صياغة القوانين أيضا (ص 12). على هذا الأساس، عملت هذه الدراسة الأولى على تبْيان مجموعة من المفاهيم التفسيرية (عن طريق تقنية سؤال/ جواب) من قبيل:

أوّلا: المشاركة والمقاربة التشاركية:

- ✓ المفهوم.
- ✓ الدلالة.
- ✓ لماذا المشاركة؟
- ✓ ماهي المشاركة (ص 13)؟

ثانيا: أيّ دور للمشاركة في تدبير المشاريع التنموية المحلية

- ✓ **مستويات المشاركة:** المشاركة السلبية (الخُضُوعية)، المشاركة المادية (ص 15)، المشاركة التشاورية، المشاركة التقريرية، المشاركة التحسيسية (ص 16).
- ✓ **مكامن القوة والضعف في المشاركة:** هناك جوانب إيجابية (تقوية وعي الفاعلين المعنيين بالعملية دون استثناء، السماح بالاختيار بين الوسائل والمناهج...) وجوانب سلبية (اعتماد التشاركية يُنتج مسلسلا طويلا، صعوبة استجماع أو الحفاظ على شروط النجاح للمشاركة...) (ص 17).
- ✓ **شروط المشاركة لضمان نجاح المشاريع المحلية للتنمية:** قسّمتها الدراسة إلى شروط خاصّة لإنجاح المقاربة التشاركية + شروط عامّة ومؤسّساتية وأخرى متعلّقة بآليات التفعيل (ص 19)، فمن بين هذه الشروط المذْكورة:
  - ضرورة تفعيل إدماج المشاركة في القرار الإداريّ العموميّ (ص 21).
  - الإنصات العموميّ في مجال التوافق.
  - الإنصات العموميّ في مجال التّشاور (ص 23).
  - إشراك المواطن في مُمارسة اختصاصات الجماعات الترابية (ص 24).
  - الحقّ في الحصول على المعلومة (ص 25).
  - الاستمرار في تكريس مقتضيات الإعلام والإخبار/ مبدأ الشفافية (ص 27).
  - مشاركة المواطنين في إعداد برامج التنمية على المستوى الترابي (ص 30).
  - البحث عن أدوات فعلية لتسريع الفعل العموميّ على المستوى الترابي (ص 31).
  - إدماج بُعْد المشاركة ومقاربة النوع في المخطّط الجماعي للتنمية وبرامج العمل.
  - الانتقال إلى العمل وفق برامج ومشاريع وعمليات.
  - رهان ربح عقلنة التمويل (ص 34).

ثالثا: الديمقراطية التشاركية المباشرة أو عبر المجتمع المدنيّ: دعوة لعقلنة التدخلات في إطار تكامل الفعاليات لا تنازع الشرعيات

تحدّث الكاتب خلال هذا الجزء الثالث والأخير من دراسته عن مجموعة من الأُسس الاقتراحية التي من شأنها عقلنة وتجويد أدوار الديمقراطية التشاركية بما فيها:

- وجود الضمانات الدستورية والقانونية (ص 37).
- اعتماد العرائض كشكل جديد في الممارسة الإدارية (ص 38).
- مشاركة المواطنين في تفعيل السياسة العامة للدولة وإعداد السياسات الترابية (ص 43).
- إدماج المشاركة في السياسات والعمليات التوزيعية العمومية: نموذج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية (ص 44).
- المشاركة عبر مجلس المستشارين: تواجد ممثلي الجماعات داخل الغرفة الثانية (ص 45).
- المشاركة المُباشرة: دعوات مفتوحة لعموم المواطنات والمواطنين (ص 46).

خلاصات:

ختم الدكتور "إدريس جردان" ورقته البحثية ضمن سلسلة الدراسات بالتذكير بوجوب استشراف الجوانب المُضيئة لمنتوج الديمقراطية المحلية، مع رصْده في الأخير لمجموعة الصعوبات والتحديات التي تعتري هذه الديمقراطية أجْملها - على شكل توصيات - في:

- إلزامية رفع التحديات على المستوى العام بالنسبة للجماعات/ العمالات والأقاليم/ الجهات (ص 48).
- تجاوز الإكراهات على المستوى الخاصّ: التشخيص ووضع الأولويات، تقييم المشاريع والأداء، الاهتمام بالآليات التشاركية. (ص 49).
- مراعاة الصعوبات الموضوعية (ص 50) والذاتية بالنسبة للجماعات والجمعيات والمواطن (ص 51).

وحاصلُ رأْيه، فكلّما كانت المشاركة حقيقية، سابقة وقبْلية كلّما كانت فعّالة، وكلّما كانت متأخّرة أصبحت صُورية وشكلية (ص 53).

2- الدّراسة البحثية الثانية: بعضُ قيود الديمقراطية التمثيلية وتقييد الديمقراطية التشاركية (دراسة في التجربة المغربية)/ د. ابراهيم أولتيت (أستاذ القانون العام/ جامعة ابن زهر بأكادير)

مقدمة:

يَفتتحُ الأستاذ الباحث "ابراهيم أولتيت" مقدمة ورقته بشرح المفهوم الاشتقاقي للديمقراطية، مُبْرزا بأنَّ النظام الديمقراطيّ قائمٌ على المشاركة السياسية للمواطنين في صناعة مصيرهم الزمنيّ (ص 55)، وبأنَّ السياق العالميّ يتميّز بسيادة خطاب "أزمة الديمقراطية" بل ذهب البعض إلى الحديث عن "موت الديمقراطية" (ص 56). كما تُؤكّد بعض التقارير الدولية على فوائد اللاّمركزية باعتبارها حُجّة مُقنعة لإبطال المركزية (ص 57).

أوّلا: بعض تجليات أزمة الديمقراطية التمثيلية على المستوى المحلي:

ترتبط الديمقراطية التمثيلية - حسب رأي الباحث- بموضوع التمثيل السياسي كما تستند إلى نظريتي: التمثيل والوكالة (نظريتان مأخوذتان من القانون الخاص) (ص 58)، وعلى هذا الأساس استعرضت الدراسة بعض القيود القانونية التي تحُدّ من فعالية مؤسسات التمثيل:

أ- مبدأ التدبير الحرّ والحضور القويّ لممثّل الدولة (ص 59): هيمنة وزارة الداخلية على المعلومات (ص 61).

ب- مبدأ التسيير الديمقراطيّ للشؤون المحلية (ص 62): الفاعل في الديمقراطية التمثيلية هو الحزب السياسيّ (ص 64)، تحويل السلطة إلى المراكز الفرعية للحزب، الوصول السياسي الانتهازيّ، عدم جدوى العملية الانتخابية كفاعل عموميّ (ص 67).

ثانيا: تقييد الديمقراطية التشاركية:

يعتبر الكاتب الديمقراطية المواطنة التشاركية من المستجدّات المهمّة في دستور 2011، كما يعتبر الفاعل فيها هو جمعيات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية ومؤسّسات التشاور (ص 68)، ويسْرُدُ من بين آليات ممارستها:

أ- الملتمسات في مجال التشريع (الفصل 14).

ب- العرائض (الفصل 15).

ت- التشاور العمومي (الفصل 13) (ص 69).

غير أنّ هذا الاعتراف الدستوري للديمقراطية التشاركية تعترضه جملة قيود قانونية وأخرى فعلية:

- ضعف مؤسّسات المجتمع المدنيّ: الاستدلال بآراء الأستاذ "عبد الله ساعف" كالتكوين الإيديولوجي، الثقافة السياسية، الطبيعة البنيوية... (ص 70).
- تقييد آليات العرائض: كثرة الشروط الشكلية الخاصة بعرائض المواطنين وعرائض الجمعيات (ص 73) كشرط إلزامية التقييد في اللوائح الانتخابية ورفض التوقيع الإلكتروني (مثل النموذج الفرنسي) (ص 74)، شرط أقدمية الجمعيات، شرط المصلحة المشتركة... (ص 75).

خلاصة:

يخلصُ الباحث في نهاية ورقته هاته إلى أنّ الدستور المغربيّ لسنة 2011 قدْ جاء بعدّة مقتضيات تُصرّح بالديمقراطية التمثيلية والديمقراطية المواطنة التشاركية، بحيثُ ربط ممارستهما بالاعتراف القانوني (القوانين التنظيمية)، غير أنّ هذه الأخيرة قد وضعت قيودا جعلت ممارسة الديمقراطية التشاركية شكلية ليس إلاّ، وبالتالي حدّتْ من قدرات الفاعلين المحليين (ص 76).

3- الدّراسة البحثية الثالثة: البُعْدُ الدّسْتوريّ لصدارة الجهة في الهندسة الترابية: حيوية المبدأ والارتباكات المرتبطة به/ د. عبد الواحد الخمّال (أستاذ القانون العام/ الكلية المتعدّدة الاختصاصات بالعرائش)

مقدّمة:

يُؤكّد الأستاذ "عبد الواحد الخمّال" في مستهلّ دراسته على أنّ وضعية الصّدارة بالنسبة للجهة تأتي في إطار إعادة بناء وتكوين الفاعلين المحليين وتطوير صلاحياتهم، إذْ يُشكّل المفهوم أساسا لورش الجهوية المتقدّمة (ص 77).

المبْحث الأوّل: المدلول الدستوريّ لصدارة الجهة وحيوية المبدأ

المطلب الأوّل: مفهوم المساواة وغياب الوصاية بين الجماعات الترابية

الفقرة الأولى: مفهوم المساواة ما بين الجماعات الترابية: تنطلق رؤية المساواة بين الجماعات الترابية من مبدأ سموّ السّلطة المركزية المتضمّنة للمصالح العليا للوطن، فهي أسلوب لتواجد الدولة (ص 78)، بشكل يجعل السلطة العليا تبقى بيد الدّولة (ص 79).

الفقرة الثانية: غياب علاقة الوصاية ما بين الجماعات الترابية: مفهوم الصدارة الوارد في الفصل 143 من الدستور المغربي ل 2011 يتوخّى تفادي كلّ تأويل خاطئ مسبوق بقاعدة منع أي علاقة رئاسية/ هرمية بين الجهات والجماعات التحت - جهوية (ص 80).

المطلب الثاني: حيوية مبدأ الصدارة لأجل توزيع جيّد للاختصاصات

يُثير الباحث أهمية الصّدارة كرؤية براغماتية لممارسة الاختصاصات (ص 82).

الفقرة الأولى: أهمية الصّدارة لممارسة الاختصاصات الاقتصادية: تصدّرُ الجهة ترابيا هو فقط من موقع الاختصاص الاقتصادي (ص 83).

الفقرة الثانية: التّدبير بالتشارك والتعاون كشروط محدّدة للصّدارة: إلزامية العمل بتعهّدات السلطة الجهوية في إطار من التشارك يبدو أساسيا، كما أنّ صفة الجماعة ذات الصّدارة تعني منح الجهة سلطة المبادرة في المادّة الاقتصادية وكذا سلطة التنسيق بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الجهويّ (ص 84).

المَبْحثُ الثاني: الارتباكات المرتبطة بالمفهوم الدستوريّ للصّدارة

المطلب الأوّل: الطبيعة غير المحدّدة للعلاقات بين الجماعات الترابية:

ينطلقُ هنا الباحث إلى استجلاء إشكالية توزيع الاختصاصات بشكل طبيعيّ من صنف كل اختصاص على حدة، وذلك من أجل مطابقته مع المستوى الأكثر ملاءمة لحسن ممارسته (ص 85)، وهو ما يجعل مسألة الصدارة تمثّل تعقيدا من حيث الاختصاصات مُسْترشدا بالعلاقات الترابية بالنموذج الفرنسي (سلطة القيادة chef de fil) (ص 86).

المطلب الثاني: الطّابع المُبْهَمُ لعلاقات الجهة مع الدولة:

من منظور الكاتب، فالصّدارة تُهدّدُ العلاقات بين الجهة والدولة المركز، على اعتبار وجود ارتباك دستوري حول حدود هذه الصّدارة التي تخلقُ "منطقة الظّلّ" (ص 87).

خاتمة:

يُسْدلُ الدّارس "عبد الواحد الخمّال" ورقته البحثية بالتأكيد على مجموع الصعوبات التي تعترض النظام السياسيّ/ الإداريّ للدّولة الموحّدة للوصول إلى لامركزية متوازنة جديدة (ص 89).

4- الدّراسة البحثية الرّابعة: مبدأ التدبير الحرّ على ضوء الجهوية المتقدّمة: دراسة مقارنة/ د. حميد أبولاس (أستاذ التعليم العالي/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان)

مقدّمة:

إنَّ أوّل ما استهلّ به الدّارس "حميد أبولاس" ورقته التأْطيرية هي الإقرار بعدمية وجود جماعات ترابية تدبّر شؤونها بحرية إلاّ إذا تمتّعت بصلاحيات خاصة بها متميّزة عن باقي اختصاصات وصلاحيات الدولة (ص 91).

أوّلا: الإطار الدستوري والقانوني لمبدأ التدبير الحرّ:

يُقَارب الدّارس النموذج المغربيّ (القوانين التنظيمية الثلاثة للجماعات) عبر مقارنته بالنموذج الفرنسيّ (مدوّنة جماعية موحّدة واحدة) الذي أكّد على مبدأ التدبير الحرّ مرّتين في الدستور الفرنسي لسنة 1958 والذي تمّت مراجعته سنة 2003 (ص 92).

ثانيا: التدبير الحرّ قاعدة للاختصاص ومبدأ أساسيّ له:

أ- التدبير الحرّ قاعدة للاختصاص: استنادا للفصول الدستورية (34 و 72) للتجربة الفرنسية (ص 94)، يمكن للدولة في إطار حماية هذا الحق القيام بتدخّلات عبر سلطات تنظيمية وطنية للتشريع.

ب- التحديد العام للاختصاصات: كان الهدف من منح الشرط العام للاختصاص مزدوجا: هدف داخليّ متمثّل في اختصاصات الجهاز التداولي المنتخب، وهدف خارجي يحول دون استحواذ الدولة على الاختصاصات بمفردها (ص 95).

ت- المصلحة العامّة المحلية: تتميّز هذه المصلحة بطابعها المركّب، لأنها متطوّرة في الزمان والمكان، كما تتفاوت أهميتها حسب حجم الجماعات (ص 98).

ثالثا: التدبير الحرّ: مبدأ أساسيّ مؤسّساتيّ ومسطريّ:

يستعرض الأستاذ الباحث في هذا الجزء الشرطين المرتبطين بمبدأ التدبير الحرّ وهما:

أ- الشّرط الأول: وجود مجالس منتخبة (ص 100).

ب- الشّرط الثاني: وجود اختصاصات حقيقية (ص 101).

رابعا: بعض المميّزات الأخرى للتدبير الحرّ للجماعات الترابية:

دائما وبخصوص مُدارسة التجربة الفرنسية، يبيّن الكاتب أهمّ مميّزات التدبير الحرّ اعتمادا على مواد وفصول دستور 1948 ودستور 1958 وهي:

أ- مبدأ قديم أضيفت عليه حيوية جديدة (ص 101).

ب- مبدأ يحميه القاضي: حماية المجلس الدستوري الفرنسي لمبدأ التدبير الحرّ (ص 102)، وأيضا حمايته من قبَل القضاء الإداري (ص 103).

الخلاصات:

استخلص الباحث في نهاية دراسته ما يلي:

- أهمية التأطير القانوني لمبدأ التدبير الحرّ بالتجربة الفرنسية.
- ضُعف التأطير القانونيّ على مستوى التجربة المغربية: نظرا لوجود فراغ دستوري وقانوني وتنظيميّ (لا يوجد نصّ خاصّ بالتدبير الحرّ)، كما لا يحيل المشرع المغربيّ على إمكانية إصداره كما الحال بالنسبة للمشرّع الدستوريّ الفرنسيّ (ص 105).

5- الدّراسة البحثية الخامسة: وُلاّة الجهات والعمّال وصلاحية التنسيق في ضوء الميثاق الوطني للاّتمركز الإداريّ/ د. محمّد الزاهي (أستاذ باحث/ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالقنيطرة)

مقدّمة:

يفتتحُ الأستاذ الباحث "محمّد الزاهي" مقدّمته بالإشارة إلى كثرة استعمالات وتوصيفات المهمّة التي يقوم بها الولاة والعمال تجاه المصالح اللاّممركزة كمهامّ الوصل، التنسيق والتدبير(ص 107)، فهم بحسب الميثاق الوطني للاّتمركز الإداري أصبحوا **منسقين رئيسيين** لكلّ العمليات المنجزة على صعيد الجهة والعمالة والإقليم (ص 108).

المحور الأوّل: الولاّة والعمّال منسّقون رئيسيون للمصالح اللاّممركزة

الفرع الأوّل: السند القانونيّ:

تشكّل القواعد القانونية إطارا هاما للتنسيق على المستوى المحلي فهي محدّدة بسندين أساسيين وهما:

أ- السند الدستوري: محدّد في جميع الدساتير الستة للمغرب (1962/ 1970/ 1972/ 1992 / 1996/ 2011) (ص 109).

ب- السند القانوني: بموجب النصوص القانونية المتعاقبة: ظهير 20 مارس 1956 (ص 110)/ ظهير فاتح مارس 1963/ مرسوم 14 مارس 1964/ ظهير 15 فبراير 1977/ قانون 2 مارس 1982/ الرسالة الملكية بتاريخ 19 نونبر 1993 (ص 111)/ الرسالة الملكية بتاريخ 22 نونبر 1993/ مرسوم 2015/ المرسوم الجديد لسنة 2018 (ص 112).

الفرع الثاني: الآليات المؤسساتية لعملية التنسيق:

يَعْمدُ الكاتب في الفرع الثاني إلى جرد آليتين للتنسيق وهما:

أ- اللّجنة التقنية كنواة أساسية لتحقيق التنمية عن قرب (ص 113).

ت- اللّجنة الجهوية للتنسيق (ص 118).

المحور الثاني: عوائق عملية التنسيق الإداري

يُجْمل الدّارس عوائق التنسيق الإداري بالنسبة للولاّة والعمّال في نقطتين محوريتين أوردهما كما يلي:

أ- ضُعْف الأسس القانونية: أضعف المشرع المغربي انطلاقا من مقتضيات المرسوم الجديد لسنة 2018 وبالمقارنة مع ظهير 15 فبراير 1977 الصلاحيات والاختصاصات المنقولة لرؤساء المصالح اللاّممركزة (المادتان 14 و15 من مرسوم 2018) (ص 121)، إضافة إلى ضعف السلطة التقريرية التي ظلّت بيد مؤسسة الوزير (ص 122).

ب- عدم التطابق بين التقسيم الإداريّ ودوائر المصالح الاّممركزة: أيْ عدم شمولية قطاعات وزارية للتقطيع الجديد لمجموع التراب الوطني، بحيث هناك أقاليم لا تتوفّر على تمثيليات لوزارات عدّة كالتجهيز والثقافة مثلا (ص 122)،

وهو ما يمسّ بروح سياسة اللاّتمركز التي تتوخّى تقريب الإدارة من المواطن وجعل قراراتها تعكس الواقع المعيش وتحدّياته (ص 124).

6- الدّراسة البحثية السّادسة: تدبير التنمية الترابية وسؤال الديمقراطية: الفُرص والمخاطر/ د. عبد الرفيع زعنون (باحث في القانون العام والعلوم السياسية)

مقدّمة:

يَنْطلقُ الدّارس "عبد الرفيع زعنون" من اعتبار التنمية الترابية جوهر الإصلاحات القانونية ذات الصّلة باللاّمركزية والإصلاح الإداريّ بالمغرب، لكنّ إشكالات تنزيل المقتضيات الدستورية وطبيعة الممارسة قدْ يُفرغُ مسار تدبير التنمية الترابية من محتواه الديمقراطيّ (ص 125).

المبحث الأول: تدبير التنمية وفُرص تعزيز الديمقراطية المحلية

المطلب الأوّل: برامج التنمية كإطار للارتقاء بالقدرات التدبيرية للمنتخبين المحليين:

شكّل الرهان التنمويّ للديمقراطية المحلية هاجسا أساسيا في محاولات الإصلاح السياسيّ والإداريّ بالمغرب (ص 125)، وهو ما عزّز ضرورات الاقتناع بتجاوز المقاربة المركزية في تخطيط وتدبير السياسات التنموية (ص 128). كما أنّ تطوّر الكفاءة التدبيرية للمنتخبين في خضمّ بلورة وتنفيذ برامج التنمية الترابية تجعلهم مؤهّلين لتولّي مسؤوليات انتدابية ضمن نطاق أوسع كالولوج للجهة أو البرلمان (ص 130). ومن ناحية أخرى تشكّل الممارسة الجمعوية في المجال التنمويّ إطارا للتدريب والتكوين الذي يسمح بتبلور نُخب محلية مُتمرّسة (ص 132).

المبحث الثاني: : ارتدادات تدبير التنمية على المسار الديمقراطيّ المحليّ

المطلب الأوّل: توسيع مجالات وآليات التّدخل المباشر للإدارة الترابية:

بالموازاة مع تطوّر مسار اللاّمركزية استمرّت الدولة في قيادة التدخلات التنموية على الصعيد الترابيّ عبر إشرافها على برامج التنمية والمشاريع الكبرى المُهيْكلَة (الوكالات الجهوية مثلا) (ص 134)، لذا فأُفق التدبير الترابي بالمغرب ظلّ مقرونا ولمدّة طويلة بجدلية اللاّمركزية واللاّتمركز ضمن النطاق الجهويّ (ص 136).

المطلب الثاني: تكثيف الوصاية التقنية على المجالس المنتخبة:

يتحدّث الباحث في مطلبه الثاني عن الدولة المغربية من حيث عدم استبدالها للوصاية المركزية لأنّه لاتزال المراقبة الإدارية سارية كالتأشير على الميزانيات مثلا(ص 137)، ممّا يجعل الجماعات تحت رحمة السلطات المركزية ووصايتها التقنية الواسعة (ص 138)، ممّا يجعل تدبير التنمية الترابية يواجه عدّة مخاطر تهدّد بتجريده من محتواه الديمقراطيّ وبعده السياسيّ (ص 139).

خاتمة:

اكتملت عناصر هذه الدراسة بالتأكيد على أهمية التنمية الترابية كدعامة أساسية للديمقراطية المحلية ورهانها الجوهري (ص 140)، فالتدبير الفعّال من شأنه أن يلعب دورت تحكيميّا في إنجاح الإصلاحات الجارية وعلى رأسها الجهوية المتقدّمة واللاّتمركز الواسع (ص 141).

7- الدّراسة البحثية السّابعة: رجال السّلطة ومسألة الديمقراطية المحلية: المجالس الترابية الجماعية نموذجا/ د. محمّد عمري (باحث في القانون العام)

مقدّمة:

يَعْتبرُ الباحث "محمّد عمري" موضوع الديمقراطية المحلية ذا هيمنة على الخطابين السياسيّ والإداريّ بل وأصبح ملازما للدولة العصرية (ص 147)، من منطلق آخر، فهو يرى الدولة قدْ حافظت على حضورها القويّ داخل البنيات الترابية اللاّمركزية عبر تقوية اللاّتمركز الإداري وكذا تقوية أدوار رجال السلطة (ص 149)، فهم يستمدّون اختصاصاتهم داخل الوحدات الترابية من خلال الوثيقة الدستورية لسنة 2011 (ص 150).

المحور الأوّل: تطوّر تدخّلات رجال السلطة بالمجالس الجماعية ومسألة تثبيت الديمقراطية المحلية

يرْبطُ الدّارس استمرارية تواجد السلطة بالجماعات على نفس القوة الممنوحة لها ولرجالها منذ ظهير 23 يونيو 1960، مع تخفيفها بموجب ظهير 30 شتنبر 1976 وكذا ظهير 03 أكتوبر 2002 المتعلّق بتنفيذ القانون رقم 78.00 للميثاق الجماعي (ص 152)، مع تحجيم هذه التدخلات في ثلاثية القوانين التنظيمية لصيف 2015 (ص 153). من هذا المنطلق قسّم الباحث مراحل تدخّل رجال السلطة بالمجالس وعلاقتها بالديمقراطية المحلية وفق ثلاث مراحل تاريخية وهي:

أ- المرحلة الأولى: مركزية موقع رجل السلطة وهشاشة أُسس الديمقراطية المحلية: تعزّزت هذه المركزية استنادا إلى ظهير 23 يونيو 1960 (ص 154).

ب- المرحلة الثانية: توسيع اختصاصات المجالس الجماعية : تمّ ذلك مع إصلاحات ظهير 30 شتنبر 1976 وما واكبها من توترات بين السلطة المنتخبة والسلطة الإدارية المركزية لوزارة الداخلية من حيث مدى استقلالية الاختصاصات الجماعية (ص 156).

ت- المرحلة الثالثة: توازن العلاقة بين رجل السلطة والمجالس الجماعية: أصبحت هذه العلاقة بين الطرفين شبه متوازنة بصدور قوانين تعديلية جديدة كالميثاق الجماعي رقم 78.00 (ص 159).

المحور الثاني: آليات تدعيم رجال السلطة للديمقراطية المحلية في القانون التنظيميّ الجماعي 113/14

ساهم القانون التنظيمي الأخير للجماعات الترابية رقم 113/14 في توسيع وعاء الديمقراطية المحلية (ص 161)، ممّا جعل اختصاصات رجال السلطة بدورها تتنوّع وفق ثلاث آليات تدبيرية تحاول الحفاظ على الممارسة الديمقراطية بالجماعات القاعدية وكذا ترسيخها وهي:

أ- الآلية الأولى: إشراف رجال السلطة على الانتخابات المحلية: عملية الانتخابات، التقطيع الانتخابي، مراجعة اللوائح الانتخابية، تلقي الترشيحات... (ص 162).

ب- الآلية الثانية: مواكبة وتتبّع رجال السلطة للمجالس الجماعية: حضور الدورات، إبداء الملاحظات، التأشير على الميزانيات... (ص 166).

ت- الآلية الثالثة: نظام مراقبة الجماعات كضمانة للديمقراطية المحلية: الرقابة البعدية لأعمال الجماعات الترابية (ص 170).

خاتمة:

رغم أهمية اللاّمركزية الإدارية، إلاّ أنّها وبحسب وجهة نظر الباحث لم تستطع بلوغ الأهداف المرجوّة لها: تحمّل المسؤوليات المحلية، غياب برامج وسياسات عمومية محلية (ص 173).

8- **الدّراسة البحثية الثّامنة: دورلوحة القيادة في تجويد التدبير الترابيّ/ د. هشام الحسْكة** (أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش)

مقدّمة:

تُركّز مقدمة الباحث "هشام الحسْكة" على ريادية لوحة القيادة "tableau de bord" كوسيلة حديثة لمراقبة وقياس الأداء والتسيير (ص 175)، حيث إنَّ فكرة إعداد لوحة القيادة تنطلق من تشخيص وضعية الإدارة عبر تحديد العوامل التي تحول دون تحقيق الأهداف المسطّرة في الآجال (ص 176).

المحور الأوّل: الأهمية الوظيفية للوحة القيادة بالجماعات الترابية:

يُقدّمُ الباحث مجموعة من التعريف للوحة القيادة على اعتبارها تنتمي إلى نظام المعلومات التسييريّ الكلّيّ للإدارة (ص 177)، كما أنها وسيلة تُساعد الإدارة على اتخاذ القرار بواسطتها، ولها عدّة فوائد أخرى منها:

- منح المعلومات المناسبة للأشخاص المناسبين.
- تمكين مختلف المسؤولين من المعلومات وليس فقط الإدارة العامة.
- توفير المعلومات الكافية لكلّ شخص في حاجة إليها في الإدارة (ص 178).

المحور الثاني: دورلوحة القيادة في تحسين الأداء بالجماعات الترابية:

من أهمّ أدوارها:

- تحقيق الهدف وليس فقط استرجاع المسار المتّبع.
- خلق القيمة وليس مجرّد تخفيض التكاليف (ص 180).
- تجميع المعلومات المُجْدية والمُنسجمة حول تسيير أهمّ المصالح والأنشطة.
- تتبّع إنجاز بعض المشاريع والأهداف.
- تعديل بعض الأهداف الأخرى (ص 182).
- هي أيضا أداة لاتخاذ القرار وللتّحفيز وتنمية مهارات المسؤولين وللتنبؤ أيضا (ص 184).

المحور الثالث: مراحل وخطوات تصميم لوحة القيادة بالجماعات الترابية:

يَحْصُرُ الدّارس مراحل تصميم لوحة القيادة بالجماعات الترابية في الخطوتين التاليتين:

أ- المرحلة الأولى: الدراسة التمهيدية (ص 186).

ب- المرحلة الثانية: اختيار المؤشّرات (ص 187) منها: مؤشّرات نتائج، مؤشّرات مُتابعة، مؤشّرات قيادية، مؤشّرات رقابية، مؤشّرات مالية، مؤشّرات تشغيلية (ص 188).

وعليه، عمل الباحث فيما بعد ومن باب التوضيح على تقديم نموذج لخطاطة تصميم للشكل العام للوحة القيادة (ص 191).

خاتمة:

ختم الدّارس "هشام الحسْكة" ورقته البحثية هاته بالإشارة إلى أهمية اعتماد لوحة القيادة (جدول القيادة)، بوصْفه يُشكّل ميزة تنافسية للجماعات الترابية إذا ما تمّ وضعه وإعداده بشكل جيّد، كما من شأنها أيضا قياس نسبة تحسّن الأداء أو على العكس تبيان حجم تدهور مردودية الإدارة (ص 193).

9- الدّراسة البحثية التّاسعة: المراقبة الإدارية على إبرام الصفقات العمومية للجهات ومبدأ التدبير الحرّ/ ذ. نورالدين أسويق (باحث في القانون العام)

مقدّمة:

يُعرّف الدّارس في مستهلّ مقدمة ورقته التأطيرية الصفقات العمومية كأداة للتدخّل الاقتصاديّ تلجأ إليها الدول من أجل توظيفها في تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معيّنة داخل مجالها (ص 195).

المبحث الأوّل: خضوع إبرام الصفقات العمومية للجهات للمراقبة الإدارية

المطلب الأوّل: تطوّر صلاحيات رئيس مجلس الجهة بخصوص إبرام عقود الصفقات العمومية (ص 197).

الفقرة الأولى: الأعمال المُمَهّدة لإبرام الصفقات العمومية للجهات:

- في إطار القانون رقم 47/96 (ص 198).
- في ظلّ القانون التنظيميّ رقم 111/14 (ص 199).

الفقرة الثانية: قرار المصادقة على الصفقات العمومية للجهات:

يحدّد الكاتب مفهوم المصادقة على اعتبارها: قرارا إداريا يتوقّف عليه نشوء العقد على إثر تمام اتحاد الإيجاب بالقبول بين صاحب المشروع ونائل الصفقة (ص 200).

المطلب الثاني: المراقبة الإدارية والصفقات العمومية للجهات (ص 202).

الفقرة الأولى: مفهوم المراقبة الإدارية من طرف والي الجهة:

يُعرّف الكاتب الوصاية كنوع من المراقبة الإدارية التي تمارسها السلطة المركزية على السلطات اللاّمركزية (ص 202)، فجميع قرارات رئيس الجهة ومقررات المجلس يمكن أن تكون مشمولة بالمراقبة الإدارية من طرف والي الجهة عملا بالقانون التنظيميّ للجهات (ص 204).

الفقرة الثانية: قرارات الإبرام الخاضعة للمراقبة الإدارية من طرف والي الجهة:

بحسب نفس القانون التنظيمي تُعتبر - حسب الدّارس- جميع القرارات والمقرّرات الصادرة عن الجهة خاضعة للمراقبة الإدارية للوالي (ص 205)، كما يَسْرُدُ حالات أخرى لقرارات الإبرام غير الخاضعة للمراقبة الإدارية (ص 207).

المبحث الثاني: مدى تعارض مبدأ التدبير الحرّ مع المراقبة الإدارية على الصفقات العمومية للجهات

المطلب الأوّل: مفهوم التدبير الحرّ وتطبيقاته بالنسبة للصفقات العمومية للجهات (ص 208).

الفقرة الأولى: مفهوم مبدأ التدبير الحرّ:

التدبير الحرّ هو قدرة وحرية المجالس المنتخبة على التداول وتنفيذ مقرّراتها بكيفية ديمقراطية طبقا لقواعد الحكامة المتعلّقة بحسن تطبيق مبدأ التدبير الحرّ لشؤون الجهة (ص 209).

الفقرة الثانية: مظاهر مبدأ التدبير الحرّ في تدبير الصفقات العمومية للجهات:

أشار الكاتب إلى هذه المظاهر من خلال محوريْ:

- ترسيخ قيم الديمقراطية المحلية وربط تسيير الشأن العام على المستوى الترابيّ بالحصول على مشروعية التمثيل الديمقراطيّ (ص 210).
- تمكين المنتخبين من آلية مهمّة للتدخل الاقتصاديّ بقصد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر من أهمّ وظائف الجماعات الترابية (ص 211).

المطلب الثاني: أوجه التو افق والتعارض بين المر اقبة الإدارية للصفقات العمومية ومبدأ التدبير الحرّ (ص 211)

الفقرة الأولى: أوجه التوافق بين المراقبة الإدارية للصفقات العمومية ومبدأ التدبير الحرّ:

حدّدها الباحث في نقطتين وهما:

- شكل من أشكال المواكبة والمساعدة (ص 212).
- فرصة لتدارك الأخطاء (ص 213).

الفقرة الثانية: أوجه التعارض بين المراقبة الإدارية للصفقات العمومية ومبدأ التدبير الحرّ:

أدْرج الكاتب أوجه التعارض على شاكلتين وهما:

- مراقبة إدارية غير مباشرة على إبرام الصفقات العمومية (ص 214).
- إمكانية تمديد الآجال لإبرام الصفقات العمومية للجهات (ص 215).

خاتمة:

يُنْهي الدّارس هذه الورقة البحثية بالحديث عن تردّد المشرّع المغربيّ في طبيعة العلاقة التي يجبُ أن تربط الدولة بالجماعات الترابية في مجالات المراقبة الإدارية (ص 216).

10- الدّراسة البحثية العشرة: الفيدرالية الألمانية كحلّ لإشكالية الحكم الذّاتي الموسّع/ د. عبد الوهاب القستلي (باحث في القانون)

مقدّمة:

يُعيرُ الباحث "عبد الوهاب القستلي" من خلال مقدّمته هاته أهمية كبيرة للدساتير على اعتبارها تؤصّل للواقع السياسيّ والاجتماعيّ لأية دولة أو أمّة (ص 217).

المبحث الأوّل: التطور الدستوريّ والمبادئ الدستورية للنظام الفيدراليّ الألمانيّ

المطلب الأول: الفيدرالية كأداة للوحدة والليبرالية:

بدأ الكاتب القول بأنّ من بين أهمّ المراحل في تاريخ ألمانيا الفيدرالية فترة ما بعد الثورة الفرنسية المجاورة 1789 م (ص 220)، فمباشرة بعد الحر بالعالمية الأولى انتقلت ألمانيا من النظام الملكي إلى النظام الجمهوريّ الذي أُعلن تحت اسم جمهورية "فيمار Weimar" مع أول دستور (دستور الرايخ) بتاريخ 11 غشت 1919 م (ص 221). ثمّ تلاشى الكيان الاتحادي الفيدراليّ للدولة مع مجيء "أدولف هتلر" سنة 1933 والذي ألغى دستور 1919 م (ص 222).

الفقرة الأولى: طبيعة الكيان الفيدراليّ لجمهورية ألمانيا الاتحادية:

يُذكّرنا الكاتب بأول دولة ألمانية مُتّحدة ظهرت في التاريخ الحديث كانت قد تأسست سنة 1871 م، مُتّخذة شكل نظام اتحاديّ فيدراليّ (ص223)، غير أنّه مع سقوط جمهورية ألمانيا الشرقية (1990/10/03) وإعادة توحيد الألمانيتين بعد فترة التجزئة، اعتمدت اسم "جمهورية ألمانيا الفيدرالية" مُحْتوية على 16 ولاية منها 5 ولايات شرقية.

الفقرة الثانية: الخصائص الفيدرالية لجمهورية ألمانيا الاتحادية:

تتمتّعُ ولايات ألمانيا الستة عشر "اللاندر landres " بمقوّمات الدول ذات الاستقلال الذاتي، لها اختصاصات عامة ولا يُسمح للدولة الفيدرالية الاتحادية إلا بحقّ الاختصاص المخوّل لها (ص 224). كما أنها تتمتّع بتجانس ولاياتها وتلاؤمها مع مبادئ الدولة الفيدرالية (ص 225). من ناحية أخرى يُثير الدّارس ملاحظة أخرى وهي وازع ارتباط الشّعب الأمانيّ في العادة بدولته الإقليمية أكثر من ارتباطه بدولته الاتحادية (ص 226).

المطلب الثاني: دسترة قواعد الحكم الذاتيّ المحليّ على صعيد الولايات الألمانية

الفقرة الأولى: القواعد الدستورية للحكم الذّاتي:

يُجْملُ الباحث أهمّ القواعد الدستورية للحكم الذّاتي للولايات فيما يلي:

- مظهر الاستقلال أو الحكم الذاتي الإقليميّ للولايات.
- الشعور الاتحاديّ "sentiment fédéral" أي الرغبة في الاتحاد لا الوحدة.
- تجانس الولايات التي تكوّن الجمهورية. (ص 227).
- المكانة الدستورية للجهات/ اللاّندرات داخل النظام السياسيّ والإداريّ للدولة (ص 229).

الفقرة الثانية: توزيع المسؤوليات بين الاتحاد والولايات:

تمارس هذه الجهات والولايات الألمانية اختصاصات ومسؤوليات موزّعة بين الجهات والدولة الفيدرالية بشكل غير متساو دستوريا فلكلّ منهما اختصاصاته بما فيها:

أ- اختصاصات ومسؤوليات تشريعية وقضائية (ص 230).

ب- اختصاصات ومسؤوليات إدارية (ص 231).

كما يُضيف الباحث قائلا بأنّ التشريع الألمانيّ يندرج ضمن ثلاثة أنواع رئيسية وهي: تشريع مقصور على الاتحاد، تشريع مشترك، تشريع تعاونيّ (ص 232)، وحتّ موارد الدولة فهي موزّعة ما بين:

- موارد مشتركة تتكوّن من ضرائب على الدخل وضرائب القيمة المضافة.
- موارد ضريبية خاصة إمّا بالاتحاد أو الجهة.
- موارد ضريبية خاصة بالاتحاد الفيدرالي.
- موارد ضريبية خاصة بالجهات (ص 234).

خاتمة:

يختتم الباحث هذه الورقة بتثمين التجربة الألمانية لكونها تعمل على توزيع معظم مسؤوليات السلطة التنفيذية على ستّة عشر مركزا/ ولاية/ لانْدر/ جهة ممّا يجعل الحكّام أقرب إلى الرعايا وأوثق صلة بهم (ص 237)، فهو نظام كفيل باحترام سيادة الدولة وحقوق الأقليات وكذلك مراعة العادات والخصوصيات الإقليمية (ص 238).

11- الدّراسة البحثية الحادية عشرة: اهتمامات المجالس الجماعية ومُخْرجات التصويت على ضوء محاضر الدورات: حالتي جماعاتي عين عتيق وعين عودة (عمالة الصخيرات تمارة)/ د. ادريس عبد المالك/ ذ. عبد العزيز عبد الصادق/ د. عبد الإله جلول

مقدّمة:

يتطرّق الدّارسون الثلاثة في مُسْتهلّ ورقتهم البحثية إلى اتسام الدينامية المجالية الضاحوية للرباط بالسرعة والعشوائية، ممّا أفرز مشهدا حضريا مُشتّتا وغير مكتمل (ص 239).

أوّلا: الخصائص الديمغرافية والمهنية للمستشارين الجماعيين: مدخل لفهم الاهتمامات والمخرجات:

يُحدّد الباحثون ثلاث خصائص أساسية تهمّ عيّنات البحث (المستشارون الجماعيون) معزّزة بمجموعة من الجداول والمبينات التوضيحية وهي:

أ- البنية العمرية للمجالس الجماعية: حضور متنامي ومتزايد في تمثيلية الشباب (ص 242).
ب- حضور ضعيف لتمثيلية النساء ضمنها "الكوطا" (ص 245).
ت- تحسّن المستوى التعليميّ للمستشارين الجماعيين بجماعتي عين عتيق وعين عودة (ص 247).

ثانيا: اهتمامات المجالس الجماعية: خصائص التداول وبنية التصويت:

أشار الدّارسون في هذا الجزء إلى بعض الخصائص المتعلّقة باهتمامات هذه المجالس الجماعية كما يلي:

أ- تضخّم كبير في نقاط جدول الأعمال: بين تعدّد الاهتمامات ومحاولة إرضاء الحلفاء (ص 249).
ب- ثالوث السكن والعقّار ووثائق التعمير: هاجس دائم الاجترار في دورات المجلس (ص 251).
ت- النقط المتعلّقة بالمالية والتجهيزات: أهمية متزايدة يبرّرها البحث عن الموارد الكافية لمواكبة متطلّبات التسيير والتجهيز المتزايدة (ص 252).

ثالثا: المجالس الجماعية بين هاجس التسيير النّاجع والحضور المحتشم للعنصر النسويّ:

قدّم الباحثون الثلاثة جملة من الملاحظات المرتبطة بطبيعة عمل عينات بحثهم الميدانيّ، مرتكزين في ذلك على معطيات إحصائية وجداول للملاحظة مُستخلصين ما يلي:

أ- التسيير الجماعيّ والشراكة أمر ثانويّ في النقاش العموميّ (ص 253).
ب- ظاهرة غياب المستشارين تنعكس سلبا على التدبير الجماعيّ (ص 254).
ت- مناقشة جدول الأعمال: زخم في النقاش وضعف في مساهمة العنصر النسويّ (ص 257).

رابعا: التصويت على القرارات والمصادقة على جدول الأعمال: بين نفوذ رئيس المجلس وضعف المعارضة:

من أهمّ ما جاء به الباحثون في هذا العنصر الرابع بين 2009 و 2014 هو ما يلي بيانه:

أ- الموافقة بالإجماع: خاصية تطبع التصويت على جداول الأعمال بالجماعتين (ص 259).
ب- قرارات المجالس الجماعية: تمرير جلّ القرارات بالأغلبية يبرّره ضعف المعارضة (ص 260).

خاتمة:

يختتم الدّارسون ورقتهم البحثية بوجوب واقتضاء تظافر جهود مختلف الفاعلين بما فيهم الدولة من أجل تجاوز مكامن الخلل في واقع التدبير بالنسبة للجماعات الترابية (ص 263).

12- الدّراسة البحثية الثانية عشرة: الأعيان المحليين وسؤال الديمقراطية الحزبية: بحث حول أنماط بناء المشروعية الانتخابية المحلية بالمغرب/ د. عبد الرحيم خالص (أستاذ باحث في القانون العامّ)

مقدّمة:

ينطلقُ الدّارس في مقدمة بحثه - مُستأنسا برأي الباحث الفرنسيّ "ريمي لوفو Remy leveau" - من أساس فهم النسق المحليّ الذي يفترض فهم النخبة المحلية بكلّ أشكالها وأنواعها (ص 265).

أوّلا: الانتماء الحزبيّ للعين المحليّ وسؤال الديمقراطية الحزبية:

يُثيرُ الباحث هنا مجموعة من الإشكالات العميقة المقرونة بالانتماءات الحزبية في علاقتها بنظام الأعيان منها:

أ- مشكلة التحزّب السياسيّ بالنسبة للعين المحلي (ص 267).
ب- مشكلة الجماعة الخاصّة بالزعيم الحزبيّ (ص 268).
ت- مشكلة التزكية السياسية (ص 269).

ثانيا: المشروعية الحزبية للعين المحلي بين قوّة الكاريزما وسياسة الاستقطاب:

تتّسم المشروعية الحزبية بين ميكانزمين مميّزين لها وهما:

أ- الكاريزما أو مميّزات اكتساب المشروعية الذاتية: الالتزام والانضباط الأخلاقيين؛ الكفاءة؛ الإقناع (ص 271)؛ التّديّن والرأسمال النّضاليّ (ص 272).
ب- سؤال الاستقطاب بين نظام التعيين ونظام الانتخاب (ص 273).

خاتمة:

يُؤكّد الدارس في هذه الخاتمة على أنّ الديمقراطية الحزبية في عمقها المبدئيّ القائم على تكافؤ الفرص تتجاوز كل طرق التعيين المباشرة منها وغير المباشرة (ص 274).

13- الدّراسة البحثية الثالثة عشرة: هل ساهم دستور 2011 في صناعة النخب الإدارية على المستوى الجهويّ/ د. أشرف الطريبق (أستاذ باحث في القانون العامّ والعلوم السياسية)

مقدّمة:

يفتتحُ الباحث تأطيره للورقة البحثية بالحديث عن الطبيعة المُتفرّدة للنخب الإدارية المُختلفة عن النخب السياسية والدينية والاقتصادية والمثقّفة عموما (ص 279).

أولا: توجّهات دستور 2011 والقوانين التنظيمية للجهات والجماعات الترابية:

أصبح لزاما توضيح دور القضاء الإداريّ والماليّ من أجل ضمان استقلالية الجماعات الترابية وللفصل بين الدولة والجماعات في حالات الخلاف، وذلك احتراما لمبدأ الشرعية المنصوص عليها في الدستور والقوانين التنظيمية اللاحقة به (ص 280).

ثانيا: التنازع بين الولاة ورؤساء الجهات:

كما يُثيرُ الباحث هنا إشكالية استمرارية الصراع وتنازع الاختصاصات بين سلطات الولاة وصلاحيات الرؤساء المنتخبين (ص 281)، وذلك استنادا لتقديمه لقراءات مُقتضبة في مواصفات الولاة من ناحية (ص 283)، ونتاجا لتحليل جداول لمعطيات إحصائية لرؤساء جهات المغرب مصنّفة حسب الانتماء السياسيّ والمهنة والأصل الجغرافيّ والمهامّ السّابقة (ص 284).

ثالثا: حضور أكثر للولاة من خلال الميثاق الوطنيّ للاّتمركز الإداريّ:

من خلال المصادقة على هذا الميثاق ودخوله حيّز التنفيذ، سيزيد - بحسب رأي الباحث- الفاعل المركزيّ من نفوذه في مقابل الفاعل السياسيّ (من طرف المنتخب) وكذا تقوية نفوذ الولاة وتدعيم سلطتهم (ص 287). ممّا سيضع النخب السياسية في حرج كبير تجاه النّاخبين بفعل تضخّم مهام الولاة والعمال وبالتالي الانقلاب على محيط صناعة القرار المحلي (ص 289).

رابعا: التنوّع والتمثيلية الترابية في اختيار النخب المحلية:

بحسب وجهة نظر الدّارس فإنَّ النخبة الإدارية أو الموظّفين الكبار يلعبون دورا مهمّا في تدبير إدارة الدولة في مجموع ترابها، رغم أنّ الجهوية المتقدّمة قد أعطت صلاحيات واسعة للجهات والأقاليم في تدبير شؤونها المحلية (ص 290). وهو ما يجعل التجربة المغربية بعيدة عن نجاحات تجارب دولية أخرى كنموذج التجربة الهندية في مجال اختيار كبار الموظفين (ص 291)، على سبيل الجدارة والاستحقاق ومبدأ الكوطا المحلية أيضا من أجل اختيار نخب اجتماعية محلية داخل إدارتهم وليست مجرّد نخب مدرسية وأكاديمية (ص 293).

خاتمة:

يُنهي الدّارس ورقته البحثية بخلاصة شخصية له مفادها بأنَّ ما يدفع بالكثير من النخب للبحث لها عن موطئ قدم داخل محيط المركز، هو علمها المُسْبق بأن المجال الترابيّ المحليّ مُخترق أمنيا ولا يتمتّع باستقلالية تامّة (ص 294).

14- الدّراسة البحثية الرابعة عشرة: دور الغرف المهنية من خلال الجهوية المتقدّمة في بلورة النموذج التنمويّ البديل بالمغرب/ د. عبد الرحمن الصّديقي (أستاذ باحث بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة)

مقدّمة:

يُعيد الباحث "عبد الرحمن الصديقي" تذكيرنا بخصوصيات النموذج التنموي الفائت للألفية الثانية وما ولاه من محدودية النتائج وضعف التعاطي مع هموم وانشغالات شرائح المجتمع المغربي (ص 295).

أوّلا: النموذج التنموي المغربيّ ورحلة البحث عن الهوية:

ينتقلُ الدّارس في هذا الجزء الأوّل إلى تقديم لمحة تاريخية عن مسار إرساء التجربة التنموية المغربية من مُنْطلقين تاريخيين وهما:

أ- من الاستقلال إلى أواخر التسعينيات: عدم تمكّن المغرب من بلورة نموذج تنموي قادر على خلق أُسس تنموية حقيقية (ص 296).

ب- مرحلة ما بعد سنة 2000: استطاعت الدولة "المُنعّشة والموجّهة والمُحفّزة" من خلال الاستثمار العام والديبلوماسية الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجيّ القطاعيّ والترابيّ تحقيق أهداف مرحلية نسبية مشهود لها من عدّة منابر خارجية (ص 297)، وبالتالي العودة القوية لمؤسسات الدولة والدور المتصاعد للمجالس الترابية والأجهزة العمومية الغير ممركزة (ص 299).

ثانيا: الغرف المهنية بالمغرب بين المطالب النقابية والطموحات السياسية:

يخصُّ الباحث بالذكر الغرف و أدوارها الوظيفية بما يلي: دور إداري؛ دور نقابي؛ دور الوساطة والتحكيم؛ دور المُنعش ودور المُوجّه (ص 300)، بحيث مرّت هذه الغرف المهنية بالمغرب عبر ثلاث مراحل تاريخية حدّدها الكاتب في:

أ- المرحلة الأولى: من منتصف الأربعينيات إلى منتصف الستينيات.

ب- المرحلة الثانية: من منتصف الستينيات إلى بداية التسعينيات.

ت- المرحلة الثالثة: من منتصف التسعينيات إلى اليوم (ص 301).

ثالثا: الجهوية المتقدّمة وصياغة الأنظمة المحلية المُندمجة:

حاولت الجهوية المتقدّمة قدر المستطاع صياغة جغرافية ترابية تحدّد جهات متكاملة ومنسجمة فيما بينها قصد تحقيق اقتصاديات السّلْم المُتاحة من خلال الشّساعة المجالية (ص 303)، ممّا يجعل الجهات أمام تحديات الاندماج أكثر وليس فقط توطين الأنشطة فوق ترابها ومجالها (ص 303).

رابعا: النموذج المنشود

يستندُ الدّارس في الجزء الرابع إلى تقرير البنك الدولي بخصوص آليات إعداد النموذج التنموي الواجب تفعيله لربح رهان التنمية والإدماج والرفاهية في أفق 2040 (ص 305)، مذكّرا بالمستويات الأربعة المتقاطعة لمهامّ التنمية المُندمجة والمستدامة الواجب استحضارها وهي:

أ- المستوى الاقتصادي والإجتماعي.

ب- المستوى المؤسّساتي وممارسة السلطة.

ت- مستوى الرساميل البشرية.

ث- مستوى الرساميل الاجتماعية (ص 306).

وبالتالي وجوب إعادة النظر في:

- الأدوار التأطيرية للجمعيات والنسيج المهني.
- معرفة الذات وتصحيح الأخطاء.
- تثبيت منطق المقاولة والمبادرة في كلّ الميادين.
- تصحيح أدوار الإدارة و"بروفايلات القائمين على تدبير أمرها (ص 307).

15- **الدّراسة البحثية الخامسة عشرة: الفاعل المدنيّ والديمقراطية المحلية/ دة. أسماء شطيبي** (أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة)

مقدّمة:

تتحدّث الباحثة "أسماء شطيبي" في معرض مقدّمة دراستها عن الإطار المفاهيمي للديمقراطية المحلية في ارتباطه بمختلف النقاشات العمومية المؤصّلة له (ص 310)، مُشيرة في نفس الوقت إلى العلاقة الجدلية التي تجمع الديمقراطية المحلية بالفاعل المدنيّ موضوع هذا البحث (ص 311).

المبحث الأول: الإطار الدستوري والقانوني للتدخلات المحلية للمجتمع المدنيّ

المطلب الأول: الإطار الدستوري للتدخلات المحلية للمجتمع المدني

الفقرة الأولى: دواعي دسترة المجتمع المدني:

تستعرضُ الدّارسة لبعض من أهمّ الأسباب والدواعي المُمهّدة لدسترة المجتمع المدني وهي:

- تراجع دور الدولة في التدبير المباشر لمختلف القطاعات.
- الاستجابة لمطالب وقيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان (ص 312).
- التفاعل مع حركية وديناميات أوراش الإصلاح.
- تنامي المطالبة بمأسسة ودسترة الفعل الجمعوي من خلال الخطب الملكية والمقترحات والمذكرات الترافعية (ص 313).

الفقرة الثانية: التأطير الدستوريّ لتدخّلات المجتمع المدنيّ:

إنَّ دسترة إشراك المجتمع المدني في قضايا الشأن العام المحلي هو انسجام مع مفهوم الديمقراطية المحلية والتي تعتبر هذا الأخير شريكا استراتيجيا لها (ص 313)، فهو كذلك استيعاب من المشرّع للتوجّه الجديد لدى ديمقراطيات العالم الحديث، ممّا يجعل الآليات التشاركية للحوار والتشاور على مستوى المجالس الترابية من منظور آخر بمثابة بوابة أخرى لانخراط المجتمع المدني في الورش الديمقراطيّ الذي أقرّه الدستور المغربي الأخير (ص 315).

المطلب الثاني: المقتضيات القانونية للتدخلات المحلية للمجتمع المدني:

الفقرة الأولى: القوانين التنظيمية للجهات والجماعات الترابية:

يستعرضُ الدّارس في الفقرة الأولى ثلاثية القوانين التنظيمية المؤطّرة لعمل الجهات والجماعات الترابية، من حيث تأصيلها لآليات تقديم العرائض لدى المجالس المنتخبة (ص 316)، وكيفيات إعداد وتتبّع برامج التنمية الموضوعة من طرف الجماعات الترابية والآليات التشاورية للحوار (ص 317).

الفقرة الثانية: المراسيم التطبيقية للقوانين التنظيمية للجماعات الترابية:

أشارت الباحثة إلى مجموعة من مواد المراسيم التطبيقية المتعلّقة بشكل العريضة المُودعة لدى رئيس الجهة والعمالة والإقليم والجماعة وكذا الوثائق التي يتعيّن إرفاقها بها، ولهذا قامت المجالس الجهوية والترابية بدورها بالتنصيص على ذلك في أنظمتها الداخلية في العديد من المواد (ص 318).

المبحث الثاني: الآليات التشاركية للمجتمع المدني في التدبير المحلي ومتطلّبات تأهيله من أجل ديمقراطية محلية

المطلب الأول: الآليات التشاركية للمجتمع المدني في التدبير المحلي

الفقرة الأولى: اللّقاءات العمومية والهيئات الاستشارية

تُثيرُ الفقرة الأولى موضوع اللّقاءات العمومية باعتبارها جزءا من التشاور العموميّ وآلية من آليات الديمقراطية التشاركية كضرورة مجتمعية لإغناء الديمقراطية التشاركية (ص 320)، مثلما تستعرض ذات الفقرة أصناف الهيئات التشاورية المنصوص عليها دستوريا وقانونيا وهي:

- هيئة استشارية جهوية بشراكة مع فعاليات المجتمع المدني المتعلقة بتفعيل مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.
- هيئة استشارية تختصّ بدارسة القضايا المتعلّقة باهتمامات الشباب.
- هيئة استشارية بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين بالجهة تهتمّ بدراسة قضايا الجهة ذات الطابع الاقتصادي (ص 321).

الفقرة الثانية: تقديم العرائض وتقييمه:

تنطلقُ الفقرة الثانية من تعداد شروط وشكليات تقديم العريضة وذلك بالعودة إلى القوانين التنظيمية للجماعات الترابية (ص 323)، كما تولّت الحديث عن تقييم عملية العرائض من طرف جمعيات المجتمع المدنيّ الموجّهة إلى الجماعات الترابية بمستوياتها الثلاثة، سواء تلك العرائض التي تمّ قبولها وعددها 81 عريضة (ص 326)، أو صنف العرائض المرفوضة والمحصور عددها في 79 عريضة مقدّمة من طرف الجمعيات إما لأسباب قانونية أو لدواعي شكلية (ص 327).

المطلب الثاني: متطلّبات تأهيل الفاعل المدني والسياسي من أجل ديمقراطية محلية ناجعة

الفقرة الأولى: شروط مكوّنات وفعاليات المجتمع المدني لضمان ديمقراطية محلية:

يُعتبر التدبير التشاركي منهجا فعّالا يقطعُ مع أسلوب الأحادية والمركزية في اتخاذ القرار كما يُمكّن من إرساء جوّ من التعاون والتشارك والمساهمة الجماعية في صنع القرار المحلي (ص 328)، زدْ على ذلك قدرة المجتمع المدني على تشكيل قوّة اقتراحية للمساهمة في إدارة الشأن المحلي من خلال تنمية الوعي لدى المنخرطين والمواطنين وإشاعة قيم المواطنة والمسؤولية والثقة وروح الانتماء (ص 329).

الفقرة الثانية: شروط مكوّنات الجماعات الترابية لإنجاح الديمقراطية:

تقترح الباحثة مجموعة من الشروط التي من شأنها توفير ظروف إنجاح الديمقراطية المحلية في اقترانها بمكوّنات الجماعات الترابية منها:

- اعتبار ممثلي الديمقراطية التمثيلية أنّ الديمقراطية التشاركية عبر فاعلها المدني مكمّلة لها.
- الاهتمام بالتكوين المستمر للفاعل السياسي (ص 330).
- تجنّب الارتجالية والتناقض الذي يطغى على قرارات السلطة الترابية لغياب سياسة واضحة تقوم على إشراك كلّ المؤسسات المحلية.
- تحفيز ودعم الفاعلين المدنيين على خلق تعاون وتضامن فيما بينهم (ص 331).

خاتمة:

تُسْدلُ الباحثة ستار دراستها بالحديث عن وجوب تجديد الديمقراطية على المستوى الوطنيّ عبر مطلب تعزيز الديمقراطية المحلية وجعلها مُنتجة وفاعلة، وكذا تأهيل الفاعل الجمعويّ والرفع من قدراته ليساير المستجدات الدستورية للبلاد (ص 331).

16- الدّراسة البحثية السّادسة عشرة: آليات تفعيل النوع في التدبير الجماعاتيّ بين النص القانونيّ والمُعطى الو اقعيّ/ دة. حنان النّحاس (أستاذة القانون العام بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان)

مقدّمة:

تبتدئُ الباحثة "حنان النحاس" دراستها بالإشارة إلى أنّه ومن أجل ضمان المساواة المعيارية والمؤسساتية والتمثيلية بين الجنسين، يسعى المغرب إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي في مخطّطات السياسات العمومية (ص 337).

أوّلا: هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

أ- أهمية إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع:

تتمثّل أهمية إحداث هذه الهيئة في الاستجابة لسياق وطنيّ يدعم مبادئ المساواة من خلال الإصلاحات المعتمدة مثل المصادقة على اتفاقية مناهضة جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة CEDAW، وتفعيل المناصفة والمساواة حسب الفصل 19 من الدستور، وبهدف تحقيق انفتاح أكبر للجماعة على محيطها المباشر ونشر ثقافة المشاركة المواطنة (ص 338).

ب- أهداف إحداث هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع:

من أهداف إحداث هذه الهيئة تذكرُ الدّارسة منها:

- إيجاد آلية مؤسساتية لإبداء الرأي في قضايا النوع ذات الصلة بإشكالات التنمية.
- مشاركة النساء ووضع أفكار للتنمية.
- ربط المقاربة المجالية بمقاربة النوع.
- جعل الجماعات الترابية تساهم في القضاء على التمييز بين الرجال والنساء (ص 339).
- المشاركة في مختلف مراحل إعداد برنامج عمل الجماعة وتقييمه (ص 340)...

ت- حدود عمل هيئة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع:

يعترض عمل الهيئة مجموعة من الإشكالات حصرتها الباحثة في:

- غياب احترافية المجتمع المدني ومبدأ التخصّص وطغيان طابع العمل الهاوي (ص 341).
- اختيار أعضاء الهيئة من بين أعضاء المجلس الجماعي (ص 342).
- غياب وسائل وشروط عمل الهيئة.
- طابعها الاستشاري دون طابع الإلزامية.
- تحديد عدد المقاعد المخصّصة داخل الهيئة من طرف رئيس المجلس الجماعيّ (ص 343).

ث- مُقترحات لتجاوز المعيقات:

تقترح الدّارسة عددا من الشروط والاقتراحات من أجل تجويد عمل الهيئة منها:

- وجوب توفير الوثائق التوجيهية والدلائل المرجعية.
- توفير موارد بشرية في الجماعات لتدبير مهيكل ومنظّم لهذه الآلية مع الاطلاع وضبط مجالها الاستشاريّ (ص 343).
- تفعيل ميزانية النوع الاجتماعيّ (ص 344).

ثانيا: الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي:

أ- تعريف ميزانية النوع الاجتماعي:

تُعرّف الدّارسة ميزانية النوع الاجتماعي بكونها الميزانية التي تأخذ بعين الاعتبار عنصر النوع في كلّ ما تتضمّنه بنودها الخاصة بالإنفاق العام في كلّ سنة مالية (ص 344)، فهي تعني أيضا:

- تحديد وفهم لاحتياجات كلّ فئة مجتمعية.
- مراعاة بعد النوع في إعداد الميزانية.
- مساءلة كلّ قرار أو تدخّل ماليّ حول أثرها المحتمل على حياة النساء واحتياجاتهم مقارنة مع الرجال (ص 345)...

ب- أهمية الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي:

تسردُ الباحثة عدّة أدوار لميزانية النوع من شأنها تحقيق الانعكاس الإيجابي وهي:

- انعكاس اجتماعي يتمثّل في التخفيف من الفوارق الاجتماعية.
- انعكاس اقتصادي يتمثّل في تحقيق نجاعة أكبر في استعمال الموارد.
- انعكاس سياسي يتمثّل في شفافية أكبر لتدبير الشأن العام (ص 346).

ت- معيقات تفعيل ميزانية النوع الاجتماعي:

من أبرز المعيقات التي أدرجتْها الباحثة في هذا الجانب نذكرُ:

- وجود ثقافات وتقاليد متحيّزة بشكل عامّ لصالح الرجال على النساء.
- ضعف البناء المؤسّساتيّ والتنظيميّ للميزانيات (الحكومية).
- قلّة الخبرات الفنية لدى القائمين على إعداد الموازنات وتحليلها وتقييمها.
- عدم وجود بيانات موزّعة تبعا للنوع (ص 347)...

ث- استنتاجات:

تخْلصُ الدّارسة في نهاية بحثها إلى تقديم مجموعة من الاستنتاجات بخصوص ميزانية النوع منها:

- تفعيل ميزانية النوع الاجتماعي يساعد على تحقيق التنمية المتوازنة.
- المَيْزَنَة النوعية هي عملية طويلة ومتطلّبة لتظافر جهود جميع الأفراد.
- إعدادها بحاجة إلى إرادة نحو الإصلاح والتّغيير (ص 347).
- وجوب إقامة أوراش عمل فنية لتقديم الدعم والمساندة تتضمّن خبراء ومختصّين.
- إقامة أوراش عمل للناشطين من مؤسّسات المجتمع المدني وللعاملين في مجالات ميزانيات النوع الاجتماعي (ص 348).

17- الدّراسة البحثية السّابعة عشرة: الإعلام الجهويّ ورهانات الديمقراطية المحلية في ظلّ الجهوية المتقدّمة/ د. يونس قبيبشي (باحث في القانون العام)

مقدّمة:

يستهلّ الدّراس "يونس قبيبشي" ورقته البحثية بإشادته بالمكانة الاعتبارية لورش الجهوية المتقدّمة كمشروع وطني داعم للتدبير الحكماتيّ على المستوى الوطنيّ، يروم تقوية تدخلات مختلف الفاعلين وكذا إدماج مقاربات حقوقية وتوظيف آليات إعلامية وظيفية وهادفة (ص 349).

المحور الأول: الإعلام الجهوي داعم لقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان

أوّلا: العلاقة بين إعلام القرب والديمقراطية المحلية:

يُبرزُ الباحث في هذا الجزء العلاقة القائمة بين إعلام القرب والديمقراطية المحلية، بحيث ساهمت الصحافة الجهوية في تنشيط الحياة السياسية ودعم الديمقراطية المحلية كآليات للتنوير والإرشاد وتحفيز مختلف الفاعلين المحليين على الانخراط في اتخاذ القرارات والتأثير في نوعية وجودة السياسات العمومية ذات التنفيذ المحلي (ص 350).

ثانيا: الديمقراطية المحلية وحقّ الإعلام بشؤون الجماعة:

بحسب وجهة نظر الباحث فإنّه تستدعي الديمقراطية المحلية والجهوية المتقدّمة اعتبار حقّ الإعلام بشؤون الجماعة من الحقوق التي يتمتّع بها الفاعل السياسيّ، الفاعل المدنيّ والمواطن عموما (ص 351)، فهي حقوق قائمة الذات: حقّ السياسي في الإعلام، حقّ الفاعل المدنيّ في الإعلام المحلي كالإعلام الجمعويّ وحقّ المواطن كذلك في الإعلام و التأطير الأساسيّ للممارسة حقوقه المتنوّعة (ص 352).

المحور الثاني: و اقع الإعلام الجهويّ و آفاق تطويره

أوّلا: القو انين المرتبطة بحرية الإعلام وعلاقتها بالديمقراطية المحلية:

يتوفّر المغرب على ترسانة دستورية وأخرى قانونية تنظّم ولوج مختلف الفاعلين في الديمقراطية المحلية للخدمات الإعلامية العمومية سواء خلال الفترات الانتخابية أو خارجها (ص 353)، كما أنّه أقرّ بوجوب تسهيل الولوج إلى المعلومة من خلال سنّه للقانون رقم 31/13 الخاصّ بالحقّ في الحصول على المعلومات (ص 354).

ثانيا: تشخيص و اقع إعلام القرب على مستوى مدينة طنجة:

من منظور الدّارس، فإنّ الإعلام المحليّ على مستوى مدينة طنجة قدْ ساهم في الرفع من إشعاع المدينة وطنيا وجهويا، مُسترشدا بتجربة "إذاعة طنجة" التي عزّزت الديناميات التنموية التي تعرفها المدن المحلية، إلى جانب صدور 4 جرائد ورقية محلية (ص 355)، وكذا انتشار المنابر الإعلامية الرقمية والصحافة المحلية الإلكترونية (ص 356).

ثالثا: أشكال دعم إعلام القرب لتعزيز الديمقراطية المحلية:

يَعْتبرُ الدّارس الإعلام الجهوي أحد أبرز المُدْخلات لتعزيز قيم الديمقراطية المحلية وتقوية الحكامة والجهوية المتقدّمة (ص 356)، غير أنّ هذا الإعلام الجهوي مُطالب باستثمار موارده وقدراته لدعم الديمقراطية المحلية وبالتالي المساهمة في رفع التمثيلية السياسية بشكل أفضل (ص 357)، وكذا التقيّد بتعددية التعبير عن تيارات الفكر والرأي ودعم الولوج العادل إلى وسائله من قبل الجميع (ص 358).

خاتمة:

خلُصت الدراسة إلى أنّ تنشيط الحياة السياسية على المستوى المجالي رهين بدعم المنابر الإعلامية الجهوية والمحلية وتسهيل التعاون معها باعتبارها آلية داعمة للديمقراطية التشاركية (ص 358).

18- الدّراسة البحثية الثّامنة عشرة: أيّ تأثير للوسائط المعلوماتية في الديمقراطية المحلية/ د. فاتن شهبون (دكتورة في القانون العام)

مُقدّمة:

تَسْتعرضُ الباحثة "فاتن شهبون" في مقدّمة ورقتها قيمة الوسائط المعلوماتية كوسيلة لنشر المعلومات والتعبير عن الآراء، لاسيما بعد تطوّرها الشامل والذي يُمكّن من توصيل المعلومة (وبخاصة الخبر والمعلومة السياسية) إلى أكبر عدد من المواطنين (ص 359).

المبحث الأوّل: تداول المعلومات السياسية من الوسائط التقليدية إلى المتطوّرة

المطلب الأوّل: الوسائط المعلوماتية التقليدية:

تُقدّمُ الدّارسة بعد تأكيدها على أهمية الوسائط المعلوماتية ومدى فاعليتها في تغيير المواقف ووجهات نظر الأشخاص وتوجيه العقول نحو إيديولوجيات معيّنة (ص 361)، أهمّ تقسيمات وأنواع الوسائط المعلوماتية التقليدية الرئيسية وهي:

- وسائط سمعية: المذياع، الأُسطوانات والهاتف.
- وسائط بصرية: اللافتات، المعارض، الأعلام والنُّصُب التذكارية (ص 362).
- وسائط سمعية بصرية: التلفاز، السينما والفيديو.
- وسائل مكتوبة: الجرائد، الصحف والمجلات (ص 363).

المطلب الثاني: الوسائط المعلوماتية بين التأطير القانوني والتطوّر التكنولوجيّ

تَحْكمُ الوسائط المعلوماتية ضوابط قانونية "هرمية" تنطلق من مقتضيات دستورية (الفصلان: 25 و165) وقوانين خاصّة كقانون الصّحافة رقم 88/13 لسنة 2016 (ص 364)، إلى جانب قانون الحقّ في الحصول على المعلومات رقم

31/13 (ص 365). من ناحية أخرى، فقدْ ساهمت وسائل الإعلام بحسب تقرير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لسنة 2018، إضفاء طابع سوسيو- ديمقراطيّ على نفسها عن طريق وصولها إلى أكبر عدد من منخرطي وروّاد الأنترنيت (ص 366).

المبحث الثاني: انعكاسات التوجه السياسي للوسائط المعلوماتية علة الديمقراطية المحلية

المطلب الأوّل: العلاقة بين الوعي السياسيّ ووسائل التواصل الاجتماعيّ:

حسب التقرير السنويّ حول جهود النهوض بالصحافة المكتوبة لسنة 2013، فإنّ المغرب يشهدُ تطوّرا سريعا ومُتواصلا للصحافة الإلكترونية، بفضل شبكة الأنترنيت والولوج الحرّ إلى المنشآت الإلكترونية وتزايد فضاءات التواصل الرقميّ (ص 368). وفي هذا السياق، تَسْتدلُّ الدّارسة في بحثها بخطاطة لتطوّر مؤشر حرية الصحافة ما بين الفترة 2002 و 2018 (ص 369). وبحسب تقرير الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات لسنة 2018 فإنّ أكثر الوسائط المعلوماتية ولوجا ومشاهدة في المغرب هي "الفايسبوك" و"الواتساب" (ص 370).

المطلب الثاني: تأثيرات مو اقع التواصل الاجتماعي على الديمقراطية التمثيلية:

يلعبُ المواطنون دورا هامّا في تفعيل الديمقراطية المحلية سواء قبل تشكيل المجلس أو بعده، إذْ تقوم الوظيفة الديمقراطية للوسائط المعلوماتية على ممارسة المواطنين لسلطتهم في اختيار ممثّليهم من خلال عملية الانتخابات (ص 372). وحتّى النُّخب السياسية أصبحت اليوم على وعي تامّ بأهمية ودور الوسائل الحديثة للاتصال في عصر التكنولوجيا بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي في تحسين صورة المنتخَبين وضمان قاعدة انتخابية تواصلية مفيدة (ص 373).

خاتمة:

تُنهي الدّارسة "فاتن شهبون" ورقتها البحثية بخلاصتين مُركّزتين مفادهما أنّ التطوّر التكنولوجي قدْ ساهم في خلق أنواع حديثة من الوسائط المعلوماتية، كما أنّه (أيْ التطوّر) من ناحية أخرى عزّز من مكانة الديمقراطية التمثيلية (ص 374).

مجلة

إتجاهات سياسية

دورية علمية دولية محكمة

قواعد النشر بالمجلة

- المقالات الأكاديمية تتضمن الورقة الأولى العنوان الكامل للمقال، اسم الباحث ورتبته العلمية المؤسسة التابع لها (قسم، كلية وجامعة) الهاتف والفاكس، العنوان الالكتروني
- ملخصين للموضوع في حدود مأتي كلمة أو ثمانية سطور أحدهما بلغة المقال والثاني بإحدى اللغتين الأخريين على أن يكون أحد الملخصين باللغة العربية.
- احتواء المقدمة لجميع اركانها المنهجية.
- تكتب المادة العلمية العربية بخط من نوع Sakkal Majalla مقاسه 14 بمسافة 1.15 نقطة بين الأسطر، العنوان الرئيسي Sakkal Majalla18 Gras، العناوين الفرعية Simplified Arabic 14Gras، أما الفرنسية أوالانكليزية فتقدم بخط من نوع Times New Roman مقاسه 12.
- هوامش الصفحة تكون كما يلي: أعلى 02، أسفل 02، يمين 02، يسار 02، رأس الورقة 1.5، أسفل الورقة 1.25
- يرقم التهميش والإحالات بطريقة أكاديمية في آخر المقال بالترتيب التالي: المؤلف: عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، البلد، السنة، الطبعة والصفحة.
- المراجع اخر البحث (نوع الخط Sakkal Majalla بنمط 12)
- يجب أن تكون جميع المقالات التي ترسل خاصة في المجلة وليست قيد النظر للنشر في أي مكان آخر.

ترسل المساهمات باللغة العربية منسقه على شكل ملف ما يكروسفت وورد،

إلى البريد الإلكتروني: magazin@democraticac.de

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Tel: 0049-code Germany

030-54884375

030-91499898

030-86450098

المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية
Democratic Arabic Center
for Strategic, Political & Economic Studies

مجلة اتجاهات سياسية
Journal of Political Trends

رئيس المركز الديمقراطي العربي: أ. عمار شرعان

رئيس التحرير: د. محمد عبد الحفيظ الشيخ - ليبيا

الرئيس التنفيذي للمجلة: د. خالد خميس السحاتي – ليبيا

مدير التحرير: د. فتحية رحالي - تونس

الطبعة الأولى

أيلول - سبتمبر 2021 م

البريد الالكتروني للمجلة:

magazin@democraticac.de

International Standard Serial Number

ISSN (Online): 2569-7382